



874

٢١٧
رق

~~قاضي صفد~~ ~~مصحف~~ ~~لبيد~~
رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة ، تأليف محمد بن عبد الرحمن بن
الحسين القرشي الشافعي (كان حيا ٥٢٨ هـ) . كتبت في
القرن الحادي عشر الهجري تقديرا .

٢٤٠ ق ٢١ س ٥٢٨ × ١٤ سم
نسخة جيدة ، خطها نسخ حسن ، رؤوس الفقر بالحمرة .

٨٦٣

كشف الظنون ١ : ٨٣٦ ، معجم المؤلفين ١٠ : ١٣٨
١ - فقه المذاهب الا سلامية أ - قاضي صفد ، محمد بن

عبد الرحمن (كان حيا ٥٢٨ هـ) بد تاريخ النسخ
ج - مختصر في مسائل الخلاف .

لهذا كتاب رحمة الاله في اختلاف
الايمة تاليف الشيخ الامام العالم العلامة
صدر الدين ابي عبد الله محمد القرشي الغفماي
الشافعي الصفري رحمه الله برحمته

واسكنوا اياهم في جنة

ونفعنا والمسلمين

بعلومه امين

امين

م

در شهر ربيع الثاني

١١٢٥٦
١٢٩٨١٧

| | |
|------------------------------------|---|
| مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات | |
| اسم الكتاب | رحمة الاله في اختلاف الائمة |
| اسم المؤلف | صدر الدين ابي عبد الله محمد القرشي الصفري |
| تاريخ | تأليف سنة ١٢٣٥ هـ |
| القياس | ١٤٨٨ م |
| الرقم | ٢١٨٨ |
| ملاحظات | |

الحمد لله الذي أنزل قرآنه. وأجزل أحكامه. وبين
 قواعد دينه وأركانته ثم جعل إلى رسوله بيانه. وأوضح ذلك
 في حياته ثم تفرق قواعده وفاته يبلغون من الله فضلا ورضوا
 فلما فتحت الأحصار. وعلت كلمة التوحيد في الأقطار. وظهر
 الإيمان خزائنه. وأقبل كل منهم على تحصيل الزاد. بمجل وقطر
 من أطراف البلاد. ولزموا مرق وشأنه. بفيد ما علمه
 لا تباعه. ويوضح ما فهمه لا شياعه. من أهل الضبط
 والصيانة. فنشأ من اتباعهم جهر غفير. فشمروا في العلوم
 أي تثير. حتى بلغوا منها أعلاما مكانه. واجتهدوا غاية
 الاجتهاد. في تحري الصواب والمراد طلبا لآداب الأمانة.
 فاختلغوا السبل اجتهادهم في طلب الحق. وكان اختلافهم
 رحمة للخلق. فسبحان الكريم سبحانه. **أحمد** حمدا
 يفيد الإبانة. ويبرز في الغطائه. **والحمد لله** الذي لا اله
 إلا الله وحده لا شريك له ما أعظم شأنه. **والحمد لله**
 أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله. وجيبه وخليله
 الذي عصمه وحماه وصانه. وأيده بالنصر والتأييد والدعائه.
 صلى الله عليه وعلى آله وصحبه صلاة ترحم لقاءها ميزانه.
 وتبلغه يوم الفرع الأكبر أمانة. **أما بعد** فإن معرفة
 الإجماع واختلاف العلماء من أهم الأشياء. وذلك أمر
 لازم في حق المجتهد والحاكم لا شبهة الأئمة الأربعة الذين

حصل

حصل الآية بقوطه في المثارق والمقارب. فالإجماع قاعدة من
 قواعد الإسلام يكفر من خالفه على قول العلماء إذا قامت
 الحججة على أنه إجماع تام. ويسوغ الإنكار على من فعل ما يخالفه
 والملاح. وللخلاف بين الأئمة الأعلام. رحمة هذه الأئمة
 التي ما جعل الله عليهما في الدين من حرج للطف والأكرام
 وهذا المختصر إن شاء الله تعالى نافع لكثير من مسائل
 الخلاف والوفاق جامع. أذكرها مجردة عن الدليل
 والتعليل. يسهل حفظه على أهل التحصيل ممن يقصد
 حفظ المذاهب فقط. ورتبته على أقرب طريق وأحسن
 نمط. **وسميت** رحمة الأئمة. في اختلاف الأئمة.
 جعله الله عملا صالحا. وسعياراجا. ونفع به أمين.
تنبيه إذا كان في المسئلة خلاف لأحد من الأئمة الأربعة
 اكتفت بذلك ولا أذكر من خالف فيها في ذلك من غيرهم
 فإن لم يكن أحد منهم خالف في تلك المسئلة وكان فيها
 خلاف لغيرهم احتجت إلى ذكر المخالف ليظهر أن في المسئلة
 خلافا وما توفيق الأئمة عليه توكلت وهو حبي ونعم
 الوكيل **كتاب الطهارة**
 لا تصح الصلاة إلا بطهارة ممكنة بالإجماع لتمكنه **واجمع**
 العلماء على وجوب الطهارة بالماء عند وجوده مع إمكان
 استعماله وعدم الاحتياج إليه والتيمم عند فقده
 بالتراب **واجمع** فقها الانصار على أن مياه البحار عذبة

واجابها بمنزلة واحدة في الطهارة والتطهير كغيرها من المياه
الا ما يحكي نادر ان قوما منعوا الوضوء بما البحر وقوما اجازوه
للضروية واجاز قوام النهر مع وجوده **وافق** العلماء على انه
لا ينعى الطهارة الا بالماء وحكي عن ابن ابي ليلى والاصم جواز
الطهارة بسائر المائعات وكذلك لا تزال النجاسات الا بالماء
عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة رحمه الله
تزال بكل ما يع طاهر **فصل** الماء المتغير عن المأكل من الاصح من
مذهب الشافعي والمختار عند متأخري اصحابه عدم كراهيته
وهو مذهب الائمة الثلاثة والماء المسخن عن مكروه بالاتفاق
وحكي عن مجاهد كراهته وكره احمد المسخن بالنجاسة
فصل الماء المستعمل في فرض الطهارة طاهر غير مطهر
على المشهور من مذهب ابي حنيفة والاصح من مذهب الشافعي
واحمد ومطهر عند مالك ونجس في رواية عن ابي حنيفة
وهو قول ابي يوسف وما الورود والخلاف لا ينظر به
بالاتفاق **فصل** واما المتغير بالزعفران ونحوه من
الطاهرات تغير كثير الا ينظر به عند مالك والشافعي
واحمد واجاز ذلك ابو حنيفة واصحابه وقالوا تغير
الماء بالطاهر لا يمنع الطهارة ما لم يطبخ او يغلب على اجزائه
والماء المتغير بطول الملت طهور بالاتفاق وحكي عن ابن
سيرين انه لا ينظر به والاعتسال والوضوء من مآزم
لكره عند احمد صيانته له **فصل** ليس للنار والشمس

في ازالة النجاسة فائرا لا عند ابي حنيفة حتى ان جلد الميتة
اذا جف في الشمس طهر عند بلاد نغ وكذلك اذا كان على
الارض نجاسة فحقت في الشمس طهر موضعها وجازت
الصلاة عليه لا التمسح به وكذا النار تريل النجاسة
عند **فصل** اذا كان الماء الراكد دون قلتين بنجس
بملاقات النجاسة وان لم يتغير عند ابي حنيفة والشافعي
واحمد وفي احدى روايته وقال مالك واحمد
في روايته الاخرى انه طاهر ما لم يتغير فان بلغ قلتين
وهما حسيان رطل بالغداي تقريرا وبالدشقي نحو
مائة ومائة ابطال وبالمساحة نحو ذراع وربع طولها
وعرضها وعمقا لم بنجس الا بالتغير عند الشافعي واحمد
وقال مالك ليس للماء الذي تحله النجاسة قدر
معلوم ولكنه متى تغير لونه او طعمه او ريحه نجس
قليل كان او كثيرا وقال ابو حنيفة الاعتبار
بالاختلاط فمتى اختلط النجاسة بالماء نجس الا ان
يكون كثيرا وهو الذي اذا حرك احدى جانبيه لم
يتحرك الاخر فالجانب الذي لم يتحرك لم بنجس والجاري
كالراكد عند ابي حنيفة واحمد وعلى القول الجدد
الراجح من مذهب الشافعي وقال مالك رحمه الله
للجاري لا بنجس الا بالتغير قليلا كان او كثيرا وهو
الفديم من مذهب الشافعي واختاره جماعة من اصحابه

كالنوي وامام الحرمين والغزالي قال **النوي** في شرح
المهذب وهو قوي **فصل** استعمال اواني الذهب والفضة
في الاكل والشرب للرجال والنساء مني عنه بالاتفاق مني
تخريم الا في قول الشافعي فقال داود انما يحرم الشرب
خاصة واتخاذها يحرم عند ابي حنيفة ومالك واحمد
وهو الاصح من مذهب الشافعي والمصنوب بالذهب حرام
بالاتفاق وبالفضة حرام عند مالك والشافعي واحمد
اذا كانت الضبة كبيرة لزينة وقال ابو حنيفة
لا يحرم المصنوب بالفضة مطلقا **فصل** والسواك
سنة بالاتفاق وقال داود هو واجب وزاد اسحاق
فقال ان تركه عامد ابطلت صلاة وهل يكره للصائم
بعد الزوال قال ابو حنيفة ومالك لا يكره وقال
الشافعي يكره وعن احمد روايتان كالمدهبين والختان
واجب عند احمد والشافعي وقال ابو حنيفة هو مستحب
فصل اجمع الائمة على تجاسة الخمر الا ما حكي عن داود
انه قال بطهارتها مع تحريمها **وانفقوا** على اجها اذا
تخللت بنفسها طهرت وان تخللت بطرح شي فيها لم
يطهر عند الشافعي واحمد وقال مالك يكره تخليلها
وتطهر اذا تخللت وتخل **فصل** والكلب نجس عند
الشافعي واحمد وبغسل الانا من ولوغه سبعا لتجاسته
وقال ابو حنيفة نجاسته ولكن جعل غسل ما نجس

به كغسل سائر النجاسات فاذا غلب على ظنه زواله ولو
بغسلة كفي والا فلا بد من غسله حتى يغلب على ظنه
ازالته ولو عشرين مرة وقال مالك هو طاهر
لا ينجس ما ولغ فيه لكن يغسل الانا بعد اولو ادخل
الكلب يده او رجله في الانا وجب غسله سبعا كالولوغ
خلا فاما مالك لانه يخص ذلك بالولوغ **فصل** والخنزير
حكمه حكم الكلب يغسل ما نجس به سبع مرات على الاصح
من مذهب الشافعي قال **النوي** الراجح من حيث
الدليل انه يكفي في الخنزير غسله واحدة بالتراب وهذا
قال اكثر العلماء وهو المختار لان الاصل عدم الوجوب
حتى يرد الشرع ومالك يقول بطهارته حيا وليس
لنا دليل واضح على نجاسته في حال حياته وقال
ابو حنيفة يغسل سائر النجاسات **فصل** واما غسل
الانا والثوب والبدن من سائر النجاسات غير الكلب
والخنزير فليس فيه عدد عند ابي حنيفة ومالك
والشافعي وعن احمد روايات أشهرها وجوب
العدد في غسل سائر النجاسات غير الارض فيغسل الانا
سبع مرات وفي رواية ثلاثا وعنه رواية في اسقاط
العدد فيما عدا الكلب والخنزير ويكفي الرش على بول
صبي لم يطعم غير اللبن وبغسل من بول الصبية عند
الشافعي وابي حنيفة وقال مالك يغسل بوطها

وهما في الحكم سواء قال احمد بول الصبي مالم ياكل
الطعام طاهر **فصل** جلود الميتة كلها تطهر بالدباغ
الا جلد الخنزير عند ابي حنيفة واظهر الروايتين عن
مالك انهما لا تطهر لكنهما تستعمل في الاشياء اليابسة
وفي الما من بين سائر المايعات وعند الشافعي تطهر
الجلود كلها بالدباغ الا جلد الكلب والخنزير وما
تولد منهما او من احدهما وعز احمد روايتان أشهرهما
لا تطهر ولا يباح الانتفاع بهما في شيء كحجم الميتة وحكي
عن الزهري انه قال ينفع بجلود الميتات كلها من غير دباغ
فصل والذكاة لا تقبل شيئا فيما لا يוכל عند الشافعي
واحد واذا ذكيت صارت ميتة وعند مالك تقبل
الا في الخنزير واذا ذكي عنده سبع او كلب فجلده طاهر
يجوز بيعه والوضوء فيه وان لم يدبغ وكذا عند
ابي حنيفة وان جميع اجزائه من لحم وجلده طاهر
الا ان اللحم عنده يحرم وعند مالك بكرة **فصل**
شعر الميتة غير الادمي نجس عند الشافعي وكذا
الصوف والوبر وقال مالك هو طاهر مطلقا
لانه ممن لا يحله الموت سواء كان يוכל لحمه كالنعم
والخيل او لا كالحمار والكلب فعنه شعر الكلب والخنزير
طاهران في حال الحياة والموت والصحيح من مذهب
احمد طهارة الشعر والوبر والصوف وهذا مذهب

ابي

ابي حنيفة وزاد على ذلك فقال بطهارة القرن والسن
والريش والعظم اذ لا روح فيهما وحكي عن الحسن
والاوزاعي ان الشعور كلها نجسة لكنهما تطهر بالفسل
واختلف الامة في جواز الانتفاع بشعر الخنزير في
الحرز ورخص فيه ابو حنيفة ومالك رحمهما الله
ومنعه منه الشافعي رحمه الله وكرم احمد وقال
الخنزير بالليف احب الي **فصل** ما لا ينفس له سائله
كالخيل والتمل والحنفسا والعقرب اذا مات في
شي من المايعات لا ينحسه ولا يفسد وعند ابي حنيفة
وما لك انه طاهر في نفسه والراجح من مذهب
الشافعي انه لا ينحس المايع ولكنه نجس في نفسه بالموت
وهذا مذهب احمد ومذهب الشافعي ان الدود
المتولد من الماكول اذا مات فيه لا ينحسه ويجوز
اكله معه وما يعبئ في الماكول لضفدع اذا مات
في يسير من الما نجسه عند الثلاثة خلا لا يي حنيفة
فصل والسمك والجراد طاهران بالاجماع وفي نجاسة
الادمي بالموت قولان للشافعي اصحهما لا ينحس وهو
مذهب مالك واحمد وقالت ابو حنيفة ينحس
لكنه يطهر بالفسل والجنب والمشارك والحائض
اذا اغتسل واحد منهم يد في انا فيه ما قلل فالما
باق على طهارته بالاجماع **فصل** وسور الكلب

والخزير نجس عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وسوء ر
ما سواهما طاهر لكن الأصح من مذهب أحمد أن سوء ر
ساع البهايم نجس **وقال** مالك بطهارة السور
كلها **وانفق** الأئمة الثلاثة **تس** ما على أن سوء البغل
والحمار طاهر غير مطهر وحكي عن أبي حنيفة الشك
في كونه مطهرا وفائدة أن من لم يجد ما يؤضاه مع
النسيم والأصح من مذهب أحمد نجاسته **وانفقوا** على
طهارة الهرة وماد ومنها في الخلفة وحكي عن أبي حنيفة
أنه كره سوء الهرة وحكي عن الأوزاعي والثوري
أن سورمالا بول كل حية نجس غير الآدمي **فصل**
الأصح من مذهب الشافعي أن سائر النجاسات يستوي
قليلها وكثيرها في حكم النجاسة فلا يفي عن شيء منها
الما يقدر الاحتراز عنه غالب كدم البراعث
والبثرات وكذا الدماميل والقروح وونيم
الذباب وموضع الفصد والحجامة وطبن الشارع
وهذا مذهب مالك لأن عنده قليل سائر الدما
معفو عنها **وقال** أبو حنيفة دم القمل والبراغيث
والبق طاهر واعتبر أبو حنيفة في سائر النجاسات
قدر الدرهم البغلي فجعل مادونه معفو عنه
فصل والرطوبة التي تخرج من المعرة نجسة بالاتفاق
وحكي عن أبي حنيفة أنه قال بطهارتها والبول والروث

نجس عند الشافعي مطلقا **وقال** مالك وأحمد بطها
من مأكول اللحم **وقال** أبو حنيفة ذرق الطير
كالحماء والعصا في طاهر وهو القول القديم
للشافعي وما عداه نجس وحكي عن النخعي أنه قال
أبوالخيم البهايم الطاهرة طاهرة **فصل**
والمني من الآدمي نجس عند أبي حنيفة ومالك
إلا أن مالك قال يغسل بالماء طيبا كان أو يابسكا
وقال أبو حنيفة يغسل رطبًا ويفرك يابسكا
والأصح من مذهب الشافعي طهارة المني مطلقا إلا من
الكلب والخزير والأصح من مذهب أحمد أنه طاهر
من الآدمي **فصل** وأخلفوا في البير يخرج منها
فارة وقد كان توطأ منها فقال أبو حنيفة إن كانت
شنتجة أعاد صلاة ثلاثة أيام والأفضلة يوم
وليلة **وقال** الشافعي وأحمد إن كان المايسرا أعاد
من الصلاة ما يغلب على ظنه أنه تؤضاه منها بعد
وقوعها وإن كان كثيرا ولم يتغير لم يعد وإن تغير
أعاد من وقت التغير ومذهب مالك أنه إذا كان معينا
ولم يتغير أو صافه فهو طاهر ولا إعادة على المصلي
وإن كان غير معين ففيه روايتان وأطلق أبو القاسم
من أصحابه القول بالنجاسة **فصل** ولو استسبه
ما ظهر نجس بأن كان معه أواني بعضها طاهر

وبعضها متنجس فهل يجتهد في ذلك ويتحري أم لا
وقال **الشافعي** يتحري ويتوضأ بالطاهر على الأغلب
عنده وقال **ابو حنيفة** إن كان عدد الكثر أجاز
التحري وقال **أحمد** لا يتحري بل يدفق الأواني أو
يخلطها ويقيم واختلف قول مالك فحكي عنه عدم
التحري ولو كان معه ثوبان نجس وطاهر واستبها
صلى في كل منهما عند مالك وأحمد خلافا لابي حنيفة
والشافعي فإن عندهما أنه يتحري فيهما **هـ**

باب أسباب الحدث

الخارج المعتاد من السبلين وهو البول والغائط
ينقض الوضوء بالإجماع وأما النادر كالردود والخصا
والرج من القبل وسلس البول والاستحاضة والذي
ينقض أيضا إلا عند مالك واستثنى أبو حنيفة
الرج من القبل فقال لا ينقض والمشي ناقض عند الثلاثة
والأصح من مذهب الشافعي أنه لا ينقض ولو أوجب
الفعل وقال **ابو حنيفة** ينقض بكل ذلك
فصل واتفقوا على من مس فرجه بعضه من
أعضائه غير يده لا ينقض وضوءه **واختلفوا**
فمن مس ذكره فقال **ابو حنيفة** لا ينقض وضوءه
مطلقا على أي وجه كان وقال **الشافعي** ينقض
بالمس بباطن كفه دون ظاهره من غير خايل سواء

كان بشهوة أو غيرها والمشهور عند أحمد أنه ينقض بباطن
كفه وبطاهره والراجح من مذهب مالك أن مسه بشهوة
ينقض والأفلا **فصل** وأما من فرج غيره فند الشافعي
وأحمد ينقض وضوءه اللامس صغيرا كان الملموس أو
كبيرا أو ميتا وقال **مالك** ينقض بمس الصغير
وقال **ابو حنيفة** ينقض بحال وهل ينقض وضوء
وضوء الملموس أم لا قال **مالك** ينقض وقال
ابو حنيفة والشافعي وأحمد لا ينقض **واجمعوا**
على أن لا وضوء على من مس أنثيه ولو من غير خايل
واتفق الثلاثة على أنه لا يجب وضوء عن مس الأمر
ولو بشهوة وقال **مالك** بإيجابه وفيه وجه من
مذهب الشافعي **واختلفوا** في مس حلقه الذكر
فقال **ابو حنيفة** ومالك لا ينقض وقال
الشافعي الانتقاض بكل حال إذا لم يكن خايل **والصحيح**
من مذهبه استثناء المحارم ومذهب مالك وأحمد
أنه إن كان بشهوة انتقض والأفلا ومذهب أبي
حنيفة أنه لا ينقض وأن يتشرد كرم ينقض بالمس
والانتشار جميعا وقال **محمد بن الحسن** لا ينقض وأن
انتشرد كرم وقال **عطاء** ليس أحبيبة لا تخل له
ينقض وأن حلت كزوجته وامته لا ينقض والراجح
من مذهب الشافعي أن الملموس كاللامس وهو مذهب

مالك وعن احمد روايتان **فصل** وانفقوا على ان نوم
المضطجع والمشي ينقض الوضوء **واختلفوا** فمن نام
على حاله من احوال المصلين فقال ابو حنيفة لا ينقض
وضوءه وان طال نومه فان وقع على جنبه واضطجع
انقض وقال مالك ينقض في حال الركوع والسجود
اذ اطال دون القيام والعود وقال الشافعي
في الجديد ان نام ممكنا متعدي لم ينقض والا انتقض وقال
في القديم لا ينقض على هيئة من هيات الصلاة وعن
احمد روايات المخارقات انه ان طال نوم القائم والقاعد
والراكع والساجد فغلبه الوضوء قال الخطابي هذا الصحيح
الروايات ولا فرق عند الشافعي بين طول النوم وقصره
وان راي النامات ما دام ممكنا متعدي من الارض اذ
النوم ليس بحدث في نفسه وانما هو مظنة للحدث
فصل والخارج النجس من البدن من غير السبلين
كالرعاف والقيء والقيء والقيء والقيء والقيء
الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة بوجوب الوضوء
بالدم اذا سال والقيء اذا اصاب الفم وقال احمد
ان كان كثيرا فاحشا نقض رواية واحدة وان كان يسيرا
فغنه روايتان **فصل** والفهم في الصلاة تسليما
بالاجماع وهل ينقض الوضوء قال مالك والشافعي
واحد لا ينقض الوضوء وقال ابو حنيفة واصحابه

ينقض

ينقض وما استه النار كالطعام المطبوخ والخبر لا وضوء
منه بالاجماع وحكي عن بعض الصحابة كابن عمر وابي
هريرة وزيد بن ثابت بايجاب الوضوء منه واكمل
لحم الخنزير لا ينقض الوضوء على الجديد الراجح من يذهب
الشافعي وهو قول ابي حنيفة ومالك وقال احمد
ينقض وهو القديم المختار عند اصحاب الشافعي
وعند المبتلى لا ينقض عند الثلاثة وقال احمد ينقض
فصل وانفقوا على من تبقي الطهارة وشك في الحدث
فانه باق على طهارته الا ما لكافان ظاهرا مذهبنا انه يني
على الحدث وينوضا وقال الحسن ان شك في الحدث
وهو في الصلاة يني على يقينه ويضي في صلاته وان
كان في غير الصلاة اخذ بالشك **فصل** ولا يجوز مس
المصحف ولا حمله لمحدث بالاجماع وحكي عن داود
 وغيره الجواز ويجوز حمله بغلاف وعلافة الا عند
الشافعي ويجوز حمله عند في امتعة وتفسير ودنانير
وقلب ورقه بعود **فصل** واستقبال القبلة واستدبارها
لقضا الحاجة حرام بالصبر عند الشافعي ومالك وفي
اشهر الروايات عند احمد وقال ابو حنيفة يكن
مطلقا في الصبر والبيان جميعا وقال داود يجوز
الاستدبار والاستقبال جميعا **فصل** والاستنجاء
واجب عند مالك والشافعي واحمد لكن عند مالك

رواية انه ان صلى ولم يستنج صحت صلاته وقال ابو حنيفة
هو مستحب وليس بواجب وهي رواية عن مالك قال
ابو حنيفة ان صلى ولم يستنج صحت صلاته وجعل محل
الاستنجا مقدار اربع تمر به سائر الحجاسات على جميع
المواضع وخرج بالدرهم البغلي وقال بوجوب
غسل الحجاسة في غير محل الاستنجا اذا زاد على مقدار
الدرهم ولا يجوز الاقتصار على الحجارة في الاستنجا
على اقل من ثلاثة احجار عند الشافعي واحمد وان
حصل استنجا باقلها والمراد ثلاث مسحات فاذا كان
حجر له ثلاثة اطراف اجزا اذا نقي وان لم تنق زاد رابعا
وخامسا حتى يحصل الانقا وقال مالك وابو
حنيفة الاغتبار بالاتفاق اذا حصل بحجر واحد لم
يستحب الزيادة عليه ويجوز الاستنجا بما يقوم مقام
الحجارة من الخرق والاجر والخشب بالاجماع وحكي
عن داود انه قال يجوز بما سوي الاحجار وينذهب
الشافعي واحمد انه لا يجوز في الاستنجا عظم ولا روث
وقال ابو حنيفة ومالك يجزي ولكن يستحب عندهما
ان لا يستنجي بها **باب الوضوء**
النية واجبة في الطهارة من الغسل والوضوء والتميم
عند كافة العلماء لانصح الطهارة الابنية وقال ابو
حنيفة لا يغتفرني من ذلك الى بية الا يتيمر فانه

لا بد فيه من النية ومحل النية القلب والكمال ان
ينطق بلسانه بما نواه بقلبه وقال مالك يكره
النطق باللسان ولو اقتصر على النية بقلبه اجزاء
بالاتفاق بخلاف عكسه **فصل** والنية عند الوضوء
مستحبة وليست بواجبة باتفاق الثلاثة واصله الروا
عند احمد انها واجبة وحكي عن داود انه قال
لا يجزي وضوء الابهاسوا تركها عمدا او ناسيا وقال
ابن حنبل ان نيتها اجزائة صلاته والا فلا وغلب البدين
قال الطهارة مستحبة غير واجبة بالاتفاق وحكي عن
احمد انه اوجب ذلك في نوم الليل دون النهار
وقال بعض الظاهرية بالوجوب مطلقا بعدا
لا للحجاسة فان ادخل يد في اناقل غلبها لم يفد
الما الا عند الحسن البصري والمضمضة والاستنساغ
سنان في الوضوء والغسل عند مالك والشافعي
وقال احمد بوجوبها وتخليل اللحية الكثة سنة
بالاتفاق **فصل** وحده الوجه ما بين منابت الشعر
للراس غالبا ومنتهى اللحية طولا ومن الاذن الى
الاذن عرضا عند الثلاثة وقال مالك البياض
الذي بين شعر اللحية والاذن ليس من الوجه ولا
يجب غسله معه في الوضوء والمرفغان بدخلان في
غسل البدين في الوضوء بالاتفاق وقال زفر لا بد من

فصل ويجزي مسح الرأس في الوضوء عند الشافعي ما يقع عليه اسم المسح ولا تتعين اليد للمسح وقالت مالك وأحمد في أظهر الروايات يجب مسح جميع الرأس وعن أبي حنيفة روايتان أشهرهما أنه لا بد من مسح ربيع الرأس بثلاثة من أصابعه حتى ولو مسح جميع الرأس بأصبعين لم يجزه والمسح على العمامة دون الرأس لغيره ولا يجوز عبد أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد يجوز بشرط أن يكون تحت الخنك منها شيء رواية واحدة **وهل** يشترط أن يكون قد لبسها على ظهر عنقه روايتان وأما كانت مدورة لا دواة لها يعني اللثام لم يجز المسح عليها وعنه في مسح المرأة على فاعها المستدير تحت خلفها روايتان والمسنون في الرأس عند أبي حنيفة ومالك وأحمد مسح واحد وعنه عند الشافعي ثلاث مسحات **فصل** والأذنان عند أبي حنيفة ومالك وأحمد من الرأس يس مسحها مرة وقال الشافعي مسح الأذنين سنة بمسحات بما جدد بعد مسح الرأس وقال الزهري هما من الوجه يغسل ظاهرهما وباطنهما مع الوجه وقالت الشعبي وجماعة ما قبل منهما من الوجه يغسل معه وما أدبرتهما من الرأس يمسح معه ولا يجوز الاقتصار بالمسح على الأذنين عوضا

عن

عن مسح الرأس بالاجماع وهل يسن تكرار مسح الأذنين قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في أحدي روايتيه السنة فيهما مرة واحدة وقال الشافعي التكرار فيها ثلاث سنة وهي رواية عن أحمد ومسح العنق من تغسل الوضوء عند أبي حنيفة وقال الشافعي ومالك ليس ذلك سنة وقال بعض الشافعية وأحمد في رواية أنه سنة **فصل** وغسل القدمين في الوضوء مع القدرة فرض بالاتفاق وحكي عن أحمد والأوزاعي والنووي وابن جرير جواز مسح جميع القدمين والأصابع بحجر عند همد بن الفضل وبين مسح جميع القدمين وروى عن ابن عباس أنه قال وضمتها للمسح **فصل** والترتيب في الوضوء غير واجب عند أبي حنيفة ومالك وهو واجب عند الشافعي وأحمد والموالاة في الوضوء سنة عند أبي حنيفة وقال مالك الموالاة واجب وللشافعي فيه قولان أصحهما أنها سنة والمشهور عن أحمد أنها واجبة وانفقوا على أنه لا ينبغي ينشف الأعضاء من الوضوء ولا يكره في رواية عن أحمد غير مشهورة ومن توضأ فله أن يصلي ما شاء ما لم يتقص وضوءه بالاتفاق وحكي عن الشعبي أنه قال لا يصلي بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات وقال عبيد بن عمير الوضوء لكل صلاة

واحتج بالآلة **باب الفصل**
 اجمع الامة على ان الرجل اذا اجامع المرأة والتقا
 الختانين فقد وجب الغسل عليهما وان لم يحصل التزال
 وحكي عن داود وهو قول جماعة من اصحابه ان
 الغسل لا يجب الا بالاتزال ولا فرق بين فرج الاذي
 والهبمة عند الشافعي ومالك واحمد وقال ابو حنيفة
 لا يجب الغسل بالاتلاج في فرج الهبمة الا بالاتزال
 وخروج المني يوجب الغسل عند الشافعي وان لم
 يفارن اللذة وقال ابو حنيفة ومالك لا يغسل الا بخروج
 مع مفارنة اللذة ولو اغتسل للجنب ثم خرج منه مني
 بعد الغسل فقال ابو حنيفة واحمد ان كان بعد
 البول فلا يغسل وان كان قبله وجب الغسل وقال
 الشافعي بوجوب الغسل مطلقا وخروج المني تدفق
 وغير تدفق يوجب الغسل عند الشافعي وقال ابو
 حنيفة واحمد اذا خرج بغير تدفق فلا يغسل ولا يجب
 الغسل الا بخروج المني عند الثلاثة وقال احمد
 اذا افكر او نظر فاحس بانتقال المني من الظهر الى
 الاحليل وجب الغسل وان لم يخرج واذا اسلم الكافر
 وجب عليه الغسل بعد اسلامه عند مالك واحمد
 وقال ابو حنيفة والشافعي هو مستحب **فصل**
 وامرار اليد على البدن في غسل الجنابة مستحب وليس

بواجب

بواجب الا عند مالك ولا باس بالوضوء والغسل من فضل
 ما للجنب والمخاض باتفاق الثلاثة جابر وقال احمد
 لا يجوز للرجل ان يتوضا من فضل وضوء المرأة اذا امر
 يشاهد هاهنا ووافق احمد على انه يجوز للمرأة الوضوء
 من فضل الرجل والمرأة واذا احاضت امرأة وهي
 جنب ثم ظهرت اجزاها غسل واحد عن الحيض
 والجنابة بالاجماع وحكي عن اهل الظاهر انهم
 يوجبون عليها غسلي **فصل** والجنب ممنوع من
 حمل المصحف ومسبه بالاجماع وقراءة القرآن قبله
 وكثيره عند الشافعي واحمد واجاز ابو حنيفة قراءة
 بعض آية واجاز مالك قراءة آية او آيتين وحكي
 عن داود انه يجوز للجنب قراءة القرآن كله كيف شا

باب التيمم
 التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء والخوف من
 استنماله جازن بالاجماع واختلف الامة في نفس
 الصعيد فقال الشافعي واحمد الصعيد التراب
 فلا يجوز التيمم الا بتراب طاهر او برمل فيه عيار
 وقال ابو حنيفة ومالك الصعيد الارض فيجوز
 التيمم بالارض واجزاها ولو بجرا لآثار عليه
 ورمل لا غار فيه وزاد مالك فقال ويجوز بما
 انقل بالارض كالنبات **فصل** وطلب الماشرط

لصحة التيمم عند الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة ليس بشرط
 وعن احمد روايتان كالمذهبين اصحهما وجوب الطلب
فصل واجمعوا على انه يجوز التيمم للجنب كالمحدث
 وعلى ان المسافر اذا كان معه ماء وحشي الغطش ان يجسم
 لشربه ويقيم **فصل** المسح في اليدين للتيمم يكون
 الى المرافق عند ابي حنيفة وعلى الحديث من قول الشافعي
 وعند مالك واحمد المسح الى المرافق مسح والى الكوعين
 جابر وحكي عن الزهري انه قال المسح الى الاطراف
فصل واجمعوا على ان المحدث اذا تيمم وجد الماء
 قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه ويلزمه استعمال
 الماء واختلفوا فيما اذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة
 فقال الشافعي ان كانت الصلاة مما سقط فرضها
 بالتيمم بان يكون مسافرا لم تبطل صلاة ويمضي فيها
 وقطعها ليتوضا افضل وقال مالك يمضي فيها
 ولا يقطعها وهي صحيحة وقال ابو حنيفة تبطل تيممه
 ويلزمه الخروج من الصلاة واستعمال الماء الا في الخنازة
 والعبدان وقال احمد تبطل مطلقا واجمعوا على
 انه اذا راي الماء بعد فراغه من الصلاة لا اعادة عليه وان
 كان الوقت باقيا **فصل** التيمم لا يرفع الحدث بالاتفاق
 وقال داود انه يرفع الحدث وهو ضعيف لانه لو رفع
 الحدث لما بطل عند وجود الماء ولا يجوز الجمع بين فرضين يتيمم

واحد عند الشافعي ومالك واحد وسوا في ذلك الحاضر
 والغائب وبه قال جماعة من اصحابه والتابعين
 وقال ابو حنيفة التيمم كالوضوء بالماء ويصلي به
 من الحدث الى الحدث او وجود الماء وبه قال
 الثوري والحسن **فصل** واجمعوا على ان النية
 شرط في صحة التيمم واتفقوا على ان التيمم يرفع الحدث
 على الاسطرار بل يبيح الصلاة وحكي عن ابي حنيفة
 انه قال يرفع الحدث ويجوز للتيمم ان يوم
 بالمؤمنين والمؤمنات بالاجماع وحكي المنع
 عن ربيعة ومحمد بن الحسن ولا يجوز التيمم قبل
 دخول الوقت عند مالك والشافعي واحمد وقال
 ابو حنيفة يجوز **فصل** وانفق الثلاثة على انه
 لا يجوز التيمم لصلاة العيدين والجمعة في الحضر
 وان خيف فوطئا واجاز ذلك ابو حنيفة واختلفوا
 في الحاضر اذا انقذر عليه الماء وخاف فوت الوقت
 فان كان الماء بعيدا عنه او يرا اذ استبقي منه طلع
 الشمس فعند الشافعي يتيمم ويصلي فاذا وجد الماء اعاد
 وعند مالك يتيمم ويصلي ولا يعيد وعند ابي حنيفة
 يترك الصلاة ويبقى الفرض بد منه الى ان يقدر
 على الماء **فصل** ومن خاف التلف في استعمال
 الماء جاز له تركه وان تيمم بلا خلاف وان خاف الزيادة

في المرض أو تأخير البرء أو حدوث المرض ولم يخف منه التلف
 جازله عند أبي حنيفة ومالك بلاعادة وهو الراجح
 من مذهب الشافعي وقال عطاء والحسن لا يستباح التيمم
 بالمرض أصلا ولا يجوز التيمم لمريض إلا عند عدم الماء
 ومن وجد ماء لا يكفيه من قول الشافعي أنه يجب استعماله
 قبل التيمم وقال أحمد يغسل ما يقدر عليه ويتيمم للباقي
 وقال باقي الأئمة لا يجب استعماله بل يتركه ويتيمم
فصل من كان بعضه من أعضائه فروح أو كسر
 أو خرج أو الصق عليه جيرة وخاف من نزعهما التلف
 فعند الشافعي رضي الله عنه يمسح على الجيرة ويضم
 إلى المسح التيمم وقال أبو حنيفة ومالك إذا
 كان بعض جسده صحيحا وبعضه جريحا أو به فروحا
 فإن الأكثر الصحيح غسله وسقط حكم الجريح إلا أنه
 يستحب مسحه بالماء وإن كان الصحيح الأقل تيمم وسقط
 الأقل غسله الغضو الجريح وقال أحمد يغسل الصحيح
 ويتيمم عن الجريح وإذا مسح الجيرة وصلى فلاعادة
 عليه إلا على قول الشافعي هذا الراجح إذا وضعا
 على حدث ونقد رزعا **فصل** ومن حبس
 في المصر ولم يقدر على الماء تيمم وصلى عند مالك
 واحد ولا إعادة عليه وعن أبي حنيفة روايتان في
 أحدهما لا يصلي حتى يخرج من الحبس أو يجد الماء والثاني

كان
 صح

يصلي

يصلي ويعيد وهو قول الشافعي رضي الله عنه ومن نسي الماء
 في رحله حتى تيمم وصلى ثم وجده أعاد على الجديد الراجح
 من مذهب الشافعي وقال مالك في بعض رواياته
 لا يعيد وإن أعاد فحسن وقال أبو حنيفة وأحمد لا إعادة
 عليه وهو قول قديم للشافعي **فصل** ومن لم يجد
 ماء ولا ترابا وحضرته الصلاة قال أبو حنيفة لا يصلي
 حتى يجد الماء أو التراب وعن مالك ثلاث روايات
 أحدهن كذهب أبي حنيفة والثانية يصلي على حسب
 حاله ويعيد إذا وجده وهو الجديد الراجح من قول
 الشافعي وأحمد روايتين عن أحمد والقول القديم للشافعي
 كذهب أبي حنيفة والرواية الثانية عن أحمد وهي
 الصحيحة أنه يصلي ولا يعيد وهي الثالثة عن مالك
 ولو كان على بدنه نجاسة ولم يجد ما يزيلها وهو منظر
 فانه يتيمم لها كالحديث ولا يعيد عند أحمد وقال
 أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يتيمم للنجاسة وقال
 أبو حنيفة لا يصلي حتى يجد ما يزيلها وقال الشافعي
 يصلي ويعيد **فصل** خلف الأئمة في قدر الأجزاء
 في التيمم فقال أبو حنيفة في الروايات المشهورة
 عنه ضربان أحدهما للوجه والثانية لليدين والرفقين
 والاصح المنصوص من مذهب الشافعي كذهب أبي حنيفة
 بل قال الشيخ أبو حامد الأسفرايني أنه المنصوص قديما

وجدد اغمس الوجه واليدين الى المرفقين بضرين
او ضربات وقال مالك في اشهر الروايتين واحد
تجري ضربة واحدة للوجه والكفين بان يكون طول
اصابعه لوجهه وبطون راحته لكفيه **٨**

باب مسح الخفين

المسح على الخفين في السفر جائز بالاجماع ولم يمنع
احد من جوازها الا الفوارج وانفق الامة على جوازها
في الحضر الا في رواية عن مالك والمسح على الخف
موقت عند أبي حنيفة والشافعي واحمد ثلاثة ايام
وليا لهن والمقيم يوم وليلة وقال مالك لا توقيت
للمسح للخف بل يمسح لابس مسافرا كان او مقيما مابدا
له ما لم يتزعه او تصبه جابة وهو القديم من قول
الشافعي **فصل** والسنة ان يمسح اعلا الخف واسفله
عند الثلاثة وقال احمد السنة ان يمسح اعلاه فقط
فان اقتصر على اعلاه اجزاه بالاتفاق وان اقتصر
على اسفله لم يجزه بالاجماع واختلفوا في قدر الاجزاء
في المسح فقال ابو حنيفة يجزيه ثلاثة اصابع فصا
وقال الشافعي ما يقع عليه اسم المسح وقال احمد
مسح الاكثر تجزي ومالك رحمه الله يري الاستيعاب
بمحل الغرض لكن لو دخل يمسح ما يجازي ماتحت القدم
اعاد الصلاة عند استجابا في الوقت واجمعوا على

ان المسح على الخفين مرة واحدة تجزي وعلى انه مني نزع
احد الخفين وجب عليه نزع الاخر **فصل**
واتفقوا على ان ابتداء مسح المسح من الحدث بعد اللبس
لا من وقت المسح وعن احمد رواية انه من وقت المسح
واخاره ابن المنذر وقال ابن المنذر والنوري
وهو الراجح دليله وقال الحسن البصري من وقت
اللبس واتفقوا على انه اذا انقضت مدة المسح بطلت
طهارته الا ما لكافاته على اصله في ترك مراعات
الوقت ولو مسح الخف في الحضر ثم سافر ثم مسح مقيم
عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يتم مسح مسافر
فصل واذا كان في الخف خرقا سيرا مادون
الكعبين يظهر منه شيء يبر من الرجل لم يجز المسح عليه
على الجديد الراجح من مذهب الشافعي وهو مذهب
احمد وقال مالك يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش
وهو قول قديم للشافعي قال داود يجوز المسح
على الخف المخرق بكل حال وقال الثوري وغيره
يجوز المسح عليه ما لم يمكن المسح والمشي فيه وقال
الاوزاعي يجوز المسح على ما ظهر من الخف وعلى باقى
الرجل وقال ابو حنيفة ان كان المخرق مقدارا لثلاثة
اصابع لم يجز المسح وان كان دوخا جاز **فصل**
ولا يجوز المسح على الجرموق على الاصح من مذهب الشافعي

والراجح من مذهب مالك وقال ابو حنيفة واحمد بللواز
وهي رواية عن مالك وقول **الثافعي** لا يجوز المسح
على الجوربين الا ان يكونا جلدين عند ابي حنيفة
ومالك والثافعي وقال **احمد** يجوز المسح عليهما اذا
كانا صفيقين لا تشف الرجلان منهما **فصل**
ومن نزع الخف وهو بطهر المسح غسل قدميه عند
ابي حنيفة وعلى الراجح من مذهب الثافعي سواء
طالت مدة المسح او قصرت وقال مالك واحمد
يفسل رجله مكانه فان طال الفصل استأنف
وقال الحسن وداود لا يجب غسل رجله ولا استنفا
الطهارة ويصلي كما هو حتى يحدث حدثا مستأنفا

باب الحيض
اجمع الامة على ان فرض الصلاة ساقط عن الحائض
من حيضها ولا يجب عليها قضاء بل يقيد الصوم قضا
بخلاف الصلاة وعلى انه يحرم عليها الطواف بالبيت
واللبس في المسجد وعلى انه يحرم وطئها حتى يقطع
حيضها **فصل** واقل سن حيض فيه المرأة عند
مالك والثافعي واحمد تسع سنين وهو المختار من
مذهب ابي حنيفة واختلفوا هل لا نقطاع الحيض
امدا ام لا فقال ابو حنيفة فيما رواه الحسن بن زيار
الى السنين وقال محمد بن الحسن في الروحيات خمس

وحنون

وحنون وقال مالك والثافعي ليس له حد وانما
الرجوع فيه الى العادة في البلدان فانه يختلف باختلافها
في الحرارة والبرودة وعن احمد ثلاث روايات احدها
حنون مطلقا في العربيات وعن هن والثانية
ستون مطلقا والثالثة ان كن عربيات فستون او
بسطيات فستون او عجيات فحنون **فصل**
واقل الحيض عند الثافعي والمتهور عند واحد
يوم وليلة واكثره خمسة عشر بلياليها وعند ابي
حنيفة اقله ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام وعند
مالك ليس لاقله حد ويجوز ان يكون ساعة واكثره
خمسة عشر يوما واقل طهر فاصل بين الحيضتين
خمسة عشر يوما عند ابي حنيفة والثافعي وقال
احمد ثلاثة عشر يوما وقال مالك لا اعلم بين
الحيضتين وقتا يعتمد عليه وقال بعض اصحابه
ان اقله عشرة ايام ولا حد لاكثره بالاجماع **فصل**
يستمتع من الحائض بما فوق الازار فقط فاقرب
ما بين السرة والركبة فانه حرام هذا قول ابي حنيفة
ومالك والثافعي وقال احمد ومحمد بن الحسن
وبعض اكابر المالكية وبعض اصحاب الثافعي يجوز
الاستماع والوطئ فيما دون الفرج ووطئ الحائض
في الفرج عمد احرام بالاتفاق فلو وطئ قال

ابو حنيفة ومالك والثافي في الجديد الرابع من مذهبه
واحد في احدي روايته يستغفر الله عز وجل ويتوب
اليه ولا عزم عليه لكن يستحب عند الثافي ان يتصدق
بدنار في اقبال الدم ونصفه في ادباره وقال
الثافي في القديم يلزمه الغرم وفي قدره قولان
المشهور انه يجب دنار في اقبال الدم ونصفه في ادباره
والثاني عتق رقبة بكل حال وقال احمد في الرواية
الاخرى يتصدق بدنار او نصفه ولا فرق عنده بين
اقبال الدم وادباره **فصل** واذا انقطع دم
الحائض لم يجز وطئها حتى تغتسل وان كان الانقطاع
لاكثر للحيض هذا مذهب اكثر العلماء قال ابن
المنذرو هذا كالاجماع منهم وقال ابو حنيفة
ان انقطع لاكثر للحيض جاز وطئها قبل الغسل
وان انقطع دون اكثر للحيض لم يجز حتى تغتسل
او يمضي عليها وقت صلاة واحدة وقال الاوزاعي
وداود اذا غسلت فرجها جاز وطئها ولو طهرت
الحائض ولم تجدها قال ابو حنيفة في المشهور
عنه لا يحل وطئها حتى يتيمم وتقبل وقال
مالك لا يحل وطئها حتى تغتسل وقال الثافي
واحمد مني تيمم حلت وبه قال محمد بن الحسن
وان لم تغتسل به **فصل** والحائض كالجنب في الصلاة

بالاتفاق

بالاتفاق وفي القراءة عند ابي حنيفة والثافي واحد
وعن مالك روايتان احدهما تقرأ الآية البسيرة
والتي نقلها الاكثرون من اصحابه انها تقرأ امانيات
وهو مذهب داود **فصل** اخلف الائمة في
الحامل هل تحيض قال ابو حنيفة واحد تحيض
وقال مالك تحيض وعند الثافي قولان كالمذ
اصحهما ان لا تحيض **فصل** واختلفوا في المبتدأة
اذا اجاوز دمها اكثر للحيض فقال ابو حنيفة
يمكن للحيض وهو عنده عشرة ايام وعن مالك
روايتان اشهرها وهي رواية بن القاسم وغيره
عكك اكثر للحيض وهي عنده خمسة عشر يوما ثم
تكون مستحاضة وقال الثافي واحد ان كانت
مميضة رجعت الى تميزها او غير مميضة قولان احدهما
ترد الى غالب عادة النساء وهو ست او سبع وعن
احمد روايتان اشهرها اخارها الخرق عكك عادة
النساء **فصل** المميضة وهي التي تميز بين الدمين
اي التي تفرق بين دم الحيض ودم الاستحاضة
باللون والقوام والريح فان دم الحيض اسود
تخبث ودم الاستحاضة رقيق احمر لا نثن له فانها
تعتبر عند مالك والثافي على اقبال الدم وادباره
فتترك الصلاة عند اقبال الحيضة فاذا ادبرت

اغتسلت وحلت وقال ابو حنيفة تعتمد على عدد الايام
فصل واختلفوا في المستحاضة فقال ابو حنيفة
 ترد الى عادتها ان كان لها عادة فان لم يكن لها عادة
 فلا اعتبار للتمييز بل تمكث اقل الحيض وقال مالك
 لا اعتبار بالعادة وانما الاعتبار بالتمييز فاذا كانت
 مميزة ردت الى التمييز والام تحيض اصلا ابدا هذا
 في الشهر الثاني والثالث واما في الشهر الاول فعنه
 روايتان اشهرهما انها تمكث للحيض وظاهر مذهب
 الشافعي انها ان كان لها عادة تميز فدم التمييز
 على العادة فان عدت التمييز ردت الى العادة
 فان عدتها صارت مبتدأة وقد تقدم حكمها
 وقال احمد ان كان لها عادة تميز ردت الى العادة
 فان عدتها ردت الى التمييز فان عدتها ففنه
 روايتان احدهما تمكث اقل الحيض والثانية غالب
 عادة النساء او سبعا **فصل** ووطئ
 المستحاضة جائز عند ابي حنيفة والشافعي ومالك
 كما نصلي وتصوم وقال احمد لا يجوز وطئ المستحاضة
 في الفرج الا ان يخاف زوجها العنت وهو الزنا
 فيجوز في اصح الروايتين **فصل** واجمعوا على
 انه يحرم بالنفاس ما يحرم بالحيض واختلفوا في
 اكثره فقال ابو حنيفة واحدا ريعون يوما وهو

رواية

رواية عن مالك وقال مالك والشافعي ستون
 يوما وقال الليث بن سعد سبعون يوما ولو
 انقطع دم النفاس قبل بلوغ الغاية فقد اجاز
 الثلاثة وطبها من غير كراهة وقال احمد ليس
 له وطبها في ذلك الطهر حتى يبلغ اربعين **فصل**

كتاب الصلاة

اجمع المسلمون على ان الصلاة احد اركان الاسلام
 الخمسة المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم بني
 الاسلام على خمس وان الصلاة المكتوبة في اليوم
 واللييلة خمس وهي سبعة عشر ركعة فرضها الله
 على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغة عاقلة
 خالية عن حيض ونفاس وانه لا يسقط فرضها في
 حق المكلفين الا بعبادة الموت الا ان ابا حنيفة
 قال ان عجز عن القيام براسه سقط فرضها عنه
فصل ومن اغشى عليه بمرض او سبب مباح
 سقط عنه قضاؤها وما كان في حال اغايه على
 الاطلاق عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة
 ان كان الاغما يوما وليلة فما ذون ذلك وجب القضا
 وان زاد لم يجب وقال احمد الاغما لا يمنع وجوب
 القضا بحال **فصل** واجمعوا على ان كل من
 وجبت عليه من المكلفين ثم تركها جاحدا وجوبها

فانه كافر يقتل بكفره ثم اختلفوا بين تركها غير جاحد
بل كسلاوطها ونافعال مالك والشافعي يقتل
والصحيح عندهما يقتل حد الاكفر بالسيف ويجري
عليه بعد قتله احكام المسلمين من الفل والصلاة
والدفن والارث والصحيح من مذهب الشافعي قتله
بصلاة واحدة بشرط اخر اجماعه وقت الضرورة
ويستتاب قبل القتل فان تاب والاقبل وقال
ابو حنيفة يحبس ابد اجني يصلي وعن احمد ثلاث
روايات التي اخارها الكثر اصحابه ونقلوها
عن نضه انه يقتل بكفره كالمترد ويجري عليه احكام
المتردين فلا يصلي عليه ولا يورث ويكون ماله فيئا
فصل واجمعوا على ان الصلاة من الفروض
التي لا تصح فيها النيابة بنفس ولا مال واذا صلى
الكافر هل يحكم باسلامه قال ابو حنيفة اذا صلى
في المسجد في جماعة منفردا حكم باسلامه وقال
الشافعي لا يحكم باسلامه الا ان يصلي في دار الحرب
وقال مالك ان صلى في السفر حيث يخاف على
نفسه لم يحكم باسلامه في ان صلى في حال طائفة
حكم باسلامه وقال احمد متى صلى حكم باسلامه
مطلقا سواء صلى في جماعة او منفردا في سجدة وغيره
في دار الاسلام او غيرها **فصل** واتفقوا على

ان الاذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس
والجمعة ثم اختلفوا فقال ابو حنيفة ومالك
والشافعي هما سنن وقال احمد هما فرض كفاية
على اهل الامصار وقال داود هما واجبان
لكن يصح الصلاة مع تركها وقال الاوزاعي
ان بني الاذان وصلى اعاد في الوقت وقال
عطاء ان بني الاقامة اعاد الصلاة واتفقوا على
ان النسا لا يشرع في حقن الاذان ولا ين وهل
تن الاقامة في حقن ام لا قال ابو حنيفة
ومالك لا تن وقال الشافعي تن ويؤذن للفوات
ويقيم عند ابي حنيفة وقال مالك والشافعي
يقيم ولا يؤذن وقال احمد يؤذن للاول ويقيم
للثاني واجمعوا على انه اذا اتفق اهل بلد على
ترك الاذان والاقامة مؤنلوا لانه من شعائر
الاسلام فلا يجوز تقطيعه **فصل** والاذان
صفة معروفة لكن قال مالك يكبر في اوله مرتين
واختلفوا في صفة الاقامة فقال ابو حنيفة
هي مني مني كالاذان وقال مالك كلما فردي
وكذا عند الشافعي واحدا لا لفظ الاقامة فمنني
والترجيع سنة في الاذان الا عند ابي حنيفة رحمه الله
فصل ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها

الا الصبح فانه يجوز انه يؤذن لما قبل الفجر في شهر رمضان
 خاصة **فصل** واجمعوا على ان التثويب شرع
 في اذان الصبح خاصة وهو سنة عند الثلاثة وهو
 ان يقول بعد للصلاة الصلاة جز من النوم وقال
 ابو حنيفة بعد الفراغ من الاذان ولا يترع في غير
 الصبح وقال الحسن بن صالح بن حي في العشاء
 وثان النجوى في جميع الصلوات **فصل**
 واجمعوا على ان السنة في العبدن والكسوفين
 والاستسقاء ان يقول الصلاة جامعة **فصل**
 واجمعوا على انه لا يعتد الا باذان المسلم العاقل
 وانه لا يعتد باذان المرأة للرجال وان اذان الصبي
 المميز للرجال معتد به واذ ان الحدث اذا كان حدثه
 اصغر والثلاثة على الاعتداد باذان الجنب وعن احمد
 رواه انه لا يعتد باذانه بحال وهي المختارة واختلفوا
 في اخذ الاجرة على الاذان فقال ابو حنيفة واحمد لا يجوز
 وقال مالك واكثر اصحاب الشافعي يجوز واذ الحن
 المؤذن في اذانه صح اذ انه لما روي ان بلالا كان يقول
 في اذانه اسمد بالسن المصلحة فقبل له فل استمد
 بالسن فقال صلى الله عليه وسلم دعوه فان الله ابدل
 سببه شيئا وروي انه كان يقول غيرة لك وهو
 لفظة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسن المعجمة

وقال

وقال دعوه فان الله تعالى ابدل سببه شيئا وقال
 بعض اصحاب احمد لا يصح **فصل** واجمعوا
 على ان وقت الظهر اذ زالت الشمس وانما لا تقبل
 قبل الزوال ولكنها تجب عند الشافعي ومالك
 بزوال الشمس وجوبا موسعا الى ان يصير ظل كل
 شيء مثله وهو اخر وقتها المختار عندهما وهو ذهب
 ابو حنيفة وجوب صلاة الظهر بتعلق باخر وقتها
 وان الصلاة في اوله تغل قال الفاضل عبد
 الوهاب المالكي والفقهاء كلهم باسره على خلاف
 ذلك والمختار عند مالك ان اخر وقت الظهر
 اذ ا صار ظل كل شيء مثله وكذلك عند الشافعي الا
 انه يقول هذا الوقت المضيق للقيم وقول ابو
 حنيفة كقول مالك **فصل** واخر وقت الظهر
 الى اخر وقت العصر على سبيل الاشتراك فمن لم
 يصل الظهر حتى صار ظل كل شيء مثله كان له ان
 يبتدئ بها ولا يكون مسيا قال الشافعي من دخل
 في صلاة الظهر وكان قراؤه منها حتى صار ظل
 كل شيء مثله فهو مصل لها في الوقت واما بعد
 ذلك من الوقت المستأنف بعد زيادة ما قبل المثل
 فهو وقت العصر وقال اصحاب ابو حنيفة اول
 وقت العصر اذ ا صار ظل كل شيء مثله واخر وقتها

غروب الشمس **فصل** ووقت صلاة المغرب عند مالك غروب الشمس لا يخرج عنه في الاختيار والثاني قولان والقديم المخرج عند اصحابه ان اخر وقتها اذا غاب الشفق الاحمر فاول وقتها اذا غاب الشمس واخر حتى يغيب الشفق وقال ابو حنيفة واحد لها وقتان والشفق هو الحرة التي تكون بعد المغرب فاذا غاب وهو الاظهر عند النووي دخل وقت العشاء عند الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة رحمه الله واحد الشفق البياض الذي بعد الحرة **فصل** واجمعوا على ان اول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر الثاني وهو الصادق المنتشر ضوءه معترضاً بالافق ولا طلة بعده واخر وقتها المختار الاسفار واخر وقت الجواز طلوع الشمس بالاجماع والاختيار فيها التغلبي عند مالك والشافعي واحمد في رواية وقال ابو حنيفة المختار الجمع بين التغلبي والاسفار فان فانه ذلك فالاسفار اولى من التغلبي الا بالمراد لغة فالتغلبي اولى وعن احمد رواية اخرى انه يعتبر حال المصلين فان شق عليهم التغلبي كان الاسفار افضل وان اجتمعوا كان التغلبي افضل **فصل** تاخير الظهور عن وقتها في الحرف افضل اذا كان يصليها في مساجد الجماعة بالانفا والاصح عند اصحاب الشافعي تخصيص هذه الرخصة

بالبلاد

بالبلاد الحارة وجماعة مسجد يقصدونه من بعد وتجيل العصر افضل الا عند ابي حنيفة والافضل تاخير العشاء الا في قول للشافعي وهو الاصح عند اصحابه واختلفوا في الصلاة الوسطى فقال ابو حنيفة واحمد هي العصر وقال مالك والشافعي هي الفجر والمختار عند متأخري اصحاب الشافعي العصر **باب شروط الصلاة** واركانها وصفاتها اجمع الامة على ان للصلاة شرائط لا يقع الا بها وهي التي تتقدمها وهي اربعة الوضوء، بالماء والتميم عند عدمه والوقوف على بقعة طاهرة واستقبال القبلة مع القدرة والعلم بدخول الوقت يتبين واختلفوا في ستر العورة فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد انه من الشرائط فتكون خمسا عندهم واختلف اصحاب مالك في ذلك فمنهم من يقول من الشرائط مع القدرة والذكر حتى لو تقدم فضلي مكشوف العورة مع القدرة على الستر كانت صلاته باطلة ومنهم من يقول هو فرض واجب في نفسه الا انه ليس من شروط صحة الصلاة فان صلي مكشوف العورة عامدا كان عاصيا وسقط عنه الفرض والمختار عند متأخري اصحابه انها لا تصح الصلاة مع كشف العورة بحال **فصل** واجمعوا

على ان للصلاة اركاناً وهي الدخلة فيها فالمنفق منها
سبعة وهي النية وتكبيرة الاحرام والقيام مع القدرة
والقراءة والركوع والسجود والجلوس اخر الصلاة
واختلفوا فيما عدا هذه السبعة من الاركان **فصل** وهذه الشروط والاركان هي فروض الصلاة
المتصلة بها والمنفصلة عنها ولا بد من التفصيل
فالنية للصلاة فرض بالاجماع وهل يجوز تقديمها
على التكبير قال ابو حنيفة واحمد يجوز تقديمها على
بزمان يسير وقال مالك والشافعي يجب ان
تكون مقارئة لا قبله ولا بعده وقال القفال
امام الشافعية قد عاذا فارت النية ابتداء التكبير
انقضت الصلاة وقال النووي امام متأخري
الشافعية والمختار انه يكفي المقارنة العرفية للعادة
حيث لا بعد غافلا عن الصلاة اقتداً بالاولين
في شأهم **فصل** وانقضوا على ان تكبيرة
الاحرام من شروط الصلاة وانها لا تصح الا باللفظ
وحكي عن الزهري ان الصلاة تنعقد بمجرد النية
من غير تكبير وانقضوا على ان انقضاء الاحرام بقول
المصل الله اكبر وهل ما يقوم مقامه قال
ابو حنيفة تنعقد بكل لفظ يقتضي التقدير والتعظيم
كالعظيم والجليل ولو قال الله ولم يزد عليه انقضت

وقال الشافعي بنعقد بقوله الله اكبر وقال
مالك واحمد لا بنعقد الا بقوله الله اكبر فقط
واذا كان بحسن العربية وكبر بغيرها لم تنعقد
صلاته وقال ابو حنيفة تنعقد ورفع
اليدين عند تكبيرة الاحرام سنة بالاجماع
واختلفوا في حق فقال ابو حنيفة الى ان
يحاذي اذنيه وقال مالك والشافعي
الى حد ومنكبه وعن احمد ثلاث روايات
اشهرها حد ومنكبه والثانية الى اذنيه
والثالثة الخبير واخضاره للحرقي ورفع
اليدين في تكبير الركوع والرفع منه سنة
عند مالك والشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة ليس بسنة **فصل** وانقضوا
على ان القيام فرض في الصلاة المفروضة هل
القادر مني تركه مع القدرة لم يصح صلاته
فان عجز عن القيام صلى قاعداً وفي كسفة
قعوده للشافعي قولان احدهما متربعا وحكي
ذلك عن مالك واحمد وهي رواية عن ابي
حنيفة والثاني مفترشا وهو الاصح وعن
ابي حنيفة انه يجلس كيف يشاء فان عجز عن
الوقوف فذهب الشافعي انه يصنع على جنبه

مستقبل القبلة فان لم يستطع استلغا على ظهره
ورجله الى القبلة وهو قول مالك واحد
وقال ابو حنيفة يستلقي على ظهره ويستقبل
برجليه حتى يكون ايما وجه في الركوع والسجود
الى القبلة فان لم يستطع ان يومي براسه الى
الركوع والسجود اومي بطرئه وقال ابو حنيفة
اذا انتهى الى هذه الحالة سقط عنه فرض الصلاة
والمصلي في السفينة يجب عليه القيام الى الفرض
ما لم يخش الفرق او دوران راسه وقال
ابو حنيفة لا يجب القيام **فصل** واجمعوا
على ان ليس وضع اليدين على الشمال في الصلاة
الا في رواية عن مالك والمشهور انه يرسل يديه
ارسا الا وقال الاوزاعي بالتخير واختلفوا
في محل وضع اليدين فقال ابو حنيفة تحت السرة
وقال مالك والثافعي تحت صدره فوق سترته
وعن احمد روايتان اشهرهما وهي التي اخارها
الخرقي كذهب ابي حنيفة والسنة عند الثلاثة
ان ينظر المصلي الى موضع سجوده **فصل**
واتقوا على ان دعا الاستفتاح في الصلاة
مسنون وقال مالك ليس بسنة بل بكبر
ويستفتح بالقراءة وصفته عند ابي حنيفة

واحد

واحد ان يقول بحمك اللهم وبحمدك وببارك
اسمك وتعالى حمدك ولا اله غيرك وصفته
عند الثافعي رضي الله عنه وجهت وجهي للذي
فطر السموات والارض حنيفا الايتين الا انه
يقول واذا من المسلمين وقال ابو يوسف
المستحب ان يجمع بينهما **فصل** واختلفوا
في التثنية قبل القراءة في الصلاة فقال ابو
حنيفة يتعوذ في اول ركعة وقال الثافعي
في كل ركعة وقال مالك لا يتعوذ في المكتوبة
وحكي عن الثخفي وابن سيرين ان التثنية بعد
القراءة **فصل** واتقوا على ان القراءة
فرض على الامام والمنفرد في ركني الفجر وفي
الركعتين الاوليين من غيرها واختلفوا فيما
عدا ذلك فقال الثافعي واحد يجب في كل
ركعة من الصلوات الخمس وقال ابو حنيفة
لا تجب القراءة الا في ركعتين من الرباعيات ومن
المغرب غير معينين وفي رواية عنه الا فضل
ان يكون القراءة في الاولين وعن مالك روايتان
اصدها كذهب الثافعي واحد والاخوي انه ان
ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاة سجدة للسجود
واجزائه صلاة الا الصبح فانه ان ترك القراءة

في ركعتي الشافعي الصلاة **فصل** واختلفوا
 في وجوب القراءة على المأموم فقال أبو حنيفة
 لا يجب سوا جهر الإمام أو خاف بل لا يس
 له القراءة خلف الإمام بحال بل كره مالك
 للمأموم فيما يجهر به الإمام سمع قراءة الإمام
 أم لم يسمع وفسق أحمد فاستحب فيه ما خاف
 فيه الإمام وقال الشافعي رضي الله عنه يجب
 القراءة على المأموم فيما أسر به الإمام أو جهر
 وحكي عن الأصم والحسن بن صالح أن القراءة
 سنة **فصل** واختلفوا في تعيين ما يقرأ
 فقال مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه
 يتعين قراءة الفاتحة وقال أبو حنيفة يصح
 بغيرها بقدرها مما تيسر واختلفوا في السجدة
 فقال الشافعي وأحمد هي آية منها يجب قراتها
 معها وقال أبو حنيفة ومالك ليست من
 الفاتحة فلا تجب ومذهب الشافعي لجهر بها
 وقال أبو حنيفة الأسرار وقال مالك
 المستحب تركها والافتتاح بالمحمد لله رب العالمين
 وقال ابن أبي ليلى بالتخير وقال النخعي
 الجهر بها بدعة **فصل** واختلفوا فيمن
 لا يجب الفاتحة ولا غيرها من القرآن فقال

أبو حنيفة ومالك يقوم بقدرها وقال
 الشافعي وأحمد يسمع قدرها ولو قرأ بالفارسية
 وقال أبو يوسف ومحمد إن كان بحسن الفاتحة
 بالعربية لم تجزه بغير العربية وإن كان لا يحسنها
 فقرأ بلغته أجزأته ولو قرأ في صلاة من الصحف
 فقال أبو حنيفة تعدد صلاة وقال الشافعي
 تخويز عن أحمد روايان كذهب الشافعي والآخرون
 تخويز في النافذة دون الفريضة وهو مذهب
 مالك **فصل** واختلفوا في التامين بعد
 الفاتحة فالمشهور عن أبي حنيفة أنه لا يجزئ به
 سوا الإمام والمأموم وقال مالك يجزئ به
 المأموم وفي الإمام روايان وقال الشافعي
 يجزئ به الإمام وفي المأموم قولان أصحهما
 أنه يجزئ وهو القديم المخار وقال أحمد
 يجزئ به الإمام والمأموم **فصل** وانفقوا
 على أن قراءة السورة بعد الفاتحة سنة في الجهر
 وفي الأولى من الرباعيات والمغرب وهل
 يس ذلك في بقية الركعات الثلاثة على أنه
 لا يس والشافعي قولان أظهرهما أنه لا يس وهو
 القديم المخار وانفقوا على أن للجهر فيما يجهر
 به والأخفات فيما يخفت به سنة وأنه إذا تعد

للجهر فيما يخفت به والاختفات فيما يجهر به لم يهلك
صلاته لكنه تارك للسنة الا فيما حكى عن بعض
اصحاب مالك انه ان تعد بطلت صلاته واختلفوا
في المنفرد هل يستحب له الجهر في موضع الجهر قال
مالك والثافعي يستحب والمتهور عن احمد
لا يستحب وقال ابو حنيفة هو بالخيار ان شأ
جهر وانسمع نفسه وان شأ رفع صوته وان شأ خافت
فصل واجمعوا على ان الركوع والسجود
فرضان في الصلاة وان الاختنا حتى يبلغ كفاه
ركبته مشروع فيه وانه بين له التكبير الا
ما حكى عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز
انهما قال لا يكبر الا عند الاقتراح واختلفوا في
الطائفة في الركوع والسجود فقال ابو حنيفة
لا يجب بل هي سنة وقال مالك والثافعي
واحد فرض كالركوع والسجود واجمعوا على
انه اذا ركع فالسنة وضع يده على ركبته
والنسيح في الركوع سنة وقال احمد هو واجب
في الركوع والسجود مرة واحدة وكذلك التسميع
والدعاء بين السجدين ان تركه عنك فاسيا لا يبطل
والسنة ان يسبح ثلاثا بالاتفاق وعن الثوري
الامام يسبح خمسا ليتمكن المأموم من التسميع خلفه

ثلاثا

ثلاثا **فصل** والرفع من الركوع والاعتدال
فيه واجب عند الثافعي واحمد والمتهور الموعول
عليه من مذهب مالك وقال ابو حنيفة لا يجب
بل يجزيه ان يخط من الركوع الى السجود مع الكراهة
والسنة ان يقول مع الرفع سمع الله لمن حمده
ربنا لك الحمد يا سموات ويا ارض ويا
ما سبت من شيء بعد ما ما كان او ما هو ما او
منفردا عند الثافعي وقال الثلاثة لا يزيد
الامام على قوله سمع الله لمن حمده ولا المأموم
على قوله ربنا لك الحمد وقال مالك بالزيادة
في حق المنفرد **فصل** واتفقوا على ان السجود
على سبع اعضاء مشروع وهي الركبتان واليدان
واطراف اصابع الرجلين واختلفوا في الفرض
من ذلك فقال ابو حنيفة جهته وانفد وقال
الثافعي رضي الله عنه بوجوب الجهة فولا واحدا
وفي باقي الاعضاء قولان اظهرهما يجب وهو المتهور
من مذهب احمد الا الانف فان فيه خلافا في
مذهبه واختلفت الرواية عن مالك فروي
ابن القاسم ان الفرض يتعلق بالجهة والانف
فان اخل به اعاد في الوقت استجابا وان خرج
الوقت لم يعيد واختلفوا بين سجد على كور عما منه

فقال ابو حنيفة ومالك واحمد في احدي روايته
بحزبه ذلك وقال الشافعي واحمد في روايته
الاخرى لا يحزبه حتى يباشر بجمته موضع
سجوده واختلفوا في اجاب كشف اليدين في
السجود فقال ابو حنيفة واحمد لا يجب وقال
مالك يجب والشافعي قولان اصحهما انه لا يجب
فصل واختلفوا في وجوب الجلوس بين
السجدين فقال ابو حنيفة ومالك سنة وقال
الشافعي واحمد واجب وجلسة الاستراحة سنة
على الاصح من قول الشافعي وقال الثلاثة لا يستحب
بل يقوم من السجود وينفض معتمدا على يده
عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يعتمد بيد يده
على الارض **فصل** واختلفوا في التشهد
الاول وجلسه فقال الثلاثة التشهد الاول
مستحب وقال احمد بوجوبه وبين في جلوس
التشهد الاول الا فتراش والثاني التورك عند
الشافعي وقال ابو حنيفة السنة الا فتراش
في التشهد بن معاوية قال مالك التورك وانفردوا
على انه يجزي بكل واحد منهما من التشهد المروي
عنه صلى الله عليه وسلم من طرق اصحابه الثلاثة
عمر ابن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله

ابن عباس رضي الله عنهم اجمعين فاخبار الشافعي
واحد تشهد بن عباس وابو حنيفة تشهد ابن
مسعود ومالك تشهد عمر فتشهد ابن عباس
التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين تشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا رسول الله رواه مسلم في صحيحه وتشهد
ابن مسعود التحيات لله الصلوات والطيبات السلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته الى اخره رواه
بخاري ومسلم في صحيحهما وتشهد عمر رضي الله عنه
التحيات لله الزاكات لله الطيبات الصلوات لله
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته الى اخره
وفيه واشهد ان محمدا عبده ورسوله رواه مالك
في الموطا ورواه البيهقي قال الثوري بالاسناد
الصحيح والصلاة قبل النبي صلى الله عليه وسلم
في التشهد الاخر سنة عند أبي حنيفة ومالك
وفرض عند الشافعي وقال احمد في اشهر روايته
تتطل صلاة بتركها **فصل** والسلام مشروع
بالاتفاق وهو ركن عند الشافعي ومالك واحمد
خلافا لابي حنيفة وقال ابو حنيفة واحمد هو
تسليمان وقال مالك هو واحد والشافعي قولان

اصحها تسليمتان وهل السلام من الصلاة امر لاوما
الذي يجب منه قال مالك التسليمة الاولى فرض
على الامام والمنفرد وزاد الشافعي وعلى المأموم
وقال ابو حنيفة ليست بفرض وعن احمد روايتان
المشهورينهما ان التسليمتين ليست بفرض وعن احمد
روايتان المشهورتان هما ان التسليمتين جميعا واجبا
والتسليمة الثانية سنة عند ابي حنيفة وعلى الاصح عند
الشافعي واحمد وقال مالك لا يسن للامام والمنفرد
فاما المأموم فيستحب عنده ان يسلم ثلاثا اثنتين
عن يمينه وسما له والثالثة تلقا وجهه يرد على امام
فصل واختلفوا في بنية الخروج من الصلاة فقال
مالك والشافعي في احدي قوليه واحمد يوجبها والاصح
من مذهب الشافعي عدم الوجوب واختلف اصحاب
ابي حنيفة في فعل المصلي للخروج من الصلاة وهل
هو فرض امر لا وليس عند ابي حنيفة في هذا نص
يعتمده وما الذي ينوي بالسلام فقال ابو حنيفة
لحفظه من جن وانس وملايكة ومعنى السلام
اي انتم ايها الحاضرون بل سائر الناس امنون من
شري ومن على يمينه ويساره وقال مالك
الامام والمنفرد ينويان التحليل واما المأموم
فينوي بالاولي التحليل وبالثانية الرد على الامام

قال الشافعي ينوي المنفرد السلام عن يمينه ويساره
من ملايكة وانس وجن وينوي الامام بالاول للخروج
من الصلاة والسلام على المقندين والمأموم الرد
عليه وقال احمد في المشهور عنه ينوي الخروج من
الصلاة ولا يغم اليه شيئا **فصل** والسنة
ان يفت في الصبح رواه الشافعي عن الخلفاء الراشدين
الاربعة وهو قول مالك وقال ابو حنيفة لا يسن
في الصبح قنوت وقال احمد القنوت للامة يدعون
لجوش فان ذهب اليه ذاهب فلا بأس به وقال
احمد هو سنة عند الخوارج لا تدعه الامة واختلف
ابو حنيفة واحمد فيمن صلى خلف من يفت في الفجر
هل يتابعه ام لا فقال ابو حنيفة لا يتابعه
وقال احمد يتابعه وقال ابو يوسف اذا قنت
الامام فاقنت معه وكان مالك لا يرفع يده
في القنوت واستحبه الشافعي بعد الركوع وقال
مالك قبله **فصل** واتفقوا على ان الذكر
في الركوع وهو سبحان رب العظم والسجود وهو
سبحان رب الاعلى والشميع والتخيم في الرفع
من الركوع وسؤال المغفرة بين السجود والتكبيرات
مستروع قال الثلاثة هو سنة وقال احمد في
المشهور عنه واجب مع ذكره مرة واحدة وادنى الكمال

في التسبيح ثلاث مرات بالاتفاق وانقصوا على ن
 التكبيرات من الصلاة الا ما حكى عن ابي حنيفة
 من ان تكبيرات الافتتاح ليست من الصلاة والسه
 عند الثلاثة ان يضع ركبتيه قبل يديه اذا سجد
 وقال مالك يضع يديه قبل ركبتيه **فصل**
 ستر العورة عن العيون واجب بالاجماع وهو
 شرط في صحة الصلاة الا عند مالك فان قال هو
 واجب للصلاة وليس بشرط في صحتها وحد العورة
 من الرجل عند ابي حنيفة والشافعي بين السرة والركبة
 وعن مالك روايتان احدهما ما بين السرة والركبة
 والاخري انها القبل والدبر وانقصوا على ان السرة
 من الرجل ليست عورة واما الركبة فقال مالك
 والشافعي واحده ليست من العورة وقال ابو
 حنيفة وبعض اصحاب الشافعي انها منها واما
 عورة المرأة للحره فقال ابو حنيفة كلها عورة
 وقال مالك والشافعي الا وجهها وكفيها وعن
 احمد روايتان احدهما الا وجهها وكفيها والمثبور
 الا وجهها خاصة واما عورة الامة فقال مالك
 والشافعي هي كمورة الرجل وقال بعض اصحاب
 الشافعي كلها عورة الا مواضع التقلب منها وهي
 الراس والساعدين والساق وعن احمد فيها روايتان

احدها

احدهما ما بين السرة والركبة والاخري القبل والدبر
 وقال ابو حنيفة عورة الامة كمورة الرجل وزاد
 فقال جميع بطنها وظهرها عورة **فصل**
 لو انكشف من العورة بعضها في الصلاة لم تبطل
 وقال ابو حنيفة ان كان من السورتين قدر الدرهم
 لم تبطل صلاته وان كان اكثر بطلت وعنه ان
 الفخذ ان انكشف منه اقل من الربع لم تبطل الصلاة
 وقال الشافعي تبطل بالسير من ذلك والكثير
 وقال احمد ان كان يسيرا لم تبطل وان كان كثيرا
 بطلت والسير ما بعد في الغالب يسيرا وقال
 مالك ان كان ذا الكرافاد را وصلى مكشوف العورة
 بطلت صلاته واوجب احمد ستر المنكبين في الغرض
 وعنه في النقل روايتان والعريان اذا لم يجد ثوبا
 لزمه ان يصلي قائما ويركع ويسجد وصلاته صحيحة
 عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة يصلي
 جالسا وان شافعا وقال احمد يصلي قاعدا ويؤتي
فصل وطهارة النجس في ثوب المصلي وبدنه
 ومكانه واجبة بالاجماع وهو شرط في صحة الصلاة
 عند ابي حنيفة والشافعي واحده وجهه والعلما وعن
 مالك ثلاث روايات اشهرها واصحها انه ان صلى
 عالما به لم تقح صلاته او جاهلا او ناسيا صحت وهو

قول قديم للشافعي والثانية الصحة مطلقا مع النجاسة
وان كان عامدا عالما والثالثة البطلان مطلقا والطهارة
شرط في صحة الصلاة بالاجماع فان صلى جنب يقوم
فان صلاته باطلة بلا خلاف سواء كان عالما بجنابته وقت
دخوله فيها او ناسيا واما المأموم فان كان بعد دخوله
عالمًا بجنابته اما من فضلة باطلة بلا خلاف وان لم
يكن عالما ولا امامه فصلاة صحيحة عند الشافعي
وما لك وقال ابو حنيفة باطلة ولو سبقه الحدث
فاصح قول الشافعي بطلان الصلاة وهو قول مالك
واحمد والقديم من قولي الشافعي انها لا تبطل فيتوضا
ويبنى على صلاته وهو قول ابي حنيفة وقال الثوري
ان كان حدثه رجافا او قبانى وان كان رجلا وضحا
اعادوا جمعوا على ان طهارة البدن عن النجس شرط
في صحة صلاة الغادر عليها وطل ان العلم بدخول الوقت
او غلبة الظن على دخوله شرط في صحة الصلاة الا
ما لك فانه شرط العلم بدخول الوقت ولم يكف بغلبة
الظن **فصل** واجمعوا على ان استقبال القبلة شرط
في صحة الصلاة الا من عذروا وهو في سنة الخوف في الحرب
وفي النفل للمسافر وسفر اطويلا على الرحلة للصورة
مع كونه مأمورا بالاستقبال حال التوجه وفي تكبيرة
الاحرام ثم ان كان المصلي محصورا توجه اليها وان

كان

كان قريبا منها فباليقين وان كان غائبا فالاجتهاد
والخبر والتقليد لاهله واجمعوا على انه ان صلى
الى جهة بالاجتهاد ثم بان انه اخطا فلا إعادة
عليه الا في قول للشافعي وهو الرأى عند اصحابه
فصل اذا تكلم في صلاة او سلم ناسيا او جاهلا
بالتحريم او سبق لسانه ولم يبطل لم تبطل عند الثلاثة
وقال ابو حنيفة تبطل بالكلام ناسيا لا بالسلام
وان طال فالاصح عند الشافعي البطلان وعن مالك
ان كلام العامد لمصلحة الصلاة لا تبطلها كاعلام
الامام سهوه اذا لم ينتبه وعن الاوزاعي ان كلام
العامد فيما فيه مصلحة وان لم تكن للصلاة كارتداد
منال وتخذير من لا تبطل الصلاة وانفقوا على ان
بطلان الصلاة بالاكل ناسيا وكذلك الشرب الا
احد في النافذة **فصل** اذا اباب المصلي شي
في صلاة سمح الرجل وصنفت المرأة وقال
مالك يسبحان جميعا ولو اضمم الايدي بالنسبح
اذنا او تحذيرا لم تبطل صلاة وقال ابو حنيفة
تبطل الا ان يقصد تنبيه الامام او دفع المار بين
يديه واذا سلم على المصلي رد بالاشارة ولا يجبه عليه
الرد بالاتفاق وقال الثوري وعطاء بن رعد
فراغه وقال المسيب والحسن يرد لفظا ولو مر

بين يدي المصلي ما لم تبطل صلاته عند الثلاثة
 وان كان المارحاً بغيره او حماراً او كلباً اسود وقال
 احمد يقطع الصلاة الكلب الاسود وفي قلبه من الحمار
 والمرأة ثني ومن قال بالبطلان عند مرور ما ذكر
 ابن عباس **فصل** ويجوز صلاة الرجل الى
 جانب امرأة عند مالك والثافعي وقال ابو
 حنيفة تبطل صلاة الرجل بذلك ولا يكره قتل
 الحية والعقرب في الصلاة بالاجماع ويحكي عن
 النخعي الكراهة وان اكل وشرب عامداً بطلت
 صلاته عند الثلاث واختلفت الروايات عن
 احمد والمشهور عنه انه قال تبطل الفريضة دون
 النافلة الا في الشرب فانه سهل فيه وحكي
 عن سعيد بن جبير انه شرب في النافلة وعن
 طاووس انه قال لا بأس بشرب الماء في النافلة
 واجمعوا على ان الالتفات مكروه في الصلاة **فصل**
 فيها هل تبطل صلاة من صلى فيها فقال ابو حنيفة
 مكروه واذا صلى فيها صححت صلاته وقال مالك
 الصلاة فيها صحيحة ان كانت طاهرة على كراهة
 الا ان الخافسة قل ان يخلوا منها غالياً وقال الثافعي
 الصلاة فيها صحيحة مع الكراهة الا المقبورة فانها ان

كانت

كانت منبوشة لم يصح الصلاة وان كانت غير منبوشة
 كرهت واجزاة والمشهور عن احمد انها تبطل على
 الاطلاق والمواضع الشار إليها سبعة المقبورة والمجرة
 والمزيلة والحمام وقارعة الطريق واعطان الابل
 وظهور الكعبة **باب سجود السهو**
 اتفقوا على ان سجود السهو في الصلاة مكروه وان
 من سهى في صلاة جبر ذلك بسجوده ثم اختلفوا
 فقال احمد والكرخي من الحنفية هو واجب وقال
 مالك يجب بالنقصان وبين في الزيادة وقال
 ابو حنيفة والثافعي هو مستون على الاطلاق
 واتفقوا على انه اذا تركه سهواً لم تبطل صلاته
 الا في رواية عن احمد واختلفوا في موصفه فقال
 ابو حنيفة بعد السلام وقال مالك ان كان عن نقص
 قبل السلام وان كان عن زيادة فبعده فاذا اجتمع
 سهوان من زيادة ونقصان فموصفه عند قبل السلام
 وقال الثافعي في المشهور عنه هو قبل السلام
 الا ان يسلم من النقصان في صلاة ساهيا او شك
 في عدد ركعات بني على غالب فهمه فانه يسجد للسهو
 بعد السلام **فصل** ولو شك الامام في عدم
 ركعات بني على اليقين وهو الاقل عند مالك والثافعي
 وهو قول ابي حنيفة في المنفرد وعنه في الامام روايتان

وقد نظمها بعضهم فقال
 نهى رسول الله عن كثير
 عن الصلاة في قاع تقبر
 معادن الجبال المقبرة
 من ذلة وطريقهم ومجره
 وفوق بيت الله والحمام
 واحمد الله على التمام

أحدها كذلك والثانية بني علي غالب الظن وقال
أبو حنيفة أن حصل شك أول مرة بطلت صلاة
وإن كان الشك يعتاده ويتكرر لم يبيح علي غالب ظنه
حكم الحري فإن لم يقع ظن بني علي الأقل وقال
الحسن البصري ياخذ بالأكثر ويسجد للسهو وقال
الأوزاعي متى شك في صلاة بطلت **فصل**
لو بني التشهد الأول فذكر بعد انصابه لم يعد إليه
عند السافعي أو قبله عاد وسجد للسهو وإن بلغ حد
الركوع وعن مالك أن فارت البتة الأرض لم يرجع
وقال أحمد أن ذكر بعد ما انتصب قائما قبل أن
يقرا كان مخيرا والأولى أن لا يرجع وقال البخاري
يرجع ما لم يشرع في القراءة وقال الحسن يرجع
ما لم يركع ولو قام في خامسة سهوا ثم ذكر فانه يرجع
عند السافعي فإن لم يكن قد تشهد في الرابعة تشهد
وسجد للسهو وإن كان قد تشهد فيها فالمذهب أنه
يسجد للسهو ويسلم هذا أقول مالك وأحمد وقال
أبو حنيفة أن ذكر قبل أن يسجد في الخامسة يرجع إلى
الجلوس فإن ذكر بعد ما سجد فيها سجدة فإن كان
قد قعد في الرابعة قدر التشهد فقد تمت صلاة
ويضيف إلى هذه الركعة ركعة أخرى يكونان له
نافلة وإن لم يكن قد قعد في الرابعة قدر التشهد

بطل

بطل الغرض وصار للجميع نفلا ولو صلى نافلة
فقام إلى ثالثة فلا خلاف بين العلماء على ما قاله
في الحاوي الكبير أنه يجوز أن يقيم أربعاً ويجوز
أن يرجع إلى الثانية ويسلم وأي ذلك فعل سجدة
للسهو وإن صلى المغرب أربعاً ساجداً
للسهو وأجزأته صلاة ثلاثاً بالاتفاق وقال
الأوزاعي يضيف إليها ركعة أخرى ويسجد للسهو
كيلا يكون المغرب شعراً **فصل** والامام
إذا أضاع من خلفه أنه قد ترك ركعة هل يرجع
إلى مؤخرها أو يعمل ببقية الأصح من مذهب
السافعي وهو مذهب أحمد أنه لا يرجع إلى مؤخرها
بل يعمل ببقية وقال أبو حنيفة يرجع إلى مؤخرها
واختلفت الرواية في ذلك عن مالك **فصل**
ولا يتعلق سجود السهو عند السافعي بترك مسنون
سوى القنوت والتشهد الأول والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم فيه وقال أبو حنيفة أن ترك
بكبريات العبد سجدة للسهو وكذا يسجد الإمام عنه
للسهو بالجهر في موضع الأسرار وعكسه وقال
مالك أن جهر في موضع الأسرار يسجد بعد السلام
وإن أسر في موضع الجهر يسجد قبل السلام وقال
أحمد أن يسجد خفياً وإن ترك فلا بأس ولو قرأ في حال

الركوع والسجود أو التسنيد سجد للسهو على
ما نص عليه الشافعي **فصل** وإذا تكررت
منه السهو كفاه للجميع سجدتان بالاتفاق
وعن الأوزاعي أنه إذا كان السهو من جانبين
كالزيادة والنقصان سجد لكل سهو سجدتين
وعن ابن أبي ليلى أنه قال يسجد لكل سهو
سجدتين مطلقا ولو سهي خلف الإمام لم
يسجد بالاتفاق وإن سهي الإمام لحق المأموم
حكم سهوه بالاتفاق فإن لم يسجد الإمام سجد
المأموم عند مالك وهو الزاجح من مذهب
الشافعي ورواه عن أحمد

باب سجود التلاوة

هو سنة عند الثلاثة للفقاري والمستمع
وقال أبو حنيفة هو واجب والسامع من
غير أسمع لا يثاكد السجود في حقه عند الثلاثة
وقال أبو حنيفة هما سوا وسجدات التلاوة
على الراجح من مذهب الشافعي واحد أربعة عشر
سجدة وهي رواية عن مالك والشافعي واحد
أن في سورة الحج سجدتين وقال أبو حنيفة
ومالك ليس في الحج إلا الأولى وسجدة من هل
هي سجدة شكر أم من عزائم السجود قال أبو حنيفة

ومالك

ومالك وأحمد في أصدي روايته هي من العزائم وقال
الشافعي وأحمد في الرواية المشهورة هي سجدة شكر تسجد
في غير الصلاة وتنفوا على أن الفصل ثلاث سجرات
في النجم والاشتقاق والعلق إلا ما كافاه قال في
المشهور عنه لا يسجد في الفصل وتنفوا على أن باقي
السجرات وهي عشرة في الأعراف والرعد والنحل
وسبحان الذي أسري بعبده وسريم والأول في الحج
والفرقان والنمل وآلم تنزيل السجدة وحتم فصلت
وعدها إحدى خمسة عشر سجدة فإدعى **فصل**
ولو كان التالي في غير الصلاة والمستمع في الصلاة
لم يسجد المستمع فيها ولا بعد الفراغ منها وقال
أبو حنيفة إذا فرغ سجد ويشترط شروط الصلاة
فيها بالإجماع وحكي عن ابن السيب أنه قال
للشافعي ثوي براسها إذا سمعت قراءة السجدة
ويقول سجد وجهي للذي خلقه وصوره ولا يقوم
الركوع مقامه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
يقوم مقامه استحياء ولا يكره للإمام قراءة
آية السجدة في الصلاة عند الشافعي ومالك وقال
أبو حنيفة يكره فيما يفسر فيها بالقراءة لا فيما يجهر
به وبه قال أحمد قال ولو أسرى بها لم يسجد
وقال الشافعي وإذا سجد الإمام للتلاوة فلم

بشايعه المأمور بطلت صلاة كالوتر ترك القنوت معه
 وفي افتخاره إلى السلام عند الشافعي قولان أظهرهما
 يكبر للهوي وللرفع ويسلم من غير تشهد هذا قول
 أحمد وعن أبي حنيفة أنه يكبر للسجود والرفع ولا يسلم
 وكذلك قال مالك ولو كرر قراءة آية السجدة وهو
 على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد تطهيره إلا في
 قول لبعض الشافعية أنه يظهر ويأتي بجميع سجرات
 وهل تنفذ داخل السجدة أو يتكرر السجود الثلاثة
 على تكرره وقال أبو حنيفة السجدة على القراءة
 الأولى منها عني عن التكرار بتكرار القراءة في المجلس
 الواحد **فصل** ويستحب عند الشافعي
 واحد لمن حدث عنه نعمة أو أنه منعت عنه نعمة
 أن يسجد لله شكرا قال الطحاوي أبو حنيفة
 لا يري سجود الشكر وروي محمد عنه أنه كرهه
 ومالك يقول بكراهته منفردا عن الصلاة
 ونقل عن الثامني عبد الوهاب أنه قال
 لا بأس به وهو الصحيح ويستحب للمصلي إذا أمرت
 به آية رحمة أن يبالغ في آية عذاب أن يستعيد
 وقال أبو حنيفة يكبره ذلك في الفرض

باب صلاة النفل

أكد السني الرواتب مع الفرائض الوتر وركتي

الفجر

والفجر وأكدها عند مالك والشافعي الوتر وعند
 أحمد ركتي الفجر مع اتفاقهما بمناسنة وقال
 أبو حنيفة الوتر واجب وليس بفرض وانفقوا على
 أن النوافل الراتبة ركعتان قبل الفجر وركعتان
 قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب
 وركعتان بعد العشاء زاد أبو حنيفة والشافعي
 قبل العصر أربعاً إلا أبا حنيفة قال وإن شاركتين
 وكحلافيل الظهر أربعاً وزاد الشافعي في كل بعدها
 أربعاً وقال أبو حنيفة إن شأصلي بعدها أربعاً
 وإن شاركتين وزاد أبو حنيفة أربعاً قبل العشاء
 وكل بعدها أربعاً وسنة الجمعة أربع قبلها وأربع
 بعدها **فصل** والسنة في تطوع الليل والنهار
 أن يسلم من كل ركعتين فإن سلم من كل ركعة جاز
 عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
 لا يجوز وقال في صلاة الليل أن يصلي ركعتين
 أو أربعاً أو ثماناً ركعات بتسليمة واحدة
 وبالنهار يسلم في كل أربعة **فصل** وأقل الوتر
 ركعة وأكثره أحد عشر وادني الكمال ثلاث ركعات
 عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة الوتر
 ثلاث ركعات بتسليمة واحدة لا يتراد عليها ولا ينقص
 منها وقال مالك الوتر ركعة قبلها تسع منفصل

عنها ولا صد لما قبلها من الشفع وأقله ركعتان وتقرأ
في الأجزاء من الوتر سورة الاخلاص والمعوذتين عند
مالك والثافعي وقال أحمد وأبو حنيفة سورة
الاخلاص وحدها وإذا وتر ثم يتكبد لم يعد على
الأصح من مذهب الثافعي ومذهب أبي حنيفة
وقال أحمد يشفعه بركعة ثم يعيده **فصل**
والسنة أن يفتن آخر وتره في النصف الثاني
من شهر رمضان عند الثافعي وهو المشهور عن
مالك وقال أبو حنيفة وأحمد يفتن في الوتر
جميع السنة وبه قال جماعة من أئمة الثافعية كابن
عبد الله الزبيري وأبي الوليد النسابوري وأبي
الفضل بن عبدان وأبي منصور بن مهران **فصل**
ومن السنن صلاة التراويح في شهر رمضان عند أبي
حنيفة والثافعي وأحمد وهي عشرون ركعة بعشر
تسليمات وفعلها في الجماعات أفضل وقال أبو
يوسف إن قدر رجل أن يصلي في بيته كما يصلي مع
الامام فالأجرب أن يصلي في بيته وقال مالك
فإن رمضان في البيت لمن قوي عليه أجرب إلى وجلي
عنه أن التراويح سنة وثلاثين ركعة **فصل**
وانفقوا على أن وجوب قضا الفوات ثم اختلفوا
في قضائها في الأوقات المني عنها فقال أبو حنيفة

لا يجزي

لا يجزي وقال مالك والثافعي وأحمد يجز
ولو طلعت الشمس في صلاة الصبح لم تبطل عند
مالك والثافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
تبطل صلاته وانفقوا على أن الشمس إذا غربت
على المصلي عصرا أن صلاته صحيحة **فصل**
ومن فاته شيء من السنن الدائمة سن قضاؤه ولو
في أوقات الكراهة كالغرايض على الراجح القوي
من مذهب الثافعي وهو أصدي رواه ابن أبي أحمد
وقال مالك لا يقضى وهو قول للثافعي وقال
أبو حنيفة يقضى مع الغريضة إذا فات **فصل**
ومن دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة لم يصل
التحية ولا يجزها من السنن عند الثافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة ومالك إذا أمن فوات الركعة
الثانية من الصبح استنفل بركعتي الفجر خارج المسجد
فصل والأوقات التي نهى عن الصلاة فيها
عند مالك أربعة أثنان نهي فيها لأجل الفعل وأثنان
لأجل الوقت فالأول بعد العصر حتى تصفر الشمس
وبعد الفجر حتى تطلع الشمس لأنه لو لم يصل العصر
والصبح إذا دخل وقتها لجاز له أن يصلي ما شا
بلا خلاف فاذا أصلاهما لم يصل حتى تطلع الشمس
أو تغرب فعلم أن النهي لأجل الصلاة وهذا موضع

اتفاق والثاني اذا طلعت الشمس حتى ترتفع وبعد
الاصفرار حتى تغرب وعند ابي حنيفة والثافعي
وقت خامس وهو استواء الشمس حتى تميل وقال
مالك واحمد يقتضي الغرايض فيما بينه لاجل
الوقت الا النوافل قال الثافعي يقتضي الغرايض
في الاوقات كلها وكذا يفعل النوافل التي لها سبب
كالخجعة وركعتي الطواف وسجود التلاوة والصلاة
المنذورة وتجديد الطهارة وقال ابو حنيفة ما بيني
عنه لاجل الوقت لا يجوز ان يصلي فيه صلاة فرض
سوا عصر يومه عند اصفرار الشمس وما بيني عنه
لاجل الفعل لا يجوز فعل النوافل فيه الا سجدة
التلاوة فمن فاتته صبح يومه لم يصلها عند طلوع
الشمس قال ولو صلاها فطلعت الشمس وهو
فيها بطلت صلاة ومن صلى ركعتي الفجر كره له
التنفل بعدها عند ابي حنيفة والثافعي واحمد
وقال مالك لا يكره ذلك هذا في غير مكة
فاما مكة هل يكره التنفل بها اوقات النهي اولا
قال مالك والثافعي لا يكره وقال ابو حنيفة
واحمد يكره

باب صلاة الجماعة
اجمعوا على ان صلاة الجماعة مشروعة وانه يجب

اظهارها

اظهارها في الناس فان امتنعوا منها كلهم قوتلوا
عليها واجمعوا على ان اقل الجمع الذي تنعقد صلاة
الجماعة به في الفرض غير الجمعة اثنان امام ومأموم
فانهم عن يمينه لان عند احمد اذا كان المأموم واحدا
ووقف عن يسار الامام فان صلاة تبطل واختلفوا
هل الجماعة واجبة في الغرايض غير الجمعة فنص
الثافعي على انها فرض على الكفاية على الاصح وهو
الاصح عند المحققين من اصحابه وقبل سنة وهو
المشهور عنهم وقبل فرض عين ومذهب مالك
انها سنة وقال ابو حنيفة هي فرض كفاية وقال
بعض اصحابه هي سنة وقال احمد هي واجبة على
الاعيان وليست شرط في صحة الصلاة فان صلى
منفرد مع القدرة على الجماعة اثم وصحت صلاته
وجماعة الناس في بيوتهم افضل لكن لا كراهة
في الجماعة لمن عند الثافعي واحمد وقال ابو حنيفة
ومالك نكره الجماعة للنساء **فصل** لا بد من نية
الجماعة في حق المأموم بالاتفاق ونية الامام
لا تجب بل هي مستحبة عند مالك والثافعي الا
في الجمعة والمعادة والمنذورة وجمع التقدييم
وقال ابو حنيفة ان كان من خلفه نساء وجبت
النية وان كانوا رجالا فلا الا للجمعة والمعادة وعرفة

والعبد بن فقال لا بد من نية الامامة في هذه
الثلاثة على الاطلاق وقال احمد نية الامامة
شرط ومن دخل في فرض الوقت واقبلت الجماعة
فليس له ان يقطعها ويبدل مع الجماعة بالاتفاق
فان نوي الدخول معهم من غير قطع الصلاة
فللشافعي قولان اصحهما انها تقبل وهو المشهور
عن مالك واحد وقال ابو حنيفة لا تصح
فصل وما ادركه المسوق مع الامام فهو
اول صلاته فعلا وحكما عند الشافعي فيعيد في
الباقي القنوت وقال ابو حنيفة ما يدركه المأموم
من صلاة الامام اول صلاته في التشهد ان واخر
صلاته في القراءة وقال مالك في المشهور عنه
هو اخرها وعن احمد روايتان **فصل**
ومن دخل المسجد فوجد امامه قد فرغ من الصلاة
فان كان المسجد في غير ممر الناس كره له ان يتأفف
فيه جماعة عند ابي حنيفة ومالك والشافعي
وقال احمد لا يكره اقامة الجماعة بعد الجماعة بحال
ومن صلى منفرد ثم ادرك جماعة استحب له ان
يصلها معهم عند الشافعي وبهذا قال مالك
الا في المغرب فان صلى جماعة ثم ادرك جماعة
اخرى فصل بعيد الصلاة معهم الراجح من مذهب

الشافعي

25
الشافعي نعم وهو قول احمد الا في الصبح والعصر وقال
مالك من صلى في جماعة لم يعذر ان صلى منفردا
اعاد في الجماعة الا المغرب وقال الاوزاعي الا
الصبح والمغرب وقال ابو حنيفة لا يعذر الا
الصبح والعشا وقال الحسن يعذر الا الصبح
والعصر واذا اعاد فرضه الاولي على الراجح
من مذهب الشافعي والثانية تطوع وهو قول
ابي حنيفة واحد وعن الاوزاعي والشافعي انها
جميعا فرضه **فصل** واذا احسن الامام
بدخل وهو راكع او في التشهد الاخر فصل
يستحب له ان ينظره امره للشافعي قولان اصحهما
انه يستحب وبه قال احمد وقال ابو حنيفة ومالك
يكره وهو قول للشافعي واذا احدث الامام فصل
له ان يتخلف قال ابو حنيفة ومالك واحد
نعم وللشافعي قولان اصحهما الجواز واذا سلم
الامام وكانت في المأمومين مسبوقين فقد موا
من تتم بهم الصلاة لم يجز في الجمعة بالاتفاق
وفي غير الجمعة من مذهب الشافعي اختلاف وصح
واضطراب نقل والاصح في الراجح والروضة المنع
والصحيح في شرح المذهب للنووي الجواز وامر
باعتقاده والعمل عليه ولو نوي المأموم مفارقة

الامام من غير عذر لم تبطل صلاته على الراجح من
 مذهب الشافعي وبه قال احمد وابو حنيفة ومالك
 تبطل **فصل** وانفتوا على انه اذا اتصلت
 الصفوف ولم يكن بينهما طريق او طرقت الينمام
 واختلفوا فيما اذا كان بين المأموم والامام
 حضرا او طريق فقال مالك والشافعي يصح وقال
 ابو حنيفة لا يصح ولو صلى في بيته بصلاة الامام في
 المسجد وهناك حائل يمنع روية الصفوف قال
 مالك والشافعي واحمد لا يصح وقال ابو حنيفة
 في المشهور عنه يصح **فصل** والاقتدا بالاصبي
 المميز في غير الجمعة صحيح وانفتوا على جواز اقتدا
 المتنفل بالمفترض واختلفوا في اقتدا المفترض
 بالمتنفل فقال ابو حنيفة ومالك واحمد
 لا يجوز وقالوا ولا من يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا
 اخر وقال الشافعي يجوز **فصل** والاقتدا بالاصبي
 المميز في غير الجمعة صحيح قطعا عند الشافعي خلافا
 للثلاثة حيث قالوا لا يصح الاقتدا به في الفرض
 واختلفت الرواية عنهم في النفل والراجح من
 قول الشافعي صحة الاقتدا به في الجمعة والبالغ اول
 من الصبي بالامامة بلا خلاف والاقتدا بالعبء صحيح
 في غير الجمعة من غير كراهة وكره ابو حنيفة امامة العبد

وامامة

وامامة الاعمي صحيحة بالاتفاق غير مكروهة الا عند ابن
 سيرين وهتل هو ادلي من البصير رض الشافعي على
 انها سواء وقال ابو حنيفة البصير ادلي واختاره
 الشيرازي من الشافعية وجماعته وبكرة امانة من
 لا يعرف ابوه عند الثلاثة وقال احمد لا يكره
فصل وامامة الفاسق صحيحة عند ابو حنيفة
 وعند الشافعي مع الكراهة وقال مالك ان كان
 فقه بلا تاويل لا يصح امامته ويعيد الصلاة من
 صلى خلفه وان كان بتاويل اعاد ما دام في الوقت
 وعن احمد روايتان اشهرهما لا يصح ولا يصح امامة
 المرأة بالرجال في الفرض بالاتفاق واختلفوا في جواز
 امامتها بهم في صلاة التراويح خاصة فاجاز احمد
 بشرط ان تكون متاخرة ومنعه الباقون **فصل**
 واختلفوا في الاولى بالامامة هل هو الافقه او
 الاقرا فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي الافقه
 الذي يحسن الفاتحة ادلي وقال احمد الذي يحسن
 جميع القرآن ويعلم احكام الصلاة ادلي واختلفوا
 في امامة الامي وهو الذي لا يحسن الفاتحة
 بالقاري فقال ابو حنيفة تبطل صلاتهما وقال
 مالك واحمد تبطل صلاة القاري وحده وقال
 الشافعي صلاة الامي صحيحة وفي صلاة القاري قولان

اصحهما البطلان ولا يجوز الصلاة خلف محدث بالانفاق
 فان لم يعلم بحاله صحته صلاة في غير الجمعة عند الشافعي
 واحد وامام في الجمعة فان تم العدد بغيره صحته صلاة
 من خلفه على الراجح من مذهب الشافعي وقال
 ابو حنيفة واحد تبطل صلاة من خلفه المحدث
 بكل حال وقال مالك ان كان الامام ناسيا
 لحديث نفسه فصلاته صحيحة او عما بطلت صلاة
فصل تضع صلاة القائم خلف القاعد عند
 ابي حنيفة والشافعي وعن مالك روايتان قال
 احمد يصلون خلفه فتقود او تجوز للراكي والساجد
 ان ياتوا بالمومي الى الركوع والسجود عند الشافعي
 واحد وقال ابو حنيفة ومالك لا يجوز **فصل**
 قال مالك والشافعي واحد ينبغي للامام ان
 يقوم بعد الفراغ من الامامة حتى يعدل الصفوف
 وقال ابو حنيفة اذا قال المؤذن حي على الصلاة
 قام وتبعه من خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة
 كبر الامام واحرم فاذا تم الامامة اخذ الامام
 في القراءة **فصل** ويقف الرجل الواحد عن
 يمين الامام فان وقف عن يساره ولم يكن عن يمينه
 اخذ لم تبطل صلاته عند الثلاثة **حديث** وقال
 احمد تبطل وحكي عن ابن المسيب انه قال يقف المأموم

عن

عن يار الامام وقال النخعي يقف خلفه الى ان
 يركع فان جا اخر وقت والا وقف عن يمينه فاذا
 ركع فان حضر رجلان صفا خلفه بالاتفاق وحكي
 عن ابن مسعود ان الامام يقف بينهما ولو حضر
 صبيان مع رجال فذهب الشافعي انه يقف
 الرجال في الصف الاول ثم الصبيان خلفهم ومن
 اصحابه من قال يقف بين كل رجلين صبي يعلم
 بينهم الصلاة وهو قول مالك ولو حضر نسا
 وقفن خلف الصبيان ولو وقفت امرأة في
 الصف الاول بين الرجال لم تبطل صلاة واحد
 منهم بالاتفاق وحكي عن ابي حنيفة انه قال تبطل
 صلاة من على يمينها وشمالها ومن خلفها ولا تبطل
 صلاتها **فصل** ومن وقف خلف المقندين
 خلف الصف فردا اجزائة صلاة عند الثلاثة
 مع الكراهة وقال احمد تبطل صلاة ان ركع
 مع الامام وهو وحده وقال النخعي لا صلاة
 لمن صلى خلف الصف وحده **فصل** اذا تقدم
 المأموم على امامه في الموقف بطلت صلاته
 عند ابي حنيفة واحد وقال مالك صلاته
 صحيحة وللشافعي قولان الجديد الراجح منهما البطلان
 وارتفع المأموم على امامه وعكسه مكروه بالاتفاق

الحاجة ويستحب عند الشافعي اذا كانت الجماعة
 في مسجد **فصل** واذا كانت الجماعة في مسجد
 فالاعتبار بالمشاهدة والابا اتصال الصفوف
 عند الشافعي وانما يعتبر العلم بصلاة الامام
 وان خرجت الجماعة عن المسجد فان كان الامام
 في موضع اخر فان اتصلت الصفوف بمن في المسجد
 فالصلاة صحيحة وان كان بين الصفتين فصل
 قريب وهو ثلاثا ذراع فادونها وعلوها صلاة
 الامام فالراجح ان صلاتهم صحيحة وقال مالك
 ان صلى في دارة بصلاة من هو في المسجد وكان
 يسمع التكبير صح الاقدا الا في صلاة الجمعة فانها
 لا تصح الا في الجامع ورحابه المتصلة به وقال
 ابو حنيفة يصح الاقدا في الجمعة وغيرها وقال
 عطا الاعتبار بالعلم بصلاة الامام دون المشاهدة
 وعدم الحائيل وحكي ذلك عن النخعي وحسن الصوري

باب صلاة المأقر

اتفقوا على جواز القصر في السفر واختلفوا هل
 هو رخصة او عزمة فقال ابو حنيفة هو
 عزمة وشدد فيه وقال مالك والشافعي
 واحمد هو رخصة في السفر الجائر وحكي عن داود
 انه قال لا يجوز الا في سفر واجب وعنه ايضا انه

يختص

يختص بالخوف ولا يجوز القصر في سفر المعصية ولا
 الترخيص برخص السفر بحاله عند مالك والشافعي
 واحمد وقال ابو حنيفة يجوز ذلك **فصل**
 ولا يجوز القصر الا في مسيرة رجلين يسير الاثقال
 وذلك يوما او يوم وليلة ستة عشر فرسخا اربعة
 برد عند الشافعي ومالك واحمد وقال ابو حنيفة
 لا يقصر في اقل من ثلاثة مراحل اربعة وعشرون
 فرسخا قال الاوزاعي يقصر في مسيرة يوم
 وقال داود يجوز القصر في طويل السفر وقصره
 فاذا كان السفر مسيرة ثلاثة ايام فالقصر فيه
 افضل بالاتفاق وان اتم جازله هذا الثلاثة
 وقال ابو حنيفة لا يجوز وهو قول بعض اصحاب
 مالك **فصل** ولا يجوز القصر الا بعد مفارقة
 بنيان ببلد عند ابي حنيفة والشافعي واحمد وعن
 مالك روايتان أحدهما انه اذا فارق بنيان ببلد
 ولا يحاذيه عن يمينه ولا عن شماله منه شيء والثاني
 ان يكون من المصر على ثلاثة اميال وحكي عن الحارثي
 ابن ابي ربيعة انه اراد سفر افضلي بهم ركعتين في
 منزله وفيهم الاسود وغير واحد من اصحاب عبد
 الله وعن مجاهد انه قال اذا خرج من ارض يقصر
 حتى يدخل الليل وان خرج ليلا لم يقصر حتى يدخل

النهار **فصل** واذا اقام المأفر بمقيم في جزء
من صلواته لزمه الا تمام خلافا لما لاك حيث قال
اذا ادرك من صلاة المقيم قد ركعة لزمه الا تمام
والا فلا وقال اسحق بن راهويه يجوز للمأفر العصر
خلف المقيم ومن صلى الجمعة فاغدى به مسافر
ينوي الظهر قصره لزمه الا تمام لان صلاة الجمعة
صلاة مقيم هذا هو الصحيح الراجح من مذهب
الشافعي **فصل** والملاح اذا سافر في سفينة
فيها حائل واهله فقد نض الشافعي على ان له العصر
وهو مذهب ابي حنيفة ومالك وقال احمد
لا يقصر وكذلك المكاري الذي يسافر دايما
قال احمد لا يترخص في الثلاثة **رث** على انه
يترخص في قصره ويفطر **فصل** ولا يكره لمن
يقصر التنفل في السفر عند ابي حنيفة ومالك
والشافعي واحمد وجهان هما روايت
وعدها ولم ير ذلك جماعة منهم ابن عمر ثبت ذلك
عنه في الصحيحين وانه انكر على من راه بفعله **فصل**
لو نوي المأفر اقامة اربعة ايام قبل يوم الدخول
والخروج صار مقيما عند **رث** وقال ابو حنيفة
اذا نوي اقامة خمسة عشر يوما صار مقيما وان
نوي اقل فلا وعن ابن عباس تسعة عشر يوما وعن

احمد انه ان نوي اقامة مدة يصلي فيها اكثر من عشرين
صلاة اتم ولو اقام ببلد نية ان يرحل اذا حصلت
حاجة يتوقفها كل وقت فقلت في احوال ارحمها
انه يقصر ثمانية عشر يوما والثاني اربعة والثالث
ايد او هو مذهب ابي حنيفة **فصل** من فاتته
صلاة في الحضر فقضاها في السفر قضاها ثمانية
قال ابن المنذر ولا اعرف فيه خلافا الا الشافعي
عن البصري قال المستظهر وحكي عن الزني
في سائله العبارة انه يقصر فان فاتته صلاة
في السفر فقضاها في الحضر فلك الشافعي قولان (صحتها)
الا تمام وهو قول احمد والثاني العصر وهو قول
ابي حنيفة ومالك **فصل** يجوز الجمع بين الظهر
والعصر وبين المغرب والعشاء تغديما وتأخيرا
بعد السفر عند مالك والشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة لا يجوز الجمع بين الصلاتين بعد السفر بحال
فصل ويجوز الجمع بعد المطر بين الظهر
والعصر تغديما في وقت الاولة منهما عند الشافعي
وقال ابو حنيفة واصحابه لا يجوز ذلك مطلقا
وقال مالك واحمد يجوز بين المغرب والعشاء ولا
يجوز بين الظهر والعصر سوا قوتي المطر او ضعف اذا
بل الثوب وهذه الرخصة تخص بمن يصلي جماعة

بمسجد يقصد من بعد يتأذى بالمطر في طريقه فاما من
هو بالسجد او يصلي في بيته جماعة او يمشي الى المسجد
في كن او كان المسجد في باب داره ففيه خلاف عند
الشافعي واحمد والاصح في ذلك عدم الجواز وحكي
ان الشافعي رضي في الاملا على الجواز واما الوصل من غير
مطر فلا يجوز الجمع به عند الشافعي وقال مالك واحمد
يجوز **فصل** ولا يجوز الجمع للمرض والخوف على
ظاهر مذهب الشافعي وقال احمد يجوز وهو
وجه اخاره المتأخرون من اصحاب الشافعي
قال النووي في شرح المذهب وهذا الوجه
قوي جدا وعن ابن سيرين انه قال يجوز الجمع من
غير مطر ولا خوف لحاجة ما لم يتخذ عادة واخبار
ابن المنذر وجماعة جواز الجمع من غير خوف ولا مرض
ولا مطر **باب صلاة الخوف**
اجمعوا على ان صلاة الخوف بائنة الحكم بعد موت
النبي صلى الله عليه وسلم وحكي عن المزني انه قال
هي منسوخة وعن ابي يوسف انها كانت مختصة
برسول الله صلى الله عليه وسلم واجمعوا على انها في
الحضرة اربع ركعات وفي السفر ركعتان وانفقوا
على ان جميع الصفات المروية عنه صلى الله عليه وسلم
في صلاة الخوف معتد بها وانما الخلاف بينهم في الترجيح

فصل

فصل ولا يجوز صلاة الخوف في القتال المحظور الا
عند ابي حنيفة وجوزته جماعة فرادي وقال ابو حنيفة
لانفعل في جماعة ويجوز في الحضرة فيصلي بطلان ركنين
وبالاخري ركعتين عند الثلاثة وقال مالك لا يصلي
صلاة الخوف في الحضرة واجاز اصحابه ذلك **فصل**
واختلفوا في الصلاة حال الخوف فيما اذا اتم القتال
واستند الخوف فقال ابو حنيفة لا يصلون في هذه الحالة
ويخرجون الصلاة الى ان يقدروا وقال مالك والتأني
واحمد لا يخرجون بل يصلون على حسب الحال وتخبرهم
اذا صلوا كيف ما امكن رجالا وركبانا مستقبلي القبلة
وغير مستقبلها يؤمون الى الركوع والسجود بروسهم
وهل يجب حمل السلاح في صلاة الخوف ام لا قال
ابو حنيفة والشافعي في الظاهر قوله هو مستحب غير واجب
وقال مالك والشافعي في احدى قوله انه يجب
وانفقوا على انهم اذا راوا سوادا فظنوه عدوا فبان
خلاف ما ظنوه ان عليهم الاعادة الا في قول للشافعي
ورواية عن احمد **فصل** وانفقوا على انه لا يجوز
للرجال لبس الحرير في غير الحرب واختلفوا في لبسه
في الحرب فاجازه مالك والشافعي وابو يوسف ومحمد
وكرهه ابو حنيفة واحمد واستعمال الحرير في الجلوس
عليه والاستئداء اليه حرام كاللبس بالانفاق ويحكي

عن أبي حنيفة أنه حلف باليمين بالليس

باب صلاة الجمعة

اتفقوا على أن صلاة الجمعة فرض واجب على الأعيان
وعلموا من قال هي فرض كفاية وانما يجب على المقيم
بالبلد فلا تلزم مسافرا بالاتفاق ويحكي عن الزهري
والشافعي وجوبها على المسافر إذا سمع النداء ولا يجب
على صبي ولا عبد ولا مسافر ولا امرأة إلا في رواية
عن أحمد في العبد خاصة وقال داود يجب ولا يجب
على الأعمى إذا لم يجد قايما بالاتفاق فإن وجب وجبت
عليه عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
لا يجب **فصل** ومن كان خارج المصنوع في موضع
لا يجب فيه الجمعة وسمع النداء الزم فيه القصد عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة من سكن خارج
الصور فلا الجمعة عليه وإن سمع النداء ومن لا الجمعة
عليه كالمسافر ببلد فيها جماعة مخبرين بالجمعة والظاهر
بالاتفاق وهل يكره الظاهر في جماعة يوم الجمعة
في حق من لا يمكنه إثبات الجمعة قال أبو حنيفة
يكره وقال مالك والشافعي وأحمد لا يكره بل
قال الشافعي بسن **فصل** إذا اتفق يوم عيد
ويوم جمعة فالأصح عند الشافعي أن الجمعة لا تسقط
عن أهل البلد بعد صلاة العيد وأما من حضر من أهل

القرى

القرى فالراجح عنده سقوطها عنهم فإذا أصابوا العيد
جاز لهم أن ينصرفوا ويتركوا الجمعة وقال أبو حنيفة
بوجوب الجمعة على أهل البلد والقرى أيضا وقال
أحمد لا يجب الجمعة على أهل القرى ولا على أهل البلد
بل يسقط فرض الجمعة بصلاة العيد ويصلون الظهر
وقال عطاء سقطت الجمعة والظاهر معاني ذلك فلا
صلاة بعد العيد إلى العصر **فصل** ومن كان من
أهل البلد والجمعة وأراد السفر بعد الزوال لم يجوز
له إلا أن تمكنه الجمعة في طريقه ويتضرر لتخلفه عن
الرفقة وهل يجوز قبل الزوال قال أبو حنيفة
ومالك يجوز وللشافعي قولان أصحهما عدم الجواز
وهو قول أحمد قال إلا أن يكون سفر جهاد أو بيع
بعد الزوال مكروه وبعد الأذان الثاني حرام لكنه
يصح عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد
لا يصح **فصل** واختلفوا في الكلام حال الخطبة
لمن لا يسمعها فقال الشافعي وأحمد يجوز والمستحب
الانصات وقال أبو حنيفة لا يجوز الكلام حينئذ
سواء سمع أو لم يسمع وقال مالك الانصات واجب
سواء قرب أم بعد واختلفوا في الكلام حال الخطبة
لمن يسمعها فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي
في القديم تحريم الكلام على المستمع والمخاطب معا إلا

أن ما لا اجاز الكلام للمخاطب بما فيه مصلحة للصلاة
 يجوز أن يحذر الدخول عن قطع الرقاب وإن خاطب
 إنسان بعينه جاز ذلك الإنسان أن يجيبه كما فعل
 عثمان مع عمر رضي الله عنهما قال الشافعي في الام
 لا يجرم عليهما الكلام والمشهور عن أحمد أنه يجرم علي
 المستمع دون المخاطب **فصل** ولا تصح الجمعة عند
 الشافعي إلا في ائمة يستوطنها من تنفقد بهم الجمعة
 من بلد أو قرية وقال مالك القراء التي تجب
 الجمعة فيها إذا كانت بيوتها متصلة وفيها مسجد
 وسنوف وقال أبو حنيفة لا تصح الجمعة إلا في مصر
 جامع طهر سلطان فإن خرج أهل بلد إلى خارج
 المصر فاقاموا الجمعة لم تصح عند الثلاثة وقال
 أبو حنيفة تصح إذا كانت قريب من البلد لم يلى
 العدد **فصل** والمسحب أن لا تقام الجمعة إلا
 بإذن سلطان فإن أقيم بغير إذنه صحت عند
 الثلاثة وقال أبو حنيفة لا تنفقد الجمعة إلا
 بإذن السلطان **فصل** ولا تنفقد الجمعة
 إلا بأربعين عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
 تنفقد بأربعة وقال مالك تنفقد بأدوية
 الأربعين غير أنها لا تجب على الثلاثة والأربعة
 وقال الأوزاعي وأبو يوسف تنفقد بثلاثة وقال

أبو

أبو ثور الجمعة كباير الصلوات متى كان هناك ما يوم
 وخطيب صحت فلو اجتمع أربعون مسافرا واقاموا
 الجمعة لم تصح وقال أبو حنيفة تصح إذا كانوا في
 موضع الجمعة وهل تنفقد بالعبيد والمسافرون
 قال أبو حنيفة ومالك تنفقد وقال الشافعي
 واحد لا تنفقد وهل يجوز أن يكون المسافر والعبد
 إماما في الجمعة وقال أبو حنيفة والشافعي
 ومالك في رواية أئمة يجوز لسقط فرضها بالجمعة
 وقال مالك في رواية أبي القاسم وأحمد في رواية
 لا يجوز وهل تجوز إمامة الصبي في الجمعة أم لا
 للشافعي قولان أحدهما نعم كالبالغ والثاني لا لعدم
 سقوط فرضه بالجمعة إذا فرض عليه وهذا
 القول الثاني من مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد
 لأنهم منعوا إمامته في القرايض فالجمعة أولى
 والأصح من مذهب الشافعي عند أكثر أصحابه الجواز
 وقال إمام الحرمين موضع الخلاف ما إذا أتم
 العدد بغيره فاما إذا أتم العدد فلا جمعة **فصل**
 وإذا أحرم الإمام بالعدد المعتبر ثم انقضوا عنه
 قال أبو حنيفة أن كان قد صلى ركعة وسجد فيها
 سجدة أتمها جمعة وقال صاحباه أن انقضوا
 بعد ما أحرم بها أتمها جمعة وقال مالك أن

انفضوا بعد ما صلى ركعة تسجدت بها اتمها الجمعة وللشافعي
اقوال اصحها انما تبطل ويتمها ظهرا وهو قول
احد وان انفضوا في الخطبة لم يحسب المفعول في غيبتهم
بلا خلاف لغوات المقصود فان عادوا قبل طول
الفصل بني على الخطبة وبعد طوله قولان اصحهما وجوب
الاستئناف **فصل** ولا تنضم الجمعة الا في وقت
الظهر عند **ح م ش** وقال احمد بالجواز قبل
الزوال ولو سرع في الوقت ومدتها حتى خرج الوقت
اتمها ظهرا عند الشافعي وقال ابو حنيفة تبطل
صلاته بخروج الوقت ويبتدي بالظهر وقال مالك
اذا لم يصلي الجمعة حتى دخل وقت العصر صلى فيه
للجمعة ما لم تغيب الشمس وان كان لا يفرغ الا بعد
غروبها وهو قول احمد **فصل** واذا ادرك
المسبوق مع الامام ركعة ادرك للجمعة او دونها
فلا يل ظهرا اربعاء عند مالك وبه قال الحسن والشافعي
واحد وقال ابو حنيفة نذر للجمعة باي قدر
ادركه من صلاة الامام وقال طاووس لا يدرك
للجمعة الا بادر اليه للخطبتين **فصل** وانقروا
على ان الخطبتين شرط في انعقاد الجمعة فلا تنضم
للجمعة حتى تنقضيها خطبتان وقال الحسن
البصري هما سنة ولا بد من الاثنيان بما يسمى خطبة
في العادة مستقلة على خمسة اركان حمد الله عز وجل

والصلاة

والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية
بالنقوي وقراءة اية والدعاء للمؤمنين والمؤمنات
هذا مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة لو سمح او
هلل اجزاه ولو قال الحمد لله ونزل كتابه ذلك
كله ولم يخرج الى غيره وخالفه صاحباه وقال لا بد
من كلام يسمى خطبة في العادة وعن مالك روايتان
احدهما انه اذا سمح او هلل اجزاه والثانية انه لا يخرج
الا بما يسمى خطبة في العرف من كلام مولف له بال
فصل والقيام في الخطبة مع الفطرة مشروع
بالاتفاق واختلفوا في وجوبه فقال مالك
والشافعي هو واجب وقال ابو حنيفة واحمد
لا يجب واوجب الشافعي خاصة للجالوس من
الخطبتين ويشترط الطهارة في الخطبتين على الراجح
من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك واحمد
لا يشترط وهو قول الشافعي **فصل** واذا
صعد الخطيب على المنبر سلم على الحاضرين عند
الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك يكره
السلام عليهم لانه سلم وقت خروجه اليهم وهو
على الارض فلا يصير ثانيا على المنبر ومن دخل
والامام يخطب صلى تحية المسجد عند الشافعي
واحد وقال ابو حنيفة ومالك يكره له ذلك

واختلفوا هل يجوز ان يكون المصلي غير الخاطب فقال
ابو حنيفة يجوز لعذر وقال مالك لا يصلي الا من
خطب وللسانعي قولان الصحيح جوازه وعن احمد
روايتان **فصل** ومن السنة قراءة سورة الجمعة
وسورة المنافقين او سورة بسم والفاسية فهما شتان
عرفنا من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وحكي عن ابي
حنيفة انه قال لا تختص القراءة بسورة دون سورة
فصل والفصل للجمعة سنة عند جميع الفقهاء
الا داود والحنبل والمستحب ان يكون الفصل لها
عند الرواح اليها ووقت جوازه من الفجر عند ابي
حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك لا يصح الفصل
الا عند الرواح اليها وهذا الاستحباب اما هو
لما هدها وقال ابو ثور هو مستحب لكل احد
حضرها ام لم يحضرها ولو اغتسل للجمعة وهو
جنب فنوي للحنابلة والجمعة اجزاه عند **حنبل**
وقال مالك لا يجزبه عن واحد منهما **فصل**
ومن روجع عن السجود فامكنه ان يسجد على ظهر
انسان فعلى عند ابي حنيفة واحمد والراجح من مذهب
الشافعي وهو القديم من مذهبيه ان يسجد على
ظهره وان شأ آخره حتى يزول الزحام وقال
مالك بكرة تاخير السجود حتى يسجد على الارض

فصل

فصل واذا احدث الامام في صلاة له ان يتخلف
عند ابي حنيفة ومالك واحمد وهو الجديد والراجح
من قول الشافعي والقديم عدم الجواز **فصل**
لا يقام في بلدة وان عظم اكثر من جمعة واحدة على اصل
مذهب الشافعي وهو مذهب مالك وقال مالك
ان كان في البلدة جوامع اقيمت في الجامع الاقدم منها
وليس عند ابي حنيفة في ذلك شيء ولكن قال ابو يوسف
ان كان للبلد جانبان جاز فيه جمعتان وان كان
جانب واحد او قال **الشافعي** الصحيح من مذهبنا
انه لا يجوز اقامة الجمعة في اكثر من موضع واحد في
المصر الا ان يشق الاجتماع لكثير المصر فيجوز في
الموضعين وان دعت الحاجة الى اكثر جاز وقال
احمد اذا عظم البلد وكثر اهله كفد اذ جاز فيه
جمعتان وان لم يكن لهم حاجة الى اكثر من جمعة
لم يجز وعلي هذا احمد بن سريج امام الشافعية
وقيل ان بغداد كانت في الاصل قري متفرقة وفي
كل قرية جمعة ثم اتصلت العمارة بينهما فقيمت الجمع
على حائطها والراجح اخرا من مذهب الشافعي ان البلد
اذا كثر وعمر اجتماع اهله في موضع واحد جاز
اقامة جمعة اخرى بل يجوز التقدم بحسب الحاجة
وقال داود للجمعة كسائر الصلوات يجوز لاهل البلد

ان يصلوها في جوامعهم **فصل** واتفقوا على انه
اذا فاتتهم صلاة الجمعة صلوا ظهر او هل يصلون
فرادي او جماعة قال ابو حنيفة ومالك فرادي
وقال الشافعي واحدا جماعة

باب صلاة العيدين

اتفقوا على ان صلاة العيدين مشروعة ثم اختلفوا
فقال ابو حنيفة هي واجبة على الاعيان كالجمعة وقال
مالك والشافعي هي سنة وهي رواية عن ابي حنيفة
وقال احمد هي فرض على الكفاية واختلفوا في شرائطها
فقال ابو حنيفة واحدا من شرائطها الاستيطان
والعدد واذن الامام في الرواية التي يقول احمد
باعتبار اذنه في الجمعة وزاد ابو حنيفة في المصير
وقال مالك والشافعي كل ذلك ليس بشرط واجاز
صلاهما فرادي لمن شأ من الرجال والنساء **فصل**
واتفقوا على ان تكبيرات الاحرام في اوطاها واختلفوا
في التكبيرات الزوائد بعدها فقال ابو حنيفة ثلاث
في الاولى وثلاث في الثانية وقال مالك واحدا
ست في الاولى وخمس في الثانية وقال الشافعي
سبع في الاولى وخمس في الثانية ثم قال الشافعي
واحدا يجب الذكر بين كل تكبيرتين وقال ابو حنيفة
بل يوالي بين التكبيرات تسعا واختلفوا في تقديم

التكبيرات

التكبيرات على القراءة في الركعتين وقال ابو حنيفة
رحمة الله يوالي بين القرائتين فيكبر في الاولى قبل
القراءة وفي الثانية بعد القراءة وعن احمد روايتان
كالمدحيين وانفقوا على رفع اليدين في التكبيرات
وعن مالك رواية ان الرفع في تكبيرات الاحرام
فقط **فصل** واختلفوا فيمن فاتته صلاة العيد
مع الامام فقال ابو حنيفة ومالك لا يقضي
وقال احمد يقضي منفردا وعن الشافعي قولان
كالمدحيين اصحهما يقضي ابدا واختلفوا في كيفية
فضائها فقال احمد في اشهر روايته يصلي اربعا
كصلاة الظهر وهي المختارة عند محققى اصحابه ويد
الشافعي انه يقضيها ركعتين كسنة الظهر وهي رواية
عن احمد وعنه رواية ثالثة انه يجزئ ان يصلي
ركعتين او اربعا **فصل** واتفقوا على ان السنة
ان يصلي العيد في المصلي بظاهر البلد لا بالمسجد
وان اقام لصيغة الناس من يصلي بهم في المسجد جاز
الا الشافعية فانهم قالوا ان فعلها في المسجد افضل
اذا كان واسعا **فصل** واختلفوا في جواز التنفل
قبل الصلاة وبعدها من حضرها فقال ابو حنيفة
لا يتنفل قبلها ويتنفل ان شاء بعدها ولم يفرق بين
المصلي وغيره ولا بين المأموم وغيره وقال مالك

اذا كانت الصلاة في المصلي لم يتنفل قبلها ولا بعدها
 سوا الامام والمأموم وعنه في المسجد رواه ابنه وقال
 الشافعي بالجواز قبلها وبعدها في المسجد وعنه الا الامام
 فانه اذا ظهر للناس قبلها وقال احمد لا يتنفل قبل
 العدة ولا بعدها مطلقا **فصل** ويستحب ان ينادي
 الصلاة جامعة بالاتفاق وعن ابن الزبير انه
 اذن لها وقال ابن المسيب اول من اذن لصلاة
 العدة معاوية ومذهب الشافعي قراءة في الاولى
 واقرئت في الثانية اوسمى والفاشدة وقال ابو
 حنيفة لا تجزئ سورة وقال مالك واحمد يقرأ
 بسم والفاشدة **فصل** واذا شهدوا يوم الثلاثاء
 من رمضان بعد الزوال بروية الهلال فضيت صلاة
 العدة في اصح القولين عند الشافعي وموسى وقال
 مالك لا يقضى فان لم يمكن جمع الناس في اليوم صليت
 في الغد وهو مذهب ابي حنيفة ان صلاة العدة تقضى
 في اليوم الثاني والاضحى في الثاني والثالث **فصل**
 والتكبير في عيد الفطر سنون بالاتفاق وكذلك
 في عيد النحر الا عند ابي حنيفة وقال داود يوجبه
 وقال الغني انما يقضى ذلك الحواكون وقال ابن
 هبيرة والصحيح ان التكبير في الفطر اكد من غيره
 لقوله عز وجل ولتكلوا العدة ولتكبروا الله على
 ما هداكم واختلفوا في ابتداءه وانتهائه فقال

مالك

مالك يكبر يوم الفطر دون ليلة وانتهاه عنده الى ان
 يخرج الامام وعن الشافعي اقوال في انتهائه احدها الى
 ان يخرج الامام الى الصلاة وهو المرح والمالك الى ان
 يفرغ منها واما ابتداءه فمن حيث يري وعن احمد في
 انتهائه رواه ابنان احدهما اذا خرج الامام والثانية
 اذا فرغ من الخطبتين وابتداءه عنده من روية الهلال
فصل واختلفوا في صفة التكبير فقال ابو حنيفة
 واحمد يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
 الله اكبر والله الحمد يرفع التكبير في اوله واخوه وقال
 مالك يكبر ثلاثا نسقا في اوله وثلاثا نسقا في اخوه
 والصفة المختارة عند مشايخي اصحابه يكبر ثلاثا
 نسقا في اوله ويكبر مرتين في اخوه **فصل**
 واختلفوا في التكبير في عيد النحر وفي ايام التشريق
 في ابتداءه وانتهائه في حق المحل والمحرم فقال
 ابو حنيفة واحمد يكبر من صلاة الصبح من يوم عرفة
 الى ان يصلي العصر من يوم النحر وقال مالك
 من ظهر النحر الى صلاة الصبح من اخر ايام التشريق
 وهو رابع يوم النحر وذلك في حق المحل والمحرم
 وعن الشافعي اقوال اشهرها مذهب مالك والذي
 عليه الغل من مذهب مالك من صبح عرفة ويختم
 بعصر ايام التشريق والمحرم كغيره على الراجح من
 مذهبه **فصل** واتفقوا على ان التكبير سنة في

في حق المحرم وغيره خلف للجماعات واختلفوا بمن صلى
منفردا من محل ومحرم في هذه الاوقات فقال ابو
حنيفة واحمد في احدي روايته الاخرى يكبر وانفقوا
على انه لا يكبر خلف التوافل الا في قول للشافعي وهو
الراجح عند اصحابه **باب صلاة الكسوف**
اتفقوا على ان صلاة الكسوف للمسلم سنة مؤكدة في الجماعة
ثم اختلفوا في هياتها فقال مالك والشافعي واحمد
هي ركعتان في كل ركعة قيامان وقرآنان وركوعان
وسجودان وقال ابو حنيفة هي ركعتان كل صلاة
الصبح وهل يجهر في القراءة فيها وقال احمد يجهر
بها وهل لصلاة الكسوف خطبة قال ابو حنيفة
واحمد في المتيهور عنه لا بين لكسوف الشمس والخوف
الغير وقال الشافعي واحمد بين لها خطبتان
فصل ولو اتفق الكسوف في وقت كراهة
الصلاة قال ابو حنيفة واحمد في المتيهور عنه
لا يصلي فيه ويجعل مكانها تسبيحا وقال الشافعي
يصلي فيه وعن مالك روايتان احدهما تصلي
في كل الاوقات والثانية في غير الاوقات المكرهة
فيها التنفل والثالث لا تصلي بعد الزوال هلا
لها على صلاة العيد **فصل** وهل تسن للجماعة
لصلاة الخوف قال ابو حنيفة ومالك لا بين بل يصلي

كل واحد لنفسه وقال الشافعي واحمد السنة ان تصلي
جماعة كالكسوف ويجهر بالقراءة في صلاة الخوف وتصلي
الكسوف فرادي كما تصلي جماعة بالانفاق وعن الثوري
ومحمد بن الحسن ان حضرا الامام صلوا معه ولا تصلي
حينئذ فرادي **فصل** وغير الكسوف من الايات
كالزلازل والصواعق والظلمة بالنهار لا تسن له
صلاة عند الثلاثة **ح م ن** وعن احمد انه يصلي
لكل اية في الجماعة وحكي عن علي رضي الله عنه انه صلى
في زلزلة **باب صلاة الاستسقا**
اتفقوا على ان الاستسقا سنون واختلفوا هل بين
له صلاة ام لا فقال مالك والشافعي واحمد وصاحب
ابي حنيفة تسن للجماعة وقال ابو حنيفة لا تسن الصلاة
جماعة بل يخرج الامام ويدعو فان صلى الناس وحدها
جاز واختلف من راي ان لها صلاة في صفتها فقال
الشافعي واحمد مثل صلاة العيد يجهر بالقراءة وقال
مالك صفتها ركعتان كسائر الصلاة ويجهر بالقراءة
فصل وهل بين له خطبة قال مالك والشافعي
في الرواية المخارة عند اصحابه بين ويكون بعد الصلاة
خطبتان على المتيهور يفتحنها بالاستغفار كالتكبير في
العيد وقال ابو حنيفة واحمد في الرواية النصوح عليها
لا يخطب لها وانما هي دعاء واستغفار **فصل** ويجب

تحويل الرد في الخطبة الثانية للامام والمأمومين الا
عند أبي حنيفة فانه لا يستحب وقال ابو يوسف يشرع
للامام دون المأمومين وانفقوا على انه ان لم يستقوا
في اليوم الاول عادوا ثانيا وثالثا واجمعوا على انه اذا
تضرروا بكثرة المطر فان السنة ان يسالوا الله تعالى
دفعه **كتاب الجنائز**

اجمعوا العلماء على استحباب الاكثار من ذكر الموت وعلى
الوصية لمن له او عنده ما ينفق الى الاصابة مع الصحة
وعلى ما كرهها في المرض وانفقوا على انه اذا اتفق الموت
وجه الميت الى القبلة والمهور عن مالك والثافعي
واحمد ان الاذى لا يتنجس بالموت فاذا غسل الميت
طهر وهو قول الثافعي ورواية عن احمد وانفقوا على
ان مونة تجهيزه من راس ماله مقدمة على الدين
وحكي عن طاووس انه قال ان كان ماله كثير افترس راس
ماله والا فمئ ثلثة **فصل** وانفقوا على ان غسل
الميت فرض على الكفاية وهل الافضل ان يغسل
بجردا او في قميص قال ابو حنيفة ومالك بمجردا
مستورا العورة وقال الثافعي واحمد الافضل في
قميص والاولي عند الثافعي تحت السما وقيل بل الاولي
تحت سقف ولما بالبارد اولى الا في برد شديد او عند
وجود دوسخ كبير وقال ابو حنيفة المسخن اولى بكل

حال

92
حال **فصل** وانفقوا على ان الزوجة تغسل زوجها
وهل يجوز للزوج ان يغسلها قال ابو حنيفة لا يجوز
وقال الباقر بن جعفر ولو ماتت امرأة وليس هناك
الا رجل اجني او مات رجل وليس هناك الا امرأة
اجنية فذهب ابو حنيفة ومالك والاصح من مذهب
الثافعي انهما يسميان وعن احمد روايتان احدهما
يسميان والاخرى يلف الغاسل على يده خرقة وهو
وجه للشافعي وقال الاوزاعي يدفن من غير غسل
ولا يتيمم ويجوز للمسلم غسل قريبه الكافر عند **ح**
وقال مالك لا يجوز **فصل** والمسح ان يوصيه
الغاسل ويسوك اسنانه ويدخل اصبعه في مخزئيه
وبغسلها وقال ابو حنيفة لا يستحب ذلك وان
كانت لحيته ملبة سرحها ببط واسع الا ان يرفق
وقال ابو حنيفة لا يفعل ذلك واذا غسلت المرأة
ظفر شعرها ثلاث فرون والقي خلفها وقال ابو حنيفة
يترك على حاله من غير ظفر **فصل** الحامل اذا ماتت
وفي بطنها ولد شق بطنها عند ابو حنيفة والثافعي
وقال احمد لا يشق وعن مالك روايتان كالمذهبتين
وانفقوا على ان السقط اذا لم يبلغ اربعة اشهر لم يغسل
ولم يصل عليه فان ولد بعد اربعة اشهر قال ابو
حنيفة ان وجدنا ما يدل على الحياة من عطاس وحركة

ورضاع غل ويصلي عليه وقال مالك كذلك الا في
الحركة فانه اشترط ان تكون حركة بينة يصحها طول
مكث يتيقن معها الحياة وقال الشافعي بفعل قول
واحد او هل يصلي عليه وانفقوا على انه اذا استهل
او كما يكون حكمه حكم الكبير وحكي عن سعيد بن جبير
انه لا يصلي على الصبي ما لم يبلغ **فصل** ونبة
الغاسل غير واجبة على الاصح من مذهب الشافعي وهو
قول ابي حنيفة وقال مالك واحد يوجوبها واذا
خرج من الميت بعد غسله شيء وجب ازالته فقط عند
ابي حنيفة ومالك وهو الاصح من مذهب الشافعي
وقال احمد يجب اعادة الغسل ان كان الخارج
من الفرج وهل يجوز تنف الابط وحلق العانة وحف
الثارب قال ابو حنيفة هو مكروه وقال احمد
لا بأس به وللشافعي قولان الجديد انه لا بأس به في
حق غير المحرم والقديم المختار وعليه الفتوى انه مكروه
فصل وانفقوا على ان الشهيد هو من مات
في قتال الكفار لا بفعل واختلفوا هل يصلي عليه
ام لا فقال ابو حنيفة واحمد في رواية يصلي عليه
وقال مالك والشافعي واحمد في رواية لا يصلي
عليه لاستغنايه عن التكفيع وانفقوا على ان القتلى
يفعل ويصلي عليه والثلاثة على ان من رفضه دابة

في القتال او تردي عن فرسه او اصابه سلاحه فمات في
معركة المسلمين بفعل ويصلي عليه وقال الشافعي لا يفعل
ولا يصلي عليه **فصل** وانفقوا ان الواجب من الغسل
ما حصل به الطهارة وان المسنون منها الوتر وان
يكون بسدر وفي الاخرة الكافور وقال ابو حنيفة
واحد المستحب ان يكون في كل غسل شيء من السدر
وقال مالك والشافعي الا في واحدة **فصل**
وتكفين الميت واجب بالاتفاق مقدم على الدين
والورثة واقل التكفين ثوب يعم الميت والمستحب عند
الشافعي ومالك واحد ان يكفن الرجل في ثلاثة
اثواب وهن لفاف و قال ابو حنيفة ازار ورداء
وقميص والمستحب البياض في كلها والمستحب للمرأة
حمة اثواب قميص وميزر ومقنعة والخامسة تسد
بها فخذها عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
هذه اهل الافضل وان اقتصر على ثلاثة اثواب فيكون
الخمار فوق القميص تحت اللقافة وقال مالك ليس
للكفن حد وانما الواجب ستر الميت وتكفين المرأة
في المعصفر والمزعر مكره عند الشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة ومالك لا يكره والمرأة ان كان لها مال
فالكن من مالها عند ابي حنيفة ومالك واحمد
وان لم يكن لها مال فقال مالك هو على زوجها

وبه قال ابو يوسف وقال محمد هو في بيت المال كالواصر
الزوج فانه في بيت المال بالاتفاق وقال احمد لا يجب
على الزوج كفن زوجته ومذهب الشافعي ان محل الكفن
اصل في التركة فان لم يكن فعلى من تلزمه نفقته من
قريب وسيد وكذا الزوج في الاصح والصواب عند
محققي اصحابه انه على الزوج بكل حال والمحرم
لا يطيب ولا يلبس الخيط ولا يجترأسه بالاتفاق
وحكي عن ابي حنيفة ان احرامه يبطل بموته فيفعل
به ما يفعل بسائر الموتى **فصل** والصلاة على
الميت فرض وعن اصبع من اصحاب مالك الغسالة
ولا يكره فعلها في شيء من الاوقات عند الشافعي وقال
ابو حنيفة واحمد يكره فعلها في الاوقات الثلاثة وقال
مالك فعلها عند طلوع الشمس وغروبها والصلاة
على الجائزة في المسجد جائزة بالاتفاق وهي غير مكروهة
فنه عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك
بكرهاتها فيه ويكره النعي للميت والنداء عليه وقال
ابو حنيفة لا بأس به **فصل** واختلفوا فيمن هو
أحق بالامامة فقال ابو حنيفة ومالك واحمد والشافعي
في القديم الوالي احق ثم الولي قال ابو حنيفة والاولي
للولي اذ لم يحضر الوالي ان يقدم امام الحي وقال
الشافعي في الجدد الرابع ان الولي احق من الوالي ولو

اوصي

اوصي الى رجل ليصلي عليه لم يكن اولى من الاوليا عند
ح **مدني** وقال احمد يقدم على كل ولي وقال مالك
الاين يقدم على الاب والاخ اولى من الجد والاين اولى
من الزوج وان كان اباه وقال ابو حنيفة لا ولاية
للزوج ويكره للاين ان يتقدم على ابيه **فصل**
ومن شرط صحة الصلاة على الجائزة الطهارة وستر
العورة بالاتفاق وقال الشعبي ومحمد بن جرير
الطبري تجوز بغير طهارة ويقف الامام عند راس
الرجل وعجز المرأة عند الشافعي وابي يوسف وقال
ابو حنيفة عند صدر الرجل وقال مالك من الرجل
عند صدره ومن المرأة عند عجزها **فصل** وتكبيرات
الجنازة اربعة بالاتفاق وحكي عن ابن سيرين ثلاث
وعن حذيفة بن اليمان حكي وقال بن مسعود كبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنازة تسعا وسبعا
وخمسا واربعاً فكبروا ما كبر الامام فان زاد على اربع
لم تبطل صلاته واذا صل حلف الامام فزاد على
اربع لم يتابعه في الزيادة وعن احمد يتابعه الى
سبع ومذهب الشافعي ان يرفع يديه في جميع التكبيرات
حد ومنكبه وقال ابو حنيفة ومالك لا يرفع
يديه الا في الاولى وقراءة الفاتحة بعد التكبيرة
الاولى فرض عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة

وما لك لا بغرافها أي من القرآن ويسلم ثلثين عند
ح مرش وقال أحمد واحد عن يمينه **فصل**
ومن فات بعض الصلاة مع الإمام افتتح الصلاة ولم
ينظر تكبيرة عند الشافعي وبه قال أبو يوسف
وقال أبو حنيفة وأحمد ينظرون تكبيرة الإمام ليكبر
وعن مالك روايان ومن لم يصل على الحنابلة صلي
على قبره بالاتفاق والي متى يصلي واختلف مذهب
الشافعي في ذلك ففصل إلى شهر وبه قال أحمد وقيل
ما لم يسل وقيل يصلي أبدا إلا أنه يصلي عليه من كان من
أهل فرض الصلاة عليه عند الموت وقال أبو حنيفة
وما لك لا يصلي على القبر إلا أن يكون قد دفن ولم يصل
عليه **فصل** والصلاة على الغائب صحيحة عند الشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك بعدم صحتها ولا يكبره
الدفن في الليل بالاتفاق وقال الحسن بكبره ولو وجد
بعض ميت غسل وصلي عليه عند الشافعي ومالك
وقال أبو حنيفة وأحمد أن وجد الكثرة صلي عليه
والأفلا **فصل** واتفقوا على أن قاتل نفسه
يصلي عليه واختلفوا هل يصلي عليه الإمام قال
أبو حنيفة والشافعي يصلي عليه وقال مالك من
قتل نفسه أو قتل في حد فإن الإمام يصلي عليه وقال
مالك من قتل نفسه لا يصلي عليه وقال أحمد لا يصلي

الإمام

الإمام على الغال ولا على قاتل نفسه وقال الزهري
لا يصلي على من قتل في رحم أو قصاص وكره عمر ابن
عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه وقال
الأوزاعي لا يصلي عليه وعن قتادة أنه لا يصلي على
ولد الزنا وعن الحسن أنه لا يصلي على النفس
فصل ولو استشهد جنب لم يغسل ولم يصل
عليه عند مالك وهو الأصح من مذهب الشافعي
وقال أبو حنيفة يغسل ويصلي عليه وقال أحمد
يغسل ولا يصلي عليه والمقول من أهل العدل في قتال
البغاة غير شهيد فيغسل ويصلي عليه عند مالك وعلي
الراجح من قول الشافعي وقال أبو حنيفة لا يغسل
ويصلي عليه وعن أحمد روايان ومن قتل من أهل
البغي في حال الحرب غسل وصلي عليه عند **مرش**
وقال أبو حنيفة لا ومن قتل ظمأ في غير حرب
يغسل ويصلي عليه عند مالك والشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة أن قتل مجذبة لم يغسل وإن
قتل بمقتل غسل وصلي عليه **فصل** واتفقوا على
أنه لا يبرح شعر الميت إلا الشافعي فإنه قال يبرح
شرجا خفيفا واجمعوا أن الميت إذا مات غير
مختون فإنه لا يختن بل يترك على حاله وهل يجوز
تقليم أظفاره والأخذ من شاربته أن كان طويلا

قال الشافعي في الاملا واحد يجوز ذلك وقال ابو حنيفة
ومالك والشافعي في القديم لا يجوز وسد مالك
فيه حتى اوجب التعزير على فاعله **فصل** وانفقوا
على ان يحمل الميت برواكرام والحمل بين العمودين
افضل من التوزيع على الراجح من مذهب الشافعي
وكره النخعي للحمل بين العمودين وقال ابو حنيفة
واحد التوزيع افضل والمثني امام الجحارة افضل
عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
المثني وراها وقال الثوري الراكب وراها والمثني
حيث شاؤ فيه حديث **فصل** ومن مات في البحر
ولم يكن بقرب ساحل فالاول ان يحمل بين لوحين
ويلقى في البحر ان كان في الساحل مسلمون وان كان فيه
كفار نقل والقي في البحر لحصل في قراره عند **حديث**
وقال احمد يغفل ويرى في البحر بكل حال اذا انقدر
دفنه **فصل** واذا دفن ميت لم يحضر قبره
لدفن اخر الا ان يمضي على الميت زمان يبلى في مثله
ويصير رميا فيجوز حفره بالاتفاق وعن عمر ابن عبد
العزيز انه قال اذا مضى على الميت حول فازرعوا
الموضع وانفقوا على ان الدفن في الثابت لا يستحب
ويوضع راس الميت عند رجل القبر ثم يبل الميت سلا
الى القبر عند **حديث** ا وقال ابو حنيفة توضع الجحارة

على حافة القبر مما يلي القبلة ثم ينزل القبر معترضا
فصل والسنة في القبر المسطح لانه صلى الله عليه وسلم
سطح قبر ابنه ابراهيم ورشه بالما آولي على الراجح
من مذهب الشافعي وقال **حديث** التسنيم اولى
لان الشطح صار شعرا وللشيفة ولا بكرة وحول
المقبرة بالسفل عند **حديث** وقال احمد بكر اهته
فصل وانفقوا على اسجباب المقبرة واخلفوا
في وقتها فقال ابو حنيفة هي سنة قبل الدفن لا بعده وقال
حديث ا يسن قبله وبه ثلثة ايام وقال الثوري
لا يعزبه بعد الدفن والجلوس للمقبرة مكروه عند **حديث**
والنداء على الميت للاعلام بموته لا باس به عند **حديث**
وقال مالك هو مندوب اليه ليصل العلم بموته الي
جماعة من المسلمين وقال احمد هو مكروه **فصل**
واجمعوا على اسجباب اللين والقص في القبر ولا
يخصص عند **حديث** ا وجوز ذلك ابو حنيفة وانفقوا
على ان السنة اللحد وان الشق ليس سنة وصفة اللحد
ان يحفر ما يلي قبلة القبر ليكون الميت تحت قبلة القبر
اذا نصب اللين الا ان تكون الارض رخوة فلا يلحد
ليلا يحفر القبر على الميت وصفة الشق ان يبني من جانب
القبر لين وحجرو ويترك وسط القبر كالناوت **فصل**
واجمعوا على ان الاستغفار والدعاء والصدقة والقبول والحج

ينفع الميت ويصل اليه ثوابه وقراءة القرآن عند القبر
سجدة وكرها اي ومذهبه ان الانسان ان يجعل ثواب
عمله لغیره لحديث الخنيفة والمتهور من مذهب **ش** انه
لا يصل الي الميت ثواب القرآن قال ابن الصلاح من ائمة
الشافعية في القرآن خلاف للفقهاء والذي عليه عمل اكثر
الناس تجوز ذلك وينبغي اذا اراد ذلك يقول اللهم اوصل
ثواب ما قرأته لفلان وجعله دعاء ولا خلاف في اصال
الدعاء ونفعه واهل الخير قد وجد البركة في مواصلة
الثواب بالقرآن والدعوات قال المحب الطبري من
ماخري مساجد الشافعية والقراءة عند القبر فقال
هي سجدة وقال في الحاوي الجزم بوقوع القراءة له
والحالة هذه كالدعاء لانهم جوزوا الاستسجار عليه
واختاره النووي في الروضة ومذهب احمد ان ثواب
القراءة يصل الي الميت ويجعل له نفعه **هـ**

كتاب الزكاة

اجمعوا على ان الزكاة احد اركان الاسلام وعلى وجوبها
في اربعة اصناف المواشي وحبس الاثمان وعروض
التجارة والمكيل والمدخلة من الثمار والزروع بصفة
مقصودة واجمعوا على ان وجوب الزكاة على الحر
المسلم البالغ العاقل واختلفوا في المكاتب فقال ابو
حنيفة يجب العشر في زرعها لا فيما سواه وقال ابو

نور

نور يجب عليه مطلقا وقال **ش** لا يجب عليه زكاة
ولا تسقط عن المرتد ما وجب عليه في حال اسلامه عند
ش ا برودة وقال ابو حنيفة تسقط ويجب
الزكاة في مال الصبي والمجنون عند **ش** ا وخبر
الولي من مالهما ويروى ذلك عن جماعة من اكابر الصحابة
وقال ابو حنيفة لا زكاة في مالهما ويجب العشر في زرعهما
وقال الاوزاعي والثوري بالوجوب في الحال لكن
لا تخرج حتى يبلغ الصبي ويتنق المجنون **فضل**
والحول شرط في وجوب الزكاة بالاجماع وحكي عن ابن
سعود وابن عباس رضي الله عنهما قال لا يوجبهما
حتى يملك ثم اذا حال الحول وجبت مرة ثانية وان
ابن سعود كان اذا اخذ عطاء زكاة فلو ملك نصيبا
ثم باعه في اثنائها الحول او باده ولو يفرجه انقطع
الحول فيه عند **ش** ا وقال ابو حنيفة رضي الله عنه
لا ينقطع بالمبادلة في الذهب والفضة وينقطع في
المائنة ومذهب مالك ان يباد له بجنسه لم ينقطع
والافروايتان وان تلف بعض النصاب او كله قبل
تمام الحول انقطع الحول عند اي **ح** **ش** وقال
م ا ان قصد بالتلافى الفرار من الزكاة لم ينقطع
الحول ويجب الزكاة عند تمامه **فصل** والمال
المغصوب والفضال والمجور اذا اعاد من غير ما فعل

يزكي لما مضى قولان للشافعي الجديد الرابع منهما الوجوب
والقديم يشانف الحول من عوده ولا زكاة فيما مضى
وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه وأحد الروائيين عن
أحمد وقال مالك إذا أعاد إليه زكاة بحول واحد
ومن عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه فهل يمنع
ذلك وجوب الزكاة قولان للشافعي الجديد الرابع
لا يمنع والقديم يمنع وهو قول أبي حنيفة ولا يمنع
وجوب الفسخ عند أبي حنيفة وعلى القديم من قول
الشافعي وعن أحمد في الأموال الظاهرة روايتان
المشهور لا يمنع وقال مالك الدين يمنع وجوب الزكاة
في المذهب والفضة ولا يمنع في الماشية **فصل** هل
تجب الزكاة في الذمة أو في غنى المال للشافعي قولان
القديم في الذمة وجوز من المال مرتين بها والقديم
الرابع أنها تجب في غنى المال فملك أهل الزكاة
قد رخص من المال غير أن له أن يودي من غيره
وهذا قول مالك وقال أبو حنيفة تتعلق الزكاة
بالعين كعلق الجنازة بالرقبة الجانية ولا يزول ملكه
عن شيء من المال إلا بالدفع إلى المستحق وهو أحد
الروائيين عن أحمد **فصل** واجمعوا على أن
إخراج الزكاة لا يضح الأبنية وعن الأوزاعي الزكاة
لا تقصر إلى نية واختلفوا هل يجوز نفقدها على إخراج

فقال

فقال أبو حنيفة لا بد من نية مقارنته للإداء والعزل
مقدار الواجب وقال **من** يفتقر صحة الإخراج إلى
أن يقارنه السنة وقال أحمد يستحب ذلك فإن
تقدمت برمان يسير جاز وإن طال لم يجز كالطهارة
والصلاة والحج **فصل** ومن وجبت عليه زكاة وقدر
على إخراجها لم يجز له تأخيرها فإن أخروا ضمن ولا يسقط
عنه بالتلف للمال عند **من** وقال أبو حنيفة يسقط
بتلفها ولا يصير مضمونة عليه وقال أحمد مكان الأداة
ليس بشرط لا في الوجوب ولا في الضمان فإذا تلف المال
بعد الحول استغفرت الزكاة في ذمته سواء أمكنه الأداة
أم لا **فصل** ومن وجبت عليه زكاة ومات قبل إداها
أخذت من تركته **من** أو قال أبو حنيفة تسقط
بالموت ومن امتنع من الزكاة نجلا أخذت منه الزكاة
بالانفاق وقال الشافعي في القديم يؤخذ شرط ماله
معهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجبي حتى
يوديها ولا يؤخذ من ماله قهرا ومن قصد الفسار
من الزكاة بأن وهب من ماله شيئا أو باعة ثم
اشتراه قبل الحول سقطت عنه الزكاة وإن كان ميسرا
عاصيا عند أبي **ح** **من** وقال مالك لا تسقط الزكاة
فصل ويجعل الزكاة جاز قبل الحول إذا وجد
النصاب إلا عند مالك فإنه لا يجوز وهل تسقط الزكاة

الموت املا قال ابو حنيفة تسقط فان اوصي بها
اعتبر من الثلث وقال **خ** لا تسقط وقال مالك ان فطر
في اخراجها حتى مر عليها حول واحول تزنت في
ذمتها وكان عاصيا في ذلك وما يتركه مال الوارث وصار
الزكاة التي انقلت الي ذمته ديناً عليه لقوم غير متعين فلم
تقضي من مال الورثة فان اوصي بها كانت من الثلث فقرة
على كل وصية وان لم يفطر فيها حتى مات اخرجت من راس
المال ولو عجز الفقير فمات الفقير واستغنى من غير الزكاة
قبل تمام الحول استرجعت منه الا عند ابي حنيفة وليس
في المال حق سوى الزكاة بالاتفاق وقال مجاهد والشعبي
اذا حصد الزرع وجب عليه ان يلقى شي من السابل
الى المسكين وكذا اذا جز النخل يلقى شي من الثمار **باب**
زكاة للجوان اجمعوا على ان وجوب الزكاة في النعم وهو الابل
والبقرة والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك وكمال
الحول وكون المالك حرا مسلما واتفقوا على اشتراط كونه
سائما الا ما لكافاته قال ابو جهم بها في العوافل من الابل
والبقرة والمخول من الغنم كاجابه في السائمة **فصل** اجمعوا على ان
اقل نصاب في الابل خمس وفي شاة وفي غنم ثمانان وفي غنمة
عشر ثلاث شياه وفي العشرين اربع شياه فاذا بلغت خمسا
وعشرين ففيها بنت مخاض فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها
بنت لبون فاذا بلغت ثمانا واربعين ففيها حقة فاذا بلغت

احدي

احدي وثمانين ففيها حقتان فاذا زادت عشرين
ومائة فاختلفوا في ذلك فقال ابو حنيفة ثمانان
الفريضة بعد العشرين ومائة ففي كل خمسة شاة مع
مائة وخمس واربعين فيكون الواجب فيها حقتان
وبنت مخاض فاذا ابلغت مائة وخمسين ففيها ثلاث
حقات ويستأنف الفريضة بعد ذلك فيكون في
كل خمس شاة مع ثلاث حقات وفي العشرين ثمانان
وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه
وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين
بنت لبون فاذا ابلغت مائة وستة وسبعين ففيها
اربع حقات الى ما يتبين ثم يستأنف الفريضة ابدا
وقال **ش** في اظهر روايته ان زيادة الواحد بقية
الغرض وتستقر الفريضة عند مائة وعشرين فيكون
في كل خمسين حقه وكل اربعين بنت لبون وعن مالك
روايان اظهرهما عند اصحابه انها اذا زادت على
عشرين ومائة فالساعي بالخيار بين ان ياخذ ثلاث
نيات لبون او حقتين **فصل** واختلفوا فيما
اذا كان عنده خمس من الابل فاخرج منها واحدة فقال
ابو حنيفة والكافي يحزبه وقال مالك واحدا لا يحزبه
ولو بلغت ابله خمس وعشرون ولم يكن في ابله بنت
مخاض ولا ابن لبون قال مالك واحدا يلزمه وقال

الكافي هو مخبرين شرا واحدة منها وقال ابو حنيفة
 بخبريه بنت مخاض وفتيتها **فصل** واجمعوا
 على البخاني والعرب والذكور والاناث في ذلك
 سواء اتفقوا على انه يؤخذ من الصغار صغيرة ومن
 المراض مريضة وان الحامل اذا اخرجها مكان الحامل
 جاز الا مالكا فانه قال يؤخذ من المراض صحيحة
 ومن الصغار كبيرة وان الحامل تجزي عن الحامل **فصل**
 واتفقوا على ان لاني فمادون الثلاثين من البقر وعن
 ابن المسيب والزهري انه يجب في كل خمس من البقر
 شاة الى ثلاثين كما في الابل واتفقوا على ان النصاب الاول
 في البقر ثلاثون وفيها تباع فاذا بلغت اربعين ففيها
 مسنة ثم اختلفوا فقال الكافي واحد لاني فيها سوا
 مسنة الى سبع وخمسين فاذا بلغت ستين ففيها تبعا
 فاذا بلغت سبعين ففيها تبعا ومسنة وعلى هذا
 ابد في كل ثلاثين تباع وفي كل اربعين مسنة وروي
 عن ابي حنيفة كذهب الجماعة وفي الرواية التي قال
 بها صاحباه والذي عليه اصحابه اليوم انه يجب
 في الزيادة على الاربعين بحساب ذلك الى ستين
 فكون في الواحدة ربع عشر مسنة وفي الثلثين
 نصف عشرها واتفقوا على ان الجواميس والبقر في ذلك
 سواء **فصل** واجمعوا على ان اول نصاب الغنم اربعين

ففيها

ففيها شاة ثم لاني على ما زاد حتى تبلغ مائة واحد وعشرين
 ففيها شاتان وفي ثمانين وواحد ثلاث وفي اربع مائة
 اربع ثم يستقر في كل مائة شاة والضان والمعدسوا
 واذا ملك عشرين من الغنم فوالدت عشرين بخلة
 قال ابو حنيفة والكافي واحد في الشهر غير بيتا نف
 الحول من يوم يملأ بهن نصابا وقال مالك واحد
 في روايته الاخرى اذا كان الحول من اول يوم ملك
 الاناث وجب الزكاة واختلفوا في الوقص وهو
 ما بين النصابين فقال ابو حنيفة واحد الزكاة في
 النصاب دون الوقص وعن مالك روايتين وعن
 الكافي قولان اشهرهما في النصاب دون الوقص **فصل**
 واختلفوا في السخال والحملان والعجائل
 اذا تم نصابها وكانت منفردة عن اولادها وامهاتها
 هل تجب فيها الزكاة فقال مالك والكافي واحد
 بالوجوب وقال ابو حنيفة لا زكاة فيها ولا ينقص
 عليها الحول ولا يكل بها الامهات الا ان يبقى شيء من
 الامهات ولو واحدة وعن احمد رواية مثله **فصل**
 واتفقوا على ان الخيل اذا كانت معدة للتجارة ففي قيمتها
 الزكاة اذا بلغت نصابا فان لم تكن للتجارة قال مالك
 والكافي واحد لا زكاة فيها وقال ابو حنيفة ان كانت
 سائمة ففيها الزكاة اذا كانت ذكورا واناثا واناثا

وان كانت ذكورا منفردة فلا زكاة فيها ولصاحب الجنس
الواجب فيه منها الزكاة الخيار ان شاء اعطاه عن كل فرس
دينار وان شاء قومهها واعطى عن كل مايتى درهم
حتى دراهم ويعتبر فيها الحول والنصاب بالقيمة من
اول الحول ان كان يودي الدراهم عن القيمة وان كان
يودي بالعدد من غير تقويم اذى عن كل فرس دينارا
اذ اتم الحول وانفقوا على وجوب الزكاة في البغال والحمير
اذا كانت معدة للتجارة **فصل** والواجب فيها دون
عشرين من الابل هو الغنم فان اخرج بغير اخواه
وان دون قيمة شاة وقال مالك لا يقبل بفر مكان
الشاة بحال ومن وجبت عليه بنت مخاض فاعطى
حتمين من غير طلب جبر ان قبل منه ذلك بالاتفاق
وقال داود لا يقبل وانما يؤخذ المنصوص عليه والشاة
الواجبة من كل مائة من الغنم وهي الجذعة من الضان
او الثنية من المعز عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
لا يجزيه من الضان الا الثنية والثني وهي التي لها
سنان وقال مالك تجزي الجذعة عن الضان
والمعز وهي التي لها سنة كما تجزي الثنية **فصل**
اذا كانت الاغنام كلها مراضا لم يكلف عنها صحبة
عند ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك لا يقبل
منه الا الصحيحة ويجزي عن الصغار صغيرة وقال

مالك

مالك لا تجزي الا كبيرة واذا كانت الماشية اناثا او اناثا
وذكورا فلا يجزي فيها الا الانثى الا في عمن وعشرين
من الابل فيجزي فيها ابن لبون ذكرا الا في ثلاثين من
البقر ففيها تباع عند مالك والشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة يجزي في الغنم الذكر بكل حال واذا كان
عشرون من الغنم في بلد وعشرون في بلد اخر يجزى
وجبت عليه فيها شاة عند ابي حنيفة ومالك والشافعي
وقال احمد ان كانت البلد ان مشاعدا ان لم يجزى
فصل والخلطة تأثير في وجوب الزكاة
وسقوطها وهو ان يجعل مال الرجلين او الجماعة
منزلة المال الواحد عند الشافعي واحمد والخلطة
يركيان زكاة الواحد بشرط ان يبلغ المال المختلط
نصابا ويعني عليه حول ويتروك ان لا يتميز احد
الخليطين عن الاخر في الشرب والمرح والخراج
والمحلاب والراعي والفحل وقال ابو حنيفة والخلطة
لا تؤثر بل يجب على كل واحد ما كان يجب على الافراد
وقال مالك انما تؤثر الخلطة اذا بلغ مال كل
واحد نصابا واذا اشتركوا في نصاب واحد واختلفا
فيه لم يجب على كل واحد منهما زكاة عند ابي حنيفة
ومالك وقال الشافعي عليهما الزكاة حتى لو كانا ريعين
شاة بين مائة وجب الزكاة وفي خلطة غير المواشي

من الاثمان والحبوب والثمار للشافعي قولان اظهرهما
وهو الجديد تأثير الخلطة كما في المواشي

باب زكاة النبات

اتفقوا على ان النصاب خمسة اوسق والوسق ستون
صاعا وان مقدار الواجب من ذلك العشر ان
شرب بالمطراو من نهر وان شرب من نضح اودولا
او بما اشتراه فنصف العشر والنصاب معتبر في
الثمار والزروع الا عند ابي حنيفة فانه لا يعتبر
بل يجب العشر عنه في الكثير والقليل وقال
القاضي عبد الوهاب ويقال انه خالف الاجماع
في ذلك **فصل** واختلفوا في الجنس الذي
يجب فيه الحق ما هو فقال ابو حنيفة يجب في كل
ما اخرجت الارض من الثمار والزروع سواء سقته
السماء او سقى بنضح الا الحطب والحشيش والقصب
خاصة وقال **مرش** يجب في كل ما ادخر واقبت
كالحنطة والشعير والارز وعرة النخيل والكرم
وقال احمد يجب في كل ما يكال ويدخر من الثمار
والزروع حتى اوجها في اللوز واسقطها وقابلة
للخلاف بين **مرش** ان عند احمد يجب في السمسم
واللوز والفسق وزر الكتان والكمون والكراميا
والخرزل وعندهما لا يجب وقابلة للخلاف مع ابي حنيفة

ان عند يجب في الخضراوات كلها وعند **مرش**
لا زكاة فيها **فصل** واختلفوا في الزيتون
فقال ابو حنيفة فيه الزكاة وعن مالك روايان
اشهرهما الوجوب فيخرج المزي ان شازيتونا وان
شازيتا وللشافعي قولان وعن احمد روايان اظهرهما
عنه الوجوب ولا زكاة في القطن بالاتفاق وقال
ابو يوسف بوجوبها فيه **فصل** واختلفوا
في العسل فقال ابو حنيفة واحده فيه العشر
وقال مالك والشافعي في الجديد الراجح لا زكاة
فيه ثم اختلف ابو حنيفة واحده فقال ابو حنيفة
ان كان في ارض الخراج فلا عشر فيه وقال احمد فيه
العشر مطلقا وبضا به عند احمد ثلثا ثمانية وستون
ربلا بالبغدادى وعن ابي حنيفة يجب في الكثير
والقليل منه العشر **فصل** ولا تجب الزكاة
الا في نصاب من جنس ولا يضم جنس الى جنس اخر عند
الشافعي وقال مالك تضم الحنطة الى الشعير في المال
النصاب ويضم بعض الحنطة الى بعض واختلفت
الرواية في ذلك **فصل** ومن السنة خوص
الثمار اذ ابد اصلاحه على ما ذكره عند مالك والشافعي
واحمد لما فيه من الرفق بالمالك والفقراء وعن ابي
حنيفة ان الخوص لا يصح وقال مالك واحده ويكفي

خارج واحد وهو الراجح من مذهب الشافعي **فصل**
 وإذا أخرج من الثمر والحب وبقي غنم بعد ذلك سنين
 لم يجب فيه شيء آخر بالاتفاق وقال الحسن البصري
 كل حال عليه حول وجب فيه العشر **فصل** وإذا
 كان على الأرض خراج وجب للخراج في وقته ووجب
 العشر في الزرع عند مالك والشافعي وأحمد لأن
 العشر في غلتها والخراج في رقبتهما وقال أبو حنيفة
 لا يجب العشر في الأرض للخراج ولا يجمع العشر
 والخراج على إنسان واحد وإذا كان الزرع لواحد
 والأرض لآخر وجب العشر على مالك الزرع عند مالك
 والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة
 العشر على صاحب الأرض وإذا أجزأ الأرض فعشر
 زرعها على الزارع عند الجماعة وقال أبو حنيفة
 على صاحب الأرض وإذا كان لمسلم أرض لا خراج
 عليها فباعها من ذي فلاح خراج عليه ولا عشر في
 زرعه فيها عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
 يجب عليه الخراج وقال أبو يوسف يجب عليه
 عشران وقال محمد وعمر واحد وقال مالك لا يصح
 بيعها منه **باب زكاة الذهب والفضة**
 أجمعوا على أنه لا زكاة في غير الذهب والفضة من
 الجواهر كاللؤلؤ والياقوت والمزهر ولا في المسك

والغبر

والغبر وعن أبي يوسف في اللؤلؤ والجواهر والياقوت
 والغبر والخس لأنه معجل فأنشبه الزكاة وعن الغبري **فصل**
 وجوب الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر **فصل**
 وأجمعوا على أن أول النصاب في الذهب والفضة
 مئروبا أو مكسورا أو دينار أو نفقة عشرون دينارا
 من الذهب ومائتا درهم من الفضة فإذا بلغت
 ذلك وحال عليها الحول ففيها ربع العشر وعن
 الحسن أنه لا شيء في الذهب حتى يبلغ أربعين
 مثقالا وفيه مئتان **فصل** واختلفوا في
 زيادة النصاب فقال مالك والشافعي وأحمد يجب
 الزكاة في الزيادة بالحساب وقال أبو حنيفة لا زكاة
 فيما زاد على المائتين درهم والعشرين دينارا حتى
 يبلغ الزائد أربعين درهما وأربعة دنانير وقبرا طان
 يضم الذهب إلى الفضة في نكح النصاب أم لا قال
 أبو حنيفة ومالك وأحمد في أحدي روايته يضم وقال
 الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى لا يضم ثم اختلف
 من قال بالضم هل يضم الذهب إلى الورق ويكمل النصاب
 بالآخر أو بالقيمة فقال أبو حنيفة وأحمد في أحدي روايته
 يضم بالقيمة ومثاله أن يكون له مائة درهم وخمسة
 دنانير ففيها مائة درهم فتجب الزكاة فيها وقال
 مالك وأحمد في الرواية الأخرى يضم بالأجزاء الحنين

لهم
معدن

فصل من له دين لازم على مقر بماء لزومه زكاته
ووجب اخراجها على القول الجديد الصحيح من مذهب
الشافعي في كل سنة وان لم يقبضه وقال ابو حنيفة
واحد لا يجب الاخراج الا بعد قبض الدين وقال
مالك لا زكاة عليه وان اقام سنين حتى يقبضه
فيتركه لسنة واحدة ان كان من قرض او من بيع
وقال جماعة لا زكاة في الدين حتى يقبضه ويتألف
للحول منهم عايضة وابن عمر وعكرمة والشافعي في
القديم وابو يوسف **فصل** بكرة للانسان ان
يشترى صدقة فان اشراها صح عند ابي حنيفة
ومالك والشافعي وهو الظاهر من قول احمد ومن
اصحابه من قال يبطل البيع وان كان لرب المال دين
على رجل من اهل الزكاة لم يجز له مقاصصته عن
الزكاة وانما يدفع اليه من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه
الدين اليه عن دينه عند ابي حنيفة والشافعي واحمد
وعن مالك انه قال تجوز المقاصصه **فصل**
الحلي المباح المصاغ من الذهب والفضة اذا كان مما
يلبس ويعار قال مالك واحمد لا زكاة فيه والشافعي
قولان اصحهما عدم الوجوب ولو كان لرجل حلي معد
لاجارة النسا فالراجح من مذهب الشافعي انه لا زكاة
فيه وهو المشهور عن مالك وقال بعض اصحابه

بالوجوب

70
بالوجوب وقال الزهري من اعند الشافعية اتخاذ الحلي
للاجارة لا يجوز ومثوبه السقوف بالذهب والفضة
حرام ومن بعض اصحاب ابي حنيفة انه جائز واتما
اتخاذ اواني الذهب والفضة واقتنائها فيجوز بالاجماع
وفيه الزكاة **باب زكاة التجارة**
اجمعوا على ان الزكاة واجبة في عروض التجارة وعن داود
انها لا تجب في عروض القنية واجمعوا على ان الواجب
في زكاة التجارة ربع العشر واذا اشترى عبد للتجارة
وجب عليه فطرته وزكاة التجارة تمام الحول عند مالك
والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة تسقط زكاة الفطر
واذا كانت العروض للتجارة مرجاة للتأخير يصح بها
النفاق والاسواق فعند مالك لا يقوم بها صاحبها عند
كل حول ولا يتركها وان كانت سنين حتى يبيعها بذهب
او فضة فيتركها لسنة واحدة الا ان يعرف حول ما يشترى
ويبيع فيجعل لنفسه شهرا من السنة فيقوم فيه ما عنده
ويتركه مع ما مضى ان كان له وقال ابو حنيفة والشافعي
واحمد يقوم بذلك عند كل حول ويتركه على قيمته واذا
اشترى عرضا للتجارة بما دون النصاب اعثر النصاب
في طرف الحول عند ابي حنيفة وقال مالك والشافعي يعتبر
تمام النصاب في جميع الحول وزكاة التجارة تتعلق بالقيمة
عند مالك واحمد وفي ارجح قول الشافعي رضي الله عنه

باب زكاة المعدن والركاز

اتفقوا على انه لا يعتبر الحول في زكاة المعدن الا في قول الشافعي واجمعا
على انه لا يعتبر الحول في الزكاة واتفقوا على اعتبار النصاب في المعدن
الا بالخيصة فانه قال لا يعتبر بل يجب في كثره وقبله الحسن واتفقوا
على ان النصاب لا يعتبر في الركاز الا في قول الشافعي واختلفوا
في قدر الواجب في المعدن فقال ابو حنيفة واحمد للحسن وقال
مالك في المشهور منه ربع العشر وللشافعي اقوال اصحها
ربع العشر **فصل** واختلفوا في مصرف المعدن فقال
ابو حنيفة مصرفه مصرف الفئان وجره في ارض الخراج
او العثروان وجره في داره فحوله ولا شيء عليه وقال
مالك واحمد مصرفه مصرف الفئان وقال الشافعي مصرفه
مصرف الزكاة واختلفوا في مصرف الركاز فقال ابو
حنيفة فيه قوله في المعدن والمشهور عن مذهب الشافعي
انه مصرف مصرف الزكاة كالمعدن وعن احمد روايتان
احدهما كالفئان والاخرى كالزكاة وقال مالك هو كالفئان
والجزية يجتهد الامام في مصرفه على ما يرى من المصلحة
فصل وزكاة المعدن تخص بالذهب والفضة
عند مالك والشافعي فلو استخرج من معدن غيرهما من الجواهر
لم يجب فيه شيء وقال ابو حنيفة يتعلق حق المعدن بكل
ما يستخرج من الارض ما ينقطع بالنازك الحديد والرصاص
لا بالغير وزج ونحوه وقال احمد يتعلق بالنقطع وغيره

حتى

باب زكاة الفطر

حتى الكحل **باب** زكاة الفطر واجبة بالاتفاق وقال الاصم وابي كيسان هي
سنجة وهي فرض عند مالك والشافعي والمشهور اذ كل فرق
عندهم واجب وعكسه وقال ابو حنيفة هي واجبة وليست
بفرض اذ الفرض اكر من الواجب وهي واجبة على الصغير
والكبير بالاتفاق وعن علي انها تجب على من اطاق الصلاة
والصوم وعن الحسن وابن المسيب انها لا تجب الا على من
صام ومضى **فصل** وتجب على الشريكين في العبد
المشترك عند مالك والشافعي واحمد الا ان احمد قال في
احد الروايتين يودي كل منهما صاعا كاملا وقال ابو
حنيفة لا زكاة عليهما فيها ومن له عبد كافر قال ابو حنيفة
تليزمه زكاة ثلثا فالثلثا ويجب على الزوج فطرة زوجته
كما تجب نفقتها عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
لا تجب فطرتها ومن نصفه حرة ونصفه رقيق قال ابو حنيفة
لا فطرة عليه ولا على مالك نصفه وقال الشافعي يلزمه
نصف الفطرة بحريته وعلى مالك نصفه النصف وعن
مالك روايتان احدهما كقول الشافعي والثاني ان على السيد
النصف ولا شيء على العبد وقال ابو ثور يجب على كل واحد منهما
صاع **فصل** ولا يعتبر في زكاة الفطر ان يكون المخرج
لحامالك النصاب من الفضة وهو ما يتأدرونهم عند **من**
بل قالوا يجب على كل من غن عن فضل عن القوت يوم العيد وليله

لنفسه وعياله الذين يلزمه نفقتهم مقدار زكاة الفطر وقال
ابو حنيفة لا تجب الا على من ملك نصابا عن مسكنه وعبد
وقدره وسلاحه وانفقوا على ان من يلزمه زكاة الفطر عن
نفسه يلزمه عن اولاده الصغار ومما ليكه المسلمين
فصل واختلفوا في وقت وجوبها فقال ابو حنيفة
تجب بطلوع الفجر اول يوم من شوال وقال احمد بغروب
الشمس ليلة العيد وعن **م** كالمذهبين الجديد الراجح
من قول الشافعي بالغروب وانفقوا على انها لا تسقط
بالاخير بعد الوجوب بل تصير ديناً عليه حتى يودي
ولا يجوز تأخيرها عن يوم العيد بالاتفاق وعن ابن
سirin والتخفي انه يجوز تأخيرها عن يوم العيد وقال
احمد ارجوان لا يكون به باس **فصل** وانفقوا على
انه يجوز اخراجها من خمسة اصناف البر والسفيو والتمر
والزبيب والاقط اذا كان قوتاً الا اباحنيفة فانه قال
الاقط لا يجزي اصلاً بنفسه ونجزي قيمته قال الشافعي
وكما يجب فيه العشر فهو صالح لخراج الفطرة من الارز
والذرة والدخن وغيره ولا يجزي دقيق ولا سويق عند
م وقال ابو حنيفة واحمد لا يجزيان اصلاً بانفسهما وبه
قال الامام طي من ائمة الشافعية وجوز ابو حنيفة اخراج
القمح عن الفطرة واخراج التمر في الفطرة عند **م**
وقال الشافعي البر افضل وقال ابو حنيفة افضل ذلك اكثر

ثمنا **فصل** وانفقوا على ان الواجب صاع بصاع
رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الخبز الا ابا
حنيفة فقال يجزي من البر نصف صاع ثم اختلفوا
في قدر الصاع فقال **م** **ش** ١ و ابو يوسف هو خمسة
ارطال وثلاث بالعراقي وقال ابو حنيفة ثمانية ارطال
فصل مذهب الشافعي وجمهور اصحابه وجوب
صرف الفطرة الى ثمانية اصناف كما في الزكاة وقال
الاصطخري من ائمة اصحابه يجوز صرفها الى ثلاثة
من الفقرا والمساكين بشرط ان يكون الزكي هو المخرج
فان دفعها الى الامام يلزمه تعميم الاصناف لاجلها
تكثر في يد ولا يتقدر التعميم وقال النووي في شرح
المهذب وجوزها **ابو حنيفة ومروا** الى فقير واحد فقط
قالوا ويجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد
واخاره جماعة من اصحاب الشافعي كابن المنذر
والدوياني والشيخ ابواسحاق الشيرازي واذا
اخرج فطرته جاز له اخذها واذا دفعت اليه كان
محتاجاً عند **ابن ح** **ش** ١ وقال مالك لا يجوز ذلك
فصل وانفقوا على انه يجوز تحييل الفطرة قبل
العيد يوم ويومين واختلفوا فيما زاد على ذلك
فقال ابو حنيفة يجوز تقديمها على شهر رمضان
وقال الشافعي يجوز التقديم من اول الشهر وقال

مالك واحدا يجوز التقديم عن وقت الوجوب

باب قسم الصدقات

اتفقوا على جواز دفع الصدقات الى حبس واحد من الثمانية المذكورين في الآية الكريمة الا الشافعي فانه قال لا بد من استيعاب الاصناف الثمانية ان قسم الامام وهناك عامل والا فالقمة على سبعة فان فقد بعض الاصناف قسمة الصدقات على الموجودين وكذا يستوعب المالك الاصناف اذا حضر المستحقون في البلد وفيهم المال والا فيجب اعطاء ثلاثة قلو عدم الاصناف في البلد وجب التقل او بعضهم رد على الباقي والاصناف الثمانية هم كما في الآية الكريمة والفقير عند اي خيفة ومالك هو الذي لم بعض كفايته ويعوز باقها والمساكين عندها هو الذي لا شيء له وقال الشافعي واحدا الفقير هو الذي لا شيء له والمساكين الذي له بعض ما يكفيه واختلفوا في المولفة قلوبهم فذهب اي خيفة ان حكمه منسوخ وهي رواية عن احمد والمشهور من مذهب مالك انه لم يبق للمولفة قلوبهم سهم لغنا المسلمين عنهم وعنه رواية اخري انهم ان احتيج اليهم في بلد او غير استأنف الامام لوجود العلة وللشافعي قولان انهم هل يعطون بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ام لا الاصح انهم يعطون من

الزكاة وان حكمهم غير منسوخ وهي رواية عن احمد وهل ما ياضن العامل من الصدقات من الزكاة او عن عمله قال ابو حنيفة واحده هو عن عمله وقال مالك والشافعي هو من الزكاة وعن احمد يجوز ان يكون عامل الصدقات عبدا ومن ذوي القربى وعنه في الكافر روايتان وقال ابو حنيفة والشافعي ومالك لا يجوز والرقاب هم المكاتبون عند الكل غير مالك فيجوز عند اي خيفة والشافعي دفع الزكاة الى المكاتبين ليؤدوا ذلك في المكاتبه وقال مالك لا يجوز لان الرقاب عند العبيد الارقا فغند مالك يشترى من الزكاة رقبه كاملة فتعق وهي رواية عن احمد والغارمون المديون بالاتفاق وفي سبيل الله الغزاة وقال احمد في اظهر الروايتين الحج في سبيل الله وابن السبيل المسافر بالاتفاق وهل يدفع الى الغارم مع الغنا قال ابو حنيفة ومالك واحدا لا والاظهر عند الشافعي نعم واختلفوا في صفة ابن السبيل بعد الاتفاق على سبعة فقال ابو حنيفة ومالك المجتاز دون المنشي للسفر وقال الشافعي هو المجتاز والمنشي وعن احمد روايتان اظهرهما انه المجتاز **فصل** وهل يجوز للرجل ان يعطي زكاته كلها مسكينا واحدا قال ابو حنيفة واحدا يجوز اذا لم يخرج به الى الغني وقال مالك يجوز ان

أخرجته إلى الغنى إذا أمن إعفافه بذلك وقال
 الشافعي أقل ما يعطى من كل صنف ثلاثة **فصل**
 وأختلفوا في نفل الزكاة من بلد إلى بلد آخر فقال
 أبو حنيفة نكره إلا أن ينقلها إلى قرابة محتاج
 أو مؤثر بهم أس حاجة من أهل بلدة فلا يكره وقال
 مالك لا يجوز إلا أن يقع بأهل البلد حاجة فينقلها
 الإمام عليهم على سبيل النظر والاجتهاد وللشافعي
 قولان أصحهما عدم جواز النقل والمشهور عن أحمد
 أنه لا يجوز نقلها إلى بلد آخر يقصر فيه الصلاة مع
 وجود المستحقين في البلد المنقول منه **فصل**
 وأختلفوا في صفة الغنى الذي لا يجوز دفع الزكاة
 إليه فقال أبو حنيفة هو الذي يملك نصاباً من أي
 مال كان والمشهور من مذهب مالك جواز الدفع
 إلى من يملك أربعين درهماً وقال القاسمي عبد الوهاب
 لم يجز مالك لذلك صدأ فإنه قال يعطى من له الخادم
 والمساكن والدابة الذي لا عني له عنه وقال يعطى
 من له أربعين درهماً وقال وللعالم أن يأخذ من الصدقات
 وإن كان غنياً ومذهب الشافعي أن الأغنياء بالكفاية
 فله أن يأخذ مع عديتها وإن كان له أربعون فالشر
 وليس له أن يأخذ مع وجودها وإن قل ما معه
 وإن كان مستغنياً بشئ من العلم الشرعي ولو قبل على

الكسب

الكسب لا ينقطع عن التحصيل بحل له أخذ الزكاة
 ومن أصحابه من قال إن كان ذلك المستغل يرحى
 نفع الناس به جاز له الأخذ والأفلاو أما من قبل
 على نوافل العبادات وكان الكسب يمنعه فلا تخل
 له الزكاة لأن المجاهد في الكسب مع قطع الطمع عن
 الناس أولى من الأقبال على نوافل العبادات مع
 الطمع بخلاف تحصيل العلم فإنه فرض كفاية وللحن
 محتاجون إلى ذلك وأختلفت الرواية عن أحمد
 فروى عنه أكثر أصحابه أنه متى ملك خمس درهماً
 أو قيمتها ذهباً لم يخل له الزكاة وروى عنه أن الغنى
 المانع أن يكون للتحصيل كفاية على الدوام من تجارة
 أو أجر عقار أو صناعة أو غير ذلك وأختلفوا في
 يقدر على الكسب لصحته وقوته هل يجوز له الأخذ
 فقال أبو حنيفة ومالك يجوز وقال الشافعي وأحمد
 لا يجوز ومن دفع زكاته إلى رجل ثم علم أنه غني أجراً
 ذلك عنه أبي حنيفة وقال مالك لا يجزبه وعن
 الشافعي قولان أصحهما لا يجزبه وعن أحمد روايتان
 كالمذهبين **فصل** وأتفقوا على أنه لا يجوز الزكاة
 على الولد وإن علو والمولودين وإن سفلوا إلا ما لكا
 فإنه أجاز إلى الجد والجد وبني البنين لسقوط نفقتهم
 عنهم وهل يجوز دفعها إلى من يرثه من أقارب بالحقوة

والعمومة قال ابو حنيفة ومالك والثافعي يجوز
وعن احمد روايتان اظهرهما انه لا يجوز **فصل**
وانفقوا على انه لا يجوز دفعها الى عبد واجاز ابو
حنيفة دفعها الى عبد غرة اذ كان سيد فقيرا وهل
يجوز دفعها الى الزوج قال ابو حنيفة لا يجوز وقال
الثافعي يجوز وقال مالك ان كان يستغني باطره
من زكاة زوجته على نفقتها لا يجوز وان كان يستغني
به في غير نفقتها كالولادة الفقراء من غيرها او نحو ذلك
جاز وعن احمد روايتان اظهرهما المنع وانفقوا على
منع الاخراج لبنا مسجد او تكفين ميت **فصل**
وانفقوا على تحريم الصدقة المفروضة على بني هاشم
وهي من بطون آل علي وآل عباس وآل جعفر
والعقل وآل الحارث بن عبد المطلب واختلفوا
في بني المطلب فحرمها مالك والثافعي واحمد في
اظهر روايتيه وجوزها ابو حنيفة واحمد على
موالي بني هاشم وهو الاصح من مذهب مالك **كتاب**

الصيام
اجمعوا على ان صيام شهر رمضان واجب على المسلمين
وانه احد اركان الاسلام وانفق الائمة الاربعة على
انه يتحنن صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر مقيم
قادرا على الصوم وعلى ان الحائض والنفسا يحرم

عليهما

عليهما فعليه بل لو فلتاه لم يصح ويلزمها قضاؤه وعلى
انه بباح للحامل والمرضع الفطرا اذا اخافتا على نفسيهما
او ولدتهما لكن لو صامتا صح فان اخطرتا خوفا على
الولد لزمهما القضاء والكفارة عن كل يوم مده على
الراجح من مذهب الثافعي وبه قال احمد وقال
ابو حنيفة لا كفارة عليهما وعن مالك روايتان
احدهما الوجوب على المرضع دون الحامل والثانية
لا كفارة عليهما وقال ابن عمر وابن عباس يجب الكفارة
دون القضاء **فصل** وانفقوا على ان المسافر والمريض
الذي يرجي بروه بباح لها الفطر فان صام صام وان
تضررا كره وقال بعض اهل الظاهر لا يصح الصوم
في السفر وقال الاوزاعي الفطر افضل مطلقا ومن
اصبح صائما ثم سافر لم يجز له الفطر عند **مرش** وقال
احمد يجوز واختاره المزني واذا قدم المسافر ففطرا
او برئ المريض او بلغ الصبي او اسلم الكافر او طهرت
الحائض في اثنا النهار لزمها الامساك في بقية
النهار عند ابى حنيفة واحمد وقال مالك يستحب وهو
الاصح من مذهب الثافعي واذا اسلم المرتد وجب عليه
مضاماته من الصوم في حال الردة عند **م** **ش** **ا**
وقال ابو حنيفة لا يجب **فصل** وانفقوا على ان
الصبي الذي لا يطيق الصوم والمجنون المطبق غير

مخاطبين به لكن يوم من الصبي لسبع ويضرب على تركه
لعشرو قال ابو حنيفة لا يصح صوم الصبي قلو افاق
المجنون لم يجب عليه قضا ما فاتة عند ابي حنيفة وقال
ش يجب وعن احمد روايتان **فصل** واما الذين
الذي لا يبرح برؤيه والشيخ الكبير فانه لا صوم عليهما
بل تجب الفدية عند ابي حنيفة وهو الاصح من مذهب
الشافعي لكن قال ابو حنيفة هي عن كل يوم نصف
صاع من بر او صاع من تمر وقال الشافعي عن كل
يوم مد وقال مالك لا صوم ولا فدية وهو قول
للشافعي وقال احمد يطعم نصف صاع من تمر او سبعة
ومد امن بر **فصل** وانفقوا على ان صوم
رمضان يجب بروية الهلال او باكمال شعبان ثلاثين
يوما واختلفوا فيما اذا حال دون مطلع الهلال
غيم او فتر في ليلة الثلاثين من شعبان فقال ابو
حنيفة ومالك والشافعي لا يجب الصوم وعن احمد
روايتان التي صنوها اصحابه الوجوب قالوا ويتعين
عليه ان ينويه من رمضان حكما وانما ثبت روية الهلال
عند ابي حنيفة اذا كانت السما مصححة بشهادة جمع كثير
يقع العلم بخبرهم وفي الغيم بعدل واحد رجلا كان
او امرأة حرا كان او كان او عبد او قال مالك لا يقبل
الا عدلان وعن الشافعي قولان وعن احمد روايتان

اظهرها

اظهرها قبول عدل واحد ولا يقبل في هلال سوال
واحد بالاتفاق وقال ابو ثور يقبل ومن راي هلال
رمضان ومن صام ثم راي هلال سوال افطر
سرا وقال الحسن وابن سيرين لا يجب عليه الصوم
برؤيته وحده ولا يصح صوم الشك عند ابي حنيفة
ومالك والشافعي وقال احمد في المشهور عنه ان
كانت السما مصححة كرم وان كانت مفحمة وجب واذا
راي الهلال بالنيار فهو الليلة المستقبلة عند ابي
حنيفة ومالك والشافعي سواء كان قبل الزوال او
بعد وقال احمد قبل الزوال للماضية وعنه بعد روايتان
فصل وانفقوا على انه اذا روي الهلال في بلد
روية فاشبهه فانه يجب الصوم على ساير اهل
البلد الا ان اصحاب الشافعي صحوا انه يلزم حكمه
اهل البلد القريب دون البعيد والبعد يقدر على
ما رآه امام الحرمين كالغزالي والرافعي بمسافة القصر
وعلى ما رآه النووي باختلاف المطالع كالحجاز والعراق
وانفقوا على انه لا اعتبار بعرفة للحساب والمنازل الا
لوجه عن ابن سيرين من قبل الشافعية بالنسبة الى
العارف بالحساب **فصل** وانفقوا على وجوب
النية في صوم رمضان وانه لا يصح الا بالنية وقال
زفر من اصحاب ابي حنيفة ان صوم رمضان لا يقتر

الى نية ويروي ذلك عن عطاء واختلفوا في تعيين النية فقال
 مالك والثايفي واحد في اظهر وايقه لا بد من التعيين وقال
 ابو حنيفة لا يجب التعيين بل لو نوي صوما مطلقا او
 نفلا جاز واختلفوا في وقتها فقال مالك والثايفي واحد
 وقتها في صوم رمضان ما بين غروب الشمس الى طلوع
 الفجر الثاني وقال ابو حنيفة تجوز من الليل فان لم ينو
 ليلا اجزأته النية الى الزوال وكذلك قوله في النذر
 المعين وتفطر كل ليلة الى نية مجردة عند ابي حنيفة
 والثايفي واحد وقال مالك يكفي نية واحدة من اول
 ليلة من الشهر انه يصوم جميع ويصح الفل نية قبل
 الزوال عند ابي حنيفة والثايفي واحد وقال مالك
 لا يصح نية النهار كالواجب واختاره المزني **فصل**
 واجمعوا على انه من اصبح صائما وهو جنب ان يصوم
 صحيح وان المسحب الاعتقال قبل طلوع الفجر وقال
 ابو هريرة وسالم بن عبد الله يبطل صومه ويمسك ويقضي
 وقال عمروة والحسن ان اجزأ الفل لغيره بطل
 صومه وقال النخعي ان كان في الفرض يقضي وانفقوا
 على ان الكذب والقبية مكرهتان للصائم كراهة
 شديدة وكذا البسامة وان صح الصوم في الحكم وعن الاوزاعي
 ان ذلك يفطر **فصل** واتفقوا على ان من اكل بظن
 ان الشمس قد غابت او ان الفجر لم يطلع ثم بان الامر بخلاف

ذلك

ذلك انه يجب القضاء واختلفوا فيما اذا نوي الخروج
 من الصوم فقال ابو حنيفة واكثر المالكية وهو الاصح
 عند الثايفي لا يبطل صومه وقال احمد يبطل ولو قاء
 عامدا قال **م** يفطر وقال ابو حنيفة لا يفطر الا
 ان يكون مليا فيه وعن احمد روايتان اشهرهما انه لا يفطر
 الا بالفاحش وعن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما
 انه لا يفطر بالاستقاة وان درعه التي لم يفطر بها لاجع
 وعن الحسن في رواية انه يفطر ولو بقي بين اسنانه
 طعام او غيره فخرى به ريقه لم يفطر ان عجز عن تمييزه
 ومجه فان ابتلعه بطل صومه عند **م** **ث** او قال
 ابو حنيفة لا يبطل وقد ربه بعضهم بالحصة والحقة
 تفطر الا في رواية عن مالك وبذلك قال داود والتفطر
 في باطن الاذن والاحليل يفطر عند الثايفي وكذا الاسعا **ط**
فصل واتفقوا على ان الحجامة تكره ولا تفطر
 الصائم الا احمد فانه قال يفطر للحاجم والمجروح
 ولو اكل شاكا في طلوع الفجر ثم بان له انه طلع بطل
 صومه بالاتفاق وقال عطاء وداود واسحاق لا قضاء
 عليه وحكي عن مالك انه يقضي في الفرض ولا يكره
 للصائم الاكنحال عند ابي حنيفة والثايفي وقال
 مالك واحد يكره بل لو وجد طعام الكحل في حلقه
 افطر عندهما وعن ابن ابي ليلى وابن سيرين ان الاكنحال

يفطر **فصل** واجمعوا على ان من وطئ وهو صائم في
رمضان عامه امن غير عذر كان عاصيا وبطل صومه ولزم
امساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي غنق
رقبة فان لم يجد ضياء شهرين متتابعين فان لم يستطع
فاطعام ستين مسكينا وقال مالك هي حل التحبير
والاطعام عنده اولى وهي على الزوج هذه وفي الامح
من مذهب الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك
على كل واحد كفارة فان وطئ في يومين في رمضان
لزمه عند **ش** كفارتان وقال ابو حنيفة اذا لم
يكفر عن الاول لزمه كفارة واحدة او في يوم مرتين
لم يجب بالوطئ الثاني كفارة وقال احمد ان كفر عن
الاول لزمه للثاني كفارة **فصل** واجمعوا
على ان الكفارة لا تجب في غير اداء رمضان وعن
قنادة الوجوب في قضائه وانفقوا على ان الموطوءة
مكرهة او نائمة يفسد صومها ويلزمها القضاء
الا في قول الشافعي وعلى انه لا كفارة عليها الا في
رواية عن احمد ولو طلع الفجر وهو مجامع قال
ابو حنيفة ان نزع في الحال صحيح صومه ولا كفارة عليه
وان استدام لزمه القضاء والكفارة وقال
مالك ان نزع لزمه القضاء وان استدام لزمه الكفارة
ايضا وقال الشافعي ان نزع في الحال فلا شيء عليه وان

استدام

استدام لزمه القضاء والكفارة وقال احمد عليه
القضاء والكفارة نزع او استدام **فصل** ولو
طلع الفجر وفي فيه طعام فلفظه او كان مجامعا
فنزح في الحال صحيح صومه عند ابي حنيفة والثاني
واحده الا لما لكافاه قال يبطل والقبلة في الصوم
محرمة عند ابي حنيفة والشافعي في حق من تحرك
شهوة وقال مالك محرمة بكل حال وعن احمد
روايتان ولو قبل فانه لم يفطر عند ابي حنيفة
ومالك والشافعي وقال احمد يفطر ولو نظر شهوة
فانزل لم يبطل صومه عند ابي حنيفة والشافعي
واحده وقال مالك يبطل **فصل** ويجوز
للمسافر الفطر بالاكل والجماع عند ابي حنيفة
ومالك والشافعي وقال احمد لا يجوز له
الفطر بالجماع ومتى جامع المسافر عند فقيله
الكفارة **فصل** وانفقوا على ان من تعد الاكل
والشرب صحيحا مقيما في يوم من شهر رمضان انه
يجب عليه القضاء وامساك بقية النهار ثم اختلفوا
في وجوب الكفارة فقال ابو حنيفة ومالك عليه
الكفارة وقال الشافعي واحده لا كفارة عليه
وانفقوا على ان كل من اكل او شرب ناسيا فانه
لا يفسد صومه الا لما لكافاه قال يفسد صومه ويجب

عليه القضا واتفقوا على انه يحصل قضا ذلك اليوم الذي
 يقدر بالاكل فيه بصيام يوم مكانه وقال ربيعة لا يحصل
 الا باني عشر يوما وقال ابن المسيب يصوم عن كل يوم
 شهر او قال النخعي لا يقضي الا بالف يوم وقال علي وابن
 مسعود لا يقضيه صوم الدهر **فصل** اذا فصل
 الصائم شيئا من محظورات الصوم كالجماع والاكل والشرب
 ناسيا لصومه لم يبطل عند ابي حنيفة والثايفي وقال
 مالك يبطل وقال احمد يبطل بالجماع دون الاكل
 وجب به الكفارة ولو اكره الصائم حتى اكل او اكرهت
 المرأة حتى مكنت من الوطى فصل يبطل الصوم وقال
 ابو حنيفة ومالك يبطل وللثايفي قولان اصحهما
 عند الرافي البطلان واصحهما عند النووي عدم
 البطلان وقال احمد يبطل بالجماع ولا يفطر بالاكل
 ولو سبق ما المصنفه والاستفتاء الى جوف من
 غير مبالغة قال ابو حنيفة ومالك يفطر وللثايفي
 قولان اصحهما انه لا يفطر وهو قول احمد ولو اعني
 على الصائم جميع النهار لم يصح صومه بالاتفاق وظل
 المزني ولو نام جميع النهار صح صومه بالاتفاق وعن
 الاصطخري من الثايفي انه يبطل صومه **فصل**
 من فاتته من رمضان لم يحزله تاخير قضاءه فان
 اخوه من غير عذر حتى دخل رمضان اخراته ولزمه

مع القضا لكل يوم من هذه المذهب مالك والثايفي
 واحد وقال ابو حنيفة يجوز له التأخير ولا كفارة
 عليه واختاره المزني فلو مات قبل القضا فلا نذر
 له ولا اثم بالاتفاق وعن طاووس وقادة انه
 يجب الاطعام عن كل يوم مسكنا وان مات بعد
 التمكين وجب لكل يوم من عند ابي حنيفة ومالك
 الا ان مالك قال لا يلزم الولي ان يطعم عنه الا ان
 يوصي به وللثايفي قولان الجديد الاصح انه يجب لكل
 يوم من القديم المختار المفاتيح به ان وليه يصوم عنه
 والولي كل قريب وقال احمد ان كان صوم نذر صام عنه
 وليه وان كان من رمضان اطعم عنه **فصل** يستحب لمن
 صام رمضان ان يتبعه سنة من شوال بالاتفاق
 الا ما لكافاه قال بعدم استحبابها قال في الموطا
 لم ار من استباح من يصومها واخاف ان يظن انها
 فرض ما تفقوا على استحباب ايام البيض وهي الثلث
 عشر والرابع عشر والخامس عشر **فصل** واختلفوا
 في افضل الاعمال بعد الفرائض فقال ابو حنيفة ومالك
 لا يبي بعد فروع الاعيان من اعمال البر افضل من العلم
 ثم للجهاد وقال الثايفي الصلوات افضل اعمال
 البدن وقال احمد لا اعلم شيئا بعد الفرائض افضل من
 الجهاد **فصل** ومن شرع في صلاة تطوع او صوم

تطوع استخى له عند الشافعي واحدا ثمانها وله قطعها ولا
قضاء عليه وقال ابو حنيفة ومالك يجب الاثم وقال
محمد لو دخل على الصائم تطوعا اخ له تخلف عليه افطر
وعليه القضاء **فصل** ولا يكره افراد الجمعة بصوم
تطوع عند ابي حنيفة وقال الشافعي واحدا وابو يوسف
يكره ولا يكره السواك في الصوم الا عند ابي حنيفة
ومالك واحدا وقال الشافعي يكره السواك للصائم
بعد الزوال والمختار عند متأخري اصحابه عدم الكراهة

باب الاعتكاف

وانفقوا على ان الاعتكاف مشروع وانه قرينة وهو
مستحب كل وقت وفي العشر الاواخر من رمضان افضل
لطلب ليلة القدر وانفقوا على انها تطلب في شهر
رمضان وانما فيه الا با حنيفة فانه قال هي في جميع
السنة وحكي عنه كما قال ابن عتيبة في تفسيره انها
رفت قال وهذا امر دود واختلف القائلون بانها
في شهر رمضان في ارجاء ليلة هي وقال الشافعي ارجاء
ليلة الحادي او الثالث والعشرين وقال مالك
هي افراد العشر الاخير من غير تعيين ليلة وقال
احمد هي ليلة سبع وعشرين **فصل** ولا يصح الاعتكاف
الا بمسجد عند مالك والشافعي وبالجامع افضل واول
وقال ابو حنيفة لا يصح اعتكاف الرجل الا بمسجد نعام

فيه الى عترة وقال احمد لا يصح الا بمسجد نعام فيه الجمعة وعن حنيفة
ان الاعتكاف لا يصح الا في المساجد الثلاثة ولا يصح اعتكاف
المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المصلي للصلاة على الجريد
الاصح من قول الشافعي وهو مذهب مالك واحمد وقال ابو
حنيفة الا فضل اعتكافها في مسجد بيتها وهو القديم من قول الشافعي
بل يكره الا فيه واذا اذن لزوجته بالاعتكاف فدخلت فيه فهل
له منها من اثمائه قال ابو حنيفة ومالك ليس له ذلك وقال
الشافعي له ذلك واحمد **فصل** وانفقوا على ان لا يصح الاعتكاف
الا بالنية وهل يصح بغير صوم قال ابو حنيفة ومالك واحمد
لا يصح الا بالصوم وقال الشافعي يصح بغير صوم وليس له عند الشافعي
زمان مقدور وهو الشهر عن احمد وعن ابي حنيفة روايان اصددها
بحوز بعض يوم والثانية للجوز اقل من يوم وهذا مذهب مالك
ولونذر شهر بعينه لزمه متواليان اقل يوم قضاء ما تركه بالانفاق
الا في رواية عن احمد فانه يلزمه الاستيناف ولونذر اعتكاف شهر
مطلقا جاز عند الشافعي واحمد ان ياتي به متابعا وشغرا وقال
ابو حنيفة ومالك يلزمه التتابع وعن احمد روايان وانفقوا
على ان من نوي اعتكاف يوم بعينه دون ليلة انه يصح الا مالكا
فانه قال لا يصح حتى يضيف الليلة الى اليوم ولونذر اعتكاف
يومين متتابعين لم يلزمه عند مالك والشافعي واحمد اعتكاف
الليلة التي بينهما معهما وقال ابو حنيفة يلزمه اعتكاف يومين
وليتين وهو الاصح عند اصحاب الشافعي **فصل** واذا خرج

المعتكف لغير فضا الحاجة والاكل والشرب لا يبطل حتى يكون اكثر من نصف يوم واما الخروج لما بد له منه كفضا الحاجة وعمل الجبانة فجازر بالاجماع ولو اعتكف بغير الجاسع وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج اليها بالاجماع وهذا يبطل اعتكافه ام لا قال ابو حنيفة لا يبطل وللشافعي قولان اصحهما وهو المنصوص في هامة كتبه يبطل الا ان شرطه في اعتكاف والثاني وهو نفي في البويطي لا يبطل واذا شرط المعتكف انه اذا عرض له عارض قربة كعبادة مريض وتيسير جنازة جاز له الخروج ولا يبطل اعتكافه عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك يبطل **فصل** ولو باثر المعتكف في الفرج عمد ابطل اعتكافه بالاجماع وعن الحسن البصري والزهري انه يلزم كفارة يمين ولو وطئ ناسيا لا اعتكاف فند عند ابي حنيفة ومالك واحمد وقال الشافعي لا يفيد ولو باثر فيما دون الفرج بشهوة يبطل اعتكافه ان انزل عند ابي حنيفة واحمد وقال مالك يبطل انزل ام لم ينزل وللشافعي قولان اصحهما يبطل ان انزل **فصل** ولا يكره للمعتكف التطيب وليس رفع الثياب عند ابي حنيفة ومالك والشافعي وقال احمد يكره له ذلك ويكره له الصمت الى الليل بالاجماع قال الشافعي لو نذر الصمت في اعتكافه تكلم ولا خفاة **فصل** مستحب للمعتكف الصلاة والقراءة والذكر بالاجماع واختلفوا في قراءة القرآن والحديث والفتنة فقال مالك واحمد لا يستحب وقال

ابو حنيفة والشافعي يستحب وكان وجه ما قال مالك واحمد لا يستحب وقال ابو حنيفة والشافعي يستحب وكان وجه ما قال مالك واحمد ان الاعتكاف حبس النفس وجمع القلب على نفود نور البصيرة في تدبر القرآن ومعاني الذكر فيكون ما فوق الهمة وشغل البال غير مناسبة لهذه العبادة واجمعوا على ان ليس للمعتكف ان يتجسس ولا يكتب بالصفة على الاطلاق

كتاب الحج

اجمعوا العلماء على ان الحج اصدار كان الاسلام وانه فرض واجب على كل مسلم حرا بالغا عاقل مستطيع في العمر مرة واحدة واختلفوا في العمر فقال ابو حنيفة ومالك هي سنة وقال احمد هي فرض كالحج وللشافعي قولان اصحهما انها فرض ويجوز فعل العمر في كل وقت مطلقا من غير حصر ولا كراهة عند ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك يكره ان يعتمر في السنة مرتين وقال بعض اصحابه يعتمر في كل سنة مرة **فصل** والمستحب لمن وجب عليه الحج ان يبادر الى فعله فان اخره جاز عند الشافعي فانه يجب عنده على التراخي وقال ابو حنيفة ومالك في المشهور عنه واحمد في الظاهر الروايتين يجب على الفور ولا يؤخر اذا وجب **فصل** ومن لم يمهل لم يخطئ حتى مات قبل التمكن من اداءه سقط عنه الفرض بالاتفاق وان مات بعد التمكن لم يسقط عنه عند

الشافعي واحد ويجب ان يحج من راس ماله سواء وصى به او لم يوص
 كالدين وقال ابو حنيفة ومالك يسقط بالموت ولا يلزم ورثته
 ان يحجوا عنه الا ان يوصى به فيحج عنه من ثلث ماله واختلفوا
 من ابن يحج عنه الميت فقال ابو حنيفة واحد من ديورة اهله
 وقال مالك من حبن اوصى به وقال الشافعي من الميتات
فصل واجمعوا على ان الصبي لا يجب عليه الحج ولكن يصح احرامه
 باذن وليه عند مالك والشافعي واحد اذا كان يعقل ويميز
 ومن لا يميز يحرم عنه وليه وقال ابو حنيفة لا يصح احرام الصبي
 بالحج **فصل** وشرط وجوب الحج الاستطاعة اما بنفسه
 للتقاردا وبغيره للمعصوب بشرط الاستطاعة في حق من يحج
 عنه بنفسه وجود الزاد والراحلة ومن لم يجدها وقدر
 على المشي وله صنعة يكسب بها ما يكفيه للنفقة استحب
 له الحج بالاتفاق وان احتاج الى مسيلة الناس كره له الحج
 وقال مالك ان كان ممن له عادة بالسؤال وجب عليه
 الحج ومن استوجر للخدمة في طريق الحج اجزاه حجه الا عند
 احمد ومن غصب مالا فحج اود ابنة في عليها صبح حجه وان
 كان عاصيا عند ابي حنيفة ومالك والشافعي وعن احمد
 انه لا يجزيه الحج ولا يلزم بيع المسكن للحج بالاتفاق ولو كان
 معه مال يكفي للحج وهو محتاج الى شراء مسكن فله تقديم
 الشراؤا خيرا للحج وقال الشيخ ابو حامد من ائمة الشافعية
 يصرفه للحج وقال ابو يوسف لا يبيع المسكن ولا يشتره واذا

لزمته

لزمته في الطريق خفارة لم يجب عليه الحج عند ابي حنيفة والشافعي
 واحمد وقال مالك ان كانت بسيرة لا تخف وامن العذر
 لزمه الحج وهل يجب ركوب البحر للحج اذا علت فيه السلامة
 قال ابو حنيفة ومالك واحد يجب الحج والشافعي قولان
 اظهرهما الوجوب ولا يلزم المرأة حج حتى يكون معها من
 ثامن معه على نفسها من زوج او محرر حتى قال ابو حنيفة
 واحمد لا يجوز لها الحج الا معها وقال مالك يجوز لها الحج
 في جماعة من النساء وقال الشافعي يجوز مع نسوة ثقة
 وقال في الاملا ومع امرأة واحدة وروي عنه ان الطريق
 اذا كان اما جاز من غير نساة **فصل** واما المعصوب
 العاجز عن الحج بنفسه لزم من اوفره او مرض لا يرجي بروه
 فان وجد اجرة من يحج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر
 الفرض في ذمته عند ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال
 مالك المعصوب لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج على من
 كان مستطاعا بنفسه خاصة واذا اشاجر من يحج عنه وقع
 الحج عن المحجوج عنه بالاتفاق الا في رواية عن ابي حنيفة
 فانه يقع عن الحاج والمحجوج عنه ثواب النفقة والاعمي
 من يقره ويهديه الى الطريق لزمه الحج بنفسه عند
 مالك والشافعي واحمد ولا يجوز له الاستئابة وقال
 ابو حنيفة انما يلزم الحج في ماله فيسقط من يحج عنه **فصل**
 ويجوز النيابة في حج الفرض عن الميت بالاتفاق وفي حج التطوع

عند أبي حنيفة وأحمد وللشافعي قولان أصحهما المنع ولا يجمع
عن غيره من لم يسقط فرض الحج عنه فإن حج عن غيره وعليه
فرضه أنصرف إلى فرض نفسه وهذا هو الأثر من مذهبه أحمد
وعنه رواية أنه لا ينعقد إحصاءه لأعن نفسه ولا عن غيره
وقال أبو حنيفة ومالك يجوز ذلك مع الكراهة تنهما له
ولا يجوز أن ينفل بالحج من عليه فرضه عند الشافعي وأحمد
فإن أحرم بالنفل أنصرف إلى الفرض وقال أبو حنيفة
ومالك يجوز أن ينطوع بالحج قبل أداء لفرضه وينعقد
أحرامه بما قصده وقال الشافعي عبد الوهاب المالكي
وعندي أنه لا يجوز لأن الحج عندنا على الفور فهو مضيق
كما يضيق وقت الصلاة والأجارة على الحج جائزة عند
الشافعي وكذا عند مالك مع الكراهة ومنع أبو حنيفة من
ذلك **فصل** اتفقوا على أنه يصح الحج بكل وجه من الأوجه
الثلاثة المشهورة وهي الأفراد والتمتع والقرآن لكل
مكلف على الإطلاق من غير كراهة وقال أبو حنيفة المالكي
لا يشرع في حقه التمتع والقرآن ويكره له فعلهما واختلفوا
في الأفضل من الأوجه الثلاثة فقال أبو حنيفة القرآن
أفضل ثم التمتع للإمامي ثم الأفراد لمالك قولان أحدهما
الأفراد ثم التمتع والقرآن والشافعي التمتع أفضل وللشافعي
قولان أصحهما الأفراد ثم التمتع ثم القرآن وأرجحهما من
جئت الدليل وأخاره جماعة من أصحابه التمتع ثم الأفراد

لأعانة

لأعانة على الحج المبرور وهو قول أحمد ولا يجوز إفضال
الحج على العمرة بعد الطواف بالإنفاق لأنه قد أتى بالمقصود
وأما إدخال العمرة على الحج فإجازة أبو حنيفة ومالك
قبل الوقوف ومنعه أحمد مطلقا وللشافعي قولان **فصل**
ويجب على المتمتع دم إن لم يكن من حاضري المسجد الحرام
ويجب أيضا على الفارن دم وهو ثاة بالإنفاق وقال
داود وطاووس لا دم على الفارن وقال الشعبي هلي
الفارن بدنة واختلفوا في حاضري المسجد الحرام فقال
الشافعي وأحمد من كان فيه على مسافة لا يقصر فيها قال أبو
حنيفة هم من كان دون المواقيت إلى الحرم وقال مالك هم
أهل مكة وذو طوي **فصل** ويجب دم التمتع بالأضحية
بالحج عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك لا يجب حتى
يرمي جمرة العقبة واختلفوا في وقت جواز إحصاءه فقال
أبو حنيفة لا يجوز ذبح الهدي قبل يوم النحر وللشافعي
قولان أظهرهما بعد الفراغ من العمرة **فصل** وإذا لم
يجد الهدي في موضعه انتقل إلى الصوم وهو ثلاثة أيام
في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ولا تصيام الثلاثة عند
مالك والشافعي إلا بعد الأفراد بالحج وقال أبو حنيفة
وأحمد في أحد الروايتين إذا أحرم بالعمرة جاز له صومها
وهل يجب صومها في أيام النحر للشافعي قولان أظهرهما
عدم الجواز وهو مذهب أبي حنيفة والقديم المختار للجواز

وهو مذهب مالك ورواية عن احمد ولا يفتون صوما
ويستقر الهدي في ذمته وعلى الراجح من مذهب الشافعي
يصومها بعد ذلك ولا يجب تأخير صومها بغير القضا
وقال احمد ان اخره لغير عذر لزمه دم وكذا ذلك اذا
اخر الهدي من سنة الى سنة لزمه دم واذا وجد
الهدي وهو في صومها استحب له الانتال الى الهدي
وقال ابو حنيفة يلزمه ذلك **فصل** واما صوم البقرة
ففي وقتها وللشافعي قولان اذا رجع الى اهلكه وهو مذهب
احمد والثاني الجواز قبل الرجوع وفي وقت جواز ذلك
وجهاان احدهما اذا اخرج من مكة وهو قول مالك والثاني
اذا فرغ من الحج وان كان بمكة وهو قول ابو حنيفة **فصل**
واذا فرغ الممنوع من افعال العمرة صار حلالا لسوا سابق
الهدي او لم يبق عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة
واحمد ان كان سابق الهدي لم يجوز له التحلل الى يوم النحر
فيسقي في اصراره فيخرج بالحج على العمرة فيصير قارنا ثم يحلل
منها **باب المواقيت**
وهي زمانية ومكانية فالزمانية اشهر معلومات يجوز الاحرام
بالحج فيها وهي شوال وذو القعدة وعشرا ايام من ذي الحجة
عند ابو حنيفة واحمد فادخل يوم النحر وقال مالك شوال
وذو القعدة وذو الحجة وقال الشافعي شوال وذو القعدة
وعشرا ليل من ذي الحجة فان اصرم بالحج في غير اشهره كره

ذلك

ذلك وانفق حجه عند اي حنيفة ومالك واحمد والاصح
من مذهب الشافعي انه ينقذ عمرة لاحد او قال داود
لا ينقذ شيئا واما المكانية فيقات من بمكة نفس مكة
ومن كان داره بعيدة عن الميقات فان شا احرم من داره
وان شا احرم من الميقات واختلفوا في الافضل فقال
ابو حنيفة من داره افضل وهو قول للشافعي وصححه الرافعي
وقال مالك واحمد من الميقات افضل وهو قول للشافعي
وصححه النووي قال وهو الموافق للاحادث الصحيحة
والمواقيت المعروفة لاهلها ولمن مر عليها من غيرهم بالاتفاق
فصل ومن بلغ ميقاتا لم يجز له مجاوزته بغير احرام بالا
فان فعل لزمه العود الى الميقات ليجرم منه بالاتفاق
وحكي عن الشعبي وحسن البصري انها قال الا احرام من الميقات
غير واجب واذا لزم العود وكان الموضع مخوفا او ضايق
الوقت لزمه دم بمجاوزته الميقات بغير احرام بالاتفاق
وحكي عن سعيد بن جبير انه قال لا ينقذ احرامه ومن دخل
غير محرم لم يلزمه القضا عند مالك والشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة يلزمه الا ان يكون ميكا فلا

باب الاحرام ومخظوراته
التطيب في البدن للاحرام مستحب عند ابو حنيفة
والشافعي وقال مالك لا يجوز تطيب بشي رايحه
فان تطيب به وجب عليه وبكره التطيب في الثوب

بالاتفاق والافضل ان يحرم عقب صلاة ركعتي الاحرام
 الا في قول الشافعي وهو الاصح من مذهبه انه يحرم اذا ابتعث
 به راحته ان كان راكباً فان كان ماشياً فاذا اتوجه لطريقه
 ولم يتعقد احرامه قال مالك والشافعي فان لبى بلانية
 لم يتعقد وحكي عن داود انه يتعقد بمجرد التلبية وقال
 ابو حنيفة لا يتعقد الا بالنية والتلبية او سوق الهدي مع
 التلبية **فصل** والتلبية واجبة عند ابي حنيفة ومالك
 الا ان ابا حنيفة قال اذا ساق الهدي ونوي الاحرام
 صار محرماً وان لم يلب فان لم يسقه فلا بد من التلبية
 وقال مالك بوجودها مطلقاً ووجب دما في تركها وقال
 الشافعي واحمد التلبية سنة ويقطع التلبية عند غسي العفة
 عند ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك بعد الزوال
 يوم عرفة **فصل** يحرم على المحرم ايضاً بالاتفاق منها
 لبس المخيط فيحرم لبس الرجل ستور راسه ويحرم عليه لبس
 المخيط في سائر بدنه كالقميص والسر او بل والقلنسوة
 والقباء والخف وكذلك المخيط اخاطة المخيط وكذلك
 المنسوج كالعمامة ويحرم للجماح والتقييل واللمس بشهوة
 والتزويج والتزويج وقال الصيد واستعمال الطيب وازالة
 الشعر والنظف ودهن راسه ولحيته بسائر الاذهان
 والمرأة في ذلك كله كالرجل الا انها تلبس المخيط وتستر
 وجهها لان احرامها فيه **فصل** واختلفوا هل يلزم

ان

ان يستظل بما لا يماس راسه من محل او غيره فقال ابو
 حنيفة والشافعي يجوز وقال مالك واحمد لا يجوز وقال
 مالك وعليه الفدية وهو الاصح من مذهب احمد واذا لبس
 الغبا في كتفه ولم يدخل بدنه في يديه وجبت الفدية عليه
 عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا فدية عليه
 ومن لم يجد ازارا لبس السراويل ولا فدية عليه عند الشافعي
 واحمد وقال ابو حنيفة ومالك عليه الفدية ومن لم يجد
 النعلين جاز له ان يلبس الخفين ويقطع اسفل الكعبين
 عند ابي حنيفة ومالك والشافعي الا ان ابا حنيفة اوجب عليه
 الفدية وقال احمد لا يجوز لبسهما من غير قطع ولا يحرم على الرجل
 ستروجه عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك يحرم
 ذلك **فصل** واستعمال الطيب في الثياب والبدن حرام
 وقال ابو حنيفة يجوز جعل المسك على ظاهر ثوبه دون بدنه
 وله ان يتخبر بالعود والند وقال ايضا يجوز ان يجعل الطيب
 في الطعام ولا فدية في اكله وان ظهر ريحه ووافقه مالك
 على ذلك وقال ايضا لا يحرم على المحرم شيء من الرياحين
 والخنا ليس بطيب عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو
 حنيفة هو طيب فيجب فيه الفدية **فصل** ويحرم الادهان
 المطيبة كدهن الورد ودهن الياسمين ونحوه فيه الفدية
 وغير المطيبة كالشرج لا يحرم الا في الراس واللحية وقال ابو
 حنيفة هو طيب ايضا يحرم استعماله في جميع البدن وقال

مالك في الشرج لا يدهن به الاعضاء الظاهرة كالوجه واليد
والرجلين ويدهن الباطن وقال الحسن بن صالح يجوز استعماله
في جميع البدن والراس واللحية **فصل** ولا يجوز للمحرمان
يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا ان يوقل فيه بالاجماع
فلو فعل ذلك لم ينعقد عند مالك والثافعي واحمد وقال
ابو حنيفة ينعقد ويجوز له مراجعة زوجته عند ابي حنيفة
ومالك والثافعي وقال احمد يعدم الجواز **فصل**
واذا قتل صيدا خطأ وجب الجزا بقتله والغنمة لما لك ان
كان مملوكا وقال مالك واحمد لا يجب الجزا بقتل الصيد
المملوك وقال داود لا يجب الجزا بقتل الصيد خطأ وتحرم
الاعانة على قتل الصيد بدلالة ولكن لا جزا على الدال عند
مالك والثافعي وقال ابو حنيفة يجب على كل واحد منهما
جزا كما ملأ حتى قال لو دخل جماعة من المحرمين محرما او طلالا
في صيد فقتله وجب على كل واحد منهما جزا كامل ويجرم على
المحرمان اكل ما صيد وقال ابو حنيفة لا يجرم واذا امنى صيدا
ثم اكله لم يجب عليه جزا اخر وقال ابو حنيفة يجب وان
كان المصيد غير ما كثر ولا تولد من ما كثر لم يجرم قتله
على المحرم وقال ابو حنيفة يحرم بالاحرام قتل كل وحشي
ويجب بقتله الجزا الا الذئب **فصل** والمحرم لو تطيب
او دهن ناسا لا حرامه او جاهلا بالتحريم لم يجب عليه
كفارة عند الثافعي وقال ابو حنيفة ومالك يجب ولو ليس قريبا

ناسيا

ناسيا ثم ذكره نزعته من قبل راسه بالانفاق وقال بعض
الثافعية يتقنه شقا ولو حلق الشعر او قلم الظفر ناسيا
او جاهلا فلا فدية الا على قول للشافعي وهو الرابع وان
قتل صيدا ناسيا او جاهلا وجبت الفدية بالانفاق
وان جامع ناسيا او جاهلا لزمه الكفارة الا في قول
للشافعي فانه لا يلزم ولا يفسد حجه وهو الرابع **فصل**
ويجوز للمحرم حلق شعر الحلال وقلم ظفوره ولا
شي عليه عند مالك والثافعي واحمد وقال ابو حنيفة
لا يجوز ذلك وعليه صدقة ويجوز للمحرمان يغتسل بالسر
والخطمي وقال ابو حنيفة لا يجوز وتلزم الفدية واذا حصل
على بدنه وسخ جاز ازالته وقال مالك يلزمه بذلك
صدقة ويكره للمحرمان الا كخال بالاعتد وقال ابن المسيب
بالمنع ولا شيء على الفصد والحجامة وقال مالك فيه صدقة
باب ما يجب بمحظورات الاحرام
انفقوا على ان كفارة على المنصوص ذبح شاة او اطعام
سنة مساكين ثلاثة اصع او صيام ثلاثة ايام واختلفوا
في القدر الذي يلزم به الفدية فقال ابو حنيفة حلق ربع
راسه وقال مالك حلق ما يحصل به اماطة الاذى
عن الراس وقال الثافعي ثلاث شعرات وعن احمد روايتان
احدهما ثلاث شعرات والثانية الربع واذا حلق نصف
راسه بالفداة ونصفه بالعشي وجب عليه كفارتان عند

الشافعي قولاً واحداً أوبه قال أحمد بخلاف التطيب واللباس
 في اعتبار التعريق والتابع وقال أبو حنيفة إذا كانت
 هذه المخطورات غير قبل الصيد في مجلس واحد وجبت
 كفارة واحدة كغير عن الأولي أو لم يكفر وإن كانت في مجلس
 وجب لكل مجلس كفارة إلا أن يكون تكراره لمعنى واحد
 كمرض وعن مالك كقول أبي حنيفة في الصيد وكقول
 الشافعي فيما سواه **فصل** وإذا وطئ المحرم في الحج أو
 العمرة قبل التحلل الأول فسد نسكه ووجب المضى في
 فاسد والقضاء على الفور من حيث أخرو في الأدب بالاتفاق
 ويلزمه عند الشافعي وأحمد بدنة وقال أبو حنيفة إن
 وطئ قبل الموت فسد حجه ولزمه شاة وإن كان بعد
 الموت لم يفسد حجه ولزمه بدنة وظاهر مذهب
 مالك كقول الشافعي وهذا الأحكام لا يرتفع بالوطئ
 في الحالين بالاتفاق وقال داود يرتفع وهل
 يلزمها أن يتفرقا في موضع الوطئ الظاهر من مذهب
 أبي حنيفة والشافعي أنه يجب وقال مالك وأحمد
 بوجوبه وإن وطئ ثم وطئ ولم يكفر عن الأول يلزمه
 شاة كغير عن الأول أو لم يكفر إلا أن يكرره ذلك في
 مجلس واحد وقال مالك لا يجب بالوطئ الثاني شيء
 والشافعي قولاً واحداً يجب كفارة ثانية ثم قبل بدنة
 كالأول وقبل شاة والاصح كفارة واحدة وقال أحمد إن

كفر

كفر عن الأول وجب بالثاني بدنة وقال مالك يفسد
 حجه ويلزمه بدنة والقضاء **فصل** وإذا قتل صيداً
 له مثل من النعم لزمه مثله من النعم عند مالك والشافعي
 وقال أبو حنيفة لا يلزمه الاقيمة الصيد وشري الهدي
 من الحرم وذبحه فيه جازع عند أبي حنيفة والشافعي واحد
 وقال مالك لا بد أن يسوق الهدي من الحل إلى الحرم
 وإذا اشترك جماعة في قتل صيد لزمهم جزاء واحد عند
 مالك والشافعي واحد وقال أبو حنيفة يجب على
 كل واحد جزاء كامل ولحمه وما يجري مجراه يضمن شاة
 عند مالك والشافعي واحد وقال أبو حنيفة للحامة
 الملكية تضمن شاة والمجلوبية من الحل إلى الحرم تضمن بقتلها
 وما هو أصغر من الحمام يضمن بقيمتها بالاتفاق وقال
 داود لا جزاء فيه وإذا قتل صيداً ثم قتل صيداً آخر وجب
 جزاء بالاتفاق وقال داود لا شيء عليه في الثاني
فصل ويجب على القارن ما يجب على المفرد من الكفارة
 فيما يرتكبه وقال أبو حنيفة يجب كفارتان وفي قتل
 الصيد الواحد جزاء فان أفسد أحرامه لزمه القضاء
 قارناً والكفارة ودم القران ودم في القضاء به قال
 أحمد والحلال إذا وجد صيداً من الحل إلى الحرم كان له
 ذبحه والتصرف فيه وقال أبو حنيفة لا يجوز **فصل**
 ويجرم قطع شجر الحرم بالاتفاق ويضمن بالجرأفد الشافعي

ففي الشجرة الكبيرة بقرة وفي الصغيرة شاة وقال مالك
لا يضمن لكنه متى فيما فعله وقال ابو حنيفة ان قطع ما بين
الادنى فلاخر اعلمه وان قطع ما بينه الله عز وجل فعله
الجر لو تجرم قطع خشب الحرم لغير الدوا والعلف بالانفاق
ويجوز قطعه للدوا والعلف عند مالك والشافعي واحمد
وقال ابو حنيفة لا يجوز وفضل صيد حرم المدينة حرام
وكذا قطع شجرة وهل يضمن للشافعي قولان الجديد الرابع
لا يضمن وهو مذهب ابي حنيفة والقديم المختار انه يضمن
بلسب القاتل والقاطع وهو مذهب مالك واحمد والدم
الواجب للاحد ام كالتمتع والقوان والطيب واللبس وخر
الصبي يجب ذبحه في الحرم وصرفه الى مساكن الحرم
وقال مالك الدم الواجب للبحر ولا يختص بمكان

باب صفة الحج والعمرة

من قصد مكة شرفها الله تعالى لا تسلي بل لزيارة او نجاة
فهل يجب عليه ان يجرم حج او عمرة او يستحب للشافعي قولان
اصحهما انه يستحب والشافعي يجب الا ان يتكرد دخوله كخطا
وصباه وقال ابو حنيفة لا يجوز لمن ورا المقات ان يدخل
الحرم الا محرما او ماسا دونه فيجوز دخوله بغير احرام
وقال ابن عباس رضي الله عنهما لا يدخل احد الحرم الا محرما
وداخل مكة بالجوار ان شاء دخلها تسلا او نهرا بالانفاق
وقال النخعي وانحاق دخولها ليلا افضل ويستحب الدعاء

عند

عند ربيعة البيت لما تورد ورفع البدن فيه وكان مالك
لا يرى ذلك وطواف القدوم عند ابي حنيفة والشافعي
واحمد وقال مالك ان تركه مطبقا لزمه دم **فصل**
من شروط صحة الطواف الطهارة وستر العورة عند مالك
والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ليس شرطان في صحته
والترتيب واجب عند مالك والشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة يصح الطواف من غير ترتيب ويعيد ما دام مكة
فان خرج الى بلد لزمه دم وعن داود انه اذا نسيه
اجزاه ولا يزم عليه وتقبل للحجر والسجود عليه سنة لان
السجود عليه تقبلا وزيارة وقال مالك السجود عليه
بدعة والركن انما يبتلى بيديه وتقبلها ولا يقبله
عند الشافعي وقال ابو حنيفة لا يبتلى وقال مالك يبتلى
ولا يقبل بين بل يضعها على فيه وروى الخرق عن احمد
انه يقبله والركنان الشاميان اللذان يليان الحجر لا يبتلىان
وعن ابن عباس وابن الزبير وجابر استلماهما ويستحب
الرمل والاضطباع عند ابي حنيفة والشافعي واحمد
وقال مالك الاضطباع لا يعرف ولا رأت احد يفعل
واذا ترك الرمل والاضطباع فلا شيء عليه بالانفاق
وعن الحسن البصري والثوري والماجنون انه يلزمه دم
والقراءة في الطواف مستحبة عند جماهير العلماء وكرهها
مالك **فصل** من يقول يوجب الطهارة في الطواف

وهم مالك والشافعي واحمد وان من احدث فيه توفيا وبني
وللشافعي قولان في استئناف ركعتي الطواف واجبة
عند ابي حنيفة وذلك قول الشافعي وقال مالك واحمد
هما سنتان وهو الرابع من مذهب الشافعي **فصل**
والسعي ركن في الحج والعمرة عند مالك والشافعي وقال
ابو حنيفة واجب بحريدم وعن احمد روايتان أحدهما
واجب والاخرى مستحب والذهاب الى الصفا والمروة
مرة والعود منها الى الصفا اذري عند كافة الفقهاء وحكي
عن ابن جرير والطبري ان الذهاب والاياب بحسب مرة
واحدة وثابعه ابو بكر الصيرفي من الشافعية ولا بد عند
مالك والشافعي واحمد ان يبدأ بالصفا ويختم بالمروة
فان عكس لم يقبله وقال ابو حنيفة لا يخرج عليه **فصل**
يستحب ان يجمع في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار
عند الثلاثة وقال مالك يجب والركوب والمشي في
الوقوف سواء عند ابي حنيفة ومالك وهو الرابع من
قولي الشافعي وقال احمد الركوب افضل وهو قول قدم
للشافعي واذا وافق يوم عرفة يوم جمعة لم يصلي جمعة
وكذلك يني وانما يصلي الظهر ركعتين عند كافة العلماء
وقال ابو يوسف يصلي الجمعة ركعتين بعرفة وقال
الفاضل عبد الوهاب وقال سال ابو يوسف ما لكا
رحمه الله عن هذه المسئلة بحضرة الرشيد فقال مالك

سقاياتنا

سقاياتنا بالمدينة يعلمون ان لاجمعة بعرفة وعمل هذا
اهل الحرمين وهم اعرف من غيرهم بذلك **فصل**
والمبيت بالمرزدلفة نساك وليس ركن بالاتفاق وحكي
عن الشعبي والتخفي انه ركن ويجمع بين المغرب والعشا
وقت العشاء بالاجماع فلو صلى كل واحد منهما في وقتها
جاز عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
لا يجوز به ذلك **فصل** والرمي واجب بالاتفاق
ولا يجوز بغير الحجارة عند مالك والشافعي واحمد
وقال ابو حنيفة يجوز بكل ما هو من جنس الارض وقال
داود يجوز بكل شيء ويستحب الرمي بعد طلوع الشمس
بالاتفاق فان رمي بعد نصف الليل جاز عند الشافعي
واحمد وقال ابو حنيفة ومالك لا يجوز الرمي الا بعد
طلوع الفجر الثاني وقال مجاهد والتخفي والثوري لا يجوز
الا بعد طلوع الشمس ويقطع التلبية من اول حصة
من رمي جمرة العقبة عند ابي حنيفة والشافعي واحمد
وقال مالك يقطعها بعد الزوال يوم عرفة **فصل**
افعال يوم التجراربعة الرمي والنحر والحلق والطواف
والمسح عند ابي حنيفة والشافعي ومالك وقال احمد
هذا الترتيب واجب والافضل حلق جميع الراس واختلفوا
في اقل الواجب فقال ابو حنيفة الربع وقال مالك الكل
او الاكثر وقال الشافعي يجزي ثلاث سعرات ويبد الحلق

بالشئ الايمن وقال ابو حنيفة بالشئ الايسر فاعتبر
يعني الخالق ومن لا شعر على راسه استحب امرأ الموي
عليه وقال ابو حنيفة لا يستحب **فصل** يستحب الهدي
وهو ان يسوق معه ثياب من النعم ليدبحه ويستحب
استغاره اذا كان من ابل وبقر في صفحة ساهم الا عند
الشافعي واحمد وقال مالك في الجانب الايسر وقال
ابو يوسف رحمه الله قال ابو حنيفة رحمه الله الاستغار
محرم ويستحب ان يغسل الابل يغسلن وكذلك النعم عند
ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك لا يستحب
تغليد النعم واذا كان الهدي تطوعا فهو باق على
ملكه بالاتفاق يتصرف فيه الى ان يحرمه وان كان
منذ ورازال ملكه عنه وصار للمساكين فلا بيع
ولا يبدل عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو
حنيفة يجوز بيعه وابداله بغيره ويجوز ان يشرب
من لبنه ما فضل عن ولده وقال ابو حنيفة لا يجوز
وما وجب من الدما جبرانا لا يوكل منه وقال ابو
حنيفة يوكل من دم القران والتمتع وقال مالك
يوكل من جمع الدما الواجبة الاجزا الصدد وغديه
الا اذا وكره الذبح ليلاد عن مالك انه لا يجوز واقل
بقعة لذبح المعتمر المروءة والحاج مبيى وقال مالك
لا يجوز للمعتمر الذبح الا عند المروة ولا للحاج الا بمبيى

فصل

٧٩
فصل وطواف الافاضة ركن بالاتفاق واول وقته
من نصف ليلة النحر وافضلها مني يوم النحر ولا اخر لاوله
وقال ابو حنيفة اول وقته طلوع الفجر الثاني واخر
ثاني ايام التريق فان اخره الى الثالث لزمه دم
فصل ورمي الجمرات الثلاث في ايام التريق بعد
الزوال كل جمر سبع حصيات من واجبات الحج بالاتفاق
وقال ابن الماجشون رمي جمرة العقبة وكن لا يتحلل
بالح الا بالاثنيان به ويجب ان يبد ابا الذي يلى مسجد
الحيف ثم الوسيط ثم جمرة العقبة وقال ابو حنيفة
رمي منكبا اعدا فان لم يفعل فلا شيء عليه **فصل**
والايام المعدودات ايام التريق بالاتفاق والمعدودات
عشرة ذي الحجة عند الشافعي واحمد وقال مالك ثلاثة
ايام النحر ويومان بعده وقال ابو حنيفة يوم عرفة
ويوم النحر والاول من ايام التريق **فصل**
ونزول المحصب ليلة الرابع عشر هو مستحب وبكى
عن ابي حنيفة انه نكأ وهو قول عمر بن الخطاب
ويستحب ان يخطف الامام في ثاني ايام التريق وقال
ابو حنيفة لا يستحب وله ان ينصرف في اليوم الثاني ما لم
تقرب الشمس ويترك رمي الثالث فان لم ينفر حتى قرب
الشمس وجب مبيتها ورمي الغد وقال ابو حنيفة له ان
ينفر ما لم يطلع الفجر **فصل** واذا احاضت المرأة

فيلطواف الافاضة لم تنفروني نظير ونطوف ولا بكرة
للحال على حبس الحبل طهابل ينفر مع الناس ويركب غيرها
مكنا عند الشافعي واحمد وقال مالك يلزم حبس
الحبل اكثر من الحيض وزيادة ثلاث وعند ابي حنيفة
ان الطواف لا يشترط فيه الطهارة فتطوف وترحل مع
الحاج **فصل** وطواف الوداع من واجبات الحج
على المشهور عند الفقهاء الا لمن اقام فلا وداع عليه
وقال ابو حنيفة لا ينفط بالافاضة

باب الاحصار

من احصره عدوم عن الوقوف او الطواف او السعي
وكان له طريق اخر يمكنه الوصول منه لزمه قصر
بعد او قرب ولم يتحلل فان سلكه وفاته الحج
او لم يكن له طريق اخر تحلل من احرامه بعمل عمرة
وقال ابو حنيفة ان كان قد احصر عن الوقوف
والبيت جميعا فله التحلل او عن واحد منهما فلا وعن
ابن عباس انه لا يتحلل الا ان يكون العدو كافرا
فصل وانما يحصل التحلل بنية وذبح وحلق
وقال ابو حنيفة لا ذبح الا بالجهر فيواطي رجلا
يرقب له وقتا يخوفه فيتحلل في ذلك الوقت
وقال مالك يتحلل ولا يثني عليه واذا تحلل وكان
حجه فرضا هل يجب القضاء لكافي قولان اظهرهما

الوجوب

الوجوب والمشهور عن ابي حنيفة ومالك والشافعي عدم
الوجوب وحكي عن مالك انه متى احصر من الفرض بعد الاحرام
سقط عنه الفرض ولا قضاء على من كان نسكه تطوعا عند
مرو الشافعي وقال ابو حنيفة بوجوب القضاء على كل حال فرضا
كان او تطوعا وعن احمد روايتان كالمذهبين **فصل** واذا
احصر بمرض فالراجح من مذهب الشافعي انه ان شرط التحلل
به تحلل فقال مالك واحمد لا تحلل بالمرض وقال ابو حنيفة
يجوز التحلل مطلقا **فصل** واذا احرم العبد بغير اذن مولاه
صح احرامه وله تخيله بالاتفاق وقال اهل الظاهر لا ينفذ
احرامه والامة كالعبد الا ان يكون لها زوج فيفسر اذنه
مع الولي وعن محمد بن الحسن انه لا يفسر اذن الزوج **فصل**
يجوز للمرأة ان تحرم بحجة الاسلام بغير اذن زوجها عند ابي
حنيفة ومالك واحمد واختلف قول الشافعي في ذلك والشافعي
المنع وهل للزوج تحلل زوجته من الفرض للشافعي قولان
اظهرهما في الرافعي ان له ذلك كما له منها من ابتداءه وقال
ابو حنيفة ومالك ليس له تخيلها هكذا اصرح به الشافعي
عند الوهاب المالكي وله منها من حج التطوع والابتداء
فان احرمت به فله تخيلها عند الشافعي

كتاب الاضحية

هي مشروعة باصل الشرع بالاجماع واختلف هل هي سنة
او واجبة فقال مالك والشافعي واحمد وصاحب ابي
حنيفة هي سنة مؤكدة وقال ابو حنيفة هي واجبة على القليلين

من اهل الامصار واعتبر في وجوبها النصاب ويدخل وقتها
عند الشافعي بطلوع الشمس يوم النحر ومبني قدر صلاة
العبد والخطيبين قبل الامام او لم يصل وقال ابو حنيفة
ومالك واحد من شروط صحة الاضحية ان يصل الامام
ويخطب الا ان ابا حنيفة قال يجوز لاهل السواد ان يضحوا
اذا اطلع الفجر الثاني وقال عطاء يدخل وقت الاضحية بطلوع
الشمس فقط واخر وقتها عند الشافعي اخرايا من التثريق وقال
ابو حنيفة ومالك اخرا الثاني من ايام التثريق وقال سعيد
ابن جبير يجوز لاهل الامصار الضحية في يوم النحر خاصة
ولا لاهل السواد الى ايام التثريق وقال ابن سيرين لا يجوز
سقط الا في يوم النحر خاصة وعن التميمي الجواز الى اخر
شهر ذي الحجة واذا كانت الاضحية واجبة لم يسقط ذبحها بقوا
ايام التثريق بل بذبحها وتكون قضا عندهم والشافعي
واحد وقال ابو حنيفة يسقط الذبح ويدفع الى الفقرا
فصل ومن دخل عليه عتودي للحجة وفرض ان
يضحي فالمسبح له عند مالك والشافعي ان لا يخلق شعره
ولا يلم ظفره حتى يضحي فان فعله كان مكروها وقال ابو
حنيفة هو مباح لا يكره ولا يسحب وقال احمد بخبره
فصل واذا التزم اضحية معينة وكانت سليمة وصحت
بها عيب لم ينعى اجزاها عند مالك والشافعي واحد وقال
ابو حنيفة ينعى والمرضى اليسير في الاضحية لا ينعى والكثير

الذي

الذي يفسد اللحم ينعى والحرب البين ينعى الاجزا الا منه
بفسد اللحم والعي ينعى الاجزا وكذا العود بالاتفاق
ومن بعض اهل الظاهر انه لا ينعى ويكره مكسورة القرن
وقال احمد لا تجزي مكسورة القرن ولا تجزي العرجا
عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة تجزي وتقطع
الاذن لا تجزي بالاجماع وكذا الذب لفواته جرد من
اللحم فان كان المقطوع يسيرا فالراجح من مذهب
الشافعي المنع والمختار عند مشاهير اصحابه الاجزا
وقال ابو حنيفة ومالك ان ذبح الاقل جزأت
او الاكثر فلا وعن احمد فيما زاد عن الثلث روايتان
فصل ويجوز له ان يسحب في ذبح الاضحية ولو ذبحا
وان كرم عند ابي حنيفة والشافعي واحد وقال مالك
لا يجوز استنابة الذي ولا تكون اضحية واذا اشترى شاة
نية الاضحية لم يضر اضحية عند مالك والشافعي واحد
وقال ابو حنيفة يضر **فصل** والسحب ان
يسمي الله تعالى عند ذبح الاضحية وغيرها فان تركها فقال
ابو حنيفة ان ترك الذابح التسمية عند المذبح يوجب
وان تركها سهوا اكلت وقال مالك ان تعد تركها لم ينج
وان تركها ناسا ففيه روايتان وعن رواية ثالثة تسحل
مطلقا سواء تركها عمد او سهوا وقال الشافعي عبد الوهاب
ومذهب اصحابه ان تارك التسمية عمد اغبر مشاؤل ولا تؤكل

وبحثه ومنهم من يقول انها سنة وقال الشافعي ان تركها
عبد أو سهوا لا يؤثر وقال أحمد إن تعد البرك لم تؤكل وأن
تركها ناسيا فغير روايان ويستحب عند الشافعي ان يصلي
على النبي صلى الله عليه وسلم عند الذبح وقال ابو حنيفة ومالك
نكرو الصلاة عند الذبح على النبي صلى الله عليه وسلم وقال
أحمد ليس بمشروع ويستحب ان يقول اللهم ان هذا منك
ولك فقبل بني وقال ابو حنيفة بكره ذلك **فصل**
اذا كانت الاضحية تطوعا استحب له ان يأكل منها بالاتفاق
وقال بعض العلماء بوجوبه وفي قدر الافضل منه للشافعي
قولان الجديد انه يأكل الثلث ويهدي الثلث ويصدق
بالثلث والمرجح انه يصدق بكليها الا لغاية برك باكلها
ولا يؤكل من لحم المذبورة شيئا بالاتفاق وقال النخعي والاوزاعي
ولا يجوز بيع شيء من الاضحية والهدي نذرا كان أو تطوعا
ولا يبيع للجلد بالاتفاق وقال النخعي والاوزاعي يجوز بيع
بالله البيت النبي تغار كالفاس والقدر والمنخل والميزان
ويحكي ذلك عن ابي حنيفة وقال عطاء لا بأس ببيع اهاب
الاضحية بالدرهم وعجزها **فصل** والابل افضل
في الاضحية ثم البقرة الغنم وقال مالك الغنم ثم الابل
ثم البقرة والبدنة تجزي عن سبعة وكذلك البقرة والثاة
عن واحد بالاتفاق وقال اسحق بن راهويه والبقرة
عن عشرة ويجوز ان يشرك سبعة في بدنة سواء كانوا مشركين

او من اهل بيت واحد وقال مالك ان كان تطوعا وكانوا
اهل بيت واحد جاز **فصل** والعقيقة سنة مشروعة
عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة هي مباحة ولا يقول
انها سنة مستحبة وعن أحمد روايان أسننهما انها سنة
والثانية انها واجبة واخاها بعض اصحابه وقال
الحسن وداود انها واجبة والعقيقة ان يذبح عن الغلام
ثانين وعن الجارية ثاة وقال مالك يذبح عن الغلام
ثاة واحدة عما عن الجارية والذبح يكون في اليوم السابع
من الولادة بالاتفاق ولا يمس رأس المولود بدم العقيقة
بالاتفاق وقال الحسن يطلى رأسه بدمها وقال الشافعي
واحمد يستحب ان لا يمسر عظام العقيقة بل يطبخ اجزا
تقا ولا يسلمة المولود

كتاب النذر

النذر اذا كان في طاعة فهو لا زهر بالاتفاق واذا كان
في معصية لم يجز الوفا به واختلفوا في الكفارة فقال
ابو حنيفة ومالك والشافعي لا تلزم به كفارة وعن
أحمد روايان احدها ينقذ ولا يحل فعله ويجب به
كفارة ولا يصح نذر محرم كصوم يوم العيد وايام
الحيف غير انه يحرم ذلك فان صام صم ومن نذر ذبح
ولم يلزمه شيء عند الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك

يلزمه ذبح شاة وعن احمد روايتان احدىهما يلزمه ذبح شاة
والاخرى كفارة بمبني وكذا لو نذر ذبح نفسه وان نذر ذبح
عبد لم يلزمه شي عند ابي حنيفة ومالك والثافعي وعن احمد
روايتان احدىهما ذبح كبش والاخرى كفارة بمبني **فصل**
ومن نذر نذرا مطلقا صح نذره عند ابي حنيفة ومالك واحمد
ويلزمه كل يوم المفاق وفيه كفارة بمبني والثافعي قولان
احدهما كقول الجماعة والثاني لا يصح حتى يبلغه بشرط
اوصفه وهو الاصح **فصل** ومن نذر قربان في الجاه
بان قال ان كنت فلانا فندع علي صوم او صدقة فالمرجح
من مذهب الثافعي انه مخير بين كفارة بمبني وبين الوفا
بما قاله بكل حال ولا تجزئه الكفارة وله قول انه يجزئه
ويقال ان العمل عليه **فصل** ومن نذر الحج لزمه الوفا
لا غير عند ابي حنيفة ومالك والثافعي قولان احدىهما
يجب الوفا به وهو الاصح والثاني انه مخير بين الوفا وكفارة
المبني وعن احمد روايتان احدىهما التخيير والاخرى وجوب
الكفارة لا غير **فصل** ومن نذر ان يتصدق بماله
لزمه عند الثافعي ان يتصدق بجميع ماله وقال اصحاب
ابي حنيفة يتصدق بثلاث جميع امواله الزكاة استجابا
وطهر قول اخر انه يتصدق بجميع ما يملكه وقال مالك
يتصدق بثلاث جميع امواله الزكوية وغيرها وعن احمد
روايتان احدىهما يتصدق بثلاث جميع امواله والاخرى

يرجع في ذلك الى ما يراه من مال دون مال **فصل**
واذا نذر الصلاة في المسجد الحرام تعين فعلها فيه وكذا في مسجد
المدينة والاقصى عند مالك والثافعي واحمد وهو الاصح من قول
الثافعي وقال ابو حنيفة لا تعين الصلاة بالنذر في مسجد
بحال **فصل** واذا نذر صوم يوم بعينه فافطر
بعد فضاؤه عند ابي حنيفة والثافعي واحمد وقال مالك
اذا افطر لمريض لم يلزمه القضاء واذا نذر صوم عشرة
ايام جاز صومها متتابعات ومتفرقات بالاتفاق وقال
داود يلزمه الصوم متتابعات **فصل** ولو نذر قصد
البيت الحرام ولم تكن له نية حج ولا عمرة او نذر الميثي الى
بيت الله الحرام فالمشهور من مذهب الثافعي انه يلزمه
القصد بحج او عمرة وانه يلزمه الميثي من ديرة اهله وقال
ابو حنيفة لا يلزمه شي الا اذا نذر الميثي الى بيت الله الحرام
واما نذر القصد والذهاب اليه فلا وان نذر الميثي الى مسجد
المدينة او الاقصى فالثافعي قولان احدىهما هو قوله في الام
لا يتعقد نذره وهو قول ابي حنيفة والثاني يتعقد ويلزمه
وهو الراجح وهو قول مالك واحمد **فصل** واذا نذر
فعل مباح كما اذا قال الله علي ان امشي الى بيتي واركب فرسي
او البسي ثوبي فلا شيء عليه عند ابي حنيفة ومالك والثافعي
ميتي خالف لزمه كفارة بمبني وان كان لا يلزمه فعل ذلك وعن
احمد انه يتعقد نذره بذلك وهو بالخيار بين الوفا به وبين

الكفارة **كتاب الاطعمه**

النعم حلال بالاجماع وكلم الخيل عند الشافعي واحمد وابي يوسف
ومحمد وقال مالك بكراهته والمرجح من مذهبه التحريم وقال
ابو حنيفة بتحريمه وكلم البغال والحمر الاهلية حرام عند ابي
حنيفة والشافعي واحمد واختلف عن مالك في ذلك والمروني
عنهما مكروهة كراهة مفصلة والمرجح عند محققي اصحابه
التحريم وحكى عن الحسن حل كلم البغال وعن ابن عباس اباحة
لحوم الحمر الاهلية **فصل** وانفق الامة الثلاثة
ابو حنيفة والشافعي واحمد على تحريم كل ذي نخل من الطير
يعرّو به على غيره كالغراب والصفر والباز والناهي وكذا
مالا نخل له الا ان ياكل الجيف كالنسر والرحم والغراب
الابقع والاسود واباح ذلك مالك على الاطلاق واما
غير ذلك من الطير فكله مباح بالاتفاق والمشهور
انه لا كراهة فيما بهي عقله كالخطاف والمهدد والحفاش
والبوم واليسفا والطاوس الا عند الشافعي فالراجح
تحريمه **فصل** وانفقوا على تحريم كل ذي ناب من
السباع يعرّو به على غيره كالأسد والنمر والفهد والذئب
والذئب والهيوة والفيل الا ما لكافاه اباح ذلك مع الكراهة
والارنب حلال بالاتفاق والذرافة لا يعرف فيها نقل وصح
صاحب التحريم تحريمها وقال شيخنا السبكي في الفتاوى الجلية
المخارجهما والتعليل والضعف حلال عند الشافعي واحمد وكذا عند

مالك

مالك مع الكراهة وقال ابو حنيفة بتحريمها والضب والبربع
مباحان عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة بكراهتهما
وقال احمد باباحة الضب وعنه في البربع روايتان **فصل**
ويحرم اكل حشرات الارض كالقارعة عند ابي حنيفة والشافعي
واحمد وقال مالك بكراهته من غير تحريم ومنها الجراد
ويؤكل ميتا على كل حال وقال مالك لا يؤكل منه مامات
حتف انفذ من غير سبب يصنع به ومنها القنفذ وهو
حلال عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة واحمد
بتحريمه وقال مالك لا يابس باكل الخلد والحل اذا ذكبت
واختلفوا في ابن اوي فقال ابو حنيفة واحمد هو حرام
وهو الاصح من مذهب الشافعي وقال مالك هو مكروه
والهيوة الوحشية حرام عند ابي حنيفة وهو الاصح
من مذهب الشافعي وقال مالك هي مكروهة وعن احمد
روايتان احدهما الاباحة والشافعي التحريم **فصل**
حيوان البحر السمك منه حلال بالاتفاق واما غيره
فقال ابو حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك
وما كان من جنسه خاصة وقال مالك يؤكل السمك
وغيره حتى السرطان والضفدع وكلب الماء وخنزيره
لكنه كره الخنزير وحكى انه توقف فيه وقال احمد
يؤكل ما في البحر الا التماس والضفدع والكوسج
ويقتصر عنه غير السمك الى الزكاة كخنزير البحر

وكله وانسانه واختلف اصحاب الشافعي فمنهم من قال
بوكل جميع ما في البحر وهو الاصح عندهم ومنهم من قال
لا يوكل الا السمك ومنهم من منع اكل كلب الماء وخنزيره
وحته وفارانه وعقربه وكل ماله شبه في البر لا يوكل
والمرجح ان ما في البحر حلال غير النجاس والصفدع
ولحمة والسوطان والسلفاء **فصل** في الحلال من
غير اوشاة او دجاجة كره اكلها بانفاق الشافعي
ومالك واحمد حنيفة وقال احمد يحرم لحمها ولبنها
وبعضها فان حبست وعلقت طاهرا حتى زالت راحة
النجاسة حلت وزالت الكراهة بالاتفاق ثم قبل ين
حبس البعير والبقرة اربعين يوما والثاة سبعة ايام
والدجاجة ثلاثة ايام **فصل** ومن اضطر الى اكل
الميتة جازله الاكل منها بالاجماع واصح القولين من
مذهب الشافعي انه لا يجب وهل يجوز له ان يشبع
او ياكل ما يئد به الرمي فقط للشافعي قولان احدهما
لا يشبع وهو مذهب ابي حنيفة والثاني يشبع وهو
قول مالك واحد الروايتين عن احمد والراجح من
مذهب الشافعي انه ان توقع خلا لا قريبا لم يخرج عير
الرمي وان المتقطع يشبع وينزود واذا وجد المضطر
ميتة وطعام الغير وما لك غاي فقال مالك
واكثر اصحاب الشافعي وجماعة من اصحاب ابي حنيفة

ياكل

ياكل طعام الغير بشرط الضمان وقال احمد وجماعة من
اصحاب ابي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي ياكل الميتة
فصل في الدهن كسمن وزيت اذا مات فيه فارة فان
كان جامدا الفيت الفارة وما حوطها وينقى الباقي طاهرا
يجوز اكله وان كان مائعا فبني حكم نجاسة ما بيع هل يمكن
تطهيره ام لا الصحيح من مذهب الشافعي انه يتغير تطهيره
وفي وجه ان الدهن يطهر بغسله واذا قلنا انه لا يطهر
فهل يجوز الاصل طيبا به ام لا للشافعي اقوال اصحابها
الجواز وقال النووي في شرح المذهب في كتاب البيع المذهب
القطع به وهو مذهب ابي حنيفة ومالك **فصل**
واختلفوا في السحوم التي حرمها الله تعالى عز وجل على
اليهود واذا اتولى ذبح ما هي فيه يهودي هل يكره للمسلمين
اكله ام لا فقال ابو حنيفة والشافعي تايا حدة وعن
مالك روايتان الكراهة والثاني التحريم وعن احمد
روايتان كذلك اخثار التحريم جماعة من اصحابه
واخثار الكراهة الحرق **فصل** ومن اضطر
الى شرب الخمر لعطش او دوا فهل له شربها فقال
ابو حنيفة نعم وللشافعي في المسئلة ثلاثة اوجه اصحابها
عند المحققين المنع مطلقا والثاني الجواز مطلقا والثالث
يجوز للعطش ولا يجوز للتداوي واخثاره جماعة
فصل ومن مربستان غيره وهو غير محوط
وفيه فاكهة رطبة فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي

لا يباح الاكل من غير ضرورة الا باذن مالكه ومع الضرورة
ياكل بشرط الضمان وعن احمد روايتان احدهما يباح له الاكل
من غير ضرورة ولا ضمان عليه والثانية يباح للضرورة ولا
ضمان عليه واذا كان عليه حايطة فانه لا يباح الاكل منه الا
باذن مالكه بالاجماع **فصل** واذا استضاف
مسلم مسلما من اهل قرية غير ذات سوق لم يكن به ضرورة
لم تجب ضيافته بل يستحب عند ابي حنيفة ومالك والشافعي
وقال احمد تجب ومن الواجب عند غيره ليلة والمسيح ثلاث
ومني امتنع من الواجب صار عند احمد دينا عليه واختلف
في اطبب المكاسب فقبل الزراعة وقبل الصناعة وقبل
التجارة والاطهر عند الشافعي التجارة

كتاب الصيد والذبائح

اجمعوا على ان الذبائح المفقة بها دينحة المسلم العاقل
الذي ياتي منه الذبح سواء الذكر والانثى واجمعوا على
تحريم ذبائح الكفار غير اهل الكتاب واجمعوا على ان
الزكاة تصح بكل ما يهرق الدم ويحصل به القطع من
سكين وسيف وزجاج وحجر له صديض كما يوضع
السلح المحرود واختلفوا في الزكاة بالسني والظفر
فقال مالك والشافعي واحمد لا تصح الزكاة بهما وقال
ابو حنيفة تصح اذا كانتا منفصلين والمجزي في الزكاة
قطع الحلقوم والمرى ولا يجب قطع الودجين بل يستحب

عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يجزى قطع الحلقوم والمرى
واحد الودجين وقال مالك يجب قطع جميع الاربعة وهي
الحلقوم والمرى والودجين **فصل** ولو ابان الراس لم يجز
بالاتفاق وحكي عن سعيد بن المسيب انه يحرم ولو ذبح حيوانا
من فذاه وثني فيه حيوة مستقرة عند قطع الحلقوم حل والا
فلا عند ابي حنيفة والشافعي وتعرف الحياة المستقرة بالحركة
الشديدة مع خروج الدم وقال مالك واحمد لا تخل بحال
والسنة ان يبحر الابل معقولة وتذبح البقر والغنم مضجعة
بالاتفاق فاذا ذبح ما يبحر او خروما يذبح حل عند ابي حنيفة
والشافعي واحمد مع الكراهة عند ابي حنيفة وقال مالك
ان خروا او ذبح بعيرا من غير ضرورة لم يוכל وحله بعض
اصحابه على الكراهة ولو ذبح حيوانا ما كولا فوجد في جوفه
جني ميت حل اكله عند مالك والشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة لا يحل **فصل** يجوز الاصطياد بالجوارح
المعلة كالكلب والعهد والصقر والبازي بالاتفاق الا
الكلب الاسود عند احمد وعن ابن عمر ومجاهد انه لا يجوز
الاصطياد الا بالكلب المعلم وهو باق الثلاثة ابو حنيفة
والشافعي واحمد هو الذي اذا ارسله على الصيد يطلبه
واذا زجره انزحروا اذا استللاه استللاه بشرط
الثلاثة اذا اخذ الصيد اسكه على الصايد وخلي بينه
وبينه وقال مالك لا يشترط ذلك وهل يشترط ان

شكور ذلك منه من بعد مرة حتى يصير مسلما ام لا فقال ابو
 حنيفة واحمد اذا تكررت مررتين صار مسلما والمعتبر عند
 الشافعي العرف ومالك لا يغير ذلك **فصل**
 والشيعة عند ارسال الجارية على الصيد سنة عند الشافعي
 فان تركها ولو عامدا لم يحرم وقال ابو حنيفة هي شرط في
 حال الذكر فان تركها ناسيا حل او عامدا افلا وقال
 مالك ان تعد تركها لم تحل او ناسيا ففقد روايتان وعن
 احمد روايات اظهرهما ان تركها عند ارسال الكلب والرمي
 لم يحل الاكل منه على الاطلاق عند اكان الترك او سهوا
 وقال داود والشعبي وابو ثور الشيعة شرط في الاباحة
 بكل حال فان تركها عامدا او ناسيا لم يؤكل ذبيحة **فصل**
 لو غضر الكلب الصيد ولم يقتله فادركه وفيه جيلة مستقرة
 فما قبل ان يتسع الزمان لذكائه حل وقال ابو حنيفة
 لا يحل ولو قتل الجارح الصيد بثقله فللشافعي قولان
 احدهما يحل وهو الاصح في الراعي والمشتهور من مذهب
 مالك والثاني لا يحل وهو المختار من مذهب احمد وقول
 ابي يوسف ومحمد وعن ابي حنيفة روايتان كالقولين اشهر
 الاول وهو الحل **فصل** ولو اكل الكلب المفلح من
 الصيد قال ابو حنيفة لا يحل وما صاده قبل ذلك لم
 يؤكل منه وقال مالك يحل وللشافعي قولان اظهرهما يحل
 كقول مالك والثاني وهو الواجب انه لا يحل وهو قول احمد

وجارحه

وجارحه الطير كالكلب في الاكل عند مالك والشافعي واحمد
 وقال ابو حنيفة لا يحرم ما اكلت منه جارحه الطير
فصل واذا رمى صيدا او ارسل كلبا فعقروا وغاب
 عنه ثم وجع ميتا والعقروا يجوز ان يموت منه ويجوز
 ان لا يموت فقال جماعة من اصحاب الشافعي يؤكل قولا
 واحد الصحة للخبر فيه والصحيح من مذهبه انه لا يؤكل
 وهو قول احمد وقال ابو حنيفة ان تبعه عقب الرمي
 فوجع ميتا حل وان اخوانا عده لم يحل وقال مالك ان
 وجع في يومه حل او بعد يومه لم يحل **فصل** ولو
 نصب اجولة فوقع فيها صيد ومات لم يحل وعن ابي
 حنيفة اذا كان فيها سلاح فقتله بجره حل ولو توحش
 انبي فلم يقدر عليه فذكاته هذا ابي حنيفة والشافعي
 واحمد حيث قدر عليه كذا في الوحشي وقال مالك ذكاته
 في الحلق واللبة ولوزمي صيدا فقتله نصفين حل عند الشافعي
 كل واحد من القطعتين بكل حال وهو احد الروايتين
 عن احمد وقال مالك لا يحل وقال ابو حنيفة ان كانتا
 سوا حلتا وكذا ان كانت القطعة التي مع الرأس اقل لم
 تحل وان كانت اكبر حلت ولم تحرم الاخرى **فصل**
 ولو ارسل الكلب على الصيد فزجره فلم ينف وزاد في عدوه
 وقتل الصيد لم يحل اكله عند الشافعي وقال ابو حنيفة
 واحمد يحل وعن مالك روايتان ولوزمي طائرا فزجره

فقط إلى الأرض فوجده متاحل والأفلا بالاتفاق ولو
أملت الصيد عن بيع لم يزل ملكه عنه عند أبي حنيفة
ومالك والثافعي وقال أحمد إذا بعد في البرية زال
ملكه عنه **فصل** لو كان في ملكه صيد فأرسله
وخلاه فالأصح المنصوص من مذهب الثافعي أنه لا يزول
ملكه عنه وفي الحياوي أن قصد التقرب إلى الله تعالى
بإرساله زال ملكه عنه كالعتق وإن لم يقصد التقرب
ففي زوال ملكه عنه وجهان كما لو أرسل بغيره أو فرسه
والأصح أن ذلك لا يجوز لأنه يشبه سوابب الجاهلية
ولا يزول ملكه عنه والثاني يزول فإن قلنا يزول
عاديا حيا والأفلا وإن قال عند الإرسال أجمعه
لمن أخذه حصلت الإباحة ولا ضمان على من أكله لكن
لا ينفذ بغيره فيه وإذا قلنا يزول الملك فالأصح في
الروضة حل اصطفاؤه لرجوعه للإباحة وليلابصر
في معني سوابب الجاهلية ولو صاد طيرا برابرا فجعله
في برجه فطار إلى برج غيره لم يزل ملكه عنه وقال
مالك إن لم يكن قد أنشئ بوجه بطول مكة صار ملكا
لمن انتقل إلى برجه فإن عاد إلى برج الأول عاد إلى ملكه

كتاب البيوع

الإجماع منقذ على حل البيع وتخريم الربا وانفق الآية
على أن البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار مطلق النصف

وعلى

82
وعلى أنه لا يصح بيع المجنون وأخلفوا في بيع الصبي
فقال مالك والثافعي لا يصح وقال أبو حنيفة وأحمد
يصح إذا كان مميزا لكن أبا حنيفة يشترط في انعقاده
أذن سابق من الولي وبيع المكره لا يصح عند مالك
والثافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يصح **فصل**
والمعاطات لا ينفق بها البيع على الراجح من مذهب
الثافعي وهي رواية عن أبي حنيفة وأحمد وقال
مالك تنقذ بها البيع وأخاره ابن الصباغ والنووي
وجماعة من الثافعية وفي رواية عن أبي حنيفة وأحمد
مثله والأشياء الخفية هل يشترط فيها الإيجاب والقول
كالخفية وقال في رواية أخرى يشترط في الخفية
دون الخفية وبه قال أحمد وقال مالك لا يشترط
مطلقا وكما راه الناس بيعا فمؤبيع وقد رخص الخفية
برطل خبز وينقذ البيع بلفظ الاستدعاء عند مالك
والثافعي وأحمد كسبني فيقول بعتك وقال أبو حنيفة
لا ينفذ **فصل** وإذا وقع البيع بثب لكل من البائعين
خيار المجلس ما لم يتخيرا أو يتفارقا عند الثافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك لا يثبت خيار المجلس
ويجوز شرط ثلاثة أيام للخيار عند أبي حنيفة والثافعي
ولا يجوز فوق ذلك وقال مالك يجوز على حسب ما تدعو
إليه الحاجة ويختلف في ذلك باختلاف الأموال فالفاكهة

التي لا تبقى اكثر من يوم لا يجوز الخيار فيها اكثر من يوم
والعربة التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة ايام
وقال احمد وابو يوسف ومحمد ثبت من الخيار ما يتغابن
على شرطه من الاجل وان شرط الخيار الى الليل
لم يدخل الليل في الخيار عند مالك والثاقي
وقال ابو حنيفة يدخل فيه واذا مضت مدة الخيار
من غير اختيار فسخ ولا اجازة لزم البيع عند ابو حنيفة
والثاقي واحمد وقال مالك لا يلزم بمجرد ذلك
فصل واذا باع سلعة على انه ان لم يقبضه
التمن في ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فذلك شرط فاسد
يفسد البيع وكذلك اذا قال البايع بعتك على انني
ان رددت عليك التمن بعد ثلاثة ايام فلا بيع بيننا
عند مالك والثاقي واحمد وقال ابو حنيفة البيع
صحيح ويكون القول الاول اثبات خيار المشتري
وقد يكون الثاني اثبات خيار البيع ووجه ولا
يكراه تسليم التمن في مدة الخيار عند ابو حنيفة والثاقي
واحمد وقال مالك يكراه **فصل** لمن ثبت له الخيار
فسخ البيع بحضور صاحبه وفي غيبته عند مالك
والثاقي واحمد وقال ابو حنيفة ليس له فسخ الا
بحضور صاحبه واذا شرط في البيع خيار مجهول
بطل الشرط والبيع عند ابو حنيفة والثاقي

وقال

وقال مالك يجوز ويضرب لها خيار مثله في العادة
وظاهر قول احمد صحتها وقال ابن ابي ليلى صحة البيع
وبطلان الشرط **فصل** واذا مات من له الخيار في
المدة انتقل خياره الى وارثه عند مالك والثاقي
واحمد وقال ابو حنيفة يسقط الخيار بموته في الوقت
الذي ينتقل الملك فيه الى المشتري في مدة الخيار الثاني
اقوال احمد بن حنبل والعقد وهو قول احمد والثاقي
يسقط الخيار وهو قول ابو حنيفة ومالك والثاقي
وهو الراجح انه موقوف ان امضاء بيننا انتقاله
بنفس العقد والا فلا ولو كان المبيع جارية لم يحل
للمشتري وطها في مدة الخيار على الاقوال كلها ويحل
للمتاني وطها على الاقوال كلها عند ابو حنيفة ومالك
والثاقي وينقطع به الخيار وقال احمد لا يحل وطها
للمشتري ولا للبايع

باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز

بيع العين الطاهرة صحيح بالاجماع واما بيع العين
الخسة في نفسها كالكلب والخنزير والرجلين
فمنع بيع ام لا قال ابو حنيفة يصح بيع الكلب والرجلين
وان يوكل المسلم ذميا في بيع الخمر واشباعها واختلف
اصحاب مالك في بيع الكلب فمنهم من اجازه مطلقا

ومنه من كرهه ومنهم من خض بالمأذون في امساكه وقال
الكافعي واحمد لا يجوز بيع شيء من ذلك اصلا ولا قيمة
للكلب ان قتل او تلف والدهن اذا انجس فهل يطهر بفعله
الراجح من مذهب الكافعي انه لا يطهر ولا يجوز بيعه
عند وبذلك قال مالك واحمد وقال ابو حنيفة يجوز
بيع الدهن النجس بكل حال **فصل** ولا يجوز بيع
ام الولد بالاتفاق وقال داود يجوز ذلك ويحكم عن علي
وابن عباس وبيع المدر جاز عند مالك والكافعي
واحمد وقال ابو حنيفة لا يجوز بيعه اذا كان النذير
مطلقا ولا يجوز بيع الوقف عند مالك والكافعي واحمد
وقال ابو حنيفة يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم اذا
يخرجه عن الواقف يخرج الوصايا **فصل** والعبد
المشترك يجوز بيعه من المشترك صغيرا كان او كبيرا
عند ابي حنيفة ومالك والكافعي وقال احمد ان كان
صغيرا لا يجوز بيعه من مشترك ولبن المرأة طاهر
بالاتفاق ويجوز بيعه عند الكافعي واحمد وقال
ابو حنيفة ومالك لا يبيع وعن احمد روايان اصحهما
عدم الصحة في البيع والاجارة وبيع دور مكة صحيح
عند الكافعي وقال ابو حنيفة ومالك لا يبيع وان فخت
صلحا ونكره اجارتهما عند ابي حنيفة ومالك وبيع دود

القر صحيح عند مالك والكافعي واحمد وقال ابو حنيفة
لا يبيع **فصل** ولا يبيع بيع مالا يملكه بغير اذن
مالكه على الجديب الراجح من قول الكافعي وعلى القديم
موقوف ان اجازته مالكه نقد والا فلا وقال ابو
حنيفة البيع يصح ويقف على اجازة مالكه والراجح
لا يقف على الاجازة وقال مالك يقف للجميع على الاجارة
وعن احمد في الجميع روايان ولا يبيع بيع مالا يستقر
عليه مطلقا كالمبيع قبل قبضه عفا ركان او منقوله
عند الكافعي وبه قال محمد بن الحسن وقال ابو حنيفة
يجوز بيع العفار قبل القبض وقال مالك يبيع الطعام
قبل القبض لا يجوز وبيع ما سواه يجوز وقال احمد ان
كان المبيع مكبلا او موزونا لم يجوز بيعه قبل قبضه
وان كان غير ذلك جاز والقبض فيما قبل النقل
وفيما لا ينقل من العفار والثمار على الاشجار الثخلة
وقال ابو حنيفة القبض في الجميع الثخلة **فصل**
ولا يجوز بيع مالا بقدر على تسليمه كالطير في الهوي
والسمك في الماء والعبد الا بقر بالاتفاق وحكي عن ابن
عمر انه اجاز بيع الا بقر وعن عمر ابن عبد العزيز وابن
ابي ليلى انهما اجازا بيع السمك في بركة عظيمة وان
اجتنب في اخذه الى مونة كبيرة ولا يجوز بيع عين مجهولة
كعبد من عبيد وتوب من اتوب عند مالك والكافعي

واحد وقال ابو حنيفة يجوز بيع عبد من ثلاثة ابد وثوب
من ثلاثة اثواب بشرط الخيار فيما زاد **فصل** ولا يصح
بيع العبد الغائبة عن المتعاقدين التي لم توصف لها
عند مالك وعمل الراجح من قول الشافعي وقال ابو حنيفة
يصح ويثبت للمشتري الخيار فيه اذ اراده واختلف اصحابه
فيما اذا لم يذكر الجنس والنوع كقوله بفك ما في كى وعن
احمد في صحة بيع الغائب روايتان اشهرهما يصح **فصل**
ولا يصح بيع الاعمي وشراؤه اذ اوصف له بالبيع واجارته
ورهنه وهبه على الراجح من قول الشافعي اذا كان قد
راى شيئا قبل العمى مما لا يتغير كالحد يد وقال ابو حنيفة
ومالك واحمد يصح بيعه وشراؤه ويثبت له الخيار
اذا لمسه **فصل** ولا يجوز بيع الباقي في قسرة
عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة بالجواز
والمسك طاهر وكذا افادته ان انفصلت من حي على الاصح
من مذهب الشافعي وبمع صحح بالاجماع ولا يصح بيع
الخنطة في سبيلها على اصح قول الشافعي وقال ابو حنيفة
ومالك واحمد يصح **فصل** واذا قال بفكك
هذه الصبرة كل فقير بدينهم صح ذلك عند مالك والشافعي
واحمد وابو يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة يصح في فقير
واحد منها ولو قال بفكك عشرة اققرة من هذه الصبرة
وهي اكثر من ذلك صح بالانفاق وقال داود ولا يصح ولو قال

بفكك

بفكك هذه الارض كل ذراع بدينهم او هذا القطع كل شاة
بدينهم صح البيع وقال ابو حنيفة لا يصح ولو قال بفكك
من هذه الدار عشرة اذرع وهي مائة ذراع مع البيع في
عشرها مائة وقال ابو حنيفة لا يصح ولو باعه عشرة
اققرة من صبرة وكلها له وفضتها ففاد المشتري
وادعى انها تسعة وانكر البائع فلك الشافعي قولان اصحهما
ان القول قول المشتري وهو المحكي عن ابي حنيفة والثاني
ان القول قول البائع وهو قول مالك **فصل**
ويصح بيع النخل في كواته ان شوهه عند مالك والشافعي
واحمد وقال ابو حنيفة لا يجوز بيع النخل ولا يجوز بيع
اللبن في الضرع عند ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال
مالك يجوز اياما معلومة اذا عرف قدر حلاها ولا
يجوز بيع الصوف على الغنم عند ابي حنيفة والشافعي
واحمد وقال مالك يجوز بشرط الجز ويجوز بيع الدراهم
والدينارين جزا فاعند ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال
مالك لا يجوز فان باع على انها لبون جاز وقال ابو
حنيفة لا يجوز ولو قال بفكك هذه اعمية مثقال ذهب
وفضته لم يصح وقال ابو حنيفة يصح ويجعل نصفين
فصل وانفقوا على جواز شر المصحف واختلفوا
في بيعه فاباحه ابو حنيفة والشافعي واحمد من غير كراهة
وكرهه مالك وصريح بن قيم الجوزية بالتحريم ولا يجوز

بيع مصحف ولا مسلم من كافر على الراجح من قول الشافعي وهي
احد الروايتين عن مالك وقال احمد لا يصح مطلقا وبيع
العنب لعاصم الخمر مكره عند ابي حنيفة ومالك والشافعي
بالاتفاق وقال احمد لا يصح وعن الحسن البصري لا بأس
به وعن الثوري بيع بيع للحلال ممن ثبت **فصل**
وعن ما الفحل حرام واخره ضرابه حرام عند ابي حنيفة
والشافعي واحمد وعن مالك جواز اخذ العوض عن ضراب
الفحل ويجرم كراه الفحل عند من معلومة لينه واجل الاناث
فصل ويجرم التفريق بين الام والولد حتى يميز
فان فرق يبيع بطل البيع عند مالك والشافعي واحمد
وقال ابو حنيفة البيع صحيح والتفريق قبل البلوغ
لا يجوز ويجوز التفريق بين الاخرين عند مالك والشافعي
واحمد وقال ابو حنيفة لا يجوز.

باب ما يفسد البيع وما لا يفسد

اذا باع عبد بشرط العتق صح البيع عند مالك والشافعي
واحمد والمثبور عن ابي حنيفة انه لا يصح واذا باع عبدا
بشرط الولاء لم يصح بالاتفاق وعن الاصططحي من
اصحاب الشافعي انه يصح البيع ويبطل الشرط واذا باع
بشرط يتاخر في مقتضى البيع كما اذا باع عبد بشرط ان
لا يبيع او لا يفتقه او دارا بشرط ان لا يسكنها البائع
او ثوبا بشرط ان يخطه له بطل البيع عند ابي حنيفة

والشافعي

والشافعي وقال ابن ابي ليلى والشافعي والحسن البيع جائز
والشرط فاسد وقال ابن شزمم البيع جائز والشرط
جائز وعن مالك انه اذا شرط له من منافع البيع يسيرا
كسكنى الدار صح وقال احمد ان شرط سكنى اليوم واليومين
لم يفد العقد **فصل** واذا قبض المبيع بغير فاسدا
لم يملكه بالاتفاق مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
اذا قبضه باذن البائع بعوض له قيمة ملكه بالقبض بقيته
ثم للبائع ان يرجع في العين مع الزيادة المتصلة الا ان
يتصرف المشتري فيها تصرفا يمنع الرجوع فياخذ قيمتها
ولو غرس في الارض المبيعة بغير فاسد او بني لم يكن للبائع
قلع الفراس والبنا الا بشرط ضمان النقصان وله ان
يبدل القيمة ويملكها عند مالك والشافعي واحمد
وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد ينقض البناء ويقلع
الشجر المغرس ويرد الارض على البائع.

باب تفريق الصفقة

اذا جمع في المبيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز كالحر والعبد
او عسر وعبد غيره او مئة ومذكاة فملك الشافعي اقوال
اظهرها وهو قول مالك يصح فيما يجوز ويبطل فيما
لا يجوز والثاني البطلان فيهما واذا قلنا بالظاهر بخير
المشتري ان حمل فان اجاز فخصه من الثمن على الراجح
وقال ابو حنيفة ان كان الفاسد في احدهما ثبت بنص

او اجماع كالحرق والعقد في الكل وان كان بغير ذلك صح
فيما يجوز بقطعة من الثمن كائنه وامر ولد وقال فبن باع
ما سمي عليه وما لم يسم عليه من الذبيحة انه لا يصح في الكل
وخالفه ابو يوسف ومحمد وقال فبن باع بخمسائة نقدا
وحسبته في الذمة فسد العقد في الكل وعن احمد روايتان
كالقولين **باب الربا**

الايمان المنصوص على الربا فيها بالاجماع سنة الذهب
والفضة والبر والشعر والتمر والملح فالذهب والفضة
بحرم فيها الربا عند الشافعي بعله واحدة لازمة وهي انها
من جنس الاثمان وقال ابو حنيفة العلة فيها موزون
جنس فحرم الربا في سائر الموزونات واما الاربعة
الباقية ففي علمها للشافعي قولان الجديد انها مطعومة
فيحرم الربا في الماء والادهان على الاصح والتقديم
انها مطعومة او مكيلة او موزونة قال اهل الظاهر
الربا غير معلل وهو مختص بالنصوص عليه وقال ابو حنيفة
العلة فيها انها مكيلة في جنس وقال مالك العلة الثبوت
وما يصلح للقوت في جنس وعن احمد روايتين احدهما
كقول الشافعي والثانية كقول ابو حنيفة وقال ربيعة
كلما تجب الزكاة فيه يحرم فيه الربا ولا يجوز بيع بغير
بغيره وقال ابن سيرين العلة للجنس بانفواذه وعن
جماعة من الصحابة انهم قالوا انما الربا في الشئ ولا يحرم

94
التفاضل **فصل** اذا انقر ذلك فقد اجمع المسلمون
انه لا يجوز بيع الذهب بالذهب والورق بالورق منفردا
ثمرها او مضروبها وحلها الا مثلا بمثل وزنا بوزن
يد ابيد وان لا يباع شئ منها غايبا بناجز وانفقوا على
انه يجوز بيع الذهب بالفضة والفضة بالذهب متفاضلين
وانفقوا على انه لا يجوز بيع الخطة بالخطة او الشعر
بالشعر او التمر بالتمر او الملح بالملح اذا كانا بغيرا ولا
مثلا بمثل يد ابيد ويجوز بيع التمر بالملح والملح بالتمر
متفاضلين يد ابيد ولا يجوز ان يتفرقا قبل القبض
الا عند ابي حنيفة ولا يجوز بيع المصنوع بالمضروب
متفاضلا عند ابي حنيفة والشافعي واحد وعن مالك
انه يجوز ان يبيعه بغيره من جنسه ولا يجوز التفرق
قبل التقابض في بيع المطعومات بعضها ببعض عند
الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة يجوز وبخمس تحريم
ذلك عند بالذهب والفضة **فصل** وما عدا
الذهب والفضة والمأكول والمشروب لا يحرم فيه شئ
من جهات الربا وهي الشاوي والتفاضل والتفرق
قبل التقابض وقال ابو حنيفة للجنس بانفواذه يحرم
الشاوي وقال مالك لا يجوز بيع حيوان بحيوانين
من جنسه بقصد بهما امر واحد من ذبح او غيره فان كان البيع
بالدراهم والدنانير باعياها فافها تنعني عند مالك والشافعي

واحد وقال ابو حنيفة ان كان الفئ غاليا لم يجوز **فصل**
وكل شئ انفق في الاسم الخاص من اصل الخلقة فها جنس
واحد وكل شئ اختلفا فها جنسان وقال مالك السر
والسعر جنس واحد وفي اللحمان والالبان للشافعي قولان
اصحهما انهما اجناس وهو قول ابي حنيفة ولا ريب في الحد يد
والرصاص وما اشبههما عند مالك والشافعي لان العلة
في الذهب والفضة الثمنية وقال ابو حنيفة واحد في اظهر
الروايتين عند بقدي الربا الى الرصاص والنجاس وما
اشبههما **فصل** ويقدر الشاوي فيما يكال وبوزن
بكيل للحجارة وزنه وما حصل سري في عاده بلد البيع
وقال ابو حنيفة ما لا نص فيه يقدر فيه عادة الناس
في البلاد **فصل** وما يحرم فيه الربا لا يجوز بيع بعضه
بعض الخبز في غير العرايا وقال مالك يجوز في البادية
بيع المحمل خردادون الموزون وما حرم فيه الربا
لا يجوز بيع بعضه ببعض ومع احد العمودين جنس آخر
مخالفة في القيمة عند مالك والشافعي وكذا الايساع
نوعان من جنس يختلف قيمتهما باحد النوعين كدعجوة
ودرهم بدي عجوة وكديار صحيح وديار فرائضه بديار بن
صحيحين واجازه احمد الا في النوعين وقال ابو حنيفة
كل ذلك جائز **فصل** ولا يجوز بيع رطبة بياضة
على الارض كبسع الرطب بالتمر وتفرده ابو حنيفة بتجوز كيله

واما

99
واما العرايا وهو ان يبيع الرجل الرطب على روس التخل
خرصا بالتمر على الارض فيجوز عند الشافعي فيما دون
خمس اوسق والراجح عنده انه لا يخص بالفقرا وهو
قول احمد الا انه قال في احد الروايتين يخرج رطبا
وسعه مثله ثرا وقال ابو حنيفة لا يجوز ذلك بحال
وقال مالك يجوز في موضع مخصوص وهو ان يكون
قد ذهب لرجل ثمرة تخل من حايط وشق عليه دخوله
اليها فيشترها منه بخريصا من التمر يجعله له ويجوز
بيع العرايا في عقود متفرقة وان زاد على خمسة اوسق
وقال احمد لا يجوز اكثر من عريضة واحدة **فصل** ولا يجوز
بيع الحب بالدقيق من جنسه عند ابي حنيفة واحمد في الروايتين
وقال مالك يجوز بيعه به كيلا وقال احمد في الرواية الاخرى
يجوز بيعه به وزنا وقال ابو ثور يجوز بيع الدقيق بالخطة
متفاضلا ولا يجوز بيع الخطة بدقيق عند مالك والشافعي
وقال احمد يجوز وقال ابو حنيفة يجوز بيع احدهما بالآخر
اذا استويا في القومة والخشونة ولا يجوز بيع دقيقه
بخبره وعن اصحاب ابي حنيفة انه يجوز بيع الخطة بالخبر
متفاضلا ولا يجوز بيع الخبر بالخبر اذا كانا رطبين او احدهما
وقال احمد يجوز شيئا لا وان باع ذهابا ذهب جزافا لم
يصح وعن ابي حنيفة انهما ان علم الشاوي بينهما قبل
التفرق صح وان علم بعد التفرق لم يصح وعن زفر انه يصح
بكل حال واذا صار قائم تقابضا بعد ثمن الصنف وتفرقا

بطل العقد كله وقال ابو حنيفة يجوز فيما تقابضا وبطل
 فيما لم تقابضا ولا يجوز بيع حيوان يوكل بملح جسده عند
 مالك والثافعي واحمد وقال ابو حنيفة يجوز ذلك
باب بيع الاصول والثمار
 يدخل في بيع الدار الارض وكل بنا حتى حوائطها المنقول
 كالدرول والبكرة والسور بالاتفاق ويدخل الابواب
 المنصوبة والاجانات والرف والسميران وعن
 ابي حنيفة انه قال ما كان من حشوق الدار يدخل في
 البيع وان كان متصلا بها وعن زفرانه اذا كان في
 الدارالة وخاش دخل في البيع واذا باع نخلا وعليها
 طلع غير موبر دخل في البيع او موبر لم يدخل عند مالك
 والثافعي واحمد وقال ابو حنيفة يكون للبائع بكل حال
 وقال ابن ابي ليلى الثمرة المشتري بكل حال **فصل**
 واذا باع غلاما او جارية وعليها ثياب لم يدخل في البيع
 بالاتفاق وعن ابن عموانه يدخل في البيع جميع ما عليها
 وقال قوم يدخل ما شتر به العورة ولا يدخل الخلل والمقود
 والجام في بيع الدابة بالاتفاق وقال قوم يدخل واذا
 باع نخلة عليها ثمرة لم يكلف قلع الثمرة عند مالك والثافعي
 واحمد الى اوان الخذاذ في العادة وقال ابو حنيفة يلزمه
 قطعه في الحال **فصل** ولا يجوز بيع الثمر والزروع قبل
 بدو صلاحه من غير شرط القطع عند مالك والثافعي

واحد

واحد وقال ابو حنيفة يصح بيعه مطلقا ويقتضي ذلك القطع
 عنه واذا باع الثمرة بعد بدو صلاحها جاز عند مالك والثافعي
 واحمد بكل حال وقال ابو حنيفة لا يجوز بيعها بشرط البقية
 وانما يتبع في جواز البيع ما كان معه في البستان فاما ما كان
 في بستان آخر فلا يتبع عند الثافعي واحمد وقال مالك
 يجوز بيع ما جاوزه اذا كان الصلاح معه ودأ عنه ايضا
 انه اذا بدا الصلاح في نخلة جاز بيع ثمار البلد وقال
 اللث اذا بدا الصلاح في جنس من الثمرة في البستان
 جاز بيع جميع اجناس الثمار في ذلك البستان **فصل**
 واذا باع الثمرة الظاهرة ولم تظهر بعد ذلك لم يصح البيع
 عند ابي حنيفة والثافعي واحمد وقال مالك يصح واذا باع
 صبرة واستثنى منها امداد او اصعا معلومة لم يصح ولا
 ان يستثنى من الشجرة غصنا عند ابي حنيفة والثافعي
 وقال مالك يجوز ذلك وان قال بقاء ثمر هذا البستان
 الاربعها صح بالاتفاق وعن الاوزاعي انه لا يصح ولا يجوز
 بيع الناة ويستثنى منها ما جلد او غمره لاني سفر ولا في
 حضر عند ابي حنيفة والثافعي وقال احمد ذلك في الراس
 والاكارع وعن مالك جواز ذلك في السفر دون الحضر
باب بيع المصبرات والرد بالعيب
 التصرية في الابل والبقر والغنم تدلي بالبيع على المشتري
 حرام بالاتفاق واختلفوا هل ثبت للخيار قال مالك

والشافعي واحمد نعم وقال ابو حنيفة لا واذ اثبت للمثري
خيار الرد لا يفتقر الرد الى رضا البائع وحضوره وقال
ابو حنيفة اذا كان قبل القبض افتقر الى حضوره واذا
كان بعد قبضه افتقر الى رضاه بالفتح او حكم حاكم الرد
بالعيب عند ابي حنيفة على التراخي وعند مالك والشافعي
على الفور **فصل** واذا قال البائع للمثري امساك
المبيع وخذ ارش العيب لم يجبر المثري وان قال له
المثري لم يجبر البائع بالاتفاق فان تراصيا عليه صح
الصلح عند ابي حنيفة ومالك ورجحه بن سريج من ائمة
الشافعية والمزحج عند جمهور اصحابه المنع ونظرها
في الشفعة وقال احمد للمثري امساك المبيع
ومطالبة البائع بالارش ويجبر البائع في دفعه اليه
واذا اتى البائع قبل الرد لم يسقط حقه
من الرد بالاتفاق وقال محمد بن الحسن يسقط
فصل واذا احدث بالمبيع عيب بعد القبض
لم يثبت الخيار للمثري به عند ابي حنيفة والشافعي
وقال مالك عمدة الرقيق الى ثلاثة ايام في الحد ام
والبرص والجنون فان عهده الى سنة يثبت له الخيار
واذا اشتهع اثنان عينا ثم ظهر بها عيب فاراد احدهما
ان يملك حصته واراد الاخران رد حصته جاز للواحد

عند

عند الشافعي واحمد وابي يوسف وصحرو مالك في احدى
الروايتين وقال ابو حنيفة ليس لاحدهما ان ينفرد بالرد
دون الآخر **فصل** واذا ائلا المبيع زيادة متميزة
كالولد والتمرة امساك الزيادة ورد الاصل عند الشافعي
وقال مالك ان كانت الزيادة ولدا رده مع الاصل او
عمرة امسكها ورد الاصل وقال ابو حنيفة الزيادة
في يد المثري تمنع الرد بكل حال **فصل** ولو كان المبيع
حادث فوطئها المثري ثم علم بالعيب فله ان يردّها
ولا يرد معها شيئا عند الشافعي ومالك واحدا الروايتين
عن احمد وقال ابو حنيفة واقصاه لا يردّها وقال ابن
ابي ليلى يردّها ويرد معها مهر مثلها ويروي ذلك
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه **فصل** واذا اوجد
المثري بالمبيع عيبا وقد نفص في بيع لمعني لا يقف
استعلام العيب عليه كوطي الكبر وقطع الثوب وبيع
الامة اتمنع الرد لكن يرجع بالارش عند ابي حنيفة
والشافعي وقال مالك يردّها ويرد معها ارش البكارة
وهو المشهور عن احمد بن علي اصله فان العيب الحادث
عند لا تمنع الرد وان وجد العيب وقد نفص المبيع لمعني
يقف استعلام العيب عليه ابي لا يعرف القدم الالة
كالدرنج والبيض والبطيخ فان كان الكسر قد لا يقف
على العيب الالة اتمنع الرد عند ابي حنيفة وهو قول

لثا فني والراجح من مذهبه ان له الرد وقال مالك واحمد
في احدى الروايتين ليس له رد ولا ارش **فصل** واذا
وجد بالمبيع عيبا وحدث عنه عيب لم يجز له الرد عند ابي
حنيفة والثا فني الا برضى البائع ورجع بالارش وقال
مالك واحمد هو بالخيار بين ان يرد ويدفع ارش العيب
للحادث عنه وبين ان يمسكه وياخذ ارش القديم **فصل**
والعيب ما يفسد الناس عيبا كالعمى والعمه والحرس والعرج
والجور والبول بالفراش والزنا وشرب الخمر والغذف وترك
الصلاة والمشي بالجمجمة وقال ابو حنيفة الجور والبول
بالفراش عيب في الجارية دون العبد واذا وجد الجارية
معبية لم يثبت له الخيار وعن مالك بثبوته واذا اشترى
عبد افوض ما ذوقه له في التجارة وقد ركنه الديون
لم يثبت له الخيار عند الثا فني واحمد وعن مالك ان له
الخيار وقال ابو حنيفة البيع باطل بئنا على اصله في ثقل
الديون برقبته **فصل** ولو اشترى عبد اعلى انه
كافر فخرج مسلما ثبت له الخيار بالاتفاق واذا اشتراه
مسلمانا كافرا فلا خيار له وعن ابي حنيفة ان له الخيار
ولو اشترى جارية على انها ثيب فخرجت بكر فلا خيار
ولو اشترى جارية فان انها لا تحض فلا خيار له وقال
الثا فني ثبت له الخيار واذا علم بالعيب بعد اكل الطعام
او هلاك العبد رجع بالارش وقال ابو حنيفة لا يرجع

والزنا

فصل واذا املك عبدا مالا او قلنا انه يملك لم
يدخل ماله في البيع الا ان يشترطه المشتري بالاتفاق وقال
الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيع تبعاله وكذا
اذا اعتقه وحكي ذلك عن مالك **فصل** ومن باع
عبد افهده عند مالك ثلاثة ايام بليا لهما كل واحد به
في هذه المدة من شي كالمومات فعهده وضمانه على البائع
وتفقنه عليه ثم يكون بعد ذلك عليه عهده السنة من
الجنون والجذام والبرص فاحدث به من ذلك في تلك
السنة رده المشتري فاذا انقضت السنة ولم يظهر
ذلك فلا عهده على البائع وان كانت جارية تخضع فحقي
تخرج من الحنفية ثم تبقى عهده السنة كالعبد وقال
ابو حنيفة والثا فني واحمد كلما حدث من عيب قبل قبض
المشتري فمن ضمان البائع او بعد قبضه فمن ضمان المشتري
فصل باع عبد اسرا العتق قابض صحيح عند ابي
حنيفة واحمد وللكا فني قولان احدهما الصحة والثاني
السطوان وهو الاصح واذا باع بشرط البراءة من كل عيب
فللكا فني اقوال احدها انه يبرأ من كل عيب على الاطلاق
وهو قول ابي حنيفة والثاني انه لا يبرأ من شي من العيوب
حتى يسمي العيب وهو قول احمد والثالث وهو الراجح
عند جمهور اصحابه انه لا يبرأ الا من عيب باطن في
الحيوان لم يسلم به البائع وقال مالك البراءة في ذلك

فان بيع لم يفسخ البيع عنه على كل امكن الانتفاع به وبهذا
قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز اصلا ولا قيمة له ان
قتل او تلف وبه قال احمد

باب المتبايعين وهلاك البيع

اذا حصل الاختلاف بين المتبايعين في قدر الثمن ولا ريبه
تخالف بالاتفاق والاصح من مذهب الشافعي انه يبدى بيمين
البائع وقال ابو حنيفة يبدى بيمين المشتري وان كان
البيع هالكا واختلفا في قدر ثمنه تخالف عند الشافعي
وفسخ البيع ورجع بقيمة البيع ان كان متقوما وان
كان مثليا وجب على المشتري مثله وهذا احدى
الروايتين عن احمد واحدى الروايات عن مالك
وقال ابو حنيفة لا يخالف مع هلاك البيع ويكون القول
قول المشتري بكل حال وعن الشعبي وابن سريج ان
القول قول البائع واختلف وزنهما كاختلافهما
وقال ابو حنيفة ان كان البيع في يد وارث البائع تخالفا
وان كان في يد المشتري فالقول قوله مع يمينه **فصل**
واذا اختلف المتبايعان في شرط الاجل او قدره او في
شرط الخيار او قدره او شرط الرهن والضمان بالماله
او بالعهد تخالف عند الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة
واحد لا يخالف في هذه الشروط والقول قول من ينفقها
فصل واذا باعه غنا بيمين في الذمة ثم اختلفا

فقال

فقال البائع لا اسلم البيع حتى اقبض الثمن وقال المشتري
في الثمن مثله فلما فسخ اقول اصحهما يحبر البائع على تسليم
البيع ثم يحبر المشتري على تسليم الثمن وفي قول يحبر المشتري
وفي قول لا اجار فمن سلم اجبر صاحبه وفي قول يحبران وقال
ابو حنيفة ومالك يحبر المشتري اولا **فصل** واذا تلف
البيع قبل القبض باقة سماوية افسخ البيع عند اي حنيفة
وان الشافعي وقال مالك واحد اذا لم يكن البيع مكلا
ولا موروثا ولا معدودا فهو من ضمان المشتري واذا انلقه
اجنبي فلما فسخ اقول اصحهما ان البيع لا يفسخ بل يحبر
المشتري بيمين ان يحبر ويغرم المشتري او يفسخ فيغرم البائع
للاجنبي وهذا قول اي حنيفة واحمد وهو الراجح من مذهب
مالك واذا تلفه البائع افسخ كالاقعة عند اي حنيفة ومالك
والشافعي وقال احمد لا يفسخ بل على البائع قيمته وان كان
مثليا فثله ولو كان البيع مرة على شجرة فلف بعد التحلية
فقال ابو حنيفة يلف من ضمان المشتري وهو الاصح
من قول الشافعي وقال مالك ان كان التلف اقل من الثلث
فمن ضمان المشتري او الثلث فما زاد فمن ضمان البائع وقال
احمد ان تلف بامر سماوي كان من ضمان البائع او منهب
او سرقة فمن ضمان المشتري

كتاب السلم والقراض

اتفق الامة على جواز السلم الموحل وهو السلف وعلى انه

يصح بشروط سنة ان يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم واجل معلوم ومعرفة مقدار راس السلم وازاد ابو حنيفة شرطاً سابعاً وهو تسمية مكان التسليم اذا كان لحملة مونة وهذه السابعة لا رزم عند باقي الامة وليس بشرط **فصل** والتفقوا على جواز السلم في المكالات والموزونات والمذروعات التي لا تتفاوت احدها كالخوز والبض الا في رواية عن احمد واختلفوا في المعدودات التي تتفاوت كالرمان والبطيخ وقال ابو حنيفة لا يجوز السلم فيه لا وزناً ولا عدداً وقال مالك يجوز مطلقاً وقال الكافي يجوز وزناً وعن احمد روايتان اشهرهما الجواز مطلقاً عدد او قال احمد ما اصله الكيل لم يجز السلم فيه وزناً وما اصله الوزن لا يجوز السلم فيه كيلاً ويجوز السلم حالاً وموجلاً عند الكافي وقال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يجوز السلم حالاً ولا يد فيه من اجل ولو اياماً بيرة ويجوز السلم في الحيوان من الزئبق والبهائم والطيور وكذا اقترضه لا الجارية التي تجل للمقترض وطهرها عند مالك والكافي واحمد وجمهور الصحابة والشافعي وقال ابو حنيفة لا يصح السلم في الحيوان ولا استقراضه وقال المزني وابن جرير الطبري يجوز فرض الاما اللواني يجوز للمقترض وطهرها **فصل** ويجوز عند مالك البيع الى الحصاد والخزاد والنيروز والمهرجان وفتح النصارى وقال ابو حنيفة والكافي لا يجوز وهو اظهر الروايتين عن احمد

ويجوز السلم في اللحم عند مالك والكافي واحمد ومنع منه ابو حنيفة ولا يجوز السلم في الخبز عند ابو حنيفة والكافي واجازه مالك وقال احمد يجوز السلم في الخبز وما استه النار **فصل** ويجوز السلم في المعدوم حين عقد السلم عند مالك والكافي واحمد اذا غلب على الظن وجوده عند المحل وقال ابو حنيفة لا يجوز الا ان يكون موجوداً من حين العقد الى المحل ولا يجوز السلم في الجواهر النفيسة النادرة الوجود الا عند مالك ويجوز الاشراك والتولية كما يجوز في البيع عند مالك ومنع ابو حنيفة والكافي واحمد **فصل** والقرض مندوب اليه بالاتفاق ويكون مطالب به متى شاؤا واذا اجل لا يلزم التأجيل فيه وقال مالك يلزم ويجوز قرض الخبز عند مالك والكافي واحمد وقال ابو حنيفة لا يجوز بحال وهل يجوز وزناً او عدداً في مذهب الكافي وجهان اصحهما وزناً وعن احمد روايتان وقال مالك وزناً **فصل** واذا اقترض رجل من اخر قرضاً فخل بجوزله ان ينتفع بشئ من مال المقرض من الهدية والعارية واكل ما يدعوه اليه من الطعام وخود لك ما لم يخرج عاداته به قبل القرض قال ابو حنيفة يجوز وان لم بشرطه وقال الكافي ان كان من غير شرط جاز والخبر محمول على ما اذا شرطت في الروضة واذا اهدى المستقرض للمقرض هدية جاز قبولها بلا كراهة ويستحب للمستقرض ان يرد اجود مما اخذ للحدث الصحيح ولا يكره للمقرض اخذ **فصل**

اتفقوا على انه من كان له دين على انسان الى اجل فلا يجمل له
ان يضع عنه بعض الدين قبل الاجل ليجل له الباقي وكذا الاجل
له ان ياخذ قبل الاجل بعضه عينا وبعضه عوضا وعلى انه
لا باس اذا اجل الاجل ان ياخذ منه البعض ويسقط البعض
او يوزعه الى اجل آخر **فصل** واذا كان للانسان دين
على آخر من جهة بيع او قرض فاجله من ليس له عند مالك
ان يرجع فيه ويلزمه تأخيره الى تلك المدة التي اجلها وكذا
لو كان له دين يوجل فزاده في الاجل وبهذا احوال ابو حنيفة
الا في الحناية والقرض وقال الشافعي لا يلزمه في الجميع
وله المطالبة به قبل الاجل الثاني اذا الحال لا يوجل

كتاب الرهن

الرهن جائز في الحضر والسفر عند كافة الفقهاء وقال
داود هو مختص بالسفر وعند الرهن يلزم بالقول
وان لم يقض عند مالك ولكنه يجبر الراهن على التسليم
وقال ابو حنيفة والشافعي واحمد بن شرط صحة الرهن
القبض فلا يلزم الرهن الا بقضه ورهن المساع مطلقا
جائز سواء كان مما يقسم كعتارا ولا كعبد وقال ابو حنيفة
لا يصح رهن المساع واستد امة الرهن عند المرتهن ليس
بشرط عند الشافعي وهو شرط عند ابو حنيفة ومالك ومي
خرج الرهن من يد المرتهن على اي وجه كان بطل الرهن
الا ان ابا حنيفة يقول ان عاد الى الراهن بوديعة او عارية

لم يبطل **فصل** واذا رهن عبد اثم اعتقه فارجع الاقوال
عند الشافعي انه ينفذ في المورس ويلزمه قيمته يوم عقده
عنا وان كان معسرا لم ينفذ وهذا هو المشهور عن مالك
وقال مالك ايضا ان طوي له مال او قضا المرتهن
ما عليه نفذ العتق وقال ابو حنيفة يفتق في اليسار
والاعار ربعي العبد المرهون في قيمته للمرتهن في عمر
سيرة وقال احمد ينفذ عتقه على كل حال **فصل**
واذا رهن شيئا على مائة ثم افترضه مائة اخرى واراد جعل
الرهن على الدينين جميعا لم يجز على الراجل من مذهب الشافعي
اذا الرهن لازم بالحق الاول وهو قول ابو حنيفة واحمد
وقال مالك بالجواز وهل يصح الرهن على الحق قبل وجوه
فقال ابو حنيفة يصح وقال مالك والشافعي واحمد لا يصح
فصل واذا شرط الراهن في الرهن ان يبيعه عند
حلل الحق وعدم دفعه جاز عند ابو حنيفة ومالك
واحمد وقال الشافعي لا يجوز للمرتهن ان يبيع المرهون
بنفسه بل يبيع الراهن او وكيله باذن المرتهن فان
اي الزمه الحاكم قضا الدين او بيع المرهون والرفع الى
الحاكم مستحب عند مالك فان لم يفعل وباعه المرتهن
جاز واذا وكل الراهن عدلا في بيع المرهون عند الحلل ووضع
الرهن في يده كانت الوكالة عند الشافعي واحمد صحيحة وللراهن
فسخها وغرله كغيره من الوكلا وقال ابو حنيفة ومالك ليس له

فسخ ذلك واذا اراضا على وضعه عند عدل وشرط الراهن
ان يبيعه العدل عند الخلو فباعه العدل فلف الثمن قبل
قبض المرتهن فهو عند ابي حنيفة في ضمان المرتهن كما لو كان
في يده وقال مالك ان تلف الرهن في يد العدل فهو من ضمان
الراهن بخلاف كونه في يد المرتهن فانه يضمن وقال الشافعي
واحد يكون والحالة هذه من ضمان الراهن مطلقا الا ان
ينعدي المرتهن فان يده امانة واذا باع العدل الرهن
وقبض الراهن الثمن ثم خرج المبيع مستحقا فلا عهدة على
العدل عند مالك وياخذ المستحق المبيع من يد المشتري
ويرجع المشتري بالثمن على موكل العدل في البيع وهو المرتهن
لا يبيع له قال القاضي عند الوهاب ولا يبيعه عندنا
على الركيل ولا على الوصي ولا على الاب فيما يبيعه من مال ولزم
وهذا قول الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة العهدة على العدل
بغيره للمشتري ثم يرجع على موكله وكذا يقول في الاب والوصي
وبوافق مالك في الحاكم وامين الحاكم فيقول لا عهدة عليهما
ولكن الرجوع على من باع عليه ان كان مغلا او يتبعا **فصل**
واذا قال رهن عهدي هذا عندك على ان تقضني الف
درهم او تبغيني هذا الثوب اليوم او غدا صح الرهن وان
تقدم وجود الحق فان اقرضه الدراهم او باعه الثوب
فالرهن لازم يجب تسليمه اليه عند ابي حنيفة ومالك وقال
الشافعي واحد القرض والبيع يضمن والرهن لا يضمن **فصل**

والغصوب

والغصوب مضمون ضمان غصب فلورهنه ما لكه عند الغاصب
من غير قبضه صار مضمونا ضمان رهن وزال ضمان الغصب عند
مالك وابي حنيفة وقال الشافعي واحد يستقر ضمان الغصب
ولا يلزم الرهن ما لم يضمن زمن امكان قبضه **فصل**
عند مالك ان المشتري الذي استحق المبيع في يده يرجع
بالثمن على المرتهن لا على الراهن ويكون دين المرتهن
في دمة الراهن كما لو تلف الرهن وكذا عند ابي حنيفة
الا انه يقول العدل يضمن ويرجع على المرتهن وقال
الشافعي يرجع المشتري على الراهن لان الرهن عليه بيع
لا على المرتهن وكذا يقول ابو حنيفة ومالك في التقليل
اذ باع الحاكم او الوصي او الامين شيئا من التركة للغرماء
مطالبتهم واخذ الثمن فلو اخذوا الثمن ثم استحق
المبيع فان المشتري عندهما يرجع على الغرماء ويكون
دين الغرماء في دمة غرمهم كما كان والباب كله عند
الشافعي واحمد الرجوع عندهما يكون على الراهن
والمديون الذي يبيع مائة **فصل** واذا اشترط
المشتري للبايع رهنا او ضمنا ولم يبين الرهن ولا الضمان
فالبيع جائز عند مالك وعلى المشاع ان يدفع رهنا
برهن مثله على مبلغ ذلك الدين وكذا على ان ياتي
بضمين ثقة وقال ابو حنيفة والشافعي البيع والرهن
بالهلا ان وقال المزني هذا غلط عندي لان الرهن

فاسد للجمل والبيع جائز وللبيع الخيار ان شاء الله البيع
بلا رهن وان شافحه لطلان الوثيقة **فصل** واذا
اخلف الراهن والمرتهن في مبلغ الدين الذي حصل
به الرهن فقال الراهن رهنته على خمسين وقال
المرتهن على الف وقيمة الرهن تساوي الالف او زيادة
على الخمسين فعند ذلك القول قول المرتهن مع يمينه
فاذا حلف وكان قيمة الرهن الف فالراهن بالخيار بين
ان يعطيه الف او ياخذ الرهن او يترك الرهن للمرتهن
وكانت القيمة خمسين حلف المرتهن على قيمته واعطاه
الرهن وخمسين وحلف انه لا يستحق عليه الا ما ذكر وتسقط
الزيادة وقال ابو حنيفة والثافعي واحمد القول قول
الراهن فيما يذكره مع يمينه فاذا حلف دفع الى المرتهن
ما حلف عليه واخذ رهنته **فصل** زيادة الرهن وبماؤه
اذا كانت متصلة كالولد والثمرة والصوف والوبر وغير
ذلك يكون عند مالك ملكا للراهن ثم الولد يدخل في
الرهن دون غيره وقال ابو حنيفة الزيادة مطلقا تدخل
في الرهن وقال احمد هو ملك المرتهن دون الراهن وقال
بعض اصحاب الحديث ان كان الراهن هو الذي ينفق على
الرهن فالزيادة له او المرتهن فالزيادة له **فصل**
واختلف العلماء في الرهن هل هو مضمون ام لا فذهب مالك
ان ما يظهر هلاكه كالحيوان والغنم وغير مضمون على المرتهن

وتقبل

وتقبل قوله في تلفه مع يمينه وما يخفى هلاكه كالنقد والثوب
فلا يقبل قوله فيه الا ان يصدقه الراهن واختلف قوله
فيما اذا قامت البينة بالهلاك فروى ابن القاسم وغيره
عنه انه لا يضمن وياخذ دينه من الرهن وروى اشهب
وغيره عنه انه ضامن لقيمته والمشهور من مذهبه
انه مضمون بقيمته قلت او كثرت فان فضل للراهن
من القيمة شأنا على مبلغ الحق اخذ من المرتهن وقال ابو حنيفة
الرهن على كل حال مضمون باقل الامور من قيمته ومن
الحق الذي عليه فاذا كانت قيمته الف درهم والحق خمس
ماية ضمن ذلك الحق ولم يضمن الزيادة ويكون تلافه
من ضمان الراهن وان كانت قيمة الرهن خمس مائة والحق
الف ضمن قيمة الرهن وسقطت من دينه واخذ باقي حقه
وقال الثافعي واحمد الرهن امانة في يد المرتهن كابر
الامانات لا يضمنه الا بالتعدي وقال سويج والحسن
والشعبي الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان قيمة الرهن
درهما والحق عشرة الاف ثم تلف الرهن سقط الحق كله
فصل واذا ادعى المرتهن هلاك الرهن وكان مما يخفى
فان انفق على القيمة فلا كلام وان انفق على الصفة واختلفا
في القيمة فقال مالك يال اهل الخبرة عن قيمة ما هدم
صفته وعمل عليها وقال ابو حنيفة القول قول المرتهن في
القيمة مع يمينه ومذهب الثافعي ان القول قول القارم

مطلقا ولو شرط المبايعان ان يكون نفس المبيع رهنا
قال ابو حنيفة والثافعي لا يصح ويكون المبيع مفسوخا قال
القاضي عبد الوهاب فظاهر قول مالك كقولهم ولكنه
عندي على طريقه الكراهة وانا ادل على جوازه وانصر
القول به وعندي ان اصول مالك تدل عليه **كتاب**
التقليس والحجر
اتفق الثلاثة على ان الحجر على المفلس عند طلب الغرما
واحاطة الديون بالمدين مستحق على الحاكم وان لم ينصر
عن التصرف حتى لا يضربا الغرما وان الحاكم يبيع اموال
المفلس اذا امتنع من بيعها ويقسمها بين غرمائه بالخصص
وقال ابو حنيفة لا يجوز على المفلس ان يحبس حتى يقضى
الديون فان كان له مال لم يتصرف الحاكم فيه ولم يبقه
الا ان يكون ماله دراهم ودينه دراهم فيقبضها
القاضي بغير امره وان كان دينه وماله دنانير
باعها القاضي في دينه **فصل** واختلفوا في
نصريات المفلس في ماله بعد الحجر فقال ابو حنيفة
لا يجوز عليه في تصرفه وان حكم به قاض لم ينفذ قضاءه
مالم يحكم به قاض ثان واذا لم يصح الحجر عليه صححت تصرفاته
كلها سواء احتملت الفسخ او لم تخمّل فان نفذ الحجر قاض
ثان صح من تصرفاته ما لا يخمّل الفسخ كالنكاح والطلاق
والتدبير والعق والاسبلا وبطل ما يخمّل الفسخ

كالبيع والاجارة والهبة والصدقة ونحو وقال مالك لا ينفذ
تصرفاته في اعيان ماله ببيع ولا هبة ولا عتق وعن الثافعي
تولان احد هما وهو الاظهر كذهب مالك والثافعي تصح تصرفاته
ونكون موقوفه فان قضيت الديون من غير نقض التصرف نفذ
التصرف وان لم تنقض الانقضاء فسخ منها الاضعف والاضعف
فيبد بالهبة ثم البيع ثم العتق وقال احمد في الطهر واتبه
لا ينفذ تصرفه في شيء الا في العتق خاصة لو كان عند
المفلس سلعة وادركها صاحبها ولم يكن البائع قبض منها
شيئا والمفلس حي قال مالك والثافعي واحد صاحبها الحق
من الغرما فيقول باذنها دونهم وقال ابو حنيفة صاحبها
كاحد الغرما يتعاضد فيها ولو وجدها صاحبها بعد موت
المفلس ولم يكن قبض من ثمنها شيئا قال الثافعي وصرح
هو احق بها كما لو كان المفلس حيا وقال ابو حنيفة ومالك
واحمد صاحبها اسوة الغرما **الدين اذا كان**
موجلا هل يحل بالحجر ام لا قال مالك يحل وقال احمد
لا يحل والثافعي قولان كالمذاهبين واصحهما لا يحل وقال
ابو حنيفة لا يجوز عندي مطلقا وهل يحل الدين بالموت
قال ابو حنيفة والثافعي و احمد على انه لا يحل وقال احمد
وصرح يحل في الطهر واتبه اذا وثق بالورثة ولو اقر
المفلس بدين بعد الحجر يعلق الدين بدمته ولم يشارك المقر
له الغرما الذين جئوا عليه لاجلهم عند ابي حنيفة ومالك

واحد وقال الشافعي يشاركون **فصل** هل يباع دار الفليس
 البق لا يغني به عن سكنها وخادمه المحتاج اليه قال ابو حنيفة
 واحمد لا يباع وزاد ابو حنيفة لا يباع عليه شيء من العتق
 والعروض وقال مالك والشافعي يباع ذلك كله **فصل**
 واذا ثبت اعساره عند الحاكم فصل يحول الحاكم بينهم وبين غرمائه
 ام لا قال ابو حنيفة يخرجهم الحاكم من الحبس ولا يحول بينهم
 وبين غرمائهم بعد خروجه بلازمونه ولا ينفقونه من النصف
 ويأخذون فضل كسبه بالخصص وقال مالك والشافعي
 واحمد يخرجهم الحاكم من الحبس ولا ينفق خروجه الى اذن
 غرمائهم ويجول بينهم وبينهم ولا يجوز حبسه بعد ذلك
 ولا ملازمته بل ينتظر الى مسيرته **فصل** وانفقوا
 على ان البينة تسمع على الاعسار بعد الحبس واختلفوا
 هل تسمع قبله فقال مالك والشافعي واحمد تسمع قبله
 وظاهر مذهب ابي حنيفة انها لا تسمع الا بعد واذا اقام
 الفليس بينة باعساره هذا يحلف بعد ذلك ام لا قال
 ابو حنيفة واحمد لا يحلف وقال مالك والشافعي يحلف
 بطلب الغرماء **فصل** وانفقوا على ان الاسباب الموجهة
 للحجر الصغر والرق والجنون وان الغلام اذا بلغ غير رشيد
 لم يسل اليه ماله واختلفوا في حد البلوغ فقال ابو حنيفة
 بلوغ الغلام بالاحتلام والاتزال واذا وطئ فان لم يوجد
 ذلك فحتى يتم له ثمانية عشر سنة وقبل تسع عشر سنة
 وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام وللجل او حتى يتم لها

سبع عشرة سنة في حقها وفي روايه بن وهب خمس عشرة سنة
 قال الشافعي واحمد في اظهر روايته حد في حقها خمس عشرة
 قال الشافعي واحمد في اظهر روايته حد في حقها خمس
 عشرة سنة او خروج المني او الحيض والجل وبيان العائنة
 هل يقضي الحكم بالبلوغ ام لا قال ابو حنيفة لا قال مالك
 واحمد نعم والراجح من مذهب الشافعي انه يحكم بالبلوغ
 في حق الكافر لا المسلم **فصل** واذا اؤنس من صاحب
 المال الرشيد دفع اليه ماله بالاتفاق واختلفوا في الرشيد
 ما هو فقال ابو حنيفة ومالك واحمد هو في الغلام
 اصلاح ماله وقاينه لتبذره وعدم تبذيره ولم يراعوا
 عدالة ولا فسقا وقال الشافعي هو صلاح المال والدين
 وهل بين الغلام والجارية فرق قال ابو حنيفة والشافعي
 لا فرق بينهما وقال مالك لا ينفك لغيرهما وان بلغت
 رشيدة حتى تتزوج ويدخل بها الزوج وتكون حاقطة
 لملها كما كانت قبل التزوج وعن احمد روايتان المتخارة
 منهما لا فرق بينهما والثانية كقول مالك وزاد حتى يحول
 عليها حول عند او تلد ولدا وانفق مالك والشافعي
 واحمد على ان الصبي اذا بلغ واؤنس منه الرشيد دفع
 اليه ماله فان بلغ غير رشيد لم يدفع اليه ماله ويستمر
 محجورا عليه وقال ابو حنيفة اذا انتهى سنه الى خمس
 وعشرين سنة دفع اليه المال بكل حال واذا اطرا عليه

السفينة بعد ايساسي رثن هل بحجر عليه امر لا قال الشافعي
ومالك واحد بحجر عليه وقال ابو حنيفة لا يحجر عليه وان
كان مبدرا او مجوز للاب والوصي ان يشترى بالانفسهما
من مال اليتيم وان يبيع مال انفسهما بمال اليتيم
اذ لم يجابا انفسهما عند مالك **الصلوة**

اتفق الامة على ان من عليه حق فاصح على بعضه لم اكل
لانه هضم للحق اما اذا لم يعلم وادعى عليه فضل فصح المصاحبة
قال ابو حنيفة ومالك واحد تبيع وقال الشافعي لا يصح
والصالح على المجهول جاز عند ابي حنيفة ومالك واحد
ومنه الشافعي واذا وجد حايطين دارين ولصاحب
احد الدارين عليه جذوع وادعى كل واحد منهما ان جميع
الحايط له فغند ابي حنيفة ومالك انه لصاحب الجذوع
التي عليه مع يمينه وقال الشافعي واحد اذا كان لاصدها
عليه جذوع لم يرج جانبته بذلك بل الجذوع لصاحبها
مقروة على ما هي عليه والحايط بينهما بايمانهما **فصل**
اذا اذاعيا سقف بين بيت وغرفة فوقعه فالتقف عنه
ابي حنيفة ومالك لصاحب السفلى وقال الشافعي واحد
هو بينهما نصفان واذا اهدم العلوا والسفل فاراد صاحب
العلو بنيه لم يحجر صاحب السفلى على البناء والتسقيف
حتى يبني صاحب العلو علوه بل ان اخار صاحب العلو
ان يبني السفلى من ماله ومنع صاحب السفلى من الانتفاع

١٠٥٩
به حتى يسطد ما اتفق عليه عند ابي حنيفة ومالك واحد ونقل
عن الشافعي كذلك والصحيح من مذهبه انه لا يحجر صاحب
السفل ولا يمنع من الانتفاع اذ اني صاحب العلو تغير
اذ بنى على اصله في قوله الجديد ان الشريك لا يحجر
على العمارة والقديم المختار عند جماعة من مشايخي اصحابنا
انه يحجر الشريك دفعا للضرر وصيانة للاملاك المشتركة
عن التعطيل وقال القزالي في فتاويه الاختيار ان القاضي
يلاحظ احوال المتخاصمين فان بان له الامتناع لغرض
صحيح او شك في ذلك لم يحجره فان علم انه غادر اجاره قال
والقولان بجريان في تنقية البر والنفقة والنهر بين
الشركاء **فصل** والمالك التصرف في ملكه تصرفا
لا يضر بحاله واختلفوا في تصرف يضر فاجازه ابو حنيفة
والشافعي ومنع مالك واحد وذلك مثل ان يبني حائما
او معصرة او مرحاضا او يحفر بيرا مجاورة لبر شريكه
فينقص مالها لذلك او يفتح بحايط بابا كاشرف على
جاره فلا يمنع من ذلك لتصرفه في ملكه وانقصوا على
ان المسلم ان يعلى بنا في ملكه لكن لا يحل له ان يطلع على
عورات جيرانه فان كان سطحه اهل من سطح غيره فطالب
مالك واحد يلزمه بنائسرة تمنعه من الاشراف على
جاره وقال ابو حنيفة والشافعي لا يلزمه ذلك وهكذا
اختلفوا فيما اذا كان بين رجلين جدارا فسقط فطالب

احدهما الاخرين بانه فامتنع وكذلك اذا كان بينهما دولاب
 او قنطرة او غير ذلك او غير ذلك ابو حنيفة بالاجار
 في النهر والدولاب والقنطرة والسر لا في الجدار بل عدم
 الاجار في الجدار متفق عليه فيقال للاخران ثبت فابن
 وامتنع من الانتفاع حتى يعطيك قيمة البناء ووافقه
 مالك على الاجار في القنطرة والدولاب والنهر والسر
 واختلف قوله في الجدار المشترك فعنه رواية بالاجار
 والاخرى بعدم **كتاب الحوالة**
 اتفق الائمة على انه اذا كان لسان على ارض حق فاحاله على
 من له عليه حق لم يجب على المحال قبول الحوالة وقال داود
 يلزم القبول وليس للمحال عليه ان يمنع من قبول الحوالة
 عليه ولا يعتبر رضاه عند ابي حنيفة والثافعي وقال
 مالك ان كان المحال عدا للمحال عليه لم يلزمه قبولها
 وقال احمد والاصطخري من ائمة الثافعية لا يلزم
 المحال عليه القبول مطلقا عدا وكان المحال عليه املا
 ويحكي ذلك عن داود فاذا قبل صاحب الحق الحوالة
 على من له عليه حق يبري المحال على كل وجه وبه قال الفقهاء
 اجمعين الا زفر فقال لا يبرأ **فصل** واختلف الائمة
 في رجوع المحال على المحال اذ لم يصل الى حقه من
 جهة المحال عليه فذهب مالك ان غرة المحال بغلس
 يعلم من المحال عليه او عدم فان المحال يرجع على المحال

ولا يرجع في غير ذلك ومذهب الثافعي واحمد انه لا يرجع
 بوجه من الوجوه سوا غرة بغلس او جرد الغلس او
 انكر المحال عليه او جرد لتقصيره بعدم البحث والتفتيش
 وصار كانه قد قبض العوض وعن ابي حنيفة انه يرجع على
 الامكان **كتاب الضمان**
 اتفق الائمة على جواز الضمان وانه لا ينقل الحق عن المضمون
 عنه بنفس الضمان بل الدين باق في دمة المضمون غير لا يسط
 من دمة الابا لاداو قال ابن ابي ليلى وابن سيرين وابو
 ثور وداود لا يسط وهل يترادمة الميت من العين المضمون
 عنه بنفس الضمان الا ائمة ابو حنيفة ومالك والثافعي
 لا كالحق وعن احمد روايتان **فصل** وضمان المجهول
 جائز عند ابي حنيفة ومالك واحمد وماله اناضامين
 لك ما على زيد وهو لا يعرف قدره وكذلك يجوز عندهم
 ضمان ما لم يجب مثاله داود زيد اخا حصل لك عليه
 فهو على او فانا ضامن له والمشههور من مذهب الثافعي
 ان ذلك لا يجوز ولا الا بر من المجهول واذا مات انسان
 وعليه دين ولم يخلف وقامصل بضمضمان الدين عنه امر لا
 مذهب مالك والثافعي واحمد وابي يوسف ومحمد انه يجوز
 وقال ابو حنيفة اذ لم يخلف وقالم يحجز الضمان عنه **فصل**
 ويصح الضمان من غير قبول الطالب عند ابي حنيفة ومالك
 والثافعي وقال ابو حنيفة لا يصح الا في موضع واحد وهو ان
 يقول المريض لبعض ورثته امن عني ديني فيضمنه والغرماء

غيب فحوز وان لم يسم الدين فان كان في الصحة لم يلزم
 انكفيل في **فصل** وكفالة الدين صحيحة عن
 كل من وجب عليه الحضور الى مجلس الحكم بالاتفاق لا يطالب
 الناس عليها وليس للحاجة وتصح كفالة الدين عن من
 ادعى عليه الا عند ابي حنيفة وتصح بيد من يخلص
 لاداء الشهادة على غيبه ويخرج الكفيل عن العمدة
 تسليم في المكان الذي شرطه ارادة المسحق او اياه
 بالاتفاق الا ان يكون دون يد عادية مانعة فلا يكون
 تسليم فلو مات الكفيل بطلت الكفالة الا عند
 مالك وان غيب المكفول او هرب قال ابو حنيفة
 والكافي ليس عليه غير احضاره ولا يلزمه المال واذا
 نقد ر عليه احضاره لغيبه امهل عند ابي حنيفة مدة
 البر والرجوع بكفيل الى ان ياتي به فان لم يات به حبس حتى
 ياتي به وقال مالك واحده ان لم يحضره والاغرم المال
 واما الكافي فلا يغرم المال عنه مطلقا ولو علم مكانه لم
 يطالب بالاتفاق ولو قال ان لم احضره عند انا فاضامن
 لما عليه فلم يحضروا ومات المطلوب ضمن ما عليه الا عند
 الشافعي ومالك ولو ادعى رجل على اخر مائة درهم فقال
 رجل ان لم اوف به عند افعل المائة فلم يوف به لزم المائة
 الا عند مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وضمان الدرك
 في البيع جائز صح عند ابي حنيفة ومالك واحده وهو
 الراجح من قول الكافي بعد قبض الثمن لا يطالب جميع الناس
 عليه في جميع الاضمار وله قول انه لا يصح لانه ضمان ما لا يجب

كتاب الشركة

شركة الغنان جائزة بالاتفاق وشركة المفاوضة
 جائزة عند ابي حنيفة ومالك في صورتها فيقول المفاوض
 ان يشرك الرجلان في جميع ما يملكان من ذهب وورق
 ولا يبقى لاحدهما شيء من هذين الجنسين الا مال الصاحب
 فان زال مال احدهما على مال الاخر ثم يصح حتى لو ورث
 احدهما مالا بطلت الشركة لان مال زاد على مال صاحبه
 وكما ربحه احدهما كان شركة بينهما وكما ضمن احدهما من غصب
 وغيره ضمنه الاخر ومالك يقول يجوز ان يربد مال احدهما
 على الاخر ويكون الرجح على قد ر المالين وما ضمن احدهما
 مما هو لنجارتهما فيبينهما واما الغصب وخوفه فلا ولا فرق
 عند مالك بين ان تكون راس مالهما غروضا او دراهم
 ولا بين ان يكونا شريكين في كل ما يملكان ويجعلانه
 للتجارة او بعض مالهما وسوا عنه اختلط مالهما
 حتى لا يميز احدهما عن الاخر وكان متميزا بعد ان يجمعا
 وتصور ايديهما جميعا عليه في الشركة وا ابو حنيفة قال
 تصح الشركة وان كان مال كل واحد منهما في يده وان لم
 يجمعا ومذهب الشافعي واحده ان هذه الشركة
 باطله **فصل** وشركة الابدان جائزة عند
 مالك واحده في الصنایع اذا اشركا في صنعة واحدة
 وعملاني موضع واحد وقال ابو حنيفة يجوزها وان اختلف

سفاتها وافترق موصعاها وجوزها احد في كل
شي ومذهب الشافعي انها باطلة **فصل** وشركة
الوجوه جائزة عند ابي حنيفة واحد ومورهما ان
لا يكون لهما راس مال ويقول احدهما للاخر اشترى
علي من اشترى كل واحد مناني الزمة كان شركة
والربح بينهما ومذهب مالك والشافعي انها باطلة
فصل ولا تصح عند الشافعي شركة الفئان
شرط ان يكون راس مالهما نوعا واحدا او يجلط حتى
لا يميز عيني احدهما من عيني الاخر ولا يشرط
ساوي قدر المالين وان كان راس مالهما متساويا واشترط
احدهما ان يكون له الربح اكثر من صاحبه فالشركة
قاسرة عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة يصح ذلك
ان كان الشرط لذلك اصدق في التجارة والكسب عملا

كتاب الوكالة

الوكالة من العقود الجائزة في الجملة بالاجماع وكما
جاز النيابة فيه جازت الوكالة فيه كالبيع والشرا
والاجارة وقضا الدين والخصومة في المطالبة بالحق
والتزوج والطلاق وغير ذلك وانفق الامة
على ان اقرار الوكيل على توكيله في مجلس الحكم لا يقبل
بحال فلو اقر عليه بمجلس الحكم قال ابو حنيفة يصح الا
ان شرط عليه ان لا يقر عليه وقال مالك والشافعي واحد

يصح واتفقوا على ان اقراره عليه بالحدود والقصاص
غير مقبول سواء كان بمجلس الحكم او غيره **فصل**
وكالة الحاضر وصحة عند مالك والشافعي واحد
وان لم يرض حضر بذلك اذا لم يكن الوكيل عدوا للخصم
وقال ابو حنيفة لا تصح وكالة الحاضر الا ان يرضى للخصم
الا ان يكون الموكل مريضا او مسافرا على ثلاثة ايام
فيجوز حينئذ واذا وكل شخص في اشياء حقوقه فان وكله
بحضرة الحاكم جاز ذلك ولا يحتاج فيه الى بينة سواء وكله
في اشياء الحق من رجل بعينه او جماعة وليس حضور
من يستوفي منه الحق شرطا في صحة توكيله وان وكله
في غير مجلس الحكم فثبت وكالته بالبينه على الحاكم ثم يدعي
على من يطالبه بمجلس الحكم هذا مذهب مالك والشافعي
واحد وقال ابو حنيفة ان كان للخصم الذي وكله عليه
واحد اكان حضوره شرطا في صحة الوكالة او جماعة كان
حضور واحد منهم شرطا في صحة الوكالة **فصل**
وللوكيل ان يعزل نفسه بحضرة الموكل وللموكل ان يعزل
الوكيل عن الوكالة وينعزل وان لم يعلم بذلك على الواجب عند
مالك والشافعي وقال ابو حنيفة لا ينعزل الا بعد العلم بذلك
ومن اهدر وايتان **فصل** واذا وكل في بيع مطلقا
فذهب مالك والشافعي واحد وابو يوسف ومحمد ان ذلك
يقضي البيع ثمن المثل بعد ابتعد البلد فان باعه بما لا يتغابن

الناس بمثله او نسيه او يغير نقد البلد لم يجوز الا بغير الوكيل
وقال ابو حنيفة يجوز ان يبيع كيف شاء نقد او بيتا
وبدون مثل وبما لا يتغابن الناس بمثله ونقد
البلد وعمر نقد واما في الشرافا نقضوا انه لا يجوز للوكيل
ان يشتري بالكثر من مثل ولا الى اجل وقول الوكيل
في تلف المال مقبول بنية بالاتفاق وهل يقبل قوله
في الرد الراجح من مذهب الشافعي انه يقبل وبه قال
احمد سواء كان يجعل او يغيره ومن كان عليه حق لشخص
في ذمته اوله عنه عين كعاريه او ود يعبه فجاه انسان
وقال وكنتي صاحب الحق في قبضه منك وصدقه انه
وكيله ولم يكن للوكيل بنية فحل بحبر على الدفع اذ قال
القاضي عبد الوهاب لست اعرفها منصوصة ولو الصحيح
عندنا انه لا يجبر على تسليم ذلك الى الوكيل وبه قال الشافعي
واحمد وقال ابو حنيفة وصاحبه انه يجبر على تسليم
ما في الذمة واما العين فقال احمد يجبر على تسليمها
كما قال فيما في الذمة واختلفوا هل يسمع البينة على الوكالة
من غير حضور الخصم فقال ابو حنيفة لا يسمع الا بحضوره
وقال مالك والشافعي واحمد يسمع من غير حضوره
وتصح الوكالة في استيفاء القصاص عند مالك والشافعي
على الاصح من قوله وعلى اظهار الروايتين عن احمد
وقال ابو حنيفة لا تصح الا بحضوره واختلفوا في روا

الوكيل

الوكيل من نفسه فقال ابو حنيفة والشافعي لا يصح ذلك
على الاطلاق وقال مالك له ان يشتاع من نفسه لنفسه
بزيادة في الثمن وعن احمد روايتان اظهرهما انه لا يجوز
بحال واختلفوا في توكيل المميز المراهق فقال ابو حنيفة
واحمد يصح وقال القاضي عبد الوهاب لا اعرف فيه
نصا عن مالك وعند الشافعي انه لا يصح والوكيل
في الخصومة لا يكون وكلا في البيع والشراء عند ابي
حنيفة وهذا **كتاب الاقرار**
اتفق الامة على ان للوالد البالغ اذا اقر بحق لغزو ارض
لزمه اقراره ولم يكن له الرجوع فيه والاقرار بالدين
في الصحة والمرض سواء يكون للمقرطم جميعا على قدر
حقوقهم ان وقت التركة بذلك اجماعا وان لم تف
ضد مالك والشافعي واحمد يتخاصمون في الموجد
على قدر ديونهم وقال ابو حنيفة غريم الصحة يقدم
على غريم المرض فيبدأ باستيفاء دينه فان فضل شي صرف
الى غريم المرض وان لم يفضل شي فلا شيء له ولو اقر في
مرض موته لوارث فعند ابي حنيفة واحمد لا يقبل
اقرار المريض لوارث اصلا وقال مالك ان كان لا يتم
ثبت والا فلا مثاله ان يكون له بنت وابن اخ فان اقر
لابن اخيه فلم يتم وان اقر لابنته اتم والراجح من مذهب
الشافعي ان الاقرار للوارث صحيح مقبول ولو مات رجل

عن ابنين واقوا احدهما ثاثة وانكوا الاخر لم يثبت نسبه
بالانفاق ولكنه يشار له المقر بما في يده من صنفه عند ابي
حنيفة وقال مالك واحمد يدفع اليه ثلث ما في يده
لانه قد ربما يصيبه عن الارث او اقربه الاخ الاخر وقت
بذلك بينة وقال الشافعي لا يصح الاقرار اصلا ولا
ياخذ ثبانا من الميراث لعدم ثبوت نسبه ولو اقر بعض
الورثة بدين ولم يصدق به الباقيون فقال ابو حنيفة
يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين وقال مالك واحمد
يلزم من الدين بقدر حصته من الميراث وهو اشهر
قولي الشافعي وقول الاخر كذهب ابي حنيفة **فصل**
ومن اقولا نسا في مال ولم يذكر مبلغه قال بعض اصحاب
مالك يقال له سم ما ثبت مما يتحول فان قال فيراط
اوجه قبل منه وحلف انه لا يستحق اكثر من ذلك
وهذا قول ابي حنيفة والشافعي لان الحجة مال
وقال بعض اصحاب مالك يلزمه ما يشاء درهم ان
كان من اهل الورق وعشرون شقالا ان كان من
اهل الذهب وهو اول نصاب الزكاة وقال الشافعي
عبد الوهاب وليس لمالك في ذلك نص وعندي
انه يجب على مذهبه ربع دينار فان كان من اهل
الورق فثلاثة دراهم ولو قال له على مال عظيم او خطر
قال ابن عبيدة في الاقضاء لم يوجد عن ابي حنيفة نص

مقطوع

مقطوع به في هذه المسئلة الا ما حيد قال لا يلزمه ما يشاء درهم
ان كان من اهل الورق وعشرون دينار او قال الشافعي
واحمد يقبل تفسيره بما على مما يتحول حتى يفسد واحد
ولا فرق عندهما بين ان قال له على مال او مال عظيم
قال الشافعي عبد الوهاب وليس لمالك نص في هذه
المسئلة ايضا وقال الاهري يقول الشافعي والذي يقول
في نفسه قول ابي حنيفة ولو قال له على دراهم كثيرة فقال
الشافعي واحمد يلزمه ثلاثة دراهم وبه قال محمد بن الحكم
المالكي اذ لا نص فيها لمالك وقال ابو حنيفة يلزمه عشرة
دراهم وقال صاحباه يلزمه ما يشاء درهم واخاذه الثاثة
عبد الوهاب المالكي **فصل** ولو قال له على الف ودرهم
مثل تفسير الف بغير الدراهم حتى لو قال اردت الف حوزة
قبل وكذا لو قال له على الف وكذا حنطة او الف وحوزة
او الف وبسبغة لم يكن في جميع هذه العطف تفسير
للمعطوف عليه عند مالك والشافعي واحمد وسواك ان
العطف من جنس ما يكال او يوزن او يعد او لا كالنيات
وقال ابو حنيفة اذ كان العطف من جنس ما يكال او يوزن
او يعد فهو تفسير للمعطوف عليه الجمل والاقبلزمه عند
في قوله في الدراهم درهم وفي الحوزة حوزة وحوزة
وفي الحنطة الف كد وكذا **فصل** والاشياء جازية
في الاقرار لانه في الكتاب والسنة موجود وفي الكلام

مهموم معهم وفيصح وهو من الجنس جاز بانفاق الامة
واما من غير الجنس اختلفوا فيه فقال ابو حنيفة ان كل
استنائه مما يثبت في الذمة مكبل وموزون ومعدود
كقوله له على الف درهم الا كخطه صح وان كان مما
لا يثبت في الذمة الا قيمته ككوب وعبد لم يصح استنائه
وقال مالك والشافعي يصح الاستنائه من غير الجنس
على الاطلاق وظاهر كلام احمد انه لا يصح وكذا بالانفاق
استنائه الاقل من الاكثر واختلفوا في عكسه فغدا ابي
حنيفة ومالك والشافعي يصح وعند احمد لا يصح
فصل واذا قال له عندي الف درهم في
كيس او عشرة ارطال ثم في جواب او ثوب في منزل
فخو اقراره بالدرهم والثوب دون الاربعة
عند مالك والشافعي واحمد وقال اهل العراق يكون
للبيع له **فصل** واذا اقر العبد الذي هو غير
ما ذون له في التجارة باقرار يتعلق بعقوبة في بدنه
كالقتل العمد والزنا والسرقة والقذف وشرب الخمر
فل اقراره واقيم عليه حد ما اقر به عند ابي حنيفة ومالك
والشافعي وقال احمد لا يقبل اقراره في القتل العمد وقال
المرزوقي ومحمد بن الحسن وما ورد لا يقبل اقراره بذلك
كما لا يقبل في المال الا في الزنا والسرقة فقط فانه يقبل
فيها والمأذون له اذا اقر بحقوق تتعلق بالتجارة داين

فلان

فلان اوله على الف درهم ثمن مبيع او مائة درهم ارش عيب
او قرض فانه يقبل اقراره عند مالك والشافعي واحمد وما
كان من دين ليس من متضمن التجارة فانه في ذمة لا يؤخذ
من المال الذي في يده كما اقر يقصب وقال ابو حنيفة رحمه
الله يؤخذ من المال الذي في يده كما يؤخذ منه ما يضمن
التجارة **فصل** لو اقر يوم السبت بمائة ويوم الاحد
بمائة فمائة واحدة عند مالك والشافعي ومحمد وابي يوسف
ولا فرق عندهم بين المجلس الواحد وبين المجالس وقال
ابو حنيفة ان كان في مجلس واحد كان اقراره بمائة واحدة
او مجالس كان اقراره مستانفا **فصل** ولو اقر
بدين موجد وانكر المقر له الاجل فقال ابو حنيفة ومالك
القول قول المقر له مع يمينه انه حال وقال احمد القول
قول المقر مع يمينه وللشافعي قولان كالمذهبين واصحهما
ان القول قول المقر يمينه **فصل** ولو شهد شاهدان
لزيد على عمرو بالف وشهد له اخو بالفين ثبت له الف بشهادتهما
وله ان يخلف مع الشاهد الذي زاد الف اخوه هذا مذهب
مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا يثبت له عند
الشهادة شي اصل فانه لا يقضي بالشاهد واليمين
كتاب الوديعة
اتفق الامة على ان الوديعة من القرب المذروب اليها
وان في حفظها ثوابا وانها امانة محضة وان الضمان لا يجب

على المودع الا بالتقدي وان القول قوله في التلف والرد
على الاطلاق مع عينه واختلفوا فيما اذا كان قبضها
بينة فقال ابو حنيفة والثافعي واحمد على انه يقبل
قوله في الرد بلاينة وقال مالك لا يقبل الا بالينة
فصل واذا استودع ذنابيرا او دراهم ثم انفقها
او انفقها ثم رد مثلها الى مكانه عن الوديعه ثم تلف المردود
غير فعله فلا ضمان عليه عند مالك فان غره لو خلط
دراهم الوديعه والذناوير والمخطة بمثلها حتى لا يتميز
لم يكن عليه ضمان للتلف وقال ابو حنيفة ان رده
بعينه لم يضمن تلفه وان رد مثله لم يسقط عنه الضمان
وقال الثافعي واحمد هو ضمان على كل حال بنفس
اخر اجه امتنع لا يسقط عنه الضمان سواء رده
بعينه الى حرزه او رد مثله **فصل** واذا استودع
غير نقد كسوب او دابة فتعدي بالاستعمال ثم رده
الى موضع حرزه قال القاضى عبد الوهاب قال
مالك في الدابة اذا ركبها ثم ردها مضاجها المودع
بالجاريين ان يضمن قيمتها ويضمن ان ياخذ منه
اجرتها ولم يبين حكمها ان تلف بعد ردها الى موضع
الوديعه ولكن على قوله انه ياخذ الكوى ان يكون من
ضمان المودع وان اخذ القيمة ان يكون من ضمان
المودع ولم يقبل في الثوب كيف يعمل اذا البس ولم يبله

ثم رده الى حرزه ثم تلف قال والذي يتوى في نفسه ان الشئ
اذا كان تحملا لا يؤذن ولا يكال كالذئبة والسيب فاستعمل
فثلف كان اللازم قيمته لاشله فانه يكون متعديا استعماله
خارجا عن الامانة فردده الى موضعه لا يسقط عنه الضمان
بوجه وهذا اقال الثافعي واحمد وقال ابو حنيفة اذا
تقدي ورده بعينه ثم تلف لم يلزم ضمان **فصل**
واتفقوا على انه متى طلبها صاحبها وجب على المودع ردها
مع الامكان والاضمن وعلى انه اذا طالس فقال ما او دعني
ثم قال بعد ذلك ضاعت انه يضمن بخروجه على الدامنة
فلو قال ما يسحق عندي شيئا ثم قال ضاعت كان القول
قوله واختلفوا فيما اذا اسلم الوديعه الى عياله في داره
فقال ابو حنيفة ومالك واحمد اذا او دعها عند
من يلزمه نفقته ولو من غير عذر لم يضمن وقال الثافعي
اذا او دعها عند غيره من غير عذر يضمن

كتاب العارية
اتفق الامة على ان العارية قربة مندوب اليها
ويجاب عليها واختلفوا في ضمانها فذهب الثافعي واحمد
ان العارية مضمونة على المستعير مطلقا تقدي او لم
يتعد حديث على البدن وما احدث ومذهب ابو حنيفة
واصحابه انها امانة على كل وجه لا يضمن الا بتفريط
ويقبل قوله في تلفها وهو قول الحسن البصري والخفي
والاوزاعي والثوري ومذهب مالك اذا ثبت

هلاكه لا يضمنها المستعير وسوا كان حيوانا او ثيابا او حليا
مما يظهر او يخفى الا ان يتعدى فيه هذه اظهر الروايات
وذهب فتادة وغيره الى انه اذا شرط المعير على المستعير
الضمان صارت مضمونة عليه بالشرط وان لم يشرط لم تكن
مضمونة **فصل** واذا استعار شيئا من اهل له ان يعيره
لغيره قال ابو حنيفة ومالك له ذلك وان لم يان المالك
اذا كان لا يختلف باختلاف المستعير قال احمد لا يجوز
الا باذن المالك وليس للشافعي فيها نص ولا صحابة وجهان
اصحهما عدم الجواز **فصل** واختلفوا هل للمعير
ان يرجع فيما اعاره فقال ابو حنيفة والشافعي و احمد
للمعير ان يرجع في العارية متى شاؤ ولو بعد القبض وان لم
ينتفع بها المستعير وقال مالك ان كان الى اهل لم يكن
للمعير الرجوع فيها الى انقضاء الاجل ولا يملك المعير
استعارة العارية قبل انقضاء المستعير بها واذا اعاد
ارضنا او غراس قال مالك ليس له ان يرجع فيها
اذا بنا او غرس بل للمعير ان يعطيه قيمة ذلك ثقلوعا
او بامره بقلعه ان كان ينتفع بقلوعه فان كان له مرة
فليس له ان يرجع قبل انقضائها فاذا انقضت فللمعير
للمعير كما تقدم وقال ابو حنيفة ان وقت له وقتا قله
ان يجيره على القلع والافليس له الاجبار قبل انقضائها
وقال الشافعي و احمد ان شرط عليه القلع فله ان يجيره
على اي وقت اختار وان لم يشرط فان اختار المستعير

القلع

116
القلع قلع وان لم يشرط للمستعير الحيوان ان يملكه بقيمته
او يقلع ويضمن ارش النقص فان لم يشرط لم يقلع ان يذل
المستعير الاجرة **كتاب** **الفصل**
الاجاع منعقد على تحريم الفصب وياثم الغاصب وان
يجب رد المقتسوب ان كان عينه باقية ولم يخف من ترميها
اتلاف نفس والتفق الايمة على ان العروض والحيوان
وكل ما كان غير يكيل ولا موزون اذا تلف وعصب يضمن
بقيمته وان المكيل والموزون يضمن مثله اذا وجدته الا
في رواية عن احمد **فصل** ومن جنى على متاع انسان
فاتلف عليه غرضه المقصود منه فالمشهور عن مالك
انه يلزمه قيمته لصاحبه وياخذ الجاني ذلك الشيء
المتعدي عليه ولا فرق في ذلك بين الركوب وغيره ولا
بين ان يقطع ذنب حمار القاصي او اذنه كما يعلم ان مثله
لا يركب مثل ذلك اذا جنى عليه وسوا كان حمارا او بغلا او
فرسا هذا هو المشهور عنه وعن رواية اخرى
ان للجاني ما نقص وقال ابو حنيفة ان جنى على ثوب جنى
اذهب اكثر منافعه لزمت قيمته وسلم الثوب اليه
وان اذهب نصف قيمته او دونها فله ارش ما نقص
وان جنى على حيوان ينتفع بجمه وظهره كبعير وغيره
فانه اذا قلع احدى عينيه لزمت قيمته وفي العيدين
جميع القيمة ويرد على الجاني بعينه ان كان ماله قاضيا

اوعد لا وقال في غير هذا الجنس ما نقص وقال الشافعي
واحد في جميع ذلك ما نقص **فصل** ومن جنى
على شيء غصبه بعد غصبه جناية لزم مالك عند مالك
اخذته مع ما نقص الغاصب او يدفعه الى الغاصب ويلزمه
قيمته يوم الغصب والشافعي يقول لصاحبه ارش ما نقص
وهو قول احمد **فصل** ومن جنى على عبد غيره فقطع يده
او رجله فان كان ابطل غرض سيده منه فليده ان يسلمه الى
الحاني ويعتق على الحاني ان كان عمدا الى ذلك وبأخذ السيد
فيمتد من الحاني او يمسه ولا شيء له وهذا هو الراجح من مذهب
مالك وفي رواية عنه انه ليس له الا ما نقص وهو قول
ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة له ان يسلمه اليه وياخذ
قيمته او يمسه ولا شيء له وقال الشافعي له ان يمسه وياخذ
جميع قيمته من الحاني تزيلا على ان قيمة العبد كدبته ومن
شئ بعده كقطع انفه او يده او قطع سنه عتق عليه عند
مالك واختلف قوله هل يعتق بنفس الجناية او يحكم الحاكم
وقال ابو حنيفة والشافعي لا يعتق عليه بمثله **فصل**
ومن غصب جارية بصفة فزادت عنده كسمن او تعلم صنعة
حتى قيمتها ثم نقصت القيمة له زال او لسيان الصنعة
كان لسيدها اخذها بلا ارش ولا زيادة هذا قول ابي
حنيفة ومالك وقال الشافعي واحمد له اخذها وارش
نقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب والزيادة
المنفصلة كالولد اذا حدثت بعد الغصب فهي غير مضمونة عند

ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي واحمد هي مضمونة على
الغاصب بكل حال **فصل** واختلفوا في منافع الغصب
فقال ابو حنيفة هي غير مضمونة وعن مالك روايات اخذها
وجوب الضمان والثانية اسقاط الضمان والثالثة ان كانت
دار فسكنها الغاصب لنفسه لم يضمن وان اجرها لغيره ضمن
وعلى هذا اذا كان المقتصوب حيوانا فركبه لا يضمن وان اركبه
ضمن وعنه رواية رابعة ان الغاصب اذا كان قصده المنفعة
لا العين كالذي يسخر دراب الناس فرده فانه يوجب ضمان
المنفعة عليه رواية واحدة وقال الشافعي واحمد في اظهر
روايتيه انها مضمونة **فصل** ومن غصب جارية
فوطئها فعليه الحد والرد عند مالك والشافعي واحمد وقياس
مذهب ابي حنيفة انه يحد ولا ارش عليه للوطي فان اولدها
وجب رد الولد وهو رقيق للمقتصوب منه وارش ما نقصها
الولادة عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك جبر
الولد النقص واذا غصب دارا او عبدا او ثوبا وبقي في يده
مدة ولم ينتفع به لا في سكنى ولا في كرا ولا استخدام ولا لبس
الى ان اخذه من الغاصب فلا اجره عليه للمدة التي بقي فيها
في يده ولم ينتفع بها هذا قول ابي حنيفة ومالك وقال
الشافعي واحمد عليه اجره المدة التي كانت في يده فيها واجر
المثل والاشجار والعقار تضمن الغصب فمضى غصب شيامن
ذلك فلف بسيل او حريق او غيره لزمه قيمته يوم الغصب

عند مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وقال ابو حنيفة وابو يوسف
ان ما لا ينتقل كالعقار لا يكون مضمونا باخراجه عن يد مالك الا ان
يجز الغاصب عليه ويتلف بسبب الحناية فيضمنه بالانلاق
والحناية ومن غصب اسطوانة او لبنة وبني عليها لم يملكها
الغاصب عند مالك والشافعي واحمد وعند ابو حنيفة يملكها ويح
عليه قيمتها للضرر الحاصل على الباقي بهدم البناء بسبب
اخراجها وانفقوا على ان من غصب ساحة وادخلها في سفينة
فطالب به مالكمها وهو في لجة البحر فلا يجب عليه قلعها الا
ما حكى عن الشافعي انها تقلع والاصح ان ذلك ان لم يخف تلف
نفس او مال **فصل** ومن غصب ذهبا او فضة فصاغ
ذلك حليا او ضرب به دنانيرا او دراهم او نحاسا او رصاصا او
حديدا فالتخذ منه اية او سيوفا فعند مالك عليه في ذلك
كله مثل ما غصب في وزنه وصنعتة وكذا لو غصب ساحة
فعملها ابوابا او ثرابا فعمله لبنا وكذلك الحنطة اذا طحنها وخبزها
وقال الشافعي يرد ذلك كله على المغمصوب منه فان كان فيه
نقص الزم الغاصب بالنقص ووافق ابو حنيفة مالكا الا في
الفضة والذهب اذا صاغها هكذا نقله من عيون المسائل
وقال القاضي ابن رشد في المسائل الطنبولية اذا غصب
حنطة فطحنها او شاة فدجها او ثوبا فقطعه كان ذلك كله
للمغمصوب منه عند الشافعية والمالكية ولم يملكه الغاصب
وكذا اذا غصب بيضة فحصرها تحت دجاجة او حبا فزرعه

او نواة فغرسها وعند الحنفية يلزم القيمة **فصل** ومن
فتح قفص طائر يغير اذن مالكه فطار ضمن الفتح عند مالك
واحمد وكذا اذا حل دابة من قيدها فهربت او عبد مقيدا
خوف هرب فهرب فعليه قيمته سواء عند مالك طار الطائر
او هربت الدابة في الحال عقب الفتح او الحل او وقف بعده ثم
طار او هرب وقال الشافعي ان طار الطائر وهربت الدابة بعد
ما وقفت ساعة فلا ضمان عليه وان كان ذلك عقب الفتح والحل
فقولان اصحهما الضمان وقال ابو حنيفة لا ضمان على من فعل
ذلك بكل وجه **فصل** واذا غصب عبدا فابق او دابة
فهربت او عبد ما فسرفت فعند مالك يغرم قيمة ذلك ونصير
القيمة ملكا للمغمصوب منه وليس لمالك الرجوع فيه ولا للغاصب
الرجوع في القيمة الا يتراضيهما وبه قال ابو حنيفة الا في صورة
وهي ما لو قند المغمصوب فقال المغمصوب منه قيمته مائة وقال
الغاصب حمون وحلف وغرم خمسين ثم وجد المغمصوب وقيمت
مائة كما ذكر فان له ان يرجع في المغمصوب ويرد القيمة وعن
مالك يرجع المالك بفضل القيمة وقال الشافعي المغمصوب
فيما ذكر باق على ملك المغمصوب منه فان وجد رد المغمصوب
منه القيمة التي كان اخذها واخذ المغمصوب واحدا اذ اتم الغاصب
المغمصوب وادعي هلاكه واخذ منه القيمة ثم ظهر المغمصوب
فلا خلاف ان للمغمصوب منه اخذه ويرد القيمة **فصل**
ومن غصب عقارا فتلف في يده اما بهدم او سيل او حريق

قال مالك والشافعي وأحمد يضمن القيمة وروي عن أبي حنيفة
أنه إذا لم يكن ذلك كسبه فلا ضمان عليه ولو غصب أرضا فزرعها
فأدركها قبل أن يأخذ الغاصب الزرع قال أبو حنيفة والشافعي
له أجاره على القطع وقال مالك إن كان وقت الزرع لم يفت
فلما ملك الأجبار وإن كان قد فات فروايتان أشهرهما ليس له
قلعه وله أجره الأرض وقال أحمد إن شأصاحب الأرض أن يقر
الزرع في أرضه إلى الحصاد وله الأجرة وما نقصه الزرع وإن شأ
دفع إليه قيمة الزرع وكان الزرع له **فصل** إذا أراق
مسلم خرا على ذي فلاح ضمان عليه عند الشافعي وأحمد وكذلك
إذا تلف عليه خنزيرا وقال أبو حنيفة ومالك يغرر القيمة له
في ذلك **كتاب الشفعة** تثبت للشريك في
الملك باتفاق الأئمة ولا شفعة للمجار مالك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة تجب الشفعة بالحوار والشفعة عند
أبي حنيفة وعلى الراعي من مذهب الشافعي على الفور فمن
أخر المطالبة بالشفعة مع الامكان سقط حقه كخيار الرد
وللشافعي قول آخر أنه يبقى حقه ثلاثة أيام وله قول
آخر أنه يبقى حقه أبد الأيسقظ إلا بالتصرع بالاستقاط
وأما مذهب مالك فإذا بيع المشقوق والشريك يعلم بالبيع
وله المطالبة بالشفعة متى شأ ولا تنقطع شفيعته إلا بأحد
الأمريين الأول بمضي المدة يعلم أنه في ملكها قد أعرض عن
الشفعة ثم روي عن مالك أن تلك المدة سنة وروي خمس

سنين الشافعي أن يرفعه المشتري إلى الحاكم ويلزمه الحاكم
بالأخذ أو الترك غير أن الحاصل من مذهب مالك أنها
ليست على الفور وعن أحمد روايتان أحدهما على الفور
والثانية موقفة بالمجلس والثالثة على التراخي فلا تبطل
أبد حتى يعفوا أو يطالبه **فصل** والشفعة إذا كانت
على النخل وهي بين الشريكين فباع أحدهما حصته فهل لشريكه
الشفعة أم لا تخلف في ذلك قول مالك فقال في رواية له
الشفعة وقال في الأخرى لا شفعة له وقال أبو حنيفة له
الشفعة وقال الشافعي وأحمد لا شفعة له **فصل**
وإذا كان ثمن الشفعة موجلا فالشفيع عند مالك واحد
الأخذ بذلك الثمن إلى ذلك الأجل إن كان مليا ثقة وإلا أي بثقة
ملي يضمن الثمن إلى ذلك الأجل وبهذا قال الشافعي في
القديم وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد المراجع من
مذهب للشفيع الخيارين أن يوجل الثمن ويأخذ الشقص
المشقوق أو يصير إلى طول الأجل فيزن الثمن ويأخذ بالشفعة
فصل والشفعة مقسومة بين الشفعاء على قدر حصصهم
في المال الذي استوجبوا من جهة الشفعة فيأخذ كل واحد من
الشركاء من المبيع بقدر ملكه فيه عند مالك وهو الأصح من
قول الشافعي وقال أبو حنيفة هي مقسومة على الركن
وهو قول للشافعي واختاره المزني وعن أحمد روايتان
فصل والشفعة تورث عند مالك والشافعي ولا تبطل

بالموت فاذا وجبت له الشفعة ومات ولم يعلم بها او علمه
ومات قبل التمكن من الاخذ انتقل الحق الى الوارث وقال
ابو حنيفة تبطل بالموت ولا تورث وقال احمد لا تورث الا
ان يكون الميت طالب بها **فصل** ولو بئى مشري
الشفيع او غرس ثم طلب الشفيع شفيعته فليس له
عند مالك والشافعي واحد مطالبة المشتري بهدم
ما بئى ولا قلع ما غرس مضافا الى الثمن وقال ابو حنيفة
للشفيع ان يجبر المشتري على القلع والهدم قال في عبود
المسايل وذهب قوم الى ان للشفيع ان يعطيه عن الشقص
ويترك البناء والغراس في موضعه **فصل** وكل ما لا ينقسم
كالهام والبير والرحا والطريق والباب لشفعة فيه عند
الشافعي واختلف قول مالك فقال فيه الشفعة
وقال لشفعة فيه واختار القاضي عبد الوهاب
الاول قال وهو قول ابي حنيفة وعنده الشفيع في
المبيع على المشتري وعمدة المشتري على البائع عند جمهور
العلماء فاذا ظهر المبيع مستحقا اخذه مستحقة من يد
الشفيع ويرجع الشفيع بالثمن على المشتري ثم يرجع
المشتري على البائع وقال ابن ابي ليلى عمدة الشفيع
على البائع بكل حال **فصل** اختلف الامة هل
يجوز الاحتياال لاسقاط الشفعة مثل ان يبيع سلعة
بمحمولة عند من يري ذلك مسقطا للشفعة او ان يقله

بعض الملك ثم يبيعه الباقي او يهبه له فقال ابو حنيفة
والشافعي له ذلك وقال مالك واحد ليس ذلك فاذا
وهبه بغير عوض فلا شفعة فيه عند ابي حنيفة والشافعي
وكذلك يقول احمد بل لا بد من ان يكون قد ملك بعوض
واختلف قول مالك في ذلك فقال لشفعة فيه وقال
فيه الشفعة **فصل** واذا وجب له الشفعة
فبذل له المشتري دراهم على ترك الاخذ بالشفعة
جاز له اخذها وتملكها عند ابي حنيفة ومالك واحمد
وقال الشافعي لا يجوز له ذلك ولا يملك الدراهم وعليه
ردها وهل تسقط شفيعته بذلك لا صحابه وجهان
فصل واذا باع اثنان من الشركاء نصيبا ماصفقة
واحدة كان للشفيع عند الشافعي واحد اخذ نصيب احدهما
بالشفعة كما له اخذ نصيبهما جميعا وقال مالك ليس
له اخذ حصته احدهما دون الاخر بل اما ان ياخذهما
جميعا او يتركهما جميعا وبه قال ابو حنيفة **فصل**
ولو اقر احد الشريكين انه باع نصيبه من رجل وانكر
الرجل الشراء ولا بينة وطلب الشفيع الشفعة قال
مالك ليس له ذلك الا بعد ثبوت الشراء وقال ابو حنيفة
ثبتت الشفعة وهو الاصح من مذهب الشافعي لان
اقراره يتضمن اثبات الحق للمشتري وحق الشفيع فلا
يبطل حق الشفيع بانكار المشتري وتثبت الشفعة

للذي كانت للمسلم عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال
 أحمد لا شفقة للذمي **كتاب الفراض**
 اتفق الأئمة على جواز المضاربة وهي الفراض بلغة المدينة وهو
 أن يدفع انسان إلى انسان ما لا يتخرفه والربح مشترك ولو
 أعطاه سلفه وقال له بعها واجعل ثمنها فراضا فهذا عند
 مالك والشافعي واحد فراض فلا سد وقال أبو حنيفة هو
 فراض صحيح واختلف في الفراض بالفلوس فمنعه الأئمة
 وأجازوه اشهب وأبو يوسف إذا راجت والمعامل إذا أخذ
 مال الفراض ببيعة لم يبرأ منه عند الإنكار إلا ببيعة عند
 عامة العلماء وقال أهل العراق يقبل مع يمينه وإذا
 دفع إلى العامل مال فراض فاشترى العامل سلعة ثم طار
 المال قبل دفعه إلى العال بيع فليس على القارض شيء عند
 مالك والشافعي وأحمد والسلعة للعامل وعليه ثمنها
 وقال أبو حنيفة يرجع بذلك على رب المال **فصل**
 ولا يجوز الفراض إلى مدة معلومة لا يقسمه قبلها أو على
 أنه إذا انتهت المدة يكون منوعا من البيع والشرع عند
 مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز ذلك
 وإذا شرط رب المال على العامل أن لا يشتري إلا من
 فلان أو لا يبيع إلا من فلان كان الفراض فاسدا عند مالك
 والشافعي وقال أبو حنيفة واحد يصح **فصل**
 وإذا عمل القارض بعد فساد الفراض تحصل في المال ربح

كان للعامل اجرة مثل عمله عند أبي حنيفة والشافعي والربح لرب المال
 والنقص عليه واختلف قول مالك فقال يرد إلى فراض مثله
 وإن كان فيه نقص لم يكن له شيء قال القاضي عبد الوهاب
 ويحتمل أن يكون له فراض مثله وإن كان فيه نقص ونقل عنه
 أن له اجرة مثله كذهب الشافعي وأبي حنيفة **فصل**
 وإذا سافر العامل بالمال فنقصته هي من مال الفراض عند
 أبي حنيفة ومالك وقال أحمد من نفسه حتى في ركوبه وللشافعي
 قولان أظهرهما أن نقصته من مال نفسه ومن أخذ فراضا
 على أن جميع الربح له ولا ضمان عليه فهو جائز عند مالك
 وقال أهل العراق يصير المال فراضا عليه وقال الشافعي
 للعامل اجرة مثله والربح لرب المال وعامل الفراض يملك الربح
 بالقسمة لا بالظهور على الأصح من قول الشافعي وهو قول
 مالك وقال أبو حنيفة يملك بالظهور وهو قول للشافعي واختلفوا
 فيما إذا اشترى رب المال شيئا من المغاربة فقال حنيفة ومالك
 يصح وقال الشافعي لا يصح وهو أظهر الروايتين عن أحمد ولو
 ادعى المضارب أن رب المال أذن له في البيع والشرع نقدا
 أو نسيئة فقال رب المال ما أذن لك إلا بالتقدي فقال
 أبو حنيفة ومالك وأحمد القول قول المضارب مع يمينه
 وقال الشافعي القول قول رب المال مع يمينه والمضارب
 كرجل إذا ضارب لآخر فزوج وقال أحمد وحده لا يجوز له
 المضاربة فإن فعل ورجع رد المال إلى الأول **كتاب**

المساقات اتفق فقها الانصار من الصحابة والتابعين وابية المذهب على جواز المساقات وذهب ابو حنيفة الى بطلانها ولم يذهب الى ذلك احد غيره ويجوز المساقات على سائر الاشجار المثمرة كالنخل والعنب والتين والجوز وغير ذلك عند مالك واحمد وهو القديم من مذهب الشافعي واختاره المتأخرون من اصحابه وهو قول ابى يوسف ومحمد والجديد الصحيح من مذهب الشافعي انها لا تجوز الا في النخل والعنب وقال داود لا تجوز الا في النخل خاصة **فصل** واذا كان بين النخل بياض وان كثر صحت المزارعة عليه مع المساقات على النخل عند الشافعي واحمد بشرط اتحاد العامل وعشر افراد النخل بالسقي والبياض بالعمارة ويشترط ان لا يفصل بينهما وان لا يقدم المزارعة بل تكون تبعا للمساقات واجاز مالك دخول البياض اليسير بين الشجر في غير المساقات من غير اشتراط وجوزه ابو يوسف ومحمد على اصلها في جواز المخابرة في كل ارض وقال ابو حنيفة بال منع هنا كما قال بعدم لجواز في الارض المنفردة **فصل** لا تجوز المخابرة وهي عمل الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل بالاتفاق ولا المزارعة وهي ان يكون البذر من مالك الارض عند ابى حنيفة ومالك وهو للجديد الصحيح من قول الشافعي والقديم من قوله واختاره اعلام المذهب وهو المرح قال النووي وهو المختار الراجح في

الدليل صحته وهو مذهب احمد وابى يوسف ومحمد قال النووي وطريق جعل الغلة لهما ولا اجرة ان يستاجر به بئذ البذر ليزرع له النصف الاخر ويغيره نصف الارض **فصل** واذا اساقاه على ثمره موجوده ولم يبد صلاحها جاز عند مالك والشافعي واحمد وان بدا صلاحها لم يجز عندهم واجازه ابو يوسف ومحمد واجازه سحنون على كل ثمرة موجودة من غير تفصيل واذا اختلفا في الجز والمشروط تخالفا عند الشافعي وينفسخ العقد ويكون للعامل اجرة مثله فيما عمل بنا على اصله في اختلاف المتبايعين ومذهب الجماعة ان القول قول العامل مع يمينه **كتاب الاجارة** الاجارة جائزة عند كافة اهل العلم وانكر ابن عليه جوازها وعقدها لازم من الطرفين جميعا ليس لاحدهما بعد عقدها الصحيح فسخها ولو لعذر الا بما يصح به العقد اللازم من وجود عيب بالعين المستاجرة كما لو استاجر دارا فوجدها مستندمة او استندم بعد العقد او مرض العبد المستاجر او وجد الاجر بالاجرة المعينة عيبا فيكون للمستاجر الخيار لاجل العيب عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة واصحابه يجوز فسخ الاجارة لعذر يحصل ولو من جهته مثل ان يكثرى حائطا ليتجر فيه فيحترق ماله او يسرق او

يقبض او يفسد فيكون له فسخ الاجارة وقال قوم عقدها
لازم من جهة الاجر غير لازم من جهة المستاجر كجعل الـ
فصل واذا استأجر دابة او دارا او حائرا مدة
معلومة باجرة معلومة ولم يشترط تأجيل الاجره ولانها
على تأجيلها بل اطلقا فذهب الشافعي واحدا منها
لتحقق بنفس العقد فاذا اسلم المجر العين المستأجر
الى المستاجر استحق عليه جميع الاجرة لانه قد ملك
المنفعة بعقد الاجارة ووجب تسليم الاجرة ليلزم تسليم
العين اليه ومذهب ابي حنيفة ومالك ان الاجرة
تستحق جزا فجزا كما استوفى منفعة يوم استحق
اجرتة ولو استأجر دارا كل شهر بشئ معلوم قال
ابو حنيفة ومالك واحمد تصح في الشهر الاول
ويلزم وما عداه من الشهور يلزم بالدخول فيه
وقال الشافعي في الشهور عنه تبطل الاجارة في
الجميع واذا استأجر عبد المدة معلومة او دارا ثم قبض
ذلك ثم مات العبد قبل ان يعمل شيا وانهدت
الدار قبل ان يسكنها ولم يمض من المدة شئ فانه لا يستحق
عليه شئ من الاجرة عند ابي حنيفة ومالك والشافعي
واحمد وقال ابو ثور المانع في هذه المواضع من ضمان
المكثري **فصل** وعقد الاجارة على القرية والدار
والعبد وغير ذلك لا يفسخ بموت احد المتعاقدين ولا

بموتها جميعا ويقوم الوارث مقام مورثه في ذلك
عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
ينفسخ العقد بموت احد المتعاقدين ولا يفسخ
الاجارة بفسق المستاجر كشرب وسرقة فان لم
يكف اجرها الحاكم عليه كبيعها لو كانت ملكه
فصل ويجوز عقد الاجارة مدة سنين
يرجأ فيها بقا العين غالبا عند ابي حنيفة ومالك
واحمد وهو المراج من مذهب الشافعي وله قول
انه لا يجوز الزيادة على سنة واحدة وقول اخر ثلاث
سنة ولو استأجر منه شهر رمضان في رجب قال
ابو حنيفة ومالك واحمد يصح وقال الشافعي لا يصح
فصل والصانع اذا اخذ الشئ ليعمله
فهو ضامن لذلك ولما اصاب عنده من جهنة عند
مالك والشافعي قولان احدهما الضمان وقال
ابو حنيفة لا ضمان عليه الا فيما جت يداه وهو المراج
من قول الشافعي وسوا الاجير المشترك والمفرد الا
ان قصر وقال ابو يوسف ومحمد عليه ضمان ما يستطيع
الامتناع منه كالحريق والامر الغالب وتلف الحيوان فانه
لا ضمان فيه واما الاجر فلا يضمنون عند مالك وهم
على الامانة الا الصانع خاصة فانهم ضامنون اذا
انفردوا بالعمل سوا عملوا بالاجرة او غيرها الا ان تقوم

بينه بفراغه فيرا ولو اختلف الخياط وصاحب الثوب
فغند مالك والشافعي واحدا على ان القول قول
الخياط وقال ابو حنيفة القول قول صاحب الثوب
فصل واختلفوا في اجارة الاقطاع والمشهور
المشهور من المعروف من مذهب الشافعي والمشهور
صحتها قال النووي لان الجندي يستحق المنفعة وقال
شيخنا الامام تقي الدين السبكي ما زلنا نسمع علماء
الاسلام قاطبة بالديار المصرية والبلاد الشامية
يقولون بصحة اجارة الاقطاع حتى فرع نجا الدين القراري
وولده الشيخ برهان الدين فقالا فيها ما قالوا وهو المراد
من مذهب مالك واحدا لكن مذهب ابي حنيفة
بطلانها ولا يصح الاستيجار على القرب كالحج وتعليم
القرآن والامامة والاذان عند ابي حنيفة واحدا
وجوز ذلك مالك الا في الامامة بفردتها وكذلك قال
الشافعي واختلف اصحابه ولو استاجر دار البصل
فيها قال مالك والشافعي واحدا لا يجوز للرجل ان
يوجد ارضه معلومة من يتخذها مصل ثم تعود اليه
ملكاً وله الاجرة وقال ابو حنيفة لا يجوز ذلك ولا اجرة
له وقال ابن هبيرة في الافصاح وهذا من محاسن
ابي حنيفة لا سيما يعاب عليه لانه بنى على ان القرب
عنده لا يؤخذ عليها اجرة **فصل** واذا استاجر

154
عينا مدة معلومة ثم باعها فمذهب الشافعي ان في
بيعها غير المستاجر قولين اظهرهما الجواز وقال ابو حنيفة
لا يجوز بيعها والمستاجر بالخيار في اجارة البيع
وبطلان الاجارة اورد المبيع وثبوت الاجارة وقال
صاحب الافصاح وقال ابو حنيفة لا تباع الارض
المستاجر او يكون عليه دين فيجلسه الحاكم عليه
فيبيعها في دينه وقال مالك واحدا يجوز بيع
العين الموحرة هذا اذا كان البيع من غير المستاجر
واما من المستاجر فلا خلاف في جوازه لان تسليم
المنفعة غير مستعذر **فصل** ومن استاجر
دابة ليركبها فليجملها بلحائها كما جرت به العادة فمات
فلا ضمان عليه عند مالك والشافعي واحدا وابي
يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة يضمن قيمتها واجارة
المشاع جازع عند مالك والشافعي واحدا وابي يوسف
ومحمد وقال ابو حنيفة لا يجوز ان يوجر نصيبه
مشاعا الا من شريكه ولا يجوز عنده رهته ولا هبته
بحال وتجاوز اجارة الدنانير والدرهم للذين اول النحل
بها كالحواك ميرا فها هذا مذهب ابي حنيفة ومالك
وقال الشافعي واحدا لا يجوز واجاره بعض اصحاب
الشافعي **فصل** ولا يجوز عند مالك اجارة
الارض بما ينبت فيها او يخرج منها ولا يطعم كالسمك

والعسل والسكر وغير ذلك من الاطعمة والماكولات
وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي واحمد يجوز
تكل ما انتبه الارض وبغير ذلك من الاطعمة والماكولات
كما يجوز بالذهب والفضة والعروض وذهب الحسن
وطا ورس الى عدم جواز كرا الارض مطلقا بكل حال
واذا استاجر ارضا ليزرعها حنطة فله ان يزرعها
شعيرا وما ضرره كضر الحنطة عند ابي حنيفة
ومالك والشافعي واحمد وقال داود وغيره ليس
له ان يزرعها غير الحنطة **فصل** واذا استاجر
ارضا سنة ليزرع فيها نوعا من الغراس ما يتايد
ثم انقضت فلم يجز للخيار عند مالك بين ان يعطى
للمستاجر قيمة الغرس وكذلك ان يبنى ان يعطيه
قيمة ذلك على انه مقلوع او يامر به بقلعه وقول
ابي حنيفة كقول مالك الا انه قال اذا كان القلع
يضر بالارض واعطاه المجر القيمة فليس للغارس
قلعه وان لم يضر له يكن له الا المطالبة بالقلع
وقال الشافعي ليس ذلك للمجر ولا يلزم المستاجر
قلع ذلك ويبقى موبدا او يعطى المجر قيمة الغراس
للمستاجر ولا يامر بقلعه او يقره في ارضه ويكونا
مشتركين او يامر به بقلعه ويعطيه ارض ما نقص
من القلع **فصل** ومن استاجر اجارة فاسدة

وقبض ما استاجره ولم ينتفع به كالموكلات ارضا
فلم يزرعها ولا انتفع بها حتى انقضت مدة الاجارة
فعليه اجرة مثلها وقال ابو حنيفة لا اجرة عليه
لكونه لم ينتفع بها وهل يجوز اشتراط الخيار ثلاثا في
الاجارة كالبيع قال ابو حنيفة ومالك واحمد يجوز
وقال الشافعي لا يجوز **كتاب**
احياء الموات اتفق الايمة على ان الارض
الميتة يجوز احياؤها ويجوز احياء موات الاسلام للمسلم
بالاتفاق وهل يجوز للذمي قال مالك والشافعي واحمد
لا يجوز وقال ابو حنيفة واصحابه يجوز واختلفوا هل
يشترط في ذلك اذن الامام ام لا قال ابو حنيفة يحتاج
الى اذنه وقال مالك ما كان في القلاة وحيث لا يتشاح
الناس فيه اقتصر الى الاذن وقال الشافعي واحمد
لا يحتاج الى الاذن واختلفوا فيما كان من الارض مملوكا
ثم باداه له وخرب وطال عهده هل يملك بالاحياء قال
ابو حنيفة ومالك يملك بذلك وقال الشافعي لا يملك
وعن احمد روايتين كالمذهبيين اظهرهما انه لا يملك
فصل وبأي شيء يملك الارض ويكون احاؤها
به قال ابو حنيفة ومالك بنحوها وان يتخذ لها ما
وفي الدار بنحو يطها وان لم يسقفها وقال مالك
سما يعلم بالعادة انه احيا لمثلها من بناء وغراس وحفر

ببر وغير ذلك وقال الشافعي ان كانت للزراع
فزرعها واستخرج مالها فان كانت للسكنى فبقيتها
بيوتها ونسقيها **فصل** واختلفوا في حريم
البيير العادم فقال ابو حنيفة ان كان لسقي
الابل فحريمها اربعون ذراعا وان كانت للناضح فستون
وان كانت عينا فثلاث مائة ذراع وفي رواية
خمس مائة فمن اراد ان يحفر في حريمها منع منه
وقال مالك والشافعي ليس لذلك حد مقدر
والمرجع فيه الى العرف وقال احمد ان كانت
في ارض موات فخمسة وعشرون ذراعا وان
كانت في ارض عارية فخمسون ذراعا وان كانت
عينا فخمسة مائة ذراع والحديث اذ انبت في
ارض مملوكة فهل يملك صاحبها يملكها قال
ابو حنيفة لا يملكه وكل من اخذه صار له وقال
الشافعي يملكه بملك الارض وعن احمد روايتان
اظهرها كذهب ابي حنيفة وقال مالك ان
كانت الارض محوطة ملك صاحبها وان كانت
غير محوطة لم يملكه **فصل** اختلفوا فيما
يفضل عن حاجة الانسان ومساكنه وزرعه في المساكن
في نهر او ببر فقال مالك ان كانت البر والنفق في
البرية فمالكها حق بمقدار حاجته منها ويجب

عليه بذل ما فضل وان كانت في حايطة فلا يلزم
بذل الفاضل الا ان يكون جاره زرع علي ببر
فانهدمت او عين فغارت فانه يجب عليه بذل
الفاضل له الى ان يصلح جاره ببر نفسه او عينه
فان تماون لاصلاحه لم يلزمه ان يبذل له بعد
البذل شيئا وهل يستحق عوضه فيه روايتان
وقال ابو حنيفة واصحاب الشافعي يلزمه
بذله لشرب الناس والدواب من غير عوض
ولا يلزمه للمزارع وله اخذ العوض والمستحب
تركه وعن احمد روايتان اظهرهما انه يلزمه
بذله من غير عوض للماشية والسعية معا ولا
يجل له البيع **كتاب الوقف**
هو قربة جائز بالاتفاق وهل يلزم ام لا قال
مالك والشافعي و احمد يلزم باللفظ وان لم يحكم
به حاكم وان لم يخرج من مخرج الوصية بعد موته
وهو قول ابي يوسف ويصح عنده ويروى
ملك الواقف عنه وان لم يخرج الواقف عن يده
وقال محمد يصح اذا اخرج عن يده بان جعل
لوقف وليا يسلم اليه وهي رواية عن مالك
وقال ابو حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكنه
غير لازم ولا يزول ملك الواقف عن الوقف حتى

يحكم به حاكمه او يعلقه بموته فيقول اذا انت
فقد وقفت داري على كذا او اتفقوا على ان ما
لا يصح الانتفاع به الا بانئلافة كالأذهب والفضة
والماكول لا يصح وقفه وقف الحيوان يصح عند
الشافعي واجد وهي رواية عن مالك وقال
ابو حنيفة وابو يوسف لا يصح وهي الرواية الاخرى
عن مالك **فصل** الرأج من مذهب
الشافعي ان الملك في رتبة الموقوف ينتقل الى
الله عز وجل فلا يكون ملكا للواقف ولا للموقوف
عليه وقال مالك واحد ينتقل الى الموقوف عليه
وقال ابو حنيفة واصحابه مع اختلافهم اذا صح
الموقف خرج عن ملك الواقف ولم يدخل في
ملك الموقوف عليه ووقف المشاع جاز
كهبته واجارته بالاتفاق وقال محمد ابن
الحسن بعدم الجواز بناء على اصلهم في امتناع
اجارة المشاع **فصل** ولو وقف
شيا على نفسه صح عند ابي حنيفة واحمد وقال
مالك والشافعي لا يصح واذا لم يعين للموقف
مصرفا بان قال هذه الدار وقف فان ذلك
يصح عند مالك وكذلك اذا كان الوقف منقطع
الاخر كوقوف على اولادى واولادهم ولم يذكر

١٥٥
بعدهم الفقراء فانه يصح عند ويرجع ذلك بعد
انقراض من سمي الى فقرا عصبته فان لم يكونوا
فالي فقرا المسلمين وبه قال ابو يوسف ومحمد
والرأج من مذهب الشافعي انه لا يصح مع عدم
بيان المصروف والرأج صحة منقطع الاخر
فصل واتفقوا على ان اذا خرب الوقف
لم يعد الى ملك الواقف ثم اختلفوا في جواربعه
وصرف ثمنه في مثله وان كان سجدا قال مالك
والشافعي يبقى على حاله ولا يباع وقال احمد
يجوز بيعه وصرف ثمنه في مثله وكذلك في
السجدة اذا كان لا يرجي عوده وليس عند ابي
حنيفة نص فيها واختلف صاحباه فقال ابو يوسف
لا يباع وقال محمد يعود الى ملكه الاول
كتاب الهبة
اتفق الايمة على ان الهبة تصح بالايجاب والقبول
والقبض فلا بد من اجتماع الثلاثة عند ابي
حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك لا ينقصر
محتها ولزومها الى قبض بل يصح ويلزم مجرد الإيجاب
والقبول ولكن القبض شرط في نفوذها ونهايتها
واحرز مالك بذلك عن ما اذا اخرج الواهب الاثبات
مع مطالبة الموهوب له حتى مات وهو مستمر على

المطالبة لم تبطل وله مطالبة الورثة فان ترك
المطالبة او مكنت قبل الهبة فلم يقبضها حتى مات
الواهب او مرض بطلت الهبة قال ابن ابي زيد
المالكي في الرسالة ولا يتم هبة ولا صدقة ولا حبس
الا بالخياره فان قبل ان يحاز عنه فهو ميراث وعن
احمد رواية ان الهبة تملك من غير ولا بد في
القبض ان يكون باذن الواهب خلافا لابي حنيفة وهبة
المشاع جائزة عند مالك والشافعي كالبيع ويصح
قبضه بان يسلم الجميع الى الموهوب له فيستوفي
منه حقه ويكون نصيب شريكه في يده ودعيته
وقال ابو حنيفة ان كان مما لا يقسم كالعبيد
والجواهر جازت هبته وان كان مما يقسم لم تجز
هبة شي منه مشاعا **فصل** ومن اعمر
انسانا فقال اعمرتك داري فانه يكون قد وهب
له الانتفاع بمساحة حياته واذا مات رجعت رقبته
الى دار الى مالكها وهو الميراث مذهب مالك وكذلك
اذا قال اعمرتك وعقبك فان عقبه يملكون
تنفعها فاذا لم يبق منهم احد رجعت الرقبة الى
المالك لانه وهب المنفعة ولم يهب الرقبة
وقال ابو حنيفة والشافعي في احد قوليه واحمد
نصير الدار ملكا للمعمر وورثته ولا تعود الى مالك

197
المعطي الذي هو الميراث ان لم يكن للمعمر وارثا كانت
لبيت المال والشافعي قول اخر كذهب مالك
والرقبي جائزة وحكمها حكم المعري عند الشافعي
واحمد وابي يوسف وقال مالك وابو حنيفة ومحمد
الرقبي باطله **فصل** ومن وهب لاولاده شيئا
استحب له ان يسوي بينهم عند ابي حنيفة ومالك
وهو الرابع من مذهب الشافعي وذهب احمد ومحمد
ابن الحسن الى انه يفضل الذكر على الاناث
كنسبة الارث وهو وجه من مذهب الشافعي وتخصيص
بعض الاولاد بالهبة مكروه بالاتفاق وكذا تفضيل
بعضهم على بعض واذا فضل فهل يلزمه الرجوع عند
ابي حنيفة ومالك والشافعي على انه لا يلزمه وقال
احمد يلزمه الرجوع **فصل** واذا وهب الوالد
لابنه هبة قال ابو حنيفة ليس له الرجوع فيها حال
وقال الشافعي له الرجوع بكل حال وقال مالك
له الرجوع ولو بعد القبض فيما وهبه لابنه على جهة
الصلة والمحبة ولا يرجع فيما وهبه على جهة الصدقة
وانما يسوغ الرجوع ما لم تتغير الهبة في يد الولد
او يستجد دين بعد الهبة او تزوج البنت او يخلطه
الموهوب له بمال من جلنسه بحيث لا يميز منه والا
فليس له الرجوع وعن احمد ثلاث روايات اظهرها

له الرجوع بكل حال كذهب الشافعي والثانية ليس له
الرجوع بحال كذهب ابي حنيفة والثالثة كذهب مالك
فصل وهل يسوغ الرجوع في غير هبة الابن
قال الشافعي له الرجوع في غير هبة الابن كل من يقع
عليه اسم ولد حقيقة او مجازا كولده لصلية وولد ولده
من اولاد البنين والبنات ولا رجوع في هبة الاجنبي ولم
يعتبر الشافعي طرودين او تزويج البنت كما اعتبره مالك
لكن شرط بقاءه في سلطنة التهب فيمتنع عنده الرجوع
بوقفه وبيعه لابا جارتة ورهنه وقال ابو حنيفة
اذا وهب لذي رحم محرم بالنسب لم يكن له الرجوع
وان وهب لاجنبي ولم يعوض عن الهبة كان له
الرجوع الي ان يزيد زيادة متصلة او يموت احد
المعاقدين او يخرج عن ملك الموهوب له وليس له
عند ابي حنيفة الرجوع فيما وهب لاجنبيه واخته
وعمه وعمته ولا كل من لو كان امرأة لم يكن له
ان يتزوج بها لاجل النسب فاما اذا وهب
لبني عمه او للاجانب كان له ان يرجع في هبته
فصل ومن وهب هبة ثم طلب ثوابها
وقال انها اردت الثواب نظرفان كان مثله ممن يطلب
الثواب من الموهوب له فله ذلك عند مالك هبة
الفقر للفقير وهبة الرجل لاميره ومن هو فوقه

وهو احد كقول الشافعي وقال ابو حنيفة لا يكون
له ثواب الا باشتراطه وهو القول الثاني للشافعي
وهو المراجع من مذهبه **فصل** واجمعوا على
ان الوفاء بالعهد في الخير مطلوب وهل هو واجب او
مستحب فيه خلاف ذهب ابو حنيفة والشافعي
واحمد واكثر العلماء الى انه مستحب فلو تركه فات
الفضل وارثك المكروه كراهة شديدة ولكن لا ياشم
وذهب جماعة انه واجب منهم عمر ابن عبد العزيز
وذهب المالكية مذهبنا لثان الوعد ان يشترط بسبب
كقوله تزوج فلان كذا او نحو ذلك وجب الوفاء به وان
كان وعدا مطلقا لم يجب **كتاب**
اللقطة اجمعوا العلماء على ان اللقطة تعرف حولا
كاملا اذا لم يكن شيئا تفها يسيرا او شيئا لا يقال له وان
صاحبها اذا جاء الحق بها من ملقطها وانه اذا اكلها
بعد الحول واراد صاحبها ان يضمه كان له ذلك وانه
ان تصدق بها ملقطها بعد الحول فصاحبها مخير
بين التضمين وبين الرضا بالآخر **فصل**
 واجمعوا على ان جواز الالتقاط في الجملة شر اختلاف اهل
الافضل ترك اللقطة او اخذها فعن ابي حنيفة
روايتان احديهما الاخذ افضل والثانية تركها افضل
وعن الشافعي قولا احدهما اخذها افضل والثاني

وجوب اخذها والاصح استحبابه لو اثنى بائنه نفسه
وقال احمد تركها افضل فلو اخذها ثم ردها مكانها
قال ابو حنيفة ان كان اخذها ليردها الى صاحبها
فلا ضمان ولا ضمان وقال الشافعي واحمد يضمن
على كل حال وقال مالك ان اخذها بنية الحفظ
ثم ردها ضمن وان اخذها مترددا بين اخذها وتركها
ثم ردها فلا ضمان عليه **فصل** ومن وجد
شاة في فلاة حيث لا يجد من يضمنها اليه ولم يكن
بقربها شيء من العيران وخاف عليها فله الخيار عند
مالك في تركها واكلها ولا ضمان عليه قال والبقرة اذا
خاف عليها السباع كالشاة وقال ابو حنيفة والشافعي
واحمد متى اكلها الزم الضمان اذا حضر صاحبها **فصل**
وحكم اللقطة في الحرم وغيره سوا عند مالك فلا يلتقط ان
ياخذها على حكم اللقطة ويملكها بعد ذلك وله ان
ياخذها ليحفظها على صاحبها فقط وهو قول
ابي حنيفة وقال الشافعي واحمد له ان ياخذها
ليحفظها على صاحبها ويعرفها مادام مقيما بالحرم
واذا خرج سلمها الى الحاكم وليس له ان ياخذها للملك
فصل واذا عرف اللقطة سنة ولم يجز مالكها
فمعد مالك والشافعي للملتقط ان يجبرها ابدا
وله التصديق بها وله ان ياكلها غنيا كان او فقيرا وقال

ابو حنيفة ان كان فقيرا جاز له ان يملكها وان كان غنيا
لم يجز ويجوز له عند ابي حنيفة ومالك ان يتصدق
بها قبل ان يملكها على شرط ان اجاز صاحبها فجاز ذلك
مضى وان لم يجزه ضمن له الملتقط وقال الشافعي
واحمد لا يجوز له ذلك لا بصادقة موقوفه واذا وجد
بغير ابياديه وحده لم يجز له عند مالك والشافعي اخذه
فلو اخذه ثم ارسله فلا شيء عليه عند ابي حنيفة ومالك
وقال الشافعي واحمد عليه الضمان واذا مضى على
اللقطة حول وتصرف فيها الملتقط بنفقة او بيع او
صدقة فلصاحبها اذا جاز ان ياخذ قيمتها يوم تملكها عند
ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال داود ليس له
شي واذا جاز صاحب اللقطة فاعطى علاقتها ووصفها
وجب على الملتقط عند مالك واحمد ان يدفعها اليه
ولا يكلفه وقال ابو حنيفة والشافعي لا يجوز ذلك الا
ببينة **كتاب** **اللقطة**
اذا وجد لقط في دار اسلام فهو مسلم عند مالك والشافعي
واحمد وقال ابو حنيفة ان وجد في كنيسة او بيعة
او قرية من قري اهل الذمة فهو ذمي واختلف
اصحاب مالك في اسلام الصبي المميز غير البالغ العاقل
على ثلاثة اقوال احدها ان اسلامه يصح وهو قول
ابي حنيفة واحمد والثاني انه لا يصح والثالث

انه موقوف وعن الشافعي الاقوال الثلاثة والراجح من
من مذهبه ان اسلام الصبي استقلا لا يصح **فصل**
واذا وجد لقيط في دار الاسلام فهو حر مسلم فان امتنع بعد
بلوغه من الاسلام لم يقر على ذلك فان ابي قتل عند مالك
واحمد وقال ابو حنيفة يحد ولا يقتل وقال الشافعي
يزجر عن الكفر فان اقام عليه اقر عليه وانفقوا على انه
يحكم باسلام الطفل باسلام ابيه وكذا باسلام امه
الا مالك فانه قال لا يحكم باسلامه باسلام امه وعنه
روايتان **للمعاينة كتاب**

للمعاينة اتفق الائمة على ان يستحق لجعل برده
اذا شرطه ثم اختلفوا في استحقاقه اذا لم يشرطه
قال مالك ان كان معروفا برده الا باق استحق على
حسب بعد الموضع وقربه وان لم يكن ذلك شأنه
فلا جعل له ويعطى ما اتفق عليه وقال ابو حنيفة واحد
يستحق لجعل على الاطلاق ولم يعتبر وجود الشرط ولا
عدمه الا ان يكون معروفا برده الا باق ام لا وقال
الشافعي لا يستحق لجعل الا بالشرط واختلفوا هل هو
مقدرا ان رده مسيرة ثلاثة ايام استحق اربعين درهما
وان رده من دون ذلك يرضخ له الحاكم وقال مالك له
اجرة الثل وعنه احمد روايتان احديهما دينار واثنى
عشر درهما ولا فرق بين قصير المسافة وطويلها

ولا بين المصرو خارج المصرو الثانية ان جابه من
المصرو فعتش دراهم او من خارج المصرو فاربعون
درهما وعند الشافعي لا يستحق شي الا بالشرط والتقدير
واختلفوا فيما انفقه على الابن في طريقه فقال ابو
حنيفة والشافعي لا يجب على سيده اذا انفق منبرعا
وهو الذي ينفق من غير اذن الحاكم فان انفق باذنه
كان ما انفق دينارا على سيد العبد وله ان يجلس العبد
عنده حتى ياخذ ما انفقه وقال احمد هو على سيده
بكل حال ومذهب مالك ليس له غير اجرة المثل

كتاب الفرائض

اجمع المسلمون على ان الاسباب المتوارث بها ثلاثة
رحم ونكاح وولا وان الاسباب المانعة عن الميراث
ثلاثة رق وقتل واختلاف دين وعلى ان الانبياء لا يورثون
وما تركوه يكون صدقة يصرف في مصالح المسلمين
ولم يخالف في ذلك الا الشيعة واجمعوا على ان
الوارثين من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل
والاب وابوه وان علا والاخ وابنه الامن الام والعم
وابنه الام والزوج والمعتق ومن النساء سبع
البنت وبنت الابن وان سفل والام والجددة
والاخت والزوج والمعتقة وعلى ان الفرائض
المقدرة المحدودة في كتاب الله عز وجل ستة

النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسادس
إلى غير ذلك من سابل الفرائض المجمع عليها **فصل**
وأما ما اختلف فيه فنه توريث ذوي الأرحام الذين
لا سهم لهم في القرآن الكريم وهم عشرة أصناف أبو الأم
وكل جد وجدة ساقطين وأولاد البنات وبنات الأخوة
وأولاد الأخوات وبنو الأخوة للأم والعم للأم وبنات
الأعمام والعلمات والحالات والمدلون بهم فذهب
مالك والشافعي إلى عدم توريثهم قالا ويكون
المال لبيت المال وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان
وزيد والزهرى والأوزاعي وداود وذهب
أبو حنيفة وأحمد إلى توريثهم وحكى ذلك عن علي
وابن سعود وابن عباس وذلك عند فقد أصحاب
الفروض والعصبات بالإجماع وعن سعيد ابن
المسيب أن الخال يرث مع البنت فعلى ما قال
مالك والشافعي إذا مات عن أمه كان لها الثلث
والباقي لبيت المال وعلى ما قال أبو حنيفة وأحمد
المال كله للأم الثلث بالفرض والباقي بالرد وكذلك
للبنات النصف بالفرض والباقي بالرد ونقل القاضي
عبد الوهاب المالكي عن الشيخ أبي الحسن أن الصحيح
عن عثمان وعلي وابن عباس وابن سعود أنهم
كانوا لا يورثون ذوي الأرحام ولا يردون على أحد وهذا

الذي يحكى عنهم في الرد وتوريث ذوي الأرحام
حكاية فعل لأقول وابن حزيمة وغيره ممن
لحفاظ يدعون الإجماع على هذا **فصل**
والمسلم لا يرث من الكافر ولا عكسه باتفاق
الائمة وحكى عن معاذ وابن المسيب والشافعي
أنه يرث المسلم الكافر ولا عكس كما لا يرث الكافر
المسلمة **فصل** واختلفوا في مال المرتد إذا
قتل أو مات على الردة على ثلاثة أقوال الأول
أن جميع ماله الذي كسبه في إسلامه يكون في بيت
المال هذا قول مالك والشافعي وأحمد
والثاني يكون لورثته من المسلمين سوا كسبه
في إسلامه أو في ردة وهذا قول أبي يوسف
ومحمد ابن الحسن والثالث أن ما اكتسبه في
حال إسلامه لورثته من المسلمين وما اكتسبه في حال
ردته في بيت المال وهذا قول أبي حنيفة
فصل واختلفوا على أن القاتل عدا ظملا لا يرث
من المقتول ثم اختلفوا في من قتل خطأ فقال
أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يرث وقال
مالك من المال دون الدية **فصل** واختلفوا
في توريث أهل المال من الكفار فذهب مالك
وأحمد لا يرث بعضهم بعضا إذا كانوا أهل ملتين

كالههود والنصارى وكذلك من اعداهما من الكفار ان
اختلفت ملتهم وقال ابو حنيفة والشافعي انهم
اهل ملة واحدة كلهم كفار يرث بعضهم بعضا **فصل**
والغرق والقتل والهدم والموت بحريق او طاعون
اذ لم يعلم اسم مات قبل صاحبه لم يرث بعضهم بعضا
وثركة كل واحد منهم لباقي ورثته بالاتفاق الا في
رواية عن احمد وذهب على وسريح والشافعي والجمهور
الى ان يرث كل واحد منهما من تلاك وماله دون
طارقه وهي رواية عن احمد **فصل** ومن
بعضه حر وبعضه رقيق لا يرث ولا يرث عند
ابي حنيفة ومالك والشافعي وقال احمد وابو
يوسف ومحمد والمزني يرث ويرث بقدر ما فيه
من الحرية **فصل** والكافر والمرء والقاتل
عمدا ومن فيه رق ومن خفي موته لا يحجبون كما
لا يرثون بالاتفاق وعن ابن مسعود وحده ان
الكافر والعبد وقاتل النفس عمدا يحجبون ولا يرثون
والاخوة اذا احببوا الام الى السدس لم يأخذوه
بالاتفاق وروي عن ابن عباس ان الاخوة
يرثون مع الاب اذا احببوا الام فبأخذون ما حجبوا
عنه والمشهور عنه موافقة الكافة واجدة ام
الاب لا يرث مع وجود الاب الذي هو ابنها شيئا

بالتفاق ابي حنيفة ومالك والشافعي وذهب
احمد الى انها ترث معه السدس ان كانت وحدها
او تشارك ام الام فيه ان كانت موجودة والاخوة
يحجبون الام من الثلث الى السدس بالاجماع وحكي
عن ابن عباس ان لها بعد الثلث حتى يصير ثلاثة
فيكون لها السدس **فصل** والام في مسيلة
زوج وابوين او زوجة وابوين ثلث ما بقي بعد
فروض الزوج والزوجة عند جميع الفقهاء الا ابن
عباس فانه قال يكون لها ثلث المال كله في المسيلين
وبه قال ابن سريج ووافقه ابن سيرين في زوجة
وابوين وخالفه في زوج وابوين **فصل** والبنين
فصاعدا الثلثان عند جميع الفقهاء الا ابن عباس
ان البنين النصف كل واحد وان للثلاثة فصاعدا
الثلثين وروي عنه كقول الجماعة واذ استكمل
البنات الثلثين فلا شيء لبنات الابن الا ان يكون
معهن ذكر في درجتهم او اسفل منهن فيعصبن
فيكون ما بقي بينه وبين من فوقه ومن هو في
درجته للذكر مثل حظ الانثيين عند جميع الفقهاء
وحكي عن ابن عباس انهن لسن بعصبة ولا يرثون
شيئا مع البنات **فصل** المسيلة المشهورة
بالمشركة وهي زوج وام واخوان لام واخ لابوين

اختلفوا فيها فقال مالك والشافعي للزوج النصف
وللام السدس وللأخوة للام الثلث ثم يشترك
الأخ للابوين الأخوين للام في الثلث الذي فرض
لها وهذا قول عمرو عثمان وابن عباس وابن
مسعود وزيد وعائشة والزهري وابن المسيب
ومذهب أبي حنيفة وأصحابه وأحمد وداود والثلاث
للأخوة للام ويسقط الأخ للابوين وهو مذهب
علي وحكي عن ابن عباس وابن مسعود رضي
الله عنهم **فصل** فرض الجدة والجدة السدس
عند جميع العلماء وروى عن ابن عباس أنه أعطى
الجدة أم الأب إذا انفردت الثلث وأقامها مقام
الأم وروى عنه كقول الجماعة ومذهب مالك
لا يرث من الجدات الاثنتان أم الأم وأمهاتهما وأم
الأب وأمهاتها ومذهب أبي حنيفة أن أم الأب الأب
ترث أيضا واختلف قول الشافعي فقال مثل
قول مالك وقال مثل قول أبي حنيفة وهو المشهور
عنه والراجح من مذهبه والجدة من جهة الأب إذا
كانت أقرب من الجدة من قبل الأم شاركتها الجدة
من قبل الأم في السدس ولا تنجبها هذا مذهب
مالك والشافعي وزيد وابن مسعود وقال
أبو حنيفة السدس للجدة من قبل الأب إذا

كانت أقرب من التي من جهة الأم **فصل**
والجد يقاسم الأخوة فيرثون معه ولا تنجبونه عند
أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وروى
عن أبي بكر وابن عباس وعائشة وابن الزبير
ومروان ومعاذ وأبي موسى وأبي الدرداء أن الجد
يسقط الأخوة من الأب والأخوة من الابوين
يعادون الجد بالأخوة من الأب ما لم يقصوه عن
الثلث عند كافة العلماء وروى عن علي أنهم
لا يعادونه واختلف الأئمة في الأكرمية وهي زوج
أم واحد وأخت لأب وأم أولاد فقال مالك
والشافعي واحد للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت
النصف وللجدة السدس ثم يقسم الجد والأخت
بنيهما الثلثا له الثلثان ولها الثلث وقال أبو
حنيفة للام الثلث وللزوج النصف والباقي للجد
وتسقط الأخوة **فصل** ومن اجتمع فيه جتان
فرض ورث عند مالك والشافعي بأقواهما فقط
وعند أبي حنيفة وأحمد يرث بالسيين جميعا
ولو اجتمع ابنا عمه أحدهما أخ لأم كان للأخ منهم السدس
والباقي بينهما بالعصوبة بالاتفاق وحكي عن ابن
مسعود والحسن وأبي ثور أن ابن العم الذي هو أخ
لأم أولى بالمال **فصل** كافة العلماء يقولون

بان الارث لا يثبت بالموالاة وذهب النخعي الى ثبوته
وقال ابو حنيفة ان والاه وعاقده كان له نقضه
ماله يعقل عنه وابن الملا عنه قال ابو حنيفة
تستحق امه جميع بالفرض والعصوبة وقال
مالك والشافعي تاخذ الام الثلث بالفرض والباقي
لبنت المال وعن احمد روايتان احدهما عصبه
امه فاذا خلف اما وخالا فللام الثلث والباقي
للخال والثاني انها عصبه فيكون المال جميعه
لها **نفسيا** والعول عند كافة العلماء
صحيح ثابت معمول به فاذا زادت الفرائض على
سهام التركة دخل النقص على كل واحد منهم
على قدر حقه فاعيلت المسيلة ثم تقسّم
بعولها فيعطى كل ذي سهم على قدر سهمه عايلا
كالديون اذا زادت على التركة تقسّم على الحصص
وينتص كل واحد منهم على قدر دينه وقد انعقد
الاجماع في خلافة عمر رضي الله عنه على ذلك ثم خالف
فيه ابن عباس بعد موت عمر وانكره وقال
بطلانه فقيّل له هل لاقلت ذلك بحضرة عمر
فقال هبته وكان مهيبا فقيّل له رايتك مع الجماعة
احب اليك من رايتك منفردا وانفق الائمة على العول
لا يكون الا في الاصول الثلاثة الستة والاثنى عشر

والاربعة والعشرون **فصل** والسقط اذا
استحل صار حاقا لمالك واحمد لا يرث ولا يرث
وان تحرك وتنفس الا ان يطول به ذلك او يرضع
فان عطس فعن مالك روايتان وقال ابو
حنيفة والشافعي ان تحرك او تنفس او عطس ورث
ورث عنه **فصل** ولخنثي المشكل وهو من
له فرج وذكر قال ابو حنيفة في المشهور عنه ان
بال من الذكر فهو غلام او من الفرج فهو انثى او
منهما اعتبر اسبقهما فان استويا بقي على شكله
الى ان يخرج له حية او ياتي النسا فهو رجل او
يدركه لبن او يوطأ في فرجه او يحيض فهو امرأة
فان لم يظهر شي من ذلك فهو مشكل وميراثه ميراث
انثى وكذلك قال الشافعي ولكن خالفه في ميراثه
وقال يعطى الابن النصف وخنثى الثلث ويوقف
السدس حتى يتبين امره او يصطالحا وقال
مالك واحمد يورث من حيث يبول فان كان يبول
منهما اعتبر اسبقهما فان كانا في السبق سوا اعتبر
اكثرهما وهو مذهب ابى يوسف ومحمد فورث منه
فان بقي على شكله وخلف رجل ابنا وخنثى مشكلا
فقسّم للخنثى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث
انثى فيكون للابن ثلث المال وربعه وللخنثى

ربع المال وسدسه **كتاب**
الوصايا الوصية تمليك حقايق الى ما بعد الموت
وهي جائزة مستحبة غير واجبة بالاجماع لمن
ليست عنده امانة يجب عليه الخروج منها ولا عليه
دين لا يعلم به من هوله او ليست عنده وديعة
بغير ائتمان فان كانت ذمت متعلقة بشئ من
ذلك كانت الوصية واجبة عليه فرضا وهي مستحبة
لغير وارث بالاجماع وقال الزهري واهل
الظاهرية ان الوصية واجبة للاقارب الذين
لا يرثون الميت سواء كانوا عصبة او ذارحم اذا كان
هناك وارث غيرهم **فصل** والوصية لغير
الوارث بالثلث جائزة بالاجماع ولا تنقضي اجازة
وللوارث جائزة موقوفة على اجازة الورثة واذا
اوصى بأكثر من ثلثه واجاز الورثة ذلك فذهب
مالك انهم اذا اجازوا في مرضه لم يكن لهم ان
يرجعوا بعد موته او في صحته فلهم الرجوع بعد موته
وقال ابو حنيفة والشافعي لهم الرجوع سواء
كانوا في صحته او في مرضه **فصل** ومن اوصى
بجمل او بغير جاز عند ابى حنيفة ومالك واحمد ان
يعطى انثى وكذلك ان اوصى بيدنة او بقرة جاز
ان يعطى ذكر اذ الذكر والانثى سواء عندهم وقال

156
الشافعي لا يجوز في البعير الا الذكر ولا في البدنة والبقرة
الا الانثى واذا اوصى باخراج ثلث ماله في الرقاب
ابتداء عند مالك يعقن مما ليكة كالزكاة وقال
ابو حنيفة والشافعي يصرف الى المكاتب **فصل**
اجازة الورثة هل هي تنفيذ لما كان امر به الموصي
ام عطية ابتداء قال ابو حنيفة ومالك واحمد
تنفيذ والشافعي قولان اصحهما كالجماعه وهلملك
الموصى له بموت الموصي ام بقبوله ام موثوق ثلاثة
اقوال للشافعي ارجحها انه موثوق وعند ابى حنيفة
ومالك واحمد بقبوله واذا اوصى بشئ لرجل ثم
اوصى به لآخر ولم يصرح برجوع من الاول فهو بينهما
نصفان بالاتفاق وقال الحسن وعطاء وطاووس هو
رجوع ويكون للثاني وقال داود هو الاول **فصل**
والعتق والهبة والوقف وسائر العطايا المبجزة
في مرض الموت معتبرة من الثلث بالاتفاق وقال
مجاهد وداود هي منجزة من راس المال واختلف فيما
اذا قدم ليقتض منه او كان المصف بازا العدو او جاز
الحامل الطلق او مباح الموج بالبحر وهو راك سفينة
فقال ابو حنيفة ومالك واحمد في المشهور عنه
ان عطايا هولاء من الثلث وعن الشافعي قولان
اصحهما من الثلث والثاني من جميع المال وكل من

مالك ان لم يمتد له ستة اشهر لم تصرف في
اكثر من ثلث ماله **فصل** واختلقوا في الوصية
الى العبد فقال مالك واحد تصح مطلقا سواء كان عبدا
او عبدا غيره وقال الشافعي لا يصح مطلقا وقال
ابو حنيفة تصح الى عبد نفسه بشرط ان لا يكون في
الورثة كثير ولا تصح الى عبد غيره ولمن له اب
او جد لا يجوز له عند الشافعي واحد ان يوصي الى
اجنبي بالنظر في امر اولاده مع وجود ابيه او جده
اذا كان من اهل العدالة وقال ابو حنيفة ومالك تصح
الوصية الى اجنبي في امر الاولاد وقضا الدين وتنفيذ
الثلث مع وجود الاب والجد واذا اوصى
الى عدل ثم فسق نزع الوصية منه كما اذا استند
الوصية اليه فامنا لا يومس عليها وهذا قول مالك
والشافعي وعن احمد روايتان وقال ابو حنيفة
اذا فسق يضمن اليه عدل اخر واذا اوصى الى فاسق
يخرجه القاضي من الوصية فان لم يخرجه بعد تصرفه
صح وصيته واختلقوا في الوصية للكفار فقال
مالك والشافعي واحد تصح سواء كانوا اهل حرب
او ذمة وقال ابو حنيفة لا تصح لاهل الحرب وتصح لاهل
الذمة خاصة **فصل** وللموصي ان يوصي بما
اوصى به اليه غيره وان لم يكن الموصي جعل ذلك

اليه هذا مذهب ابى حنيفة واصحابه ومالك ومنع
من ذلك الشافعي واحد في اظهر الروايتين واذا كان
الموصي عدلا لم يجز الى الحاكم وتنفيذ الوصية اليه ويصح
جميع تصرفه عند مالك والشافعي واحد وقال
ابو حنيفة ان لم يحكم له حاكم فجميع ما يبيعه ويشتره
للنصي مردود وما ينفق عليه فقولته فيه بقول
فصل ويشترط بيان ما يوصي فيه وتعيينه فان
اطلق الوصية فقال اوصيت اليك لم يصح عند
ابى حنيفة والشافعي واحد وكان ذلك لغو وقال
مالك تصح وتكون الوصية في كل شئ وعن مالك رواية
اخرى انه لا يكون وصيا فيما عينه واذا اوصى لاقاربه
او عقبه لم تدخل اولاد البنات عنده ليسو بعقب
ويعطى الاقرب فالاقرب وقال ابو حنيفة اقاربه
ذو رحمه فلا يعطى ابن العم ولا ابن الخال وقال
الشافعي اذا قال لاقاربي دخل كل قرابه وان بعد
الاصل او فرعاً واذا قال لذريتي وعقبى دخل اولاد
البنات وقال احمد في احدى روايتيه من كان
كان يملكه والا فالوصية لاقاربه من جهة ابيه ولو
اوصى لغيره فقال ابو حنيفة هم الماصقون
وقال الشافعي حد الجار اربعين داراً من كل جانب
وعن احمد روايتان اربعون أو ثلاثون ولا حد

لذلك عند مالك **فصل** والوصية للميت عند
ابن حنيفة والشافعي واحد باطلة وقال مالك يصحها
فان عليه دين او كفارة صرفت والا كانت لورثته ولو
اوصى لرجل بالف ولم يكن حاضر الا الالف وباقي
ماله غائب او باقي ماله عقار او دين وشع الورثة
وقالوا لا يدفع الى الموصى له الا الثلث الالف فعند
مالك ليس لهم ذلك وقال ابو حنيفة والشافعي
واحد له ثلث الالف ويكون باقي حقه شريكا في
جميع ما خلفه الموصى يستوفي حقه **فصل** واذا
اوصى غلام لم يبلغ الحلم وكان يعقل ما يوصى به فوصيته
جائزة عند مالك وقال ابو حنيفة بعدم الجواز
واختلف قول الشافعي والاصح من مذهبه انها
لا تضع وهو مذهب احمد **فصل** ولو اعقل
لسان المريض فهل تضع وصيته بالاشارة ام لا
فقال ابو حنيفة واحمد لا يصح وقال الشافعي
تضع والظاهر من مذهب مالك جواز ذلك **فصل**
واذا قبل الموصى اليه في حياة الموصى لم يكن له عند
ابن حنيفة ومالك ان يرجع بعد موته وقال
ابو حنيفة ولا في حياة الموصى الا ان يكون الموصى
حاضرا وقال الشافعي واحد له الرجوع في كل
حال وعزل نفسه متى شاؤ وقال النووي

الا ان يتعين عليه او يغلب على ظنه تلف المال
باستيلا ظالم عليه واذا اوصى لرجل بابه الرقيق
فقبل الوصية وهو مريض فيعتق عليه ابوه ثم
مات الابن فعند مالك والجمهور انه يرثه وعند
الشافعي واحد لا يرثه واذا قال اعطوه راسا
من رقيقى او جلامن ابلى وكان رقيقه عسره او ابله
فقال مالك يعطى عشرهم بالقيمة وقال
الشافعي تعطيه الورثة ما يقع عليه اسم راس
صغيرا كان او كبيرا **فصل** واذا كتب
وصية بخطه ويعلم انه خطه ولم يشهد فيها فهل يحكم
كما يحكم لو اشهد لو اشهد على نفسه بها ابو حنيفة
ومالك والشافعي على انه لا يحكم بها وقال
احمد يحكم بها ما لم يعلم رجوعه عنها ولو اوصى الى رجلين
واطلق فهل لاحدهما التصرف دون الاخر قال مالك
والشافعي واحد لا يجوز مطلقا وقال ابو حنيفة
يجوز في ثمانية اشياء مخصوصة شراء الكفن وتجهيز
الميت واطعام الصغار وكسوتهم وردود يعة
بعضها وقضا دين وانقاذ وصية بغيرها واعتق
عبد بعينه وللوصية في حقوق الميت **فصل**
واختلفوا هل يصح التزوج في مرض الموت فقال
ابو حنيفة والشافعي واحد يصح وقال مالك

لا يصح للمريض المخوف عليه فان تزوج وقع فاسدا ونسخ
سواء دخل بها او لم يدخل ويكون النسخ بالطلاق فان
برى من المرض فهل يصح النكاح ام يبطل عنه في ذلك
روايتان ولو كان له ثلاثة اولاد فارصى لآخر مثل نصيب
احدهم قال ابو حنيفة والشافعي واحمد له الربع
وقال مالك الثالث ولو ارصى بجميع ماله ولا وارث له
قال ابو حنيفة الموصية صحيحة وهي رواية عن احمد
وقال الشافعي ومالك في رواية عنه واحمد في
الرواية الاخرى لا تنفع الا من الثلث ولو وهب او
اعتيق لم اعني في موضعه عجز عن الثلث فقال
ابو حنيفة ومالك واحمد يحتاجان وقال الشافعي
يبدأ بالاول وهي رواية عن احمد **فصل**
وهل يجوز الوصي ان يشتري لنفسه شيئا من مال
اليتيم قال ابو حنيفة يجوز بزيادة على القيمة اسمانا
فان اشتراه بمثل قيمته لم يجز وقال مالك له
ان يشتريه بالقيمة وقال الشافعي لا يجوز على
الاطلاق وعن احمد روايتان اشهرها عدم الجواز
والاخرى اذا وكل غير جاز **فصل** ولو ادعى
الوصي دفع المال الى اليتيم بعد بلوغه قال
ابو حنيفة القول قول الوصي مع يمينه قيقيل
قوله كما يقبل في تلف المال وما يدعيه من الاتفاق

يكون

يكون امينا وكذا الحكم في الاب والهاكم والشريك والمضار
وقال مالك والشافعي لا يقبل قول الوصي الا بيمينه
والوصية للمقاتل صحيحة عند ابى حنيفة
ومالك واحمد والشافعي قولان اصحهما الصحة ولو
ارصى لمسجد قال مالك والشافعي واحمد تنفع الوصية
وقال ابو حنيفة لا تنفع الا ان ينفق عليه ولو ارصى
لبنى فلان لم يدخل الا الذكورا لاتفاق ويكون بينهم
بالسوية ولو ارصى لولد فلان دخل الذكور والاناث
بالاتفاق بينهم بالسوية **فصل** والوصي مع
الغني هل يحل له ان ياكل من مال اليتيم عند الحاجة ام لا
مذهب ابى حنيفة لا يוכל بحال لا قرضا ولا غيره وقال
الشافعي واحمد يجوز له ان ياكل باقل الامرين من اجرة
معلمه وكفايته وهل يلزمه عند الوجود رد العوض للشافعي
قولان واحمد روايتان وقال مالك ان كان غنيا فليست عند
وان كان فقيرا فلياكل بالمعروف بمقدار نظره واجرة عمله
كتاب النكاح
الاجماع منعقد على ان النكاح من العقود الشرعية
المسنونة باصل الشرع وانفقت الائمة على ان
من تاقت نفسه اليه وخاف العنت وهو الزنا
فانه يتأكد في حقه ويكون افضل له من الحج والجهاد
والصلاة والصوم المستطوع به فالنكاح مستحب

المحتاج اليه يجد اهنته عند الشافعي ومالك وقال
احمد متى تأقت نفسه اليه وحشى الفت وجب وقال
ابو حنيفة باستحبابه مطلقا بكل حال وهو عنده
افضل من الانقطاع للعبادة وقال داود بوجود النكاح
على الرجل والمرأة مرة في العمر مطلقا **فصل** وإذا
تصد نكاح امرأة سن نظره الى وجهها وكفها بالانفاق
وقال داود بجوازها الى ما يرجسد لها سوا
السوتين والاصح من مذهب الشافعي النظر الى
فروج الزوجة والامة وعكسه وبذلك قال ابو
حنيفة ومالك ومملوك المرأة نص الشافعي على
انه محرم لها فيحوز نظره اليها وهذا هو الاصح عند
جمهور اصحابه وقال الشيخ ابو حامد الصحيح عند
اصحابنا ان العبد لا يكون محرما لسيدته وقال
النووي هذا هو الصواب بل لا ينبغي ان يجري
فيه خلاف بل يقطع بتحريمه والقول بانه محرم
لها ليس له دليل ظاهر فان الصواب في الآية انها
في الاما **فصل** ولا يصح النكاح الا من جاز
النظر عند كافة الفقهاء وقال ابو حنيفة
يصح نكاح الصبي المميز والسفيه موقوفا على اجازة
الولي ويجوز للولي غير الاب ان يزوجه اليتم قبل
بلوغه اذا كان ذلك نظره كالا ب عند ابي حنيفة

ومالك واحد ومنع الشافعي من هذا ولا يصح نكاح
العبد بغير اذن مولاه عند الشافعي واحمد
وقال مالك يصح والمولى نفسه عليه وقال
ابو حنيفة يصح موقوفا على اجازة المولى **فصل**
ولا يصح النكاح عند الشافعي واحمد الا بولي
ذكر فان عقدت المرأة النكاح لا يصح وقال
ابو حنيفة للمرأة ان تزوج بنفسها وان توكل في
نكاحها اذا كانت من اهل التصرف في مالها ولا
اعترض عليها الا ان تضع نفسها في غير كفوف يعترض
الولي عليها وقال مالك ان كانت ذات شرف وجمال
او مال يرغب في مثلها لم يصح نكاحها الا بولي وان
كانت بخلاف ذلك جاز ان يتولي نكاحها اجنبى
برضاها وقال داود ان كانت بكر لم يصح نكاحها
بغير ولي وان كانت ثيبا صح وقال ابو ثور ابو
يوسف يصح ان تزوج باذن وليها فان تزوجت
بنفسها وترافعا الى حاكم حتى يحكم بصحتها
نفذ وليس للشافعي نقضه الا عند ابي سعيد
الاصطخري فان وطئها قبل الحكم فلا حد عليه الا عند
ابي بكر الصيرفي وان اعتقد تحريمه وان طلقها قبل
الحكم لم يقع الا عند ابي اسحاق المروزي احتياطا
فان كانت المرأة في موضع ليس فيه حاكم ولا ولي

فوجها من احدهما تزوج نفسها والثاني ترد امرها الى
رجل من المسلمين بزوجهما قال المستظهري
وهذا لا يبي على اهلنا وكان الشيخ ابو اسحاق
يختار في مثل هذا ان يحكم فقيها من اهل الاجتهاد في
ذلك بناء على ان التحكيم في النكاح جائز **فصل**
وصح الوصية بالنكاح عند مالك ويكون الوصي
اولي من الولي بذلك وقال ابو حنيفة بان القاضي
وقال الشافعي لا ولاية لوصي مع ولي لان عارها
لا يلحقه وقال القاضي عبد الوهاب المالكي
وهذا الاطلاق في التعليل فاسد فالحكم اذا زوج المرأة
لا يلحقه ما قاله **فصل** ونحو الوكالة في
النكاح وقال ابو ثور لا تدخل الوكالة فيه ولجد
اولي من الاخ وقال مالك الاخ اولي والاخ من
الاب والام اولي من الاخ للاب عند ابي حنيفة
والشافعي في اصح قوله وقال مالك هما سواء لا
ولاية للابن على امه بالبنوة عند الشافعي وقال
ابو حنيفة ومالك واحمد تثبت له الولاية وتدمه
مالك وابو يوسف على الاب وقال احمد الاب
اولي من الجد وفي لجه عنه روايتان وهو قول ابي
حنيفة **فصل** ولا ولاية للفاسق عند
الشافعي واحمد من اصحابه من قال ان كان الولي ابا

ارجد افلا ولاية له مع الفسق وقال ابو حنيفة
ومالك الفسق لا يمنع ولاية **فصل**
واذا غاب الولي الاقرب الى مسافة تقصر فيها
الصلاة وزوجها القاضي الا ان بعد من العصابة عند
الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك واحمد ان
كانت الغيبة منقطعة انتقلت الولاية الى الابعد
وان كانت غير منقطعة لم تنتقل الولاية والمنقطعة
عند ابي حنيفة واحمد هي الغيبة بكان لا تصل
اليه العاقلة في السنة الامرة واحدة واذا غاب الولي
عن البكر وخفي خبره ولم يعلم له مكان قال مالك
بزوجهما اخوها باذنها وبه قال ابو حنيفة واصحابه
خلاف الشافعي **فصل** وللأب والجد عند
الشافعي تزوج البكر بغير رضاها صغيرة كانت
او كبيرة وبه قال مالك الا في لجد وهو اشهر
الروايتين عن احمد في لجد وقال ابو حنيفة
بزوج البكر البالغة العاقلة بغير رضاها لا يجوز بحال
وقال مالك واحمد في احدي الروايتين لا يثبت
للجد ولاية الاجبار ولا يجوز لغير الاب تزوج الصغير
حتى تبلغ وتاذن وقال ابو حنيفة يجوز لسائر
العصابات تزوجها غير انه لا يلزم العقد في حقها
فيثبت لها الخيار اذا بلغت وقال ابو يوسف

يلزمها عقدهم **فصل** والكر اذا ذهبت
بكرتها بوطي ولو مر ايام لم تجز قرو مجها الا باذنها
ان كانت بالغة فان كانت صغيرة فحتى تبلغ وتاذن
فعل هذا اذا زالت البكارة قبل البلوغ لم تزوج
عند الشافعي حتى تبلغ سواء كان المزوج ابا او غيره
وقال احمد اذا بلغت تسع سنين صح اذنها
في النكاح وغيره **فصل** والرجل اذا كان هو الولي
للزوجة اما يتسب او ولا او حكم كان له ان يزوج
نفسه منها عند ابي حنيفة ومالك على الاطلاق
وقال احمد يوكل غيره لئلا يكون موجبا وقابلا
وقال الشافعي لا يجوز له القبول بنفسه
ولا يوكل غيره بل يزوجها كغيره ولو خليفه وقال
بعض اصحابه بالجواز وبه عمل ابو حنيفة والبخاري فافى
دمشق فانه تزوج امرأة ولي امرها من نفسها
وكذلك من اعتق امته ثم اذنت له في نكاحها من
نفسه جاز له عند ابي حنيفة ومالك ان يولي نكاحها
من نفسه وكذلك من له بنت صغيرة يجوز ان يوكل
من خطبها منه في تزويجها من نفسه عند مالك
وابي حنيفة وصاحبيه **فصل** واذا
اتفق الاوليا والمرأة على نكاح غير الكفو صح العقد
عند ابي حنيفة ومالك والشافعي وقال

احمد لا يصح واذا ازوجها احد الاوليا برضاها من
غير كفوها لم يصح عند الشافعي وقال مالك
اتفق الاوليا او ابا واختلافهم سواء واذا اذنت
في تزويجها بمسلم فليس لواحد من الاوليا اعتراض
في ذلك وقال ابو حنيفة يلزم النكاح **فصل**
والكفاة عند الشافعي في خمسة الدين والنسب
والصناعة والحرية والظلم من العيوب ولم يعتبر محمد
ابن الحسن الديانة في الكفاة الا ان يكون بحيث
يكر ويخرج فيسخر منه الصبيان وعن مالك انه
قال الكفاة في الدين والنسب والمال وهي رواية
الكفاة في الدين والنسب والمال وهي رواية
عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف والمكسب
وهي رواية عن ابي حنيفة وعن احمد رواية
مذهب الشافعي واخرى انه يعتبر الدين والصناعة
ولا صحاب الشافعي في السن وجهان كالشيخ مع
الشافعي واصحابه انه لا يعتبر **فصل**
وهل فقد الكفاة يوثق في بطلان النكاح ام لا
قال ابو حنيفة يوجب للاوليا حق الاعتراض
وقال مالك يبطل النكاح والشافعي قولان
اصحهما البطلان الا اذا حصل معه رضی الزوجة
والاوليا وعن احمد روايتان اظهرهما البطلان واذا

طلبت المرأة التزوج من كفو بدون مهر مثلها لزم الولي
اجابتهما عند الشافعي ومالك واحمد وابي يوسف
ومحمد وقال ابو حنيفة لا يلزمه ذلك ونكاح
من ليس بكفو في النسب غير محرم بالاتفاق **فصل**
واذا تزوج الاب والجد الصغيرة بدون مهر مثلها
بلغ به مهر المثل وكذا الزوج ابنه الصغير باكثر من
مهر المثل رد الى مهر المثل عند الشافعي وقال
ابو حنيفة ومالك واحمد يلزم ما سماه واذا كان
الاقرب من اهل الولاية تزوجها الا بعد لم يصح
عند ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك
يصح الا في الاب في حق البكر والوصى فانه يجوز
للا بعد التزوج **فصل** واذا تزوج المرأة
وليان باذنها من رجلين مع الجهل بحال الاول
بطل الاول وصح الثاني وان لم يعلم المسابق ببطلا
واذا قال رجل فلانة زوجتي وصدقته ثبت
النكاح باتفاقهما عند الثلاثة وقال مالك
لا يثبت النكاح حتى يبري داخلا وخارجا من
عندها الا ان يكون يسرا **فصل** ولا يصح
النكاح الا بشهادة عند ابي حنيفة والشافعي
واحمد وقال مالك يصح من غير شهادة الا انه
اعتبر الاشاعة ونزل الرافعي بالكتمان حتى لو عقد

في السر واشترط كتمان النكاح فسبح عند مالك وعن
ابي حنيفة والشافعي واحمد لا يضر كتمانهم مع حضور
شاهدين ولا يثبت النكاح عند الشافعي واحمد
الا بشاهدين عدلين ذكرين وقال ابو حنيفة ينعقد
برجل وامرأتين وبشهادة فاسقين واذا تزوج مسلم
ذمية لم ينعقد النكاح الا بشهادة مسلمين عند مالك
والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ينعقد بزميين
والخطبة في النكاح ليست بشرط عند جميع الفقهاء الا
داود فانه قال باشتراط الخطبة عند العقد
مستد لا يفعل النبي صلى الله عليه وسلم **فصل**
ولا يصح النكاح عند الشافعي واحمد الا بلفظ التزوج
والانكاح وقال ابو حنيفة ينعقد بكل لفظ
يقضي التمليك على التاميد في حال الحياة حتى
روي عنه في لفظ الاجارة روايتان وقال مالك
ينعقد بذلك مع ذكر المهر واذا قال زوجت بنتي من
فلان فبلغه فقال قبلت النكاح لم يصح عند
هامة الفقهاء وقال ابو يوسف يصح ويكون
قوله زوجت فلانا جميع العقد ولو قال زوجتك
بنتي فقال قبلت فللشافعي قولان اصحهما انه
لا يصح حتى يقول قبلت نكاحها او تزوجتها والثاني
انه يصح وهو قول ابي حنيفة واحمد ولا يجوز

ولا يجوز للمسلم ان يتزوج كناية بولاية كتابي عند
احمد واجازه ابو حنيفة ومالك والثاني **فصل**
وملك السيد اجار عبده الكبير على النكاح عند
ابي حنيفة ومالك وعلي القديم من قول الثاني
ولا يملك ذلك عند احمد وعلي الجديد من قول الشافعي
ويجبر السيد على بيع العبد او نكاحه اذا طلب منه
النكاح فامتنع منه عند احمد وقال ابو حنيفة
ومالك لا يجبر والثاني قولان كالمذاهبين اصحهما
انه لا يجبر ولا يلزم الابن اعفاف ابيه وهو انكاح
اذا طلب النكاح عند ابي حنيفة ومالك واظهر
الروايتين عن احمد انه يلزمه وهو نص الشافعي
وقال **محققوا** اصحابه بشرط حرية الاب
وكذلك عنده يلزم اعفاف الاجداد من جهة
الاب وكذا من جهة الام **فصل** ويجوز
للولي ان يزوجه ام وله بغير رضاها عند ابي
حنيفة واحمد والثاني في ذلك قولان اصحهما
كذهب ابي حنيفة واحمد روايتان ولو قال
عتقت امي وجعلت عتقها صداقها بحضرة
شاهدين فعند ابي حنيفة ومالك والثاني
النكاح غير منعقد وعن احمد روايتان احدهما
كذهب الجماعة والثانية الانقضاء وثبوت

192
العتق صداقا واما العتق صحيح بالاجماع ولو قالت
الامة لسيدها اعتقني على ان تزوجك ويكون
عتقي صداقا فاعتقها فقالت الاربعة يصح العتق
واما النكاح فقال ابو حنيفة ومالك والثاني
لي بالخيار ان شئت تزوجته وان شئت لم
تزوجها ويكون لها ان اختارت تزوجه صداقا ما
فان كرهته فلا شيء له عليها عند ابي حنيفة ومالك
وقال **الشافعي** له عليها قيمة نفسها وان تراضيا
بالعقد كان العقد مهورا ولا شيء له سواه **باب**
ما يحرم من النكاح ام المرأة تحرم على التابيد
بمجرد العقد على البت بالاتفاق وحكي عن علي وزيد
ابن ثابت انهما قال لا تحرم الا بالدخول بالبت
وبه قال مجاهد وقال زيد ابن ثابت ان طلقها
قبل الدخول جاز له ان يتزوج بها وان ماتت
قبل الدخول لم يجز له تزوج امها وقال داود
فجعل الموت كالدخل وتحرم الربيبة بالام بالاتفاق
وان لم تكن في حجر زوج امها وقال داود بشرط
ان يكون الربيبة في كفالتة وتحريم المصاهرة تتعلق
بالوطي في ملك فاما المباشرة فمادون الفرج
بشهوة فهل يتعلق بها التحريم قال **ابو**
حنيفة يتعلق التحريم بذلك حتى قال ان النظر

الى الفرج كالمباشرة في تحريم المصاهرة **فصل**
الزانية يحل نكاحها عند ابي حنيفة ومالك والشافعي
وقال احمد يحرم نكاحها حتى تتوب ومن زني
بامرأة لم يحرم نكاحها ولا نكاح امها وبنتها عند
الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة يتعلق تحريم
المصاهرة بالزنا وزاد عليه احمد فقال اذا لاط
بفلام حرمت عليه امه وبنته ولو زنت امرأة لم
ينفسخ نكاحها بالاتفاق وحكي عن علي والحسن
البصري انه ينفخ ولو زنت امرأة ثم تزوجت
حل للزوج وطبها عند ابي حنيفة والشافعي
من غير وطى لكن يكره وطى الحامل حتى تضع وقال
مالك واحد عليها العدة ويحرم على الزوج وطبها
حتى تنقضي عدتها وقال ابو يوسف
اذا كانت حاملا حرم نكاحها حتى تضع وان كانت
حايلا لم يحرم ولم تعتد وهل يحل نكاح المتولدة
من زناه قال ابو حنيفة واحد لا يحل وقال
الشافعي يحل مع الكراهة وعن مالك روايات
كالذهبي **فصل** والجمع بين الاختين في
النكاح حرام وكذا بين المرأة وعمتها وخالتها وكذا
يحرم الجمع في الوطى بملك اليمين وقال داود لا يحرم
الجمع بين الامنين في الوطى بملك اليمين وهي رواية عن

احد وقال ابو حنيفة يصح نكاح الاخت غير
انه لا يحل له وطى المنكوحة حتى يحرم الموطوءة علي
نفسه **فصل** من اسلم ونحته اكثر من
اربع نسوة قال مالك والشافعي واحد مختار
منهن اربعاً ومن الاختين واحدة وقال ابو
حنيفة ان كان العقد وقع عليهن في حالة واحدة
فهو باطل ان كان في عقود صح النكاح في الاربع
الاوائل وكذا الاختين ولو ارتد احد الزوجين
قال ابو حنيفة ومالك تتجمل الفرقة مطلقا
سواء كان الارتداد قبل الدخول او بعده وقال
الشافعي واحد ان كان الارتداد قبل الدخول
تجملت الفرقة وان كان بعده وقفت على انقضاء
العدة ولو ارتد الزوجان المسلمان معا فهو بمنزلة ارتداد
احدهما وقال ابو حنيفة لا تقع فرقة وانكحة
الكفار صحيحة تتعلق بها الاحكام المتعلقة باحكام
المسلمين عند ابي حنيفة والشافعي واحد وقال
مالك نفى قاسدة **فصل** انما يجوز نكاح
الامة بشرطين خوف العنت وعدم الطول
لنكاح حرة وقال ابو حنيفة يجوز ذلك مع
عدم الشرطين وانما المانع من ذلك عنده ان يكون
نحته زوجة حرة او معتدة منه ولا يحل للمسلم نكاح

الامة الكتابية عند الشافعي ومالك واحمد
وقال ابو حنيفة جل ولا يجوز لمن لا يحل له
نكاح الكفار وطى اياهم بملك اليمين بالاتفاق وعن
ابي ثور انة جل وطى جميع الاما بملك اليمين على اي
دين كن ويجوز للحرا ان يزيد في نكاح الاما على
امة واحدة عند الشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة ومالك يجوز ان يتزوج من الاما
اربعا كما يتزوج من الحرا **فصل** والعبد
يجوز له ان يجمع بين زوجتين فقط عند ابي حنيفة
والشافعي واحمد وقال مالك هو كالحرة في
جواز جميع الاربع ويجوز للرجل عند الشافعي ان
يتزوج بامرأة زنا بها ويجوز له وطئها من غير
استبراء وكذا اعتد ابي حنيفة لكن لا يجوز وطئها
حتى يستبرأها بحبضة او بوضع الحمل ان كانت حاملا
وكره مالك التزوج بالزانية مطلقا وقال
احمد لا يجوز ان يتزوجها الا بشرطين وجود النبوة
منها واستبرأوها بوضع الحمل او بالاقرار او بالشهور
فصل واجمعوا على ان نكاح المتعة
باطل لاختلاف بينهم في ذلك وصفته ان يتزوج
امرأة الى مدة فيقول تزوجتك الى شهر او ستة
ونحو ذلك وهو باطل منسوخ باجماع العلماء قديما

وحدثنا باسرههم وذهب الشيعة الى صحته ورووا
ذلك عن ابن عباس والصحاح عنه القول بطلانه
ولكن حكى عن زفر من الحنفية ان شرط سقط ويصح
النكاح على التابيد اذا كان بلفظ التزوج وان كانت
بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة ونكاح الشعابير
باطل عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو
حنيفة العقد صحيح والهرفاسد واذا تزوج امرأة
ان يحلها مطلقا ثلاثا وشرط انه اذا وطئها فهي طالق
او فلان كاح فعند ابي حنيفة يصح النكاح دون الشرط
وفي حلها الاول عنه روايتان وعن مالك لا تصح
للاول الا بعد حصول نكاح صحيح بصد عن رغبة من
غير قصد التحليل وبطأوها حلا لا وهي طاهرة غير
حائض فان شرط التحليل او نواه فسد العقد ولا
يجل للثاني والشافعي في المسئلة قولان اصحهما انه
لا يصح النكاح وقال احمد لا يصح مطلقا فان تزوجها
ولم يشرط ذلك الا انه كان في غير عزمه مع النكاح
عند ابي حنيفة والشافعي مع الكراهة وقال
مالك واحمد لا يصح ولو تزوج امرأة وشرط ان لا يتزوج
عليها ولا يتسري عليها ولا ينقلد من بلدها و
دارها ولا يسافر بها فعند ابي حنيفة ومالك
العقد صحيح ولا يلزم هذا الشرط ولها مهر المثل

لان هذا الشرط محرم للحلال فكان كما لو شرطت ان لا تنكح نفسها وعند احمد هو صحيح يلزم الوفا به ومتى خالف ثبانا من ذلك فلها الخيار في الفسخ **باب**
الخيار في النكاح والرد بالعيب
العيوب المثبتة للخيار تسعة ثلاثة يشترك فيها النساء والرجال وهي الجنون والجدام والبرص واثنان يختصان بهما الرجال وهما الجب والعنة واربعة تختص بالنساء وهي القرن والرتق والفتق والعقل فالجب قطع الذكر والعنة العجز عن الجماع لعدم الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج فيمتنع الوطى والرتق انسداد الفرج والفتق انحراف ما بين محل الوطى ومخرج البول والعقل لحم يكون في الفرج وقيل رطوبة تمنع لذة الجماع فابو حنيفة لا يثبت للرجل الفسخ في شيء من ذلك بحال ويثبت الخيار للمرأة في الجب والعنة فقط ومالك والشافعي يثبتانه في ذلك كله الا في الفتق واحمد يثبتهما في الكل فان حدث ذلك في الزوج بعد العقد وقبل الدخول تخيرت المرأة عند مالك والشافعي واحمد وكذا بعد الدخول الا في العنة عند الشافعي وان حدث بالزوجة فله الفسخ على الراجح من مذهب الشافعي وهو يذهب احمد وقال مالك والشافعي في احد قوليه

لا خيار له **فصل** واذا عتقت المرأة وزوجها رقيق ثبت الخيار عند ابي حنيفة مادامت في المجلس الذي علمت بالعتق فيه ومتى علمت ومكنته من الوطى فهو رضى وللشافعي اقول اصحها ان لها الخيار على الفور والثاني الى ثلاثة ايام والثالث ما لم تملكه من الوطى ولو عتقت وزوجها حر فلا خيار لها عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يثبت لها الخيار مع حرية **كتاب**
الصدق
لا يفسد النكاح بفساد الصداق عند ابي حنيفة والشافعي وعن مالك واحمد روايتان واقل الصداق نقد رعد ابي حنيفة ومالك وهو ما يقطع فيه السارق مع اخلاقيهما في قدر ذلك فعند ابي حنيفة عشرة دراهم او دينار واحد وعند مالك ربع دينار او ثلاثة دراهم وقال الشافعي واحد لاهل لاقول المهر وكلما جاز ان يكون ثمن في المبيع جاز ان يكون صداقا في النكاح وتعليم القرآن يجوز ان يكون مهرا عند مالك والشافعي واحمد في احد الروايتين وقال ابو حنيفة واحد في اظهر روايتيه لا يكون مهرا **فصل** وتملك المرأة الصداق بالعقد عند ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك لا تملك الا بالدخول او

بموت الزوج بل هو مراعى لانستحقه كله بمجرد العقد
وانما تستحق نصفه فاذا او في مهرها شافرحيث
شاعند ابي حنيفة وقيل يخرجها من بلد غيرها لان
العريب يوذى هذا اللفظ الهداه وقال في
الاختيار للحنفية واذا او في مهرها نقلها الى حيث
شا وقيل لا يسافر بها الى قري مصر العربية وعليه
الفتوي لفساد اهل الزمان وقيل يسافر بها
الى قري مصر العربية لانها ليست بقرية وذهب
مالك والشافعي واحمد ان الزوج ان يسافر
بزوجه حيث شا **فصل** والمفوضة
اذا طلقت قبل المسيس والفرص وليس لها الا
المتعة عند ابي حنيفة والشافعي واحمد في اصح
روايتيه وقال في الكافي انه المذهب وقال
احمد في رواية اخري لها نصف مهر المثل
وقال مالك لا تجب لها المتعة بحال بل
ستجب ولا متعة لغير المفوضة في ظاهر مذهب
احمد وعنه رواية انها تجب لكل مطلقة وهو
مذهب ابي حنيفة وقوال الشافعي
انها واجبة على كل حي المطلقة قبل الوطى لم يجب
لها شطر مهر وكذا الموطوة بكل فرقة ليست
يسببها واختلفت موجبو المتعة في تقديرها

١٤٦
فقال ابو حنيفة المتعة ثلاثة اثواب درع
وخمار ومنحفة بشرط ان لا يزيد قيمة ذلك على
نصف مهر المثل وقال الشافعي في اصح
قوله واحد في احدي روايتيه انه مفوض الى اجتهاد
الحاكم يقدرها بنظره وعن الشافعي قول اخر انها
مقدرة بما يقع عليه الاسم كالصداق فيصح بما قل
وجل والمستحب عنده ان لا تنقص عن ثلاثين
درهما وعن احمد رواية اخري انها مقدرة بكسوة
تجزئها فيها الصلاة وذلك ثوبان درع وخمار ولا
ينقص عن ذلك **فصل** اختلف الائمة
في اعتبار مهر المثل فقال ابو حنيفة هو
معتبر في قراياتها من العصبات خاصة فلا مدخل
في ذلك لامها ولا خالها الا ان يكون من غير عشرين
وقال مالك هو معتبر باحوال المرأة في جمالها
وشرفها وما لها دون انسابها الا ان تكون من
قبيلة لا يزدن في صداقهن ولا يتقصن وقال
الشافعي معتبر بعصبانها فيراعى اقرب من
تنسب اليه فافرى بن اخت لا بوبن ثم لاب ثم
بنات اخ ثم عمات كذلك فان فقدت العصبات
او جهل مهر فارحام جدات وخالات ويعتبر
وعقل وبيار وبكار وما اختلف فيه

عزم فان اقتصرت بفضل او تنقص زيد او تنقص
لا يبق بالحال وقال احمد هو معتبر بقول بانها النسا
من العصبات وغيرهن من ذوى الارهاق
فصل اذا اختلف الزوجان في قبض الصداق
قال ابو حنيفة والشافعي القول قول الزوجة
مطلقا وقال مالك ان كان ببلد العرف جاز بدفع
المحال قبل الدخول كما كان بالمدينة فالقول بعد
الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها **فصل**
اختلف الائمة في الذي بيده عقدة النكاح من
هو قال ابو حنيفة هو الزوج وهو الجديد الرابع من
مذهب الشافعي وقال مالك هو الولي وهو
القديم من قول الشافعي وعن احمد روايتان
فصل والزيادة على الصداق بعد العقد
هل تلحق به قال ابو حنيفة هي ثابتة ان دخل
بها ومات عنها فان طلقها قبل الدخول لم يثبت
وكان لها نصف المسمى فقط وقال مالك
الزيادة ثابتة ان دخل بها فان طلقها قبل الدخول
فلهما نصف الزيادة مع نصف المسمى وان مات
قبل الدخول وقبض المهر بطلت وكان لها المسمى
بالعقد على المشهور عنه وقال الشافعي
في هبة من افه ان قبضتها صحت وان لم تقبضها

بطلت وقال احمد حكم الزيادة حكم المصل **فصل**
العبد اذا تزوج بغير اذن سيده ودخل بالزوجة
وقد سمي لها مهر اقال ابو حنيفة لا يلزمه شيء في
الحال فان عتق لزمه مهر مثلها وقال مالك لها
المسمى كاملا وقال الشافعي لها مهر مثلها والجديد
الرابع من مذهبهم انه يتعلق بدم العبد وعن احمد
رايتان احدهما كذهب الشافعي والاخرى يلزمه
خمس المسمى ما لم يزد على قيمته فان زاد لم
يلزم سيده الا قيمته او تسليمه لان مذهبهم ان
المسمى يتعلق برفية العبد **فصل** واذا
سلمت المرأة نفسها قبل قبض صداقها ودخل
بها الزوج او خلاها ثم امتنعت بعد ذلك
قال ابو حنيفة واحدا لها ذلك حتى تقبض
صداقها وقال مالك والشافعي ليس لها
ذلك بعد الدخول ولها الامتناع بعد الخلوة
فصل والمهر هل يستقر بالخلوة التي
لا مانع فيها ولا يستقر الا بعد الدخول قال
الشافعي في اظهر قولي لا يستقر الا بالوطى وقال
مالك اذا خلا وطأت مدة الخلوة استقر المهر وان
لم يطأ وحدها بالقاسم طول الخلوة بالعام وقال
ابو حنيفة واحدا يستقر المهر بالخلوة التي لا مانع

فيها وان لم يحصل وطى وبوت احد الزوجين
يستقر المهر بالاتفاق **فصل** وليمة
العرس سنة على الراجح من مذهب الشافعي
ومستحبة عند الثلاثة والاجابة اليها مستحبة على
الاصح عند ابي حنيفة واجبة على المشهور عن
مالك وهو الاظهر من قول الشافعي واحدى الروايتين
عن احمد والشافعي العرس والتفاط قال ابو
حنيفة لا لباس به ولا يكره اخذه وقال مالك
والشافعي يكرهه وعن احمد روايتان
كالذهين واما وليمة غير العرس كالختان ونحوه
قال ابو حنيفة ومالك والشافعي يستحب
وقال احمد لا يستحب **باب**
القسم والنشوز وعشر النساء ثبت في
الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم
بين نسائه ثم القسم انما هو للزوجات بالاتفاق
ولا قسم لزوجته ولا اما من بات عند واحدة لزمه
المبيت عند من بقى ولا تجب التسوية في الجماع
بالاجماع ويستحب ذلك ولو اعرض عنهم او عن الواحدة
لم ياتم ويستحب ان لا يعطلس ونشوز المرأة حرام
بالاجماع بسقط النفقة ويجب على كل واحد من
الزوجين معاشرة صاحبه بالمعروف وبذل

ماي عليه من غير مطل ولا اظهار كراهة فيجب على
الزوجة طوع زوجها وملازمة المسكن ولد نسائها
لخروج بالاجماع ويجب على الزوج المهر والنفقة
فصل والعزل عن الحرة ولو تغير ادبها جاز
على المرح من مذهب الشافعي لكن نهى عنه والاوط
تركه وعند ابي حنيفة ومالك واحد لا يجوز الا
باذنها والزوجة الامة تحت الحرق قال ابو حنيفة
ومالك واحد لا يجوز العزل عنها الا باذن سيدها
وجوزه الشافعي بغير اذنه **فصل** اذا
كانت الجديدة بكر اقام عندها سبعة ايام ثم دار
بالقمة على نسايه وان كانت ثيبا اقام ثلاثا عند
مالك والشافعي واحد وقال ابو حنيفة لا يفضل
لجديدة في القسم بل يساوي بينهما وبين اللاتي عنده
وهل للرجل ان يسافر ببعض نسائه من غير قرعة
وان لم يرضين قال ابو حنيفة له ذلك وعن
مالك روايتان احدهما كقول ابي حنيفة والثاني
عدم الجواز الا برضا هن او الفرقة وهذا مذهب الشافعي
واحمد فان سافر من غير قرعة ولا تراص وجب عليه
الفضا لهن عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
ومالك لا يجب **كتاب**
الخلع الخلع مستقر للكم بالاجماع وحكى عن بكير ابن عبد الله

المزني انه قال الخلع منسوخ وهذا ليس بشي وانفق
 الابيمة على ان المرأة اذا كرهت زوجها لغير منظره او سو
 عشرته جاز لها ان تخلعه على عوض وان لم يكن من ذلك
 شي وتراضيا على الخلع من غير سب جاز ولم يكره
 وحكى عن الزهري وعطاء وداود ان الخلع لا يصح في هذه
 الحالة **فصل** والخلع طلاق باين عند ابي
 حنيفة ومالك وفي احدى الروايتين عن احمد
 والصحيح الجديد من اقوال الشافعي الثلاثة
 وقال احمد في اظهر الروايتين هو نسخ لا ينقص
 عددا وليس بطلاق وهو القديم من قول
 الشافعي واختاره جماعة من متأخري اصحابه
 بشرط ان يكون ذلك مع الزوجة وبلفظ الخلع
 لا ينوي به الطلاق والشافعي قول ثالث انه
 ليس بشي **فصل** وهل يكره الخلع باكثر من
 المسمى قال مالك والشافعي لا يكره ذلك
 وقال ابو حنيفة ان كان النشور من قبلها
 كره اخذ اكثر من المسمى وان كان من قبله كره اخذ
 شي مطلقا وصح مع الكراهة وقال احمد يكره
 الخلع على اكثر من المسمى مطلقا **فصل**
 اذا طلق المتخلعة منه قال ابو حنيفة يلحقها
 طلاقه في هذه العدة وقال مالك ان طلقها

عقب خلعه متصلا بالخلع طلقت وان انفصل الطلاق عن
 الخلع لم تطلق وقال الشافعي واحدا يلحقها الطلاق
 بحال **فصل** ولو خالع زوجته على رضاع ولها
 سنتين جاز فان مات الولد قبل الحولين قال ابو حنيفة
 واحمد يرجع عليها بقيمة الرضاع للمدة المشروطة
 وعن مالك روايتان احدهما لا يرجع بشي
 والاخرى كذهب ابي حنيفة واحمد والشافعي
 قولان احدهما يسقط الرضاع ولا يقوم غير الولد
 فدامه والثاني لا يسقط الرضاع بل ياتينها بولد مثله
 ترضعه واذا قلنا بالقول الاول فالي ما يرجع
 قولان الجديد الى مهر المثل والقديم الى اجرة الرضاع
فصل وليس للاب ان يخلع ابنته الصغيرة
 بشي من مالها عند ابي حنيفة والشافعي واحمد
 وقال مالك له ذلك وبه قال بعض اصحاب
 الشافعي وليس له ان يخلع زوجة ابنته الصغيرة عند
 ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك له
 ذلك **فصل** لو قالت طلقني ثلاثا علي
 الف فطلقها واحدة قال ابو حنيفة يستحق
 ثلث الالف وقال مالك يستحق عليها الالف
 سواطلقها واحدة او ثلاثا لانها تملك نفسها بالواحدة
 كما تملك بالثلاثة وقال الشافعي يستحق ثلث

الالف في الحالتين وقال احمد لا يستحق شيئا في
الحالتين ولو قالت طلقني واحدة بالف نطقها ثلاثا
فقال مالك والشافعي واحد نطق ثلاثا ويستحق
الالف وقال ابو حنيفة لا يستحق شيئا وتطلق
ثلاثا **فصل** يصح الخلع من غير الزوجة
باتفاق بان يقول اجنبي للزوج طلق امرأتك بالف
وقال ابو ثور لا يصح **كتاب**
الطلاق هو في حالة استقامة الزوجين مكرره
بالاتفاق بل قال ابو حنيفة بتخريمه وهل يصح تعليق
الطلاق والعق بالملك ام لا وصورته ان يقول
لاحبيبة ان تزوجك فانت طالق او كل امرأه تزوجها
فهي طالق او يقول العبد ان ملكك فانت حرا وكل
عبد استترته فهو حر قال ابو حنيفة يصح التعليق
ويلزم الطلاق والعق سواء طلق او عزم او خصص
وقال مالك يلزم اذا خصص او عين من قبيلة
او بلدة او امرأة بعينها الا ان طلق وعزم وقال
الشافعي واحد لا يلزم مطلقا **فصل**
والطلاق هل يعتبر بالرجال ام بالنساء قال مالك
والشافعي واحد يعتبر ذلك وقال ابو حنيفة
يعتبر بالنساء وصورته عند الجماعة ان الحر يملك
ثلاث نكاحات والعبد بطليقتين وعند ابى

حنيفة الحرة تطلق ثلاثا او الامم اثنتين حرا كانت
زوجها او عيدا **فصل** واذا علق
طلاقها بصفة كقوله ان دخلت الدار فانت
طالق ثم ابانها ولم يفعل المحلوف عليه في حال
البيونة ثم تزوجها ثم دخلت فقال ابو حنيفة
ومالك ان كان الطلاق الذي ابانها فيه دون
الثلاثة فاليمين باقية في النكاح الثاني لم تنحل
فيبحث لوجود الصفة مرة اخرى وان كان ثلاثا
انحلت اليمين والشافعي ثلاثة اقوال احدها
كذهب ابى حنيفة ومالك والشافعي لا ينحل اليمين
وان بانث بالثلاثة والثالث وهو الاصح ان متى
طلقها طلاقا بايناس ثم تزوجها وان لم يحصل فعل المحلوف
عليه انحلت اليمين على كل حال وقال احمد بعد
اليمين سوا بانث بالثلاث او بما دونها اما اذا حصل
فعل المحلوف عليه في حال البيونة فقال ابو
حنيفة ومالك والشافعي لا تعود اليمين وقال
احمد تعود اليمين بعود النكاح **فصل** اتفق
الايمه الاربعه على ان الطلاق في الحيض لم دخول
بها او في طهر جامع فيه محرم الا انه يقع وكذلك
جميع الطلاق الثلاث محرم ويقع واختلفوا بعد
رتوعه هل هو طلاق سنة او بدعة فقال ابو حنيفة

ومالك هو بدعة وقال الشافعي هو طلاق سنة
واختلفوا فيما اذا قال انت طالق عدد الحمل والرباب
فقال ابو حنيفة يقتضي طلقة بين المرأة بها وقال
مالك والشافعي واحد يقع به الثلاث **فصل**
اتفق اصحاب ابي حنيفة ومالك واحمد على ان من قال
لزوجته ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها بعد
ذلك وقع طلقة منجزة ويقع بالشرط تمام الثلاث في
الحال واختلف اصحاب الشافعي في ذلك فالاصح في
الرافعي قال في الروضة والفتوي به اولي وتزوج
المجنز فقط رفع الدار قال المزني وابن سريج وابن
الحداد والفقهاء والشيخ ابو حامد وصاحب المذهب
وغيرهم لا يقع طلاقا اصلا وحكي ذلك عن سنن
الشافعي ومن اصحابه من يقول بوقوع الثلاث
كمذهب الجماعة **فصل** واختلفوا في
الكنايات الظاهرة وهي خلية وبرية وباين وبته
وجلك على غاربك وانت حرة وامرك بيدك
واعندي ولحقى باهلك هل يقتصر الى نية فقال
ابو حنيفة والشافعي واحد يقتصر الى نية او دلالة
حال وقال مالك يقع الطلاق بمجرد اللفظ ولو انضم
الى هذه الكنايات دلالة حال من القصد وذكر
الطلاق فهل يقتصر الى النية ام لا قال ابو حنيفة

ان كان في ذكر الطلاق وقال لم ارد له يصدق في جميع
الكنايات وان كان في حال الغضب ولم تحر
الطلاق ذكر لم يصدق في ثلاثة الفاظ اعندي
واختاري وامرك بيدك ويصدق في غيرها
وقال مالك جميع الكنايات الظاهرة متى
قالها مستديا او محييا لها عن سواها الطلاق
كان طلاقا ولم يقبل قوله لم ارد له وقال
الشافعي جميع ذلك يقتصر الى نية مطلقا وعن
احمد روايتان احدهما كذهب الشافعي والاخرى
لا يقتصر الى نية ويكفي دلالة الحال **فصل**
واتفقوا على ان الطلاق والفراق والسرّح صريح لا يقتصر
الى نية الا باحقيقة فان الصريح عنده لفظ
واحد وهو الطلاق واللفظ السرّح والفراق فلا
يلايقع به طلاق الابنية **فصل** واختلفوا
في الكنايات الظاهرة اذا نوي بها
الطلاق ولم ينو عددا وكان جوابا عن سواها
الطلاق لم يقع بها من العدد فقال ابو
حنيفة يقع واحدة مع يمينه وقال مالك
ان كانت الزوجة مدخولا بها لم يقبل منه الا ان
يكون في خلع وان كان غير مدخول بها قبل ما يدعيه
مع يمينه ويقع ما ينويه الا في البتة فان قوله

اختلف فيها فروي عنه انه لا يصدق في اقل من
 الثلاث وروي عنه انه يقبل قوله مع يمينه
 وقال الشافعي يقبل منه كلما يدعيه في
 ذلك من اصل الطلاق واعداده وقال احمد
 متى كان معهما دلائل فقال او نوى الطلاق وقع الطلاق
 نوي ذلك او دونه مدخول بها كانت او غير مدخول
 بها **فصل** واختلفوا في الكنايات
 للحفية كاخرجي واذهي وانت مخلاة وخوذلك
 فقال ابو حنيفة هي الكنايات الظاهرة
 ان لم ينو عددا وقعت واحدة وان نوى الثلاث
 وقعت وان نوى اثنين لم يقع الا واحدة وقال
 الشافعي واحدا ان نوى بها طلقين كانت
 طلقين واختلفوا في لفظ اعتدى واستبري
 رحك اذا نوى بها ثلاث فقال ابو حنيفة
 يقع واحدة رجعية وقال مالك لا يقع
 بها الطلاق الا اذا وقعت ابتداء او كانت في ذكر
 الطلاق او في غضب فيقع ما نواه وقال
 الشافعي لا يقع الطلاق بها الا ان ينوي بها
 الطلاق ويقع ما نواه من العدد في المدخول
 بها والافلقة وعن احمد روايتان احدهما
 يقع الثلاث والاخرى انه يقع ما نواه

١٥٥ **فصل** واختلفوا فيمن قال لزوجتي
 اننا نكح طالق او رد الامر اليها فقالت انت مني
 طالق فقال ابو حنيفة واحدا لا يقع وقال
 مالك والشافعي يقع ولو قال لزوجتي انت طالق
 ونوي ثلاثا فقال ابو حنيفة واحدا في رواية
 اختارها الخريقي تقع واحدة وقال مالك
 والشافعي واحدا في رواية يقع الثلاث ولو قال
 لزوجتي امرك بيدك فطلقت نفسها ثلاثا فقال
 ابو حنيفة ان نوى الزوج ثلاثا وقعت او واحدة
 لم يقع شي وقال مالك يقع ما وقعت
 من عدد الطلاق اذا اقرها عليه فان نكحها
 اختلف وحسب من عدد الطلاق ما قلله وقال
 الشافعي لا يقع الثلاث سوا نوى الزوج الثلاث
 او واحدة ولو قال لزوجتي طلقي نفسك فطلقت
 نفسها ثلاثا قال ابو حنيفة ومالك لا يقع شي
 وقال الشافعي واحدا يقع واحدة **فصل**
 وانفقوا على الزوج اذا قال لغير المدخول بها
 انت طالق ثلاثا طلقت ثلاثا وقال الرافعي
 ولا يقال تبين بقوله انت طالق ولا يقع الثلاث
 واختلفوا فيما اذا قال لغير المدخول بها انت
 طالق انت طالق انت طالق بالفاظ متتابعة

فقال ابو حنيفة والشافعي واحد لا يقع الا
واحدة وقال مالك يقع الثلاث فان قال ذلك
للمدخول بها وقال اوردت اهما بها بالثانية والثالثة
فقال ابو حنيفة ومالك يقع الثلاث وقال
الشافعي واحد لا يقع الا واحدة ولو قال لغير
المدخول بها انت طالق وطالق وطالق فقال
ابو حنيفة والشافعي يقع واحدة وقال
مالك واحد يقع ثلاثا **فصل** واختلفوا
في طلاق الصبي الذي لا يعقل الطلاق فقال
ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يقع وعن احمد
روايتان اظهرهما انه يقع واختلفوا في طلاق
السكران فقال ابو حنيفة ومالك يقع وعن
الشافعي قولان اصحهما يقع وعن احمد روايتان
اظهرهما يقع وقال الطحاوي والكرخي من
الحنفية والكرخي وابو ثور من الشافعية انه
لا يقع **فصل** واختلفوا في طلاق
المكره واعتاقه فقال ابو حنيفة يقع الطلاق
ويحصل الاعتاق وقال مالك واحد لا يقع
اذا نطق به دافعا عن نفسه واختلفوا في
الوعيد الذي يغلب على الظن حصول ما توعد
به هل يكون اكراهها فقال ابو حنيفة ومالك

والشافعي نعم وعن احمد ثلاث روايات احدهن
كذهب الجماعة والثانية اختارها الحنفية لا
والثالثة ان يكون بالقتل او يقطع طرف فاكراه والا
فلا واختلفوا في ان الاكراه هل يختص بالسلطان ام لا
فقال مالك والشافعي لا فرق بين السلطان وغيره
كلص او متغلب وعن احمد روايتان احدهما لا يكون
الاكراه الا من السلطان والثانية كذهب مالك
والشافعي وعن ابى حنيفة روايتان كالمذهبين
فصل واختلفوا فمن قال لزوجه
انت طالق ان شاء الله فقال مالك واحد يقع
الطلاق وقال ابو حنيفة والشافعي لا يقع واختلفوا
فيما اذا شل في الطلاق فقال ابو حنيفة والشافعي
واحد يبنى على اليقين وقال مالك في المشهور عنه
يغلب الايقاع **فصل** واختلفوا في
المريض اذا طلق امراته طلاقا باينا ثم مات من
مرضه الذي طلق فيه فقال ابو حنيفة ومالك
واحد تراث الا ان اباحنيفة بشرط ان ارثها ان
لا يكون الطلاق عن طلب منها والشافعي قولان
اظهرهما لا تراث والى متى تراث على قول من يورثها
فقال ابو حنيفة تراث مادامت في العدة فان
مات بعد انقضاء عدتها لم تراث وقال احمد تراث

ما لم تزوج وقال مالك تترث وان تزوجت وللشافعي
 اقوال احدثها تترث مادامت في العدة والثاني
 ما لم تزوج والثالث تترث وان تزوجت **فصل**
 واختلفوا فيمن قال لزوجه انت طالق الى سنة
 فقال ابو حنيفة ومالك تطلق في الحال وقال
 الشافعي واحد لا تطلق حتى تنسلخ السنة
فصل واختلفوا فيمن طلق واحدة من
 زوجاته لا بعينها او بعينها ثم انسيها طلاقا رجعا
 فقال حنيفة وابن ابي هبيرة من الشافعية
 لا يحال بينه وبين وطئهن وله وطئ ابنتهن شا
 فاذا وطئ واحدة انصرف الطلاق الى غير الموطوءة
 ومذهب الشافعي انه اذا اباهم طلقة باينة تطلق
 واحدة منهما ويلزمه التعيين ويمنع من قربانهن
 الا ان يعين ويلزمه ذلك على الفور فلو اباهم طلقة
 رجعية فالاصح لا يلزمه التعيين في الحال لان
 الرجعية زوجة ويستحب عدة من عينها من حين
 اللفظ لامن وقت التعيين وقال مالك يطلقهن
 كلن وقال احمد يحال بينه وبين ولا يجوز له
 وطئهن حتى يفرق بينهما فايتن خرجت عليها
 الفرعة كانت هي المطلقة **فصل**
 واختلفوا على انه اذا قال لزوجه انت طالق

نصف طلقة لزمه طلقة قال القاضي عبد الوهاب
 وحكي عن داود ان الرجل اذا قال لزوجه نصفك
 طلق او انت طالق نصف طلقة انه لا يقع عليها الطلاق
 والفقه اعلى خلافه واختلفوا فيمن له اربع زوجات
 فقال نزوجتي طالق ولم يعين فقال ابو حنيفة
 والشافعي تطلق واحدة ممن وله صرف الطلاق الى
 من شامهن وقال مالك واحد يطلقهن
 كلن **فصل** واختلفوا فيمن اشار بالطلاق
 الى ما لا يفصل من المرأة في السلامة كاليد فقال
 ابو حنيفة ان اضافته الى احد اعضا الوجه والراس
 والرقبة والظفر والفرج وقع وفي معنى ذلك عند
 الحز الشافعي كالنصف والرابع قال وان اضافته
 الى ما يفصل في حال السلامة كالسن والظفر
 والشعر لم يقع وقال مالك والشافعي واحد
 يقع الطلاق بجميع الاعضا المتصلة كالاصبع واما
 المتفصلة كالشعر فيقع بها عند مالك والشافعي
 ولا يقع عند احمد **باب**
الرجعة اتفقوا على ان جواز الرجعة المطلقة
 الرجعية واختلفوا في الرجعية هل يحرم وطئها ام لا
 فقال ابو حنيفة واحمد في اظهر روابينه لا يحرم
 وقال مالك والشافعي واحمد في الرواية الاخرى

يُحْرَمُ وَاتَّخَلَفُوا أَهْلَ بَيْتِهِ بِالْوُطَى مَرَّجَعًا لَمْ يَنْفَقَ
أَبُو حَنِيفَةَ وَاحِدٌ فِي أَظْهَرِ رَوَايَتِهِ نَعَمْ وَالْإِجْتِنَاعُ مَعَهُ
إِلَى لَفْظِ نَوَى الرُّجْعَةِ أَوْ لَمْ يَنْفَقَ وَقَالَ مَالِكٌ فِي
الْمَشْهُورِ عَنْهُ أَنَّ نَوَى حَصَلَتِ الرُّجْعَةُ وَقَالَ
الشَّافِعِيُّ لَا تَحْصُلُ الرُّجْعَةُ إِلَّا بِلَفْظٍ وَهَلْ مِنْ شَرْطٍ
الرُّجْعَةُ إِلَّا شَهَادَةٌ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ
وَاحِدٌ فِي رَوَايَةٍ عَنْهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا الْإِشْرَارُ
بَلْ هُوَ مُسْتَحَبٌّ وَالشَّافِعِيُّ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا الْأَسْتِجَابُ
وَالثَّانِي أَنَّهُ شَرْطٌ وَهُوَ الْمَشْهُورُ رَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ
وَمَا حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ مِنْ أَنَّ الْإِشْرَارَ شَرْطٌ عِنْدَ مَالِكٍ
لَمْ أَرَهُ فِي مَشَاهِيرِ كُتُبِ الْمَالِكِيَّةِ بَلْ صَرَحَ الْقَاضِي عَبْدُ
الْوَهَّابِ وَالْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ بِأَنَّ مَذْهَبَ مَالِكٍ
الْأَسْتِجَابُ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُ وَكَذَلِكَ
ابْنُ أَبِي هَيْبَةَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْأَفْصَاحِ **فصل**
وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا لَا تَحِلُّ لَهُ
حَتَّى تَنْسَاجَ زَوْجًا وَيَطَاوَهَا فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ وَاتَّ
الْمُرَادُ بِالنِّكَاحِ هَذَا الْوُطَى وَأَنَّهُ شَرْطٌ فِي جَوَازِ
حُلِّهَا لِلأَوَّلِ وَأَنَّ الْوُطَى فِي النِّكَاحِ النَّاسِدُ لَا يَحِلُّهَا
إِلَّا فِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَاتَّخَلَفُوا أَهْلَ بَيْتِهِ بِحُصُولِ حُلِّهَا بِالْوُطَى
فِي حَالِ الْخِيضِ أَوِ الْأَحْرَامِ أَمْ لَا فَقَالَ مَالِكٌ لَا
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ نَعَمْ

وَاتَّخَلَفُوا فِي الصَّبِيِّ الَّذِي يَكُنْ جَمَاعَةً هَلْ يَحْصُلُ
بُوطِيهِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ لِحُلِّهِ أَمْ لَا فَقَالَ مَالِكٌ لَا وَقَالَ
أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ نَعَمْ **باب**
الْأَبْيَالِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَجَامِعُ
زَوْجَتَهُ مَدَّةً أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ كَانَ مَوْلِيًا وَأَقْلَ
لَمْ يَكُنْ مَوْلِيًا وَاتَّخَلَفُوا فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ هَلْ يَحْصُلُ
بِالْحَلْفِ عَنْ الْوُطَى فِيهَا أَيْلَامٌ أَمْ لَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
نَعَمْ وَيُرْوَى مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ وَقَالَ مَالِكٌ
وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ لَا **فصل**
فَإِذَا حَصَلَتِ الْأَرْبَعَةُ أَشْهُرٌ هَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ
بِمُضِيِّهَا أَمْ يَوْقِفُ فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ
وَاحِدٌ لَا يَقَعُ بِمُضِيِّ الْمَدَّةِ طَلَاقٌ بَلْ يَوْقِفُ الْأَمْرُ
لَيْفَى أَوْ يَطْلُقُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ مَتَى حَصَلَتِ الْمَدَّةُ
وَقَعُ الطَّلَاقُ وَاتَّخَلَفَ فِيهِمْ قَالُ يُلَاقِفُ فِيهَا إِذَا
امْتَنَعَ الْمَوْلَى مِنَ الطَّلَاقِ هَلْ يَطْلُقُ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ أَمْ لَا
فَقَالَ مَالِكٌ وَاحِدٌ يَطْلُقُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ وَعَنْ أَحْمَدَ
رَوَايَةٌ أُخْرَى أَنَّهُ يَضِيقُ عَلَيْهِ حَتَّى يَطْلُقَ وَعَنْ
الشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ أَظْهَرُهُمَا أَنَّ الْحَاكِمَ يَطْلُقُ عَلَيْهِ وَالثَّانِي
يَضِيقُ عَلَيْهِ **فصل** وَاتَّخَلَفُوا فِيهَا إِذَا
إِلَى بَغْيِ الْيَمِينِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ
وَصَدَقَةِ الْمَالِ وَاجْتِبَابِ الْعِبَادَاتِ هَلْ يَكُونُ

مولى ام لاقتال ابو حنيفة يكون مولىا سوا قصد
الاضرار بها او دفعه عنها كالمصلحة والمريضة
او عن نفسه وقال مالك لا يكون مولى الا
ان يخلت حال الغضب او يقصد الاضرار بها فان
كان للاصلاح او لغيره فلا وقال احمد لا يكون
مولى الا اذا قصد الاضرار بها وعن الشافعي قولان
اصحهما كقول ابى حنيفة **فصل** واذا فاق
المولى لزمه كفارة يمين بالله عز وجل بالاتفاق
الا في قول قديم للشافعي **فصل** واختلفوا
فمين ترك وطى زوجته الماضر بها من غير يمين
اكثر من اربعة اشهر هل يكون مولىا ام لا فقال
ابو حنيفة والشافعي لا وقال مالك واحمد
في احدى روايتيه نعم **فصل** واختلفوا
في مدة ايل العبد فقال مالك شهران حرة كانت
او رفيقة او امة وقال الشافعي مدته اربعة
اشهر مطلقا وقال ابو حنيفة الاعتبار في المدة
بالنساء فمن تحته امة فشهران حرة او عبدا
ومن تحته حرة فاربعة اشهر حرة او عبدا
وعن احمد روايتان احدهما كذهب مالك
والثانية كذهب الشافعي واختلفوا في ايل
الكافر هل يصح ام لا قال مالك لا يصح وقال

ابو حنيفة والشافعي واحمد يصح وفايده مطالبة
بعد اسلامه **باب**
الظهار اتفقوا على ان المسلم اذا قال لزوجته
انت على كظهر امي فانه مظاهر بها لا تحل له حتى
تقدم الكفارة وهي عتق رقبة ان وجدها فان لم يجد
فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام
ستين مسكينا واختلفوا في ظهار الذمي فقال
ابو حنيفة ومالك لا يصح وقال الشافعي واحمد
يصح ولا يصح ظهار السيد من امته الا عند مالك
واتفقوا على صحة ظهار العبد وانه يكفر بالصوم وبالاطعام
عند مالك ان ملكه السيد **فصل**
واختلفوا فيمن قال لزوجته امة كانت او حرة انت
على حرام فقال ابو حنيفة ان نوى الطلاق كان طلاقا
فان نوى ثلاثا ثلثا فهو ثلاث وان نوى واحدة او
اثنتين فواحدة باينة وان نوى التحريم ولم ينو
الطلاق او لم يكن له نية فهو يمين وهو مولى ان
تركها اربعة اشهر وقعت طلاقه باينة وان نوى
الظهار كان مظاهرا وان نوى اليمين كان يمينيا ويرجع
الى نية كم اراد بها واحدة او اكثر سوا المدخول
بها وغيرها وقال مالك هو طلاق ثلاث في المدخول
بها واحدة في غير المدخول بها وقال الشافعي

ان نوى الطلاق او الظهار كان ما نواه وان نوى العين
لم يكن يمينا ولكن عليه كفارة يمين وان لم ينو شيئا
فقولان احدهما وهو الراجح لاشي عليه والثاني
عليه كفارة يمين وعن احمد روايات اظهرها
انه صريح في الظهار نواه او لم ينو وفيه كفارة
ظهار والثاني انه يمين وعليه كفارتها والثالث انه
طلاق **نص** واختلفوا في الرجل يحرم
طعامه وشربه او امته فقال ابو حنيفة واحمد
هو حالف وعليه كفارة يمين بالحنث ويحصل
الحنث عندهما بفعل جزئيه ولا يحتاج الى اكل جميعه
وقال الشافعي ان حرم الطعام او الشراب
او اللبس فليس بشئ ولا كفارة عليه وان حرم
امته فقولان احدهما لاشي عليه والثاني لا تحرم
ولكن عليه كفارة يمين وهو الراجح وقال مالك
لا يحرم عليه شي من ذلك على الاطلاق ولا
كفارة عليه **نص** واختلفوا هل يحرم
على المظاهر القبلة واللمس بشهوة ام لا فقال
ابو حنيفة ومالك يحرم والشافعي قولان الجديد
الاباحة وعن احمد روايتان اظهرهما التحريم
واختلفوا ايمن وطى المظاهرة فقال ابو
حنيفة ومالك واحمد في اظهر روايتيه يستأنف

107
الصيام وان وطى في خلل الشهرين ليلا كان او
نهارا عامدا كان او ناسيا وقال الشافعي
ان وطى في الليل مطلقا لم يلزمه الاستيناف وان
وطى بالنهار عامدا فسد صومه وانقطع التتابع
ولزمه الاستيناف لنص القرآن **فصل**
واختلفوا في اشتراط الايمان في الرقبة التي يكفر
بها المظاهر فقال ابو حنيفة واحمد في احدي
روايتيه لا يشترط وقال مالك والشافعي
واحمد في الرواية الاخرى يشترط واختلفوا فيما
اذا شرع في الصيام ثم وجد الرقبة فقال
الشافعي واحمد ان شابني على صومه وان شا
اعتق وقال مالك ان كان صام يوما او يومين
او ثلاثا عاد الى العتق وان كان قد مضى في صومه
امته وقال ابو حنيفة يلزمه العتق مطلقا
فصل واتفقوا على انه لا يجوز له الوطى
حتى يكفر وانه لا يجوز وضع شي من الكفارات
الى الكافر الحربي واختلفوا في الدفع الى الذمي فقال
ابو حنيفة يجوز وقال مالك والشافعي
واحمد لا يجوز ولو قالت المرأة لزوجها انت على كظهر
امي فلا كفارة عليها بالاتفاق الا في رواية عن احمد
اختارها الحرق **باب**

اللعان اجمعوا على ان من قذف امراته
او امرها بالزنا او نفى حملها او كذبته ولا يثبت
له انه يجب عليه الحد وله ان يلاعن وهو ان يكرر
اليمين اربع مرات بالله عز وجل انه لمن الصادقين
ثم يقول في الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان
من الكاذبين فاذا الاعمى لزمها الحد ولها دروه
باللعان وهو ان تشهد اربع شهادات بالله
انه لمن الكاذبين ثم تقول في الخامسة ان
غضب الله عليهما ان كان من الصادقين فان نكل
الزوج على اللعان لزمه الحد عند مالك والشافعي
واحمد الا ان الشافعي يقول اذا نكل فسق
ومالك يقول لا يقسق حتى يحد وقال
ابو حنيفة لاحد عليه بل يجلس حتى يلاعن
او يقر وان نكلت الزوجة حبس حتى تلاعن
انقر عند ابي حنيفة وفي اظهر الروايتين عن
احمد وقال مالك والشافعي يجب عليها
الحد واختلفوا هل اللعان بين كل زوجين حرين
كانا او عبيدين او احدهما عدلين كانا او فاسقين
او احدهما فعند مالك ان كان مسلم صح طلاقه
صح لعانه حرا كان او عبدا عدلا كان او فاسقا
وبه قال الشافعي واحمد غير ان الكافر يجوز

108
طلاقه ولعانه عند الشافعي واحمد والكافر عند
مالك لا يقع طلاقه لان النكحة الكفار فاسدة فلا
يصح لعانه وعند ابي حنيفة اللعان شهادة فتي
قذف وهو ليس من اهل الشهادة حد وهل يصح
اللعان لتي الحمل قبل وضعه قال ابو حنيفة
واحمد اذا نفى حمل امراته فلا لعان بينهما ولا ينفى
عنه فان قذفها بصرح الزنا لا عن القذف ولم
يتنفس الولد سوا ولدت لستة اشهر او
لاقل وقال مالك والشافعي يلاعن لتي
الحمل الا ان مالكها اشترط ان يكون استبرا وهذا
ثلاث حيضات او حيضة على خلاف بين اصحابه
فصل وقذف اللعان واقعة بين
الزوجين بالاتفاق واختلفوا بماذا يقع فقال
مالك يقع بلعانها خاصة من غير تفرقة الحاكم
وهي رواية عن احمد وقال ابو حنيفة واحمد في
اظهر روايتيه لا يقع الا بلعانها وحكم الحاكم فيقول
فرقت بينهما وقال الشافعي يقع بلعان الزوج
خاصة كما ينفى النسب بلعانه وانما لعانها
يسقط الحد عنهما واختلفوا هل ترفع الفرقة بتكذيب
نفسه ام لا فقال ابو حنيفة ترفع فاذا الكذب
نفسه جلد الحد وكان له ان يثروجهما وهي رواية عن

احمدا وقال مالك والشافعي واحدا في اظهر روايته
 في فرقة موبدة لا ترتفع بحال **فصل**
 واختلفوا هل فرقة اللعان فسح او طلاق فقال
 ابو حنيفة طلاق باين وقال مالك والشافعي
 واحدا فسح وفايدته انه اذا كان طلاقا لم يبايد
 التحريم وان الكذب نفسه جاز له ان يزوجها وعند
 مالك والشافعي هي تحريم موبد كالرضاع فلا تخل
 له ابد او به قال عمر وابن مسعود وابن عمر و
 وعطاء والزهرى والاوزاعى والثوري وقال سعيد
 ابن جبير انما يقع اللعان تحريم الاستمتاع فان
 اكذب نفسه ارتفع التحريم وعادت زوجة ان
 كانت في العدة **فصل** ولو قد فزوجته
 برجل بعينه فقال زنا بك فلان فقال ابو حنيفة
 ومالك يلاعن الزوجة ويجد الرجل الذي قد فة ان
 طلب الحد ولا يسقط باللعان وعن الشافعي
 قولان احدهما يجب حد واحد لهما وهو الراجح
 والشافعي يجب لكل منهما حد فان ذكر المقتدوف
 في لعانه سقط الحد وقال احمد عليه حد واحد
 لهما ويسقط بلعانهما ولو قال لزوجته يا زانية
 وجب عليه الحد ان لم يثبت عليه وليس عند مالك في
 المشهور عنه ان يلاعن حتى يدعي روايته بعينه

وقال ابو حنيفة والشافعي له ان يلاعن وان لم يذكر
 روايته **فصل** لو شهد على المرأة اربعة منهم
 الزوج فعند مالك والشافعي واحد لا يصح وكلهم
 قد فة يحدون الا الزوج فيسقط حده باللعان
 وعند ابى حنيفة تقبل شهادتهم وعند الزوجة
 ولو لاعت المرأة قبل الزوج اعتد به عند ابى
 حنيفة وقال مالك والشافعي واحد لا يعتد
 به **فصل** الاخرس اذا كان يعقل الاشارة
 ويفهم الكتابة ويعلم ما يقوله فانه يصح لعانه
 وقد فة عند مالك والشافعي واحد وكذلك
 للحرى وقال ابو حنيفة لا يصح **فصل**
 اذا باتت منه زوجته ثم رآها تزني في العدة فله
 عند مالك ان يلاعن وكذا ان مهرها حمل بعد طلاقه
 وقال كنت استبرأ منها بحبضة وقال
 الشافعي ان كان هناك حمل او ولد فله ان يلاعن
 والا فلا وقال ابو حنيفة واحد ليس له ان
 يلاعن اصلا **فصل** لو تزوج امرأة وطلقها
 عقيب العقد من غير امكان وطئ وانت بولد
 لستة اشهر من العقد لم يلحق به عند مالك
 والشافعي واحد كما لو اتت به لاقا من ستة
 اشهر وقال ابو حنيفة اذا عقد عليها بحضرة

الحاكم ثم طلقها عقب العدة فانت بولد لستة
اشهر لحق به وان لم يكن هناك اسكان وطى
وانما يعتبر ان تاتي به لستة اشهر فقط لا اكثر
منها ولا اقل لانها ان انت به لاكثر من ستة اشهر
كان الولد حادثا بعد الطلاق الثلاث لانه لاقل
من ستة اشهر كان الولد حادثا يلحقه وان انت
به لاقل من ستة اشهر كان الولد حادثا قبل
العقد فلا يلحق به وقال ايضا لو تزوج امرأة
وغاب عنها السنين الطوال فاتاها خبر وفاته
فاعتدت ثم تزوجت وانت با ولاد من الثاني
ثم قدم الاول قال الاولاد يلحقون بالاول
ويستقون عن الثاني وعند مالك والشافعي
واحد يكون للثاني وقال ايضا لو تزوج وهو
بالمشرق امرأة وهي بالمغرب وانت بولد لستة
اشهر من العقد كان الولد ملحقا به وان كان
بينهما سافة لا يمكن ان يلتقي اصلا لوجود
العقد **كتاب الايمان**
اتفق الايمة على ان من حلف على يمين في طاعة
لزمه الوفاء بها وهل له ان يعدل عن الوفاء بالكفر
مع التدرة عليها قال ابو حنيفة واحمد لا
وقال الشافعي الاولي ان يعدل فان عدل

جاز ولزمته الكفارة وعن مالك روايتان
كالمذاهبين واتفقوا على انه لا يجوز ان يجعل
اسم الله عرضة للايمان يمنع من بر وصلة وان
الاولى حثت ويلغو اذا حلف على ترك بر ورجع
في الايمان الى السنة فان لم تكن نظرا الى سبب
اليمين وما هيجهما **فصل** واتفقوا على
ان اليمين بالله تعالى منعقد وبجميع اسمائه
الحسنى كالرحمن والرحيم والحي وبجميع صفات
ذاته كعزة الله وجلالة الا ان انت احليفه
استثنى علم الله بمره يمين **فصل**
واختلفوا في اليمين الغموس وهو الحلف بالله على
امر ماض متعمد الكذب هل له كفارة ام لا فقال
ابو حنيفة ومالك واحمد في احدي روايتيه
لا كفارة لهما انها اعظم من ان يكفر وقال الشافعي
واحمد في الرواية الاخرى يكفر واما اذا حلف
على امر في المستقبل ان يفعله او لا يفعله فاذا حث
وجبت عليه الكفارة بالاجماع **فصل**
ولو قال اقسم بالله واشهد بالله فقال ابو حنيفة
واحمد هي يمين وان لم يكن له نية وقال سفيان
قال اقسم او اقسمت فان قال بالله لفظا ونية
كان يميناً وان لم يلفظ به ولا نواه فليست يمين

وقال الشافعي فمن قال انتم بالله ان نوي
 به اليمين كان يمينا وان نوي الاخبار فلا وان
 اطلق اختلف اصحابه فمنهم من رجع كونه ليس
 بيمين وقال يمين قال اشهد بالله ونوي اليمين
 كان يمينا وان اطلق فالاصح من مذهبه انه ليس
 بيمين ولو قال اشهد لا فعلت ولم يوفقنا
 ابو حنيفة واحمد في اظهر روايته يكون يمينا
 وقال مالك والشافعي واحمد في الرواية
 الاخرى لا يكون يمينا **فصل** ولو قال
 وحق الله كان يمينا عند مالك والشافعي
 واحمد وقال ابو حنيفة لا يكون يمينا ولو
 قال لعمرو الله او وايم الله قال ابو حنيفة
 واحمد في احد الروايتين هو يمين نوي اليمين
 او لا وقال اصحاب بعض اصحاب الشافعي
 ان لم ينو فليس بيمين وهي رواية عن احمد
فصل لو حلف بالتصحيح قال مالك
 والشافعي واحمد منعقد يمينه وان حث لزمه
 الكفارة وقال ابن هبيرة ونقل في المسئلة خلاف
 ممن لا يعتد بقوله وحكي ابن عبد البر في التمهيد
 في المسئلة اقوال الصحابة والتابعين وانفاهم
 على ايجاب الكفارة بها قال ولم يخالف فيها

الا من لا يعتد بقوله واختلفوا في قدر الكفارة
 فيها فقال مالك والشافعي يلزمه كفارة
 واحدة وعن احمد روايتان احدهما كفارة واحدة
 والاخرى يلزم بكل اية كفارة ولو حلف باليمين
 صلى الله عليه وسلم فقال احمد في اظهر روايته
 منعقد يمينه فان حث لزمه الكفارة وقال
 ابو حنيفة ومالك والشافعي لا منعقد يمينه ولا
 كفارة عليه **فصل** يمين الكافر هل منعقد
 فقال ابو حنيفة لا منعقد وقال مالك
 والشافعي واحمد منعقد يمينه ويلزمه الكفارة
 بالحث **فصل** وانفقوا على ان الكفارة
 تجب بالحث في اليمين سواء كانت في طاعة او
 معصية او مباح واختلفوا في الكفارة هل تقدم
 الحث ام تكون بعده فقال ابو حنيفة لا يجزي
 الا بعد الحث مطلقا وقال الشافعي يجوز
 نقد يمينها على الحث المباح وعن مالك روايتان
 احدهما يجوز نقد يمينها وهو مذهب احمد والاخرى
 لا يجوز واذا كفر قبل الحث فهل بين الصيام والعتق
 والاطعام فرق قال مالك لا فرق وقال
 الشافعي لا يجوز نقد يمين التكفير بالصيام ويجوز
 بغيره **فصل** واختلفوا في لغو اليمين

فقال ابو حنيفة ومالك واحمد في رواية ان
حلف بالله على امر يظنه على ما حلف عليه
ثم تبين انه بخلافه سواء قصدت اوله ينتصده
فيبقى على لسانه الا ان ابا حنيفة ومالك فلا
يجوز ان يكون في الماضي وفي الحال وقال احمد
هو في الماضي فقط ثم اتفق ثلاثتهم على انه لا اثم
فيها ولا كفارة وعن مالك ان لغوا اليمين ان يقول
لا والله وبلى والله على وجه المحاورة من غير قصد
الى عقدها وقال الشافعي لغوا اليمين ما لم
يعقدها وانما يتصور ذلك عنده في قول لا والله
وبلى والله عند المحاورة والغضب والمخاح من
غير قصد سواء كان على ماض او مستقبل وهي
رواية عن احمد ولو قال والله لا افعل كذا يمين
مع الاطلاق نوي او لم ينو خلافا لبعض اصحاب
الشافعي **فصل** ولو حلف ليقيم وجن على
امراته قال ابو حنيفة يبرئ بمجرد العقد
وقال مالك واحمد لا بد من وجود شرطين
ان يتزوج بمن يشتهي ان يكون نظيره وان
يدخل بها **فصل** ولو قال والله لا اشرب
لزيد ما يقصد به قطع المنة فقال مالك
واحمد متى انتفع بشئ من ماله باكل او شرب او

عارية او ركوب او غير ذلك حث وقال ابو
حنيفة والشافعي لا يحث الا بما يتناوله نطقه
من شرب الما فقط **فصل** ولو حلف لا يسكن
هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها بنفسه دون
اهله ورحله فقال ابو حنيفة ومالك واحمد
لا يبرأ حتى يخرج بنفسه واهله ورحله وقال
الشافعي يبرئ بوجهه بنفسه ولو حلف لا يدخل
دارا فقام على سطحها او حائطها او دخل بيتها
فيه شارع الى الطريق حث عند ابي حنيفة
ومالك وقال الشافعي لا يحث ولا يحاسب
في السطح المحي وحيان ولو حلف لا يدخل دارا
هذه فباعها زيد ثم دخلها طالف فقال مالك
والشافعي يحث وقال ابو حنيفة لا يحث
فصل ولو حلف لا يكلم ذا الصبي فصار
شيئا او لا ياكل د الخروف فصار كبشا او البسر
فصار رطبا او الرطب فصار تمر او التمر فصار
حلوي او لا يدخل دارا فصار ت ساحة قال
ابو حنيفة لا يحث في البسر والرطب والتمر
ويحث في الباقي والشافعي قولان وقال مالك
واحمد يحث في الجميع **فصل** ولو حلف
لا يدخل بيتا فدخل المسجد والحمام قال الثلاثة

لا يحنث وقال احمد يحنث ولو حلف لا يسكن
بيتا فمكن بيتا من شجر او جلد او خيمة وكانت
من اهل الامصار قال ابو حنيفة لا يحنث فان
كان من اهل البادية حنث ولا نص عن مالك في
ذلك الا ان اصوله تقتضي الحنث وقال الشافعي
واحد يحنث اذا لم تكن له نية فربيا كان او بدويا
ومن اصحابه من فرق بينهما **مسألة** ولو حلف
ان لا يفعل شيئا فاسر غيره ففعله قال ابو حنيفة
يحنث في النكاح والطلاق لا في البيع والاجارة الا
ان يكون ممن لم يخرج عاداته ان يتولى ذلك بنفسه
فيمتن مطلقا وقال مالك ان لم يتولى ذلك
بنفسه فانه يحنث وقال الشافعي ان كان
سلطانا او ممن لا يتولى ذلك بنفسه او
كانت له نية في ذلك حنث والا فلا وقال
احمد يحنث مطلقا **مسألة** ولو حلف
ليقضيه دينه في غدا فقضاه قبله فقال
ابو حنيفة ومالك واحمد لا يحنث وقال
الشافعي يحنث ولو مات صاحبه لم يحنث
الغد حنث عمدا في حنيفة واحمد وقال
الشافعي لا يحنث وقال مالك ان قضى الورثة
والفاضي في الغد لم يحنث وان اخر حنث

ولو حلف ليشترى من ما هذا الكوز في الغد فاهرق
قبل الغد قال ابو حنيفة لا يحنث وقال
مالك والشافعي ان تلف قبل الغد بغير
اختباره وقال ابو يوسف يحنث **مسألة**
ولو فعل المحلوف عليه ناسيا فقال ابو
حنيفة ومالك يحنث مطلقا سواء كان الحلف
بالله او بالطلاق او بالعقاق او بالظهار والشافعي
قولان اظهرهما لا يحنث مطلقا وعن احمد روايات
احد بها ان كان اليمين بالله او بالظهار لم يحنث
وان كان بالطلاق او بالعقاق حنث الثانية
يحنث في الجمع الثالثة لا يحنث في الجمع واختلفوا
في يمين المكره فقال مالك والشافعي واحمد
لا ينعقد وقال ابو حنيفة ينعقد **مسألة**
وانفقوا على انه اذا قال والله لا كلمت فلانا
حينا ونوي به شيئا معينا انه على ما نواه وان
لم ينوه قال ابو حنيفة لا يكلمه ستة اشهر
وقال مالك ستة وقال الشافعي
ساعة ولو حلف لا يكلم فلانا ثم كاتبه او راسله
او اشار بيده او عينه او راسه قال ابو
حنيفة والشافعي في الجدي لا يحنث وقال
مالك يحنث بالمكاتبه وفي الراسلة والاشارة

عنه روايتان وقال **احمد** بحث وهو القديم عن
 الشافعي **مصل** ولو قال تزوجت ان خرجت
 بغير اذني فانت طالق ونوي شيئا فانه على
 ما نواه وان لم ينو شيئا او قال انت طالق ان خرجت
 الا ان اذن لك ارحني اذن لك قال ابو حنيفة
 ان قال ان خرجت بغير اذني فلا بد من الاذن في
 كل مرة ولو قال الا ان اذن لك ارحني اذن لك او
 الى ان اذن لك كفارة واحدة وقال مالك
 والشافعي الخروج الاول يحتاج الى الاذن ولا يفتقر
 بعده الى اذن لكل مرة وقال احمد يحتاج كل مرة
 الى اذن في الجميع ولو اذن لها من حيث لا تسمع لم يكن
 ذلك اذنا عند ابي حنيفة ومالك واحمد وقال
 الشافعي هو اذن صحيح **مصل** ولو حلف
 ان لا ياكل الروس ولا يلبس له بل اطلق ولا وجد
 سب يستدل به على الية قال مالك
 واحمد يحال على كل ما يسمى راسا حنيفة في
 موضع اللفة وعرفها من الانعام والطيور
 والحياتان وقال ابو حنيفة يحال على روس البقر
 والغنم خاصة وقال الشافعي يحال على الابل
 والبقر والغنم **مصل** ولو حلف لبضين
 زيدا مائة سوط فضر به بعقب فيه مائة شراح

فقال يريد لك فقال مالك واحمد لا يبر وقال
 ابو حنيفة والشافعي يبر ولو حلف لاهب فلان
 هبة فتصدق عليه فقال مالك والشافعي
 واحمد بحث وقال ابو حنيفة لا بحث ولو حلف
 ليقتل فلانا وكان ميتا وهو لا يعلم بموته لم بحث
 وان كان يعلم بحث عند ابي حنيفة والشافعي
 واحمد وقال مالك لا بحث مطلقا علم او لم
 يعلم ولو حلف انه لا سال له وله ديون قال ابو
 حنيفة لا بحث وقال مالك والشافعي
 واحمد بحث **مصل** حلف ان لا ياكل فاكهة
 فاكل رطب او رمانا او عنب قال ابو حنيفة
 وحده لا بحث وقال مالك والشافعي واحمد
 بحث ولو حلف ان لا ياكل اذا ما فاكل اللحم او
 الخبز او البيض قال ابو حنيفة لا بحث الا ياكل
 ما يطبخ به وقال مالك والشافعي واحمد
 بحث في اكل الكل ولو حلف لا ياكل لحما فاكل
 سمكا قال ابو حنيفة والشافعي لا بحث
 ولو حلف ان لا ياكل لحما فاكل سمكا لم بحث
 عند ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال
 مالك بحث ولو حلف لا ياكل سمكا فاكل من
 سمك الظهر بحث عند مالك والشافعي واحمد

وقال ابو حنيفة لا يحث ولو حلف ان لا يشتم
البنفس فشم دهنه قال ابو حنيفة ومالك
واحد لا يحث وقال الشافعي لا يحث **فصل**
لو حلف لا يستخدم هذا العبد فخدمه من غير ان
يستخدمه وهو ساكت لا ينهيه عن خدمته
قال ابو حنيفة ان لم يسبق منه خدمة قبل
اليمين فخدمه قيل بغير امره لم يحث وان كان
قد استخدمه قبل اليمين وبقي على خدمته
له حث وقال وقال الشافعي لا يحث في
عبد غيره وفي عبد نفسه لا صحابه وجهان
وقال مالك واحد يحث مطلقا **فصل**
لو حلف ان لا يتكلم بقران القران قال مالك والشافعي
واحد لا يحث مطلقا وقال ابو حنيفة ان قرأ
في الصلاة لا يحث او غيرها حث **فصل**
لو حلف لا يدخل على فلان اذ يبيت فادخل فلان
عليه فاستدام المقام معه قال ابو
حنيفة والشافعي في احد قوليه لا يحث
وقال مالك واحد يحث وهو القول الثاني
للشافعي ولو حلف لا يسكن معي فلان دارا
بينهما فاقسما وجعلا بينهما حايط ولكل واحد
بابا وغلقا وسكن كل منهما في حث قال

170
مالك يحث وقال الشافعي واحد لا يحث
وعن ابي حنيفة روايتان **فصل**
ولو قال ماليكي وعبيدي احرار قال
ابو حنيفة يدخل فيه المدبر وام الولد وابسا
المكاتب فلا يدخل الابنية والشقص لا يدخل
اصلا وقال الطحاوي يدخل الكل وهو
مذهب مالك وقال الشافعي يدخل
العبد والمدبر وام الولد وعنه في المكاتب
قولان اصحهما انه لا يدخل وقال احمد
يدخل الكل وعنه روايتان في الشقص انه لا يدخل
الابنية **فصل** والفقوا على ان الكفارة
اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة
ولم يثبت بخير في اي ذلك شافان لم يجد اتقى
الى صيام ثلاثة ايام وهل يجب التتابع في
صيامها قال ابو حنيفة واحمد يجب وقال
مالك لا يجب وعن الشافعي قولان الجدي
الواحد انه لا يجب واجمعوا على انه لا يجزي في
الاعتناق الا رقبة مومة سليمة من العيوب
خالية من شركة الا الى حنيفة فانه لم يعتبر
فيها الايمان وهو مشكل لان العتق مومة خالص
رقبة لعبادة الله تعالى فاذا اعتق رقبة كافرة

فانما فرعها بالعبادة ابليس والعنق قرية ايضا ولا
يحسن التقرب بكافر واجمعوا على انه لو اطعم
مسكينا واحدا عشرة ايام لم يحسب الا
باطعام واحد الا باحنية فانه قال يحزبه
عن عشرة ساكنين **فصل** واختلفوا في
مقدار ما يطعم كل مسكين فقال مالك مد وهو
رطلان بالغد ادي وشي من الادم فان اقتصر
على مد اجزاه وقال ابو حنيفة ان اخرج برا
فنصف صاع او شعيرا او ثمر فصاع وقال
احمد مد من حنطة او دقيق او مد ان من شعير
او ثمر او رطلان من خبز وقال الشافعي
لكل مسكين مد والكسوة مقدرة باقل ما يحزى
به الصلاة عند مالك واحد وفي حق الرجل ثوب
كقيص او ازار وفي المرأة قميص او خمار وعند
ابي حنيفة والشافعي يحزى اقل ما يقع عليه
الاسم وقال ابو حنيفة افله قبا او قميص
او كسا او ردا ولهم في العمامة والمنديل
والسراويل والميزر روايتان وقال
الشافعي يحزى جميع ذلك وفي القلتسوه لاصحاب
وجهان **فصل** على انه انما يجوز دفعها
الى فقرا المسلمين الاحرار والى صغير بقبضها وليه

147
وهل يحزى صغير لم يطعم الطعام قال ابو
حنيفة والشافعي ومالك نعم وقال احمد لا
ولو اطعم خمسة وكسي خمسة قال ابو حنيفة
واحمد يحزى وقال مالك والشافعي لا يحزى
فصل ولو كرر البين على شي واحد او
على اشيا وحث قال ابو حنيفة ومالك واحد
في احدي الروايتين عليه لكل بين كفارة الا ان
مالك اعتبر ارادة التاكيد فقال ان اراد التاكيد
فكفارة واحدة او الاستيناف فكل بين كفارة
وعن احمد رواية اخري عليه كفارة واحدة في
الجميع وقال الشافعي ان كانت على شي
واحد ولوي مجاز اد على الاولى التاكيد فهو على
مالوي ويلزمه كفارة واحدة وان اراد بالتكرير
الاستيناف فهما بينان وفي الكفارة قولان
احدها كفارة والثاني كفارتان وان كانت
على اشيا مختلفة فكل شي منها كفارة **فصل**
ولو اراد العبد التكفير بالصيام فهل يملك سيده
منعه قال الشافعي ان كان اذن له في البين
ولم يثبت له يمنعه والا فله منعه وقال احمد ليس
له منعه على الاطلاق وقال اصحاب ابي
حنيفة له منعه على الاطلاق الا في كفارة الظهار

وقال مالك ان اضر به الصوم فله منه والا فلا
وله الصوم من غير اذنه الا في كفارة الظهار فليس
له منه مطلقا **فصل** ولو قال ان فعل كذا
فهو يهودي او كافر او بري من الاسلام او الرسول
ثم فعله حث ووجبت الكفارة عند ابي حنيفة
واحمد وقال مالك والشافعي لا كفارة عليه ولو
قال وعهد الله وميثاقه فهو يمين الا عند ابي
حنيفة الا ان يقول على عهد الله وميثاقه فيمين
بالاتفاق فلو قال وامانة الله فيمين الا عند مالك
والشافعي **فصل** ولو حلف لا يلبس حليا
فليس خاتما حث وقال ابو حنيفة لا يحث
ولو حلفت المرأة لا تلبس حليا فلبست الا لو لو
والجوهر حثت وقال ابو حنيفة لا تحث الا
ان يكون معه ذهب وفضة ولو قال والله لا اكلت
لهذا الرغيف فاكل بعضه او لا شربت ما هذا الكوز
فشرب بعضه او لا لبست من غزل فلانة فلبس
ثوبا فيه من غزلها او لا دخلت هذا الدار فادخل
يده او رجليه لم يحث عند ابي حنيفة والشافعي
وقال مالك واحمد يحث ولو حلف لا ياكل طعاما
اشتراه فلان فاكل مما اشتراه هو وغيره حث
عند مالك واحمد وكذلك لو حلف لا يلبس ثوبا

178
اشتراه فلان او لا يسكن دارا اشتراه فلان وما في
معنى ذلك فقال ابو حنيفة يحث باكل الطعام
وحده وقال الشافعي لا يحث في الجميع **فصل**
ولو حلف لا ياكل هذا الدقيق فاستف منه او غيره
واكله حث عند مالك واحمد وقال ابو حنيفة
ان استف لم يحث وان خبز واكل حث وقال
الشافعي ان استف حث وان خبز واكل لم
يحث ولو حلف لا يدخل دار فلان حث بما يسكنه
بكره عند ابي حنيفة ومالك واحمد وكذلك لو حلف
لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حث عند
ابي حنيفة ومالك واحمد وقال الشافعي
لا يحث ان لم تكن دابة ولو حلف لا يشرب من دجلة او
الفرات او النيل فغرف ماها بيده او بانا وشرب
حث عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
لا يحث حتى يكرع بفيه منها كرع او لو حلف لا يشرب
ما هذا البير فشرب منه قليلا حث عند ابي حنيفة
ومالك واحمد الا ان ينوي الا ان يشرب جميعه وقال
الشافعي لا يحث **فصل** لو حلف لا يضرب
زوجته فخنقها او عضها او تنف شعرها حث
عند ابي حنيفة ومالك واحمد وقال الشافعي
لا يحث ولو حلف لا يتسري وجامعها حث وان لم

يحصنها ويطلب ولدها عند مالك واحمد وقال
ابو حنيفة ان احصتها وجامعها حنت وزاد
الشافعي وطلب ولدها ولو حلف لايهب لفلان شيئا
ثم وهبه فلم يقبله حنت عند ابي حنيفة ومالك
واحمد وقال الشافعي لا يحنت حتى يقبل ويقبض
ولو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه حنت
عند ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك
لا يحنت **فصل** واذا كان له مال على غائب او
دين ولم يجد ما يعق او يكسوا او يطعم لم يحزه الصيا
وعليه ان يصبر حتى يصل الى ماله ثم يكفر بالمال
عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
يحزه الصيام عند غيبة المال **كتاب**
العدد اتفق الايعة على ان عدة الحامل مطلقا
بالوضع والمتوفى عنها زوجها او المطلقة وعلى ان
عدة من لم تحض او يبيست ثلاثة اشهر وعلى ان
عدة من تحض ثلاثة افر اذا كانت حرة فان كانت
امة ففران بالاتفاق وقال داود ثلاثة والاقر
الاطهار عند مالك والشافعي وعند ابي حنيفة
الاقر الحيض وعن احمد روايتان واختلفوا في
المرأة التي مات زوجها وهي في طريق الحج فقال
ابو حنيفة يلزمها الاقامة على كل حال ان كانت

178
في بلد او ما يقاربها وقال مالك والشافعي واحمد
ان خافت فوات الحج بالاقامة لقضاء العدة جاز لها
السفر **فصل** واختلفوا في زوجة المفقود
فقال ابو حنيفة والشافعي في الجديد الزواج والحد
في احدي روايتيه لا تحل للزوج حتى تمضي مدة
لا يعيش في مثلها غالبا وحدثها ابو حنيفة بمائة
وعشرين سنة وحدثها الشافعي واحمد
بستعين سنة فعلى الجديد للزوجة طلب النفقة
من مال الزوج ابدان تغذرت كان لها الفسخ لتغذ
النفقة على اظهر قولي وقال مالك
والشافعي في القديم واخاره جماعة من متأخري
اصحابه وهو قوي فعلة ابن عمر ولم تنكره الصحابة
رضي الله عنهم وقال احمد في الرواية الاخرى
تربص اربع سنين وهي اكثر مدة للحمل واربعة اشهر
وعشر اربعة عدة الوفاة ثم تحل للزوج **فصل**
واختلفوا في صفة المفقود فقال الشافعي في
الجديد هو الذي اندرس اثره وانقطع خبره وغلب
على الظن موته وقال مالك والشافعي في
القديم لا فرق بين ان ينقطع خبره بسبب ظاهره
الهلاك ام لا قال احمد هو الذي ينقطع خبره
بسبب غايبه الهلاك كالمفقود بين الصفيين

او يكون بمركب فيغرق المركب فيسلم قوم ويغرق قوم
اما اذا سافر لتجارة وانقطع خبره ولم يعلم احي هو
ام ميت فلا تزوج زوجته حتى يتيقن موته او
يأتي عليه زمان لا يعيش مثله فيه وقال ابو
حنيفة المفقود من هو غايب ولم يعلم خبره **فصل**
واختلفوا فيما لو قدم زوجها الاول وقد تزوجت
بعد التريص فقال ابو حنيفة يبطل العقد وهي
للاول فان كان الثاني قد وطئها فعليه مهر المثل
وتعتمد من الثاني وترد للاول وقال مالك
ان دخل بها الثاني صارت زوجته ووجب عليه
دفع الصداق الذي اصدفها الى الاول فان لم
يدخل بها فهي للاول وعند مالك رواية اخرى
انها للاول بكل حال وعن الشافعي قولان احدهما
بطلان نكاح الثاني والاخر بطلان نكاح
الاول بكل حال وقال احمد ان لم يدخل بها
الثاني فهي للاول وان دخل بها فالاول بالخيار
بين امساكها ودفع الصداق اليه وبين تركها
على نكاح الثاني واخذ الصداق الذي اصدفها
منه **فصل** واختلفوا في عدة ام الولد
اذا ماتت سيدتها او اغتفها فقال ابو حنيفة
عدة ثلاث حيضات سواء اغتفها او مات عنها

وقال مالك والشافعي عدة نكاحية واحدة
في الحالين وعن احمد روايتان احدهما حيضة
واختارها الحنفية والثانية من العتق حيضة ومن
الوقاة عدة الوفاة **فصل** وانفقوا على ان
اقل عدة الحمل ستة اشهر واختلفوا في اكثرها
فقال ابو حنيفة سنتان وعن مالك روايتان
اربع سنين وخمس سنين وسبع سنين وقال
الشافعي اربع سنين وعن احمد روايتان المشهور
كذهب الشافعي والاخرى كذهب الى حنيفة
فصل واختلفوا في المعتدة اذا وضعت
علقة او مضغة فقال ابو حنيفة واحمد في اظهر
روايته لا تنقضي عدتها بذلك ولا نصير به ام
ولد وقال مالك والشافعي في احد قوليه
تنقضي عدتها بذلك ونصير ام ولد وبذلك قال
احمد في الرواية الاخرى **فصل** والاحداد
واجب في عدة الوفاة بالاتفاق وهو ترك الزينة
وما يدعوا الى النكاح وحكى عن الحسن والشعبي
انه لا يجب وفي المعتدة المتوثة للشافعي قولان
قال في القديم يجب عليها الاحداد وهو قول ابي
حنيفة واحمد الروايين عن احمد وقال الشافعي
في الجديد لا احداد عليها وبه قال مالك وهي

الرواية الاخرى عن احمد وهمل للباين ان يخرج من
بينهما من اراد احدهما قال ابو حنيفة لا يخرج الا
الا للضرورة وقال مالك واحد لها الخروج مطلقا
والشافعي قولان كالمذهبين اصحهما كذهب
الى حنيفة والكثير والصغير في الاحداد سوا
عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
الا احداد على الصغير والذمية اذا كانت تحت
مساجد يجب عليها الاحداد عدة والاحداد عند
مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
يجب عليها عدة دون الاحداد واذا كانت
زوج الذمية ذميا وجب عليها عدة والاحداد
عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
لا يجب عليها عدة والاحداد **فصل**
والتفوق على ان من ملك امه ببيع او هبة او
ارت او سبي لزمه استير اوها ان كانت حايلا
تحيض فيقرو وان كانت ممن لا تحيض لصغرها
كبر فيشتر ولوباع امه من امرأة او خصي ثم
تقايلا لم يكن له وطئها حتى يستبرأ عند مالك
والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة اذا تقايلا
قبل النكاح فلا استبرأ او بعده لزمه الاستبرأ ولا
فرق في الاستبرأ بين الصغيرة والكبيرة والبكر والتي

عند ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك
ان كانت ممن يوطأ مثلها لم يجز وطئها قبل الاستبرأ
وان كانت ممن لا يوطأ مثلها جاز وطئها من غير استبرأ
لسنة وقال داود لا يجب استبرأ البكر ومن
ملك امه جاز له بيعها قبل الاستبرأ ان كان قد وطئها
عند الاربعة وقال النخعي والثوري والحسن
وابن سيرين يجب الاستبرأ على البائع كما يجب على
المشتري وقال عثمان البتي يجب على البائع دون
المشتري **فصل** ولو كان لرجل امه فاراد
ان يزوجه او قد وطئها لم يجز حتى يستبرأ بها وكذلك
اذا اشترى امه وقد وطئها البائع لم يجز له ان
يزوجه حتى يستبرأ بها وكذلك اذا اعتقها
قبل ان يستبرأ بها لم يجز تزويجها حتى يستبرأ بها
عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة
يجوز ان يزوجه قبل ان يستبرأ بها ويجوز عنده
ان يزوجه امه التي استبرأ بها واعتقها قبل
ان يستبرأ بها قال الشافعي في الحلبة وهذه
مسئلة القاضي ابو يوسف مع الرشيد فانه
اشترى امه وثاقت نفسه الى جامعها قبل ان
يستبرأ بها فجوز له ان يعتقها ويزوجها ويطأها
واذا اعتق امه ولده او عتقت بموشة وجب

عليها الاستبراء عند مالك والشافعي وأحمد
نقروا وهو حيضة وقال أبو حنيفة تعتد
بثلاثة أقراء وقال عبد الله بن عمرو وابن
العاصي رضي الله عنهم إذا مات عنها المولي اعتدت
بأربعة أشهر وعشرا ويروى ذلك عن أحمد وداود

كتاب الرضاع

اتفقوا على أنه يجرم بالرضاع ما يجرم بالنسب
واختلفوا في العدد المحرم فقال أبو حنيفة
ومالك رخصة وقال الشافعي خمس رضعات
وعن أحمد ثلاث روايات خمس وثلاث ورخصة
واتفقوا على أن التحريم بالرضاع يثبت إذا
حصل وللطفل سنتان واختلفوا فيما زاد على
الحولين فقال أبو حنيفة يثبت إلى حولين ونقد
وقال زفر إلى ثلاث سنين وقال مالك
والشافعي وأحمد الأمد سنتان فقط واستحسن
مالك أن يجرم ما بعد لهما إلى شهر وقال
داود رضاع الكبير محرم وهو مخالف لكافة الفقهاء
ويحكي عن عائشة حولان فقط واتفقوا على
أن الرضاع إنما يجرم إذا كان من لبن أمي سواء
كانت بكر أو ثيبا هو طوة أو غير طوة إلا أحمد
فانه قال إنما يحصل التحريم بلبن امرأة ثار لها

لبن من الحبل واتفقوا على أن الرجل لو در له لبن
فأرضع منه طفلا لم يثبت به تحريم واتفقوا على
أن السعوط والوحد يحرم إلا في رواية عن أحمد
فانه شرط الارضاع من الثدي واتفقوا على أن
الحقنة باللبن لا تحرم إلا في قول قديم للشافعي
ورواية عن مالك واختلفوا في اللبن إذا خلط
بالماء واستهلك بطعام فقال أبو حنيفة إن كان
اللبن غالبا حرم أو مغلوبا فلا وأما المخلوط
بالطعام فلا يجرم عنده بحال سواء كان غالبا أو
مغلوبا وقال مالك يجرم اللبن المخلوط بالماء
مالم يستهلك فان خلط اللبن بما استهلك فيه
من طيبخ أودوا أو غيره لم يجرم عند جمهور
أصحابه ولم يوجد ذلك فيه نص وقال
الشافعي وأحمد يتعلق التحريم باللبن المشوب
بالشراب والطعام إذا سقيته المولود خمس
مرات سواء كان اللبن مستهلكا أو غالبا

كتاب النفقات

اتفق الأئمة على وجوب النفقة لمن تلزمه نفقته
كالزوجة والاب والولد الصغير واختلفوا في
نفقة الزوجات هل هي مقدرة بالشرع أو
معتبرة بحال الزوجين فقال أبو حنيفة ومالك

واحد يعتبر بحال الزوجين فيجب على المورس للموسرة
نفقة المورس ومن وعلى المعسر للفقيرة اقل الكفايات
وعلى المورس للفقيرة نفقة متوسط بين الفقيرين
وعلى الفقير للمورس اقل الكفايات والباقي في
دمنة وقال الشافعي هي مقدرة بالشرع
لا الاجتهاد فيها معنى بحال الزوج وحده فعلى
المورس مدان وعلى المتوسط مد ونصف وعلى
المعسر مد وانفقوا على ان الزوجة اذا احتاجت
الى خادم وجب اخذ اهما ثم اختلفوا فيها لو
احتاجت الى اكثر من خادم فقال ابو حنيفة
والشافعي واحد لا يلزمه الا خادم واحد وان
احتاجت الى اكثر وقال مالك في المشهور عنه
اذا احتاجت الى خادمين وثلاثة لزمه ذلك
واختلفوا في نفقة الصغيرة التي لا يجمع ثلها
اذا تزوجها كبر فقال ابو حنيفة ومالك واحمد
لانفقة لها والشافعي قولان اصحهما انه لانفقة لها
فلو كانت الزوجة كبيرة والزوج صغير لا يجمع ثلها
وجب عليه النفقة عند ابي حنيفة واحمد وقال
مالك لانفقة عليه والشافعي قولان اصحهما
الوجوب **فصل** الاعسار بالنفقة
والكسوة هل يثبت للزوجة الفسخ معها ام لا قال

ابو حنيفة لا يثبت لها الفسخ ولكن يرفع يده عنها
للتكسوة وقال مالك والشافعي واحمد نعم
يثبت لها الفسخ بالاعسار عن النفقة والكسوة
والمسكن فان سكن زمان ولم يتفق على نزع وجهه فهل
تستقر النفقة عليه ام تسقط بمضي الزمان
قال ابو حنيفة تسقط ما لم يحكم بها حاكم او
يتفقا على قدر معلوم فيصير ذلك دينا باصطلا
حكما وقال مالك والشافعي واحمد في اظهر
روايتيه لا تسقط نفقة الزوجة بمضي الزمان
بل تصير عليه دينا لانها مقابلة التكين والاستمتاع
فصل انفقوا على ان الناشئة لانفقة
لها واختلفوا في المرأة اذا سافرت باذن زوجها
في غير واجب عليها فقال ابو حنيفة واحمد
تسقط نفقتها وقال مالك والشافعي لا تسقط
فصل والمستوتة اذا طلعت اجرة ثلها
في الرضاع لولدها فهل هي احق من غيرها فقال
ابو حنيفة ان كان ثم متطوع او من ترضع بدون
اجرة المثل كان لا بد ان يسترضع غيرها بشرط
ان يكون الارضاع عند الام لان الحضنة لها وعن
مالك روايتان احدهما ان الام اولى والثانية
كذهب ابي حنيفة والشافعي قولان احدهما

وهو قول احمد ان الام احق بكل حال وان وجد من
يتبرع بالرضاع فانه يجزى على اعطاء الولد لانه
بأجرة مثلها والثاني تقول ابي حنيفة والنقوا
على انه يجب على المرأة ان ترضع ولدها اللبا وهل
يجزى الام على ارضاع ولدها بعد شرب اللبا قال
ابو حنيفة والشافعي واحمد لا تجزى اذا وجد غيرها
وقال مالك تجزى مادامت في زوجة ابيه الا ان
تكون مثلها لا ترضع لشرف وعزا وليس ارأولسقم
بها اولفساد باللب فلا تجزى **فصل**
واختلفوا هل يجزى الوارث على نفقة من يرثه
يفرض او تعصيب فقال ابو حنيفة يجزى على
نفقة كل ذي رحم محرم فتدخل فيه الخالة والعممة
ويخرج منه ابن العم ومن ينسب اليه بالرضاع
وقال مالك لا تجب النفقة الا للوالدين الادبي
واولاد الصلابة وقال الشافعي تجب النفقة
على الاب وان علا وعلى الابن وان سفل ولا يتعدي
عمودي النسب وقال احمد كل شخصين جري
بينهما الميراث يفرض او تعصيب من الطرفين
لزمه نفقة الاخر كالابوين والاولاد والاخوة
والاخوات والعمومة وبينهم روايه واحدة
فان كان الارث جاريا بينهم في احد الطرفين وهم

ذو الارحام كابن الاخ مع عمته وابن العم مع بنت
عمه وعن احمد روايتان **فصل**
اختلفوا هل يلزم السيد نفقة عتيقة فقال
ابو حنيفة والشافعي لا يلزمه وقال احمد
يلزمه وعن مالك روايتان احدهما كذهب
ابي حنيفة والشافعي والاخري ان اعنته صغيرا
لا يستطيع السعى لزمه نفقته الى ان يسعى
فصل واختلفوا فيما اذا بلغ الولد
عسرا ولا حرفة له فقال ابو حنيفة تسقط نفقة
الغلام اذا بلغ صحيحا ولا تسقط نفقة الجارية الا
اذا تزوجت وقال مالك كذلك الا انه اوجب
نفقة الجارية حتى يدخل بها الزوج وقال
الشافعي تسقط نفقتهم جميعا وقال احمد
لا تسقط نفقة الولد عن ابيه وان بلغ اذا لم يكن
له مال ولا كسب واذا بلغ الابن مريضا تستمر
نفقته على ابيه بالاتفاق فلو برأ من مرضه
ثم عاوده المرض عادت نفقته عند الابية
الا مالكا فان عنده لا تعود ولو تزوجت الجارية
ودخل بها الزوج ثم طلقها قال ابو حنيفة
والشافعي واحمد تعود نفقتها عليه وقال
مالك لا تعود **فصل** ولو اجتمع ورثة مثل

ان يكون للصغيرة ام وجدة وكذلك ان كانت
 بنت وابن او بنت وابن او كان له ام وبنت
 فعلى من يكون نفقة قال ابو حنيفة واجد
 النفقة لصغير على الام والجد بينهما اثلا وكذا
 البنت والابن فاما ابن الابن والبنت فقال
 ابو حنيفة النفقة على البنت دونه وقال
 احمد النفقة بينهما نصفان واما الام والبنت
 فقال ابو حنيفة النفقة على الام والبنت
 بينهما الربع على الام والباقي على البنت على
 الذكور خاصة الجد والابن وابن الابن دون البنت
 وعلى البنت دون الام وقال مالك النفقة على
 ابني الصليب الذكور والانثى بينهم سواء اذا استويا
 في الجدة فان كان احدهما واحدا والاخر فقيرا فالنفقة
 على الواجد **فصل** ومن له حيوان لا يتقوم
 به هل للحاكم اجبار عليها ام لا قال ابو حنيفة
 يأمره الحاكم على طريق الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر من غير اجبار وقال مالك والشافعي
 و احمد للحاكم ان يجبر ما لكما على نفقتها او بيعها
 وزاد مالك واحمد فقالا لا يمنع من تحيلها ما لا يطيق
باب الحضانة
 اتفقوا على ان الحضانة تثبت للام ما لم تزوج

واذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت حضانتها
 ثم اختلفوا فيها اذا اطلقت طلاقا باينا هل تعود
 حضانتها فقال ابو حنيفة والشافعي واحمد
 تعود وقال مالك في المشهور عنه لا تعود بالطلاق
 واذا افرق الزوجان وبينهما ولد قال ابو حنيفة
 في احدي روايتيه الام احق بالغلام حتى يستقل
 بنفسه في مطعمه ومنزله ومجلسه ووضوئه
 واستنجائه ثم الاب احق به والام احق بالانثى
 الى ان تبلغ ولا يجبر واحد منهما وقال مالك الام
 احق الى ان تزوج ويدخل بها الزوج وبالفلام ايضا
 في المشهور عنه الى البلوغ وقال الشافعي
 الام احق بها الى سبع سنين ثم يجبر والحارثي الى
 بعد السبع يجعل مع الاب ولا يجبر والرواية الاخرى
 كذهب الى حنيفة والاخت من الاب والام هل هي
 اولى من الاخت للاب ومن الخالة ام لا فقال
 ابو حنيفة الاخت من الام اولى من الاخت للاب
 ومن الخالة والخالة اولى من الاخت للاب في احدي
 الروايتين وفي الثانية الاخت للاب اولى من
 الخالة وقال مالك الخالة اولى منهما والاخت للام
 اولى من الاخت للاب وقال الشافعي واحمد
 الاخت للاب اولى من الاخت للام ومن الخالة

فصل وإذا أخذت الام الطفل
بالحضانة فاراد الاب السفر بولده بنبية
الاستيطان في بلد اخر فهل له اخذ الولد منها
ام لا قال ابو حنيفة ليس له ذلك وقال مالك
والشافعي واحد في المشهور عنه له ذلك فان كانت
الزوجة هي المتقلة بولدها قال ابو حنيفة
لها ان تنتقل الى بلدتها وان يكون العقد وقع
ببلدها الذي تنتقل اليه فان ذات احد
الشرطين منعت الا الى موضع قريب يمكن المضي
اليه والعود قبل الليل فان كان انتقالها الى دار
حرب او من مصر الى سواد مصر وان قرب
منعت منه ايضا وقال مالك والشافعي واحد
في احدي روايتيه الاب احق بولده سوا كان هو
المتنقل او هي وعن احمد رواية اخرى ان الام احق
به مالم تنزوج **كتاب**
الجنابيات اتفقوا الائمة الاربعة على ان
القاتل لا يجلد في النار ويصح توبته من القتل
وحكي عن ابن عباس وزيد بن ثابت والصحاح
انه لا تقتل توبته واتفقوا على ان من قتل نفسا
مسلمة مكافية له في الحرية ولم يكن المقتول
ابنا للقاتل وكان في قتله له متعديا وجب عليه

القود وان السيد اذا قتل عبده فانه لا يقتل
به ولو نعد واتفقوا على الكافر اذا قتل مسلما
قتل به واختلفوا فيما اذا قتل مسلم ذميا او معاهدا
فقال الشافعي واحد لا يقتل به وقال مالك
كذلك الا انه استثنى فقال ان قتل ذميا او معاهدا
او مستامتا غيلة قتل حقا ولا يجوز للولي العفو
لانه تعلق قتله بالاقتات على الامام وقال
ابو حنيفة يقتل المسلم بالذمي لا بالمستامن
واتفقوا على ان العبد يقتل باحر و ان العبد
يقتل بالعبد واختلفوا في الحر اذا قتل عبدا غيره هل
يقتل به ام لا قال مالك والشافعي واحد لا يقتل
به وقال ابو حنيفة يقتل به **فصل**
واتفقوا على ان الابن اذا قتل احدا بويه قتل به
اذا كان قتله بمجرد القصد كاصحابه ودججه فان
حدفه بالسيف غير قاصد لقتله فلا يقتل ولحد
عنده في ذلك كلاب **فصل** واتفقوا
على ان المرأة تقتل بالرجل وان الرجل يقتل بالمرأة
واختلفوا هل يجري القصاص بين الرجل والمرأة
فيما دون النفس وبين العبد وبعضهم على بعض
فقال مالك والشافعي واحد يجري وقال
ابو حنيفة لا يجري **فصل** المجاعة اذا

اشتركو في قتل الواحد هل يقتلون به قال ابو حنيفة
والشافعي يقتل الجماعة كلهم بالواحد الا ان مالكا استثنى
من ذلك القسامة فقال لا يقتل بالقسامة الا
واحد وعن احمد روايتان احدهما كذهب للجماعة
واختارها الخزقي والاخرى لا يقتل للجماعة بالواحد
ويجب الدية دون القود وهل تقطع الايدي
باليد قال مالك والشافعي واحمد تقطع
وقال ابو حنيفة لا تقطع وتؤخذ دية اليد
التايع بالسوي **فصل** وانفقوا علي
انه اذا جرح رجلا عمد انصاره فواش حتى مات
انه يقتل منه واختلفوا فيما اذا كان القتل
بمقتل كالحشبة الكبيرة والحجر الكبير الذي القاب
في مثله ان يقتل فقال مالك والشافعي واحمد
يجب القصاص بذلك ولا فرق بين ان يشد حبه
بحجر او عصا او يغرقه او يحرقه بالنار او يخنقه
او يطين عليه بيتا او يمنع عن الطعام او الشراب
حتى يموت جوعا او يسقطه او يهدم عليه بيتا
او يضربه بحجر او خشبة عظيمة محدودة او غير
غير محدودة وبذلك قال ابو يوسف ومحمد
وقال ابو حنيفة انما يجب القصاص عند
القتل بالنار او بالحد او بالخشبة المحدودة

او الحجر المحدود فاما ان غرقه بما او قتله بحجر او
خشبة غير محدودة فانه لا قود وقال الشافعي
والنخعي والحسن البصري لا قود الا محدود ولو
ضربه فاسود الموضع او كسر عظامه في داخل
الجلد فعن ابي حنيفة في ذلك روايتان واختلفوا
في عمد الخطأ وهو ان يتمم الفعل ويخطى في القصد
او يضرب بسوط لا يقتل مثله غالبا او يكرهه
او يبطئه لطا هليغا ففي ذلك الدية دون
القود عند ابي حنيفة والشافعي واحمد الا ان
الشافعي قال ان كور الضرب حتى مات فعليه
القود وقال مالك يوجب القود في ذلك
فصل واختلفوا اذا اكره رجل رجلا
على قتل اخر فقال ابو حنيفة يقتل المكره دون
المباشرو قال مالك واحمد يقتل المباشر
وقال الشافعي يقتل المكره بكسر الواو لا واحدا
وفي قتل المكره بفتح الواو قولان والراجح من مذهبه
ان عليهما جميعا القصاص وان كافاه احدهما
فقط فالقصاص عليه ثم اختلفوا في صفة المكره
فقال مالك ان كان المكره سلطانا او ثقلبا
او سيدا مع عبده اقتداهما جميعا الا ان يكون
العبد اعجميا جاهلا بتحريره ذلك فلا يجب عليه

الفود وقال الباقر يصح الاكراه من كل ذي بدعيه
واختلفوا فيما اذا امسك رجل رجلا فقتله اخر فقال
ابو حنيفة والثشافى الفود على القاتل دون الماسك
ولم يجب على الممسك ثيبا الا التعزير وقال
مالك الممسك والقاتل شريكان في القتل فيجب
عليهما الفود اذا كان القاتل لا يمكن قتله الا بالاسل
وكان المقتول لا يتدبر على الهرب بعد الاحساك
وقال احمد في احدي روايته يقتل القاتل ويحسب
ويحبس الماسك حتى يموت وفي الرواية الاخرى
يقتلان جميعا على الاطلاق **فصل** ولو
شهدوا بالقتل ثم رجعوا عن الشهادة بعد استيفاء
القصاص وقالوا نعدنا وجا المشهود بالقتل حيا
فقال ابو حنيفة لا فود بل يجب دية مغلظة
وقال الثشافى يجب القصاص وكذلك قال
مالك في المشهور عنه وانفقوا على انهم لو رجعوا
وقالوا اخطانا لم يجب عليهم القصاص وانما تجب
الدية **فصل** واختلفوا في الواجب
بالقتل العمد هل هو معين ام لا فقال ابو
حنيفة ومالك في احدي روايته الواجب
معين وهو الفود والرواية الاخرى التخييري بين
الفود والديه وعن الثشافى قولان ان الواجب
احدهما لا بعينه والثاني وهو الصحيح ان الواجب

177
النصاص عينا ولكن له العدول الى الديه وان
لم يرمي الجاني وعن احمد روايتان كالمذهبي وفيما
بدية الخلاف في هذه المسئلة انه اذا عفا مطلقا
سقطت الدية ولو عفى الولي عن النصاص عادلا
الى الدية بغير رضا الجاني قال ابو حنيفة ليس
له العدول الى المال الا برضى الجاني وقال
الثشافى واحمد له ذلك مطلقا وعن مالك
روايتان كالمذهبي **فصل** وانفقوا
على انه اذا عفى الرجل من الاوليا سقط القصاص
وانتقل الامر الى الدية واختلفوا فيما اذا
عفت المرأة فقال ابو حنيفة والثشافى
واحمد يستط القصاص واختلفت الرواية
عن مالك في ذلك فنقل عنه انه لا مدخل للنساء
في الدم ونقل عنه ان لهن في الدم مدخلا كالرجال
اذا لم يكن في درجتهم عصبه فعلى هذا في اي
شي لهن مدخل عنه روايتان احدهما في الفود
دون العفو والثانية في العفو دون الفود
فصل وانفقوا على ان الاوليا
المستحقين البالغين اذا حضروا فطلبوا
النصاص لم يؤخر الا ان يكون الجاني امرأة حاملا
فيؤخر حتى تضع وعلى انه اذا كان المستحقون

صفارا او غاييين فان القصاص يوخرا الا ابا حنيفة
 فانه قال في الصفار ان كان لهم اب استوفى
 القصاص ولم يوخر ولو كان في المستحقين صفارا او
 غاييا او مجنونا فقد اتفق الائمة على ان القصاص
 يوخر في مسيلة الغايب ثم اختلفوا في الصغير
 والمجنون فقال مالك وابو حنيفة لا يوخر
 لاجلها وقال الشافعي يوخر القصاص حتى
 يتيق المجنون ويبلغ الصبي وعن احمد روايتان
 اظهرهما انه يوخر والثاني والثانية لا يوخر
فصل وليس للاب ان يستوفي
 القصاص لو لده الكبير بالاتفاق وهل له ان يستوفي
 فيه لو لده الصغير قال ابو حنيفة ومالك له ذلك
 سوا كان شريكا له ام لا وسوا كان في النفس او في
 الطرف وقال الشافعي واحمد في اظهر روابيته
 ليس له ان يستوفي فيه **فصل** واختلفوا
 في الواحد يقتل الجماعة فقال ابو حنيفة ومالك
 ليس له الا القود لجماعتهم ولا يجب عليه شيء
 اخر وقال الشافعي ان قتل واحدا بعد واحد
 قتل بالاول والباقيين الديات وان قتلهم في حالة
 واحدة افرع بين اوليا المقتولين فمن خرجت
 فرعته قتل له والباقيين الديات وقال احمد

اذا قتل واحدا جماعة فحضر الاوليا وطلبوا القصاص
 قتل لجماعتهم ولا دية عليه وان طلب بعضهم القصاص
 وطلب بعضهم الدية قتل لمن طلب القصاص ووجبت
 الدية لمن طلبها وان طلبوا الدية كان لكل واحد
 دية كاملة **فصل** لو جنى رجل على رجل فقطع
 يده اليمنى ثم على اخر فقطع يده اليمنى فطلب منه
 القصاص فقال ابو حنيفة يقطع يمينه بهما
 ويؤخذ منه دية الاخرى لهما وقال مالك يقطع
 يمينه بهما ولا دية عليه وقال الشافعي
 يقطع يمينه للاول ويغرم الدية الثاني فان كان
 قطع يدهما معا افرع بينهما كما قال في النفس وكذا
 اذا اشبه الامر قال احمد ان طلبا القصاص قطع
 لهما ولا دية وان طلب احدهما القصاص قطع لهما
 ولا دية وان طلب احدهما القصاص والاخر الدية
 قطع لمن طلب القصاص واخذت الدية للاخر ولو
 قتل عن عمد اثم مات قال ابو حنيفة ومالك
 يسقط حق ولي الدم من القصاص والدية جميعا
 وقال الشافعي واحمد تبقى الدية في تركته لا
 ليا المقتول **فصل** واختلفوا على ان الا
 مام اذا قطع السارق فسري ذلك الى نفسه
 انه لا ضمان عليه واختلفوا فيما اذا قطعه مستقص

فسري الى نفسه فقال مالك والشافعي واحمد
السراية غير مضمونة وقال ابو حنيفة غير مضمونة
يتملها عاقلة المقتص ولوقطع ولي المقتول يد
القاتل قال ابو حنيفة ان عني عنه الولي غرم دية يده
وان لم يعف لم يلزمه شي وقال مالك تقطع يده
بكل حال سوا عني الولي او لم يعف وقال احمد
يلزمه دية اليد في ماله بكل حال **فصل**
واتفقوا على انه لا تقطع اليد الصحيحة بالشك ولا
ولا يمين بيسار واختلفوا هل يستوفي القصاص
فيما دون النفس قبل الاند مال او بعده فقال
ابو حنيفة ومالك واحمد لا يستوفي الا بعد الا
ند مال وقال الشافعي يستوفي في الحال
واختلفوا فيما يستوفي به القصاص من الالة
فقال ابو حنيفة لا يستوفي الا بالسيف
سوا قتل به او بغيره وقال مالك والشافعي
يقتل بمثل ما قتل به وعن احمد روايتان كما
لذهبين واتفقوا على ان من قتل جارا قتل فيه
ثم اختلفوا فيمن قتل جارا للحرم ثم جا اليه او
وجب عليه القتل للكفر او زنا او رده ثم جا الي
الحرم فقال ابو حنيفة واحمد لا يقتل فيه وقال
مالك والشافعي يقتل في الحرم

179
كتاب الديات

اتفق الامية على الجية للحرم الذكر مائة من الابل
في مال القاتل العام اذا عدل الى الدية ثم
اختلفوا هل هي حالة او موجهة فقال مالك
والشافعي واحمد هي حالة وقال ابو حنيفة
هي موجهة في ثلاث واختلفوا في دية العمد
فقال ابو حنيفة واحمد في احدي روايتيه
هي ارباع لكل سن من اسنان الابل منها خمس
وعشرون بنت مخاض ومثلها بنت لبون
ومثلها احقاق ومثلها جذاع وقال الشافعي
تؤخذ مثله ثلاثون حقة وثلاثون جذعة
واربعون خلفه اي حوامل وبه قال احمد
في الرواية الاخرى واما دية شبه العمد فهي
مثل دية العمد المحض عند ابى حنيفة والشافعي
ففي واحمد واختلفت الرواية عن مالك في ذلك
واما دية الخطا فقال ابو حنيفة واحمد هي
خمسة عشرون جذعة وعشرون حقة
وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض
وعشرون ابن مخاض وبذلك قال مالك
والشافعي الا انهما جعلامكان ابن مخاض بن لبون
فصل واختلفوا في الدناير والدرهم

هل تؤخذ في الدييات ام لا فقال ابو حنيفة
واحمد يجوز اخذها في الدييات مع وجود الابل
ثم عنهما روايتان هل هي اصل بنفسها ام الاصل
الابل والذهب والدرهم والفضة بدل عنها
قال مالك في اصل بنفسها متدرة بالشرع
ولم يعتبرها بالابل وقال الشافعي لا يعدل
عن الابل اذا وجبت الا بالراضى فان اعدت
فعنه قولان الجديد الراجح انه يعدل الى قيمته حين
القبض زايدة او ناقصة والقديم المعول به
ضرورة ان يعدل الى الف دينار واثنى عشر
الف درهم واختلفوا في مبلغ الدية من الدراهم
فقال ابو حنيفة عشرة الاف درهم وقال
مالك والشافعي واحمد اثنا عشر الف درهم
واختلفوا في البقر والغنم والحمل هل لها اصل
في الدية ام تؤخذ على وجه القيمة فقال ابو
حنيفة ومالك والشافعي ليس لها اصل في
الدية وانما تؤخذ بالراضى على وجه القيمة
وقال احمد البقر والغنم اصل مقدار قيمتها من
البقر ما يتاقره ومن الغنم الف شاة واختلفت
الرواية عنه في الحمل قليل هي مقدرة بما يبي حلة
كل حلة ازاوورد او روى عنه انها ليست ببديل

١٨٢
فصل واختلفوا اذا قتل في الحرم
او قتل وهو محرم او في شهر حرام او قتل ذات
رحم محرم هل تغلظ الدية في ذلك فقال ابو
حنيفة لا تغلظ الدية في شئ من ذلك وقال
مالك تغلظ في قتل الرجل ولده فقط والتغليظ
يؤخذ من الابل اثلاثا ثلاثون حقة وثلاثون
جذعه واربعون خلفه وعن مالك في الذهب
والفضة روايتان احدهما لا تغلظ الدية فيهما
والاخرى تغلظ وصفة تغليظها عنه روايتان
اشهرهما انه يلزم من الذهب والورق قيمة الابل
المغلظة بالغت ما بلغت وقال الشافعي
تغلظ في الحرم والاشهر الحرام وهل تغلظ في الاحرام
وجهاان اظهرها لا تغلظ ولا تغليظ عنده الا
في الابل واما الذهب والورق فلا يدخل التغليظ
فيه وصفة التغليظ عنده ان يكون باسنان
الابل خاصة وقال احمد تغليظ الدية
وصفة التغليظ عنده ان كان الضمان فقط
بالذهب والفضة فزيادة القدر وهو ثلث الدية
نضا عنه وان كانت بالابل فقياس مذهبه انه
كالاشمان وانما مغلظة بزيادة القدر لا بالسوا
واختلف الشافعي واحمد فهل يتداحل تغليظ

ام لا تشاله قتل في شهر حرام في الحرم ذات محرم ه
فقال الشافعي يتداخل ويكون التخليط فيها
واحد او قال احمد لا يتداخل بل لكل واحد من
ذلك ثلث الدية **فصل** اتفق الايمه على
ان الجروح قصاص في كل ما يتاخر فيه القصاص واما
ما لا يتاخر فيه القصاص فهي عشرة الخارصة وهي
التي تشق الجلد والدامية وهي التي تخرج الدم
والباصة وهي التي تشق اللحم والمتلاحمة وهي
التي تغوص في اللحم والسمحاق وهي التي يبقى
بينها وبين العظم جلدة رقيقة فهذا للجروح
الخمس ليس بمقدر شرعي باتفاق الاربعة الا
ماروي عن احمد ان زيد ارضى الله عنه حكم في
الدامية بغير وفي المتلاحمة بثلاثة ابعرة وفي
السمحاق بأربعة ابعرة قال احمد وانا اذهب
الى ذلك فهذه رواية عنه والظاهر من مذهب
الجماعة واجمعوا على ان في كل واحدة من هذه
الخمس حكومة بعد الاندخال والحكومة ان يقوم
المجنى عليه قبل الجناية كانه كان عبدا فيقال
كم قيمته قبل الجناية وكم قيمته بعدها فيكون
له بقدر التفاوت من دية **فصل**
واما الخمسة التي فيها مقدار شرعي فهي الموضحة

181
التي توضح عن العظم فان كانت في الوجه ففيها
خمس من الابل عند ابي حنيفة والشافعي
واحد في احد روايتيه وفي الرواية الاخرى
فيها عشرة من الابل وقال مالك في موضحة
الانف والجمي الاسفل حكومة خاصة الوجوه وبا
قي المواضع من الوجه فيها خمس من الابل وان كانت
في الراس فهل هي بمنزلة الموضحة في الوجه ام لا قال
ابو حنيفة ومالك والشافعي هي بمنزلة الموضحة وعن
احمد روايتان احدهما كالجماعة والثانية ان
كانت في الوجه ففيها عشرة وان كانت في الراس
ففيها خمس **فصل** واجمعوا على ان
في الموضحة القصاص ان كان عمدا الثانية الها
شمة وهي التي تهشم العظم وتكسره وفيها عند
ابي حنيفة والشافعي واحد عشر من الابل
واختلفت الرواية عن مالك في ذلك فقل خمس
وحكومة وقيل خمس عشر وقال اشهب
فيها عشرة كذهب للجماعة الثالثة المثقلة
وهي التي توضح العظم وتهشم وتنقل العظام وفيها
خمس عشر من الابل بالاجماع الرابعة الماموغة
وهي التي تصل الى جلدة الدماغ وفيها ثلث الدية
بالاجماع الخامسة الجايقة وهي التي تصل الى

خوف كبطن وصدر وثفرة نحر وجبين وخاصة
وفيها تلك الدية بالاجماع **فصل** والتفقوا
على ان العين بالعين والانت بالانت والاذن
بالاذن والسن بالسن وعلى ان في العينين الدية
الكاملة وفي الانت اذ اجدع الدية وفي اللسان
الدية وفي الشفتين الدية وفي مجموع الاسنان
وهي اثنان وثلاثون سنا الدية وفي كل اللحيين
الدية وفي كل سن خمسة ابعرة وفي اللحيين
الدية وفي كل حي ان ثبتت الاخر نصها واستكمل
وجوب الدية في اللحيين صاحب التهمة من الشا
فعية لانه لم يرد فيه جرح والنياس لا يقتضيه
بل هو كالترقوة والضلع بل هو من العظام الداخلة
وفي الادنين الدية عند ابو حنيفة والشافعي
واحمد وعين مالك روايتان احدهما كالجماعة
والثانية حكومة والتفقوا على ان في الاجفان
الاربعة الدية في كل واحد ربع الاما لا يقال
فيها حكومة واختلفوا في العين القائمة التي
لا يبصر بها واليد الشلا والذكر الاشل وذكر
الخصي ولسان الاخرس والاصبع الزائدة
والسن السوداء فقال ابو حنيفة ومالك
والشافعي في اظهر قوليها حكومة وعين

احمد روايتان اظهرها فيها الدية والاخرى
كالجماعة واختلفوا في الترقوة والضلع والذ
راع والساعد والزند والفخذ فقال ابو
حنيفة ومالك والشافعي في ذلك حكومة
وقال احمد في الضلع بعير وفي الترقوة بعير
وفي كل واحد من الذراع والساعد والزند
والفخذ بعيران وفي الزنديين اربعة واختلفوا
فيما لو ضرب به فوضعه فذهب عقله فهل تدخل
الموضحة في دية العقل ام لا قال ابو حنيفة
والشافعي في احد قولي عليه الدية للعقل
ويدخل في ذلك ارش الموضحة والقول الاخر
للشافعي وهو الاصح عند اصحابه ان عليه
لذهاب العقل دية كاملة وعليه ارش الموضحة
وهذا مذهب مالك واحمد واختلفوا فيما اذا
لوقل سن من قد ثغر فقال ابو حنيفة وا
حمد لا يجب عليه الضمان وقال مالك يوجب
وبعد سقوطه بعودتها وللشافعي قولان
اصحهما الوجوب وعدم السقوط ولو ضرب
سن رجل فاسودت قال ابو حنيفة وما
لك واحمد في احدي روايتيه يجب ارش سن
خمس من الابل والرواية الاخرى قلت دية السن

وزاد مالك على ذلك فقال ان وقعت السن السود ا
بعد ذلك لزمه دية اخري وقال الشافعي في
ذلك للحكومة فقط واختلفوا فيما اذا قطع لسان صبي
لم يبلغ حد النطق قال ابو حنيفة فيمحوه
وقال مالك والشافعي واحد فيه دية كاملة
ولو قطع عين اعور فقال مالك واحد لزمه
دية كاملة وقال ابو حنيفة والشافعي نصف
الدية ولو قطع الاعور احدي عيني الصحيح عمدا
قال ابو حنيفة والشافعي يجب القصاص
فان عني فنصف الدية وقال مالك ليس له
القصاص وهل دية في ذلك او نصفها عنه في ذلك
روايتان وقال احمد الاقصاص بل دية كاملة
وفي اليدين الدية في كل واحدة نصفها بالاجماع
وكذا الامر في الرجلين واجمعوا على ان في اللسان
الدية وان في الذكوالدية وان في دهاب العقل
الدية وان في دهاب السمع دية واذا ضرب
رجل فذهب شعر لحيته فلم تنبت او ذهب شعر
راسه او شعر حاجبه او اهداب عينيه فلم يعده
فقال ابو حنيفة واحد في ذلك الدية وقال
مالك فيه حكومة **فصل** واجمعوا على ان
دية المرأة الحرة المسلمة في نفسها على النصف من

دية الرجل الحر المسلم ثم اختلفوا هل تساويه في الجراح
ام لا فقال ابو حنيفة والشافعي في الجدي
لا يساويه في شئ من الجراح بل جراحها على النصف
من جراحه في القليل والكثير وقال مالك والشافعي
في القديم واحد في احدي روايته تساويه
في الجراح فيما دون ثلث الدية فاذا بلغت الثلث
كانت دية جراحها على النصف من دية الرجل
وقال احمد في الرواية الاخرى وفي اظهر روايته
واختارها الخرفي تساويه الى ثلث الدية فان
زاد على الثلث فهي على النصف ولو وطئ زوجته
وليس مثلها يوطأ فافضاها فقال ابو حنيفة
واحد لاضمان عليه وقال الشافعي عليه الدية
وعن مالك روايتان اشهرها فيه حكومة عدل
والاخرى دية **فصل** واختلفوا في دية
الكتابي او النصراني فقال ابو حنيفة دية
كدية المسلم في العمد والخطا سواء من غير فرق وقال
مالك نصف دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق
وقال الشافعي ثلث دية المسلم في العمد والخطا
من غير فرق وقال احمد ان كان النصراني او اليهودي
عمد وقتله عمدا فدية المسلم وان قتله خطأ
وابتان احدهما نصف دية المسلم واختارها الخرفي

والثانية ثلث دية السلم والمجوسي ديبته عند أبي به
حنيفة كدية المسلم في العمد والخطأ من غير فرق
وقال مالك والشافعي دية المجوسي ثمان مائة
درهم في العمد والخطأ وقال أحمد في الخطأ ثمان مائة
درهم وفي العمد ألف وسنخاية واختلفوا في الكنا
بيات والمجوسيات فقال أبو حنيفة ومالك
والشافعي دياتهن على النصف من ديات رجالهن
لا فرق بين الخطأ والعمد وقال أحمد على النصف في
الخطأ وفي العمد كالرجال منهم سوا **فصل**
العبد إذا جنى جناية تارة خطأ وتارة يكون عمدا
فإن كانت خطأ فقد اختلفت الأئمة في ذلك فقال
أبو حنيفة ومالك وأحمد في أظهر وأبنته المولى
بأخيار بين العدا وبين دفع العبد إلى ولي المجنى عليه
فيملكه بذلك وسوا زادت قيمته على أرش الجنا
ية أو نقصت فإن امتنع ولي المجنى عليه من قبو
له وطال المولى ببيعه ودفع القيمة في الأرض لم
يجبر المولى على ذلك وقال الشافعي وأحمد
في الرواية الأخرى المولى بأخيار بين العدا وبين
الدفع إلى المولى للبيع فإن فضل من ثمنه شيء فهو
لسيده فإن امتنع المولى من قبوله وطالب
المولى ببيعه ودفع الثمن إليه كان له ذلك وإن

كانت الجناية عمدا قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد
في أظهر وأبنته ولي المجنى عليه بأخيار بين القضاء
وبين العفو على مال وليس له العفو على رقبة العبد
أو استرقاقه ولا يملكه بالجناية وقال مالك
وأحمد في الرواية الأخرى يملكه المجنى عليه بالجناية
فإن شاء استرقه وإن شاء اعتقه ويكون في جميع
ذلك متصرفا في ملكه إلا أن مالكا اشترط أن تكون
الجناية قد ثبتت بالبينة لا بالاعتراف وهل
يضمن العبد بقيمته بالغة ما بلغت وإن زادت
على دية الحرام لا قال أبو حنيفة لا يبلغ فيه دية
الحرب بل ينقص عشرة آلاف درهم وقال مالك وم
والشافعي وأحمد في أظهر وأبنته يضمن بقيمته
بالغة ما بلغت والحرا إذا قتل عبدا خطأ قال أبو
حنيفة قيمته على عاقلة الجاني وقال مالك
وأحمد قيمته على الجاني دون عاقلته وعن الشا
في قولان أحدهما كذهب مالك وأحمد والشاف
في على عاقلة الجاني واختلفوا في الجناية على أطراف
العبد فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد كل ذلك
في مال الجاني لا على عاقلته وللشافعي قولان والجنا
يات التي لها رش متدرة في حق الحر كيف الحكم
في مثلها في العبد قال أبو حنيفة والشافعي

واحد في رواية في ذلك جناية لها ارش مندر في
لخر من الدية فانما مقدرة من العبد بذلك الارش
من قيمته وقال مالك واحد في الرواية الاخرى
يصمن بما تنقص من قيمته و زاد مالك فقال الا
في الماسومة والجائفة والثقلة والموضحة فان مذهب
فيها كذهب الجماعة **فصل** واذا اصطدم
الفارسان للحران فمات قال مالك واحد على
عاقلة كل واحد منهما دية الاخر كاملة واختلفت
الرواية عن احمد فقال الدانقاني فيهما روايتا
احدهما كذهب مالك واحد والآخرى على عاقلة
كل واحد منهما نصف دية الآخر وهذا مذهب
الشافعي وفي تركة كل واحد منهما نصف قيمة
دابة الآخر وله قول اخر ان هلاكهما وهلاك
الدابتين هدر اذ لا يصنع لهما كالا فة السماوية
فصل وانفق الائمة على ان الدية
في قتل الخطا على عاقلة الجاني وانما تجب عليهم
موجلة في ثلاث سنين واختلفوا هل يدخل الجاني
مع العاقلة فيودي معهم قال ابو حنيفة كاحد
العاقلة يلزم ما يلزم احدهم واختلف اصحاب
مالك فقال ابو القاسم كقول ابي حنيفة وقال
غيره لا يدخل الجاني مع العاقلة وقال الشافعي

ان اتسعت العاقلة للدية لم يلزم للجاني شي وان
لم تنسع لم يمسوق قال احمد لا يلزمه شي سواء
اتسعت العاقلة او لم تنسع وعلى هذا امتى
لم تنسع العاقلة لتحمل جميع الدية انتقل بل في ذلك
الى بيت المال وان كان للجاني من اهل الديوات
فهل يلحق اهل ديوانه بالعصبة في الدية ام لا
قال ابو حنيفة ديوانه عاقلة ويقدمون
على العصبة في النخل فان عدوا فخير في النخل على
العصبة وكذلك عاقلة السوق في اهل سوقه
ثم قرأ بته فان عجز فاهل محله فان لم تنسع فاهل
بلدته وان كان للجاني من اهل القرى ولم تنسع
فالمصر التي تلي تلك القرى من سواره وقال
مالك والشافعي واحد لا دخل لهم في نخل الدية
اذا لم يكونوا اقارب للجاني **فصل**
واختلفوا في نخل العاقلة من الدية هل هو مقدر
ام للهو على قدر الطاقه والاجتهاد فقال ابو
حنيفة يسوي بين جميعهم فيؤخذ من ثلاثة
دراهم الى اربعة وقال مالك واحد ليس فيه
شي مقدر وانما هو بحسب ما يسر ولا يضربه
وقال الشافعي تقدر فيوضع على الفتي نصف
دينار وعلى المتوسط الحال ربع دينار ولا ينقص

من ذلك وهل يستوي الفقير والغني من العاقلة في
تحمل الدية أم لا قال أبو حنيفة يستويان
وقال مالك والشافعي واحد يحمل الغنى زيادة
على المتوسط والغايب من العاقلة هل يحمل شيئا
الديات كالحاضرين لا قال أبو حنيفة واحد هما
سوا وقال مالك لا يحمل الغايب مع الحاضرين شيئا
إلا إذا كان الغايب من العاقلة في إقليم آخر سوى
الأقليم الذي فيه بقية العاقلة ويضم إليهم أقرب
القبائل ممن هو مجاورهم وعن الشافعي
كالمدنيين واختلفوا في ترتيب التحمل فقال
أبو حنيفة القريب والبعيد فيه سوا وقال
الشافعي واحد يترتب التحمل على ترتيب الأقرب
فالأقرب من العصابات فإن استغفر قومه لم يقسم
على غيرهم فإن لم يستغفر الأقرب التحمل دخل
الأبعد وهكذا حتى يدخل فيهم بعدهم درجة
على حسب الميراث وأبند أحوال العقل هل
هل يعتبر بالموت أو حكم الحاكم قال أبو حنيفة
اعتباره من حين حكم الحاكم وقال مالك والشافعي
ففي واحد من حين الموت ومن مات من العاقلة
بعد الحول فهل يسقط ما كان يلزمه أم لا
قال أبو حنيفة يسقط ولا يؤخذ من تركته

واما مذهب مالك فقال أبو القاسم يجب في ماله
ويؤخذ من تركته وقال الشافعي واحد في أحدي
روايتيه ينتقل ما عليه إلى تركته **فصل**
وإذا مال حايط انسان إلى طريق أو ملك غيره ثم
وقع على شخص فقتله فقال أبو حنيفة إن
طوبى بالتقص فلم يفعل مع القتل ضمن ما تلتف
بسببه والأقرب وقال مالك واحد في أحدي
روايتيه إن تقدم إليه بنقصه **فصل**
فلم ينقصه فعليه الضمان إذا مالك واشهد
عليه وعن مالك رواية أخرى أنه إذا بلغ من
شدة الخوف إلى ما لا يؤمن معه الاتلاف ضمن
ما تلتف به سوا تقدم أم لا وسوا شهد أم لا
وعن أحمد رواية أخرى وهي المشهورة أنه
لا يضمن مطلقا ولا أصحاب الشافعي في الضمان
وجهاان أصحهما أنه لا يضمن **فصل**
ولو ضاح على صبي أو معتوه وبها على سطح أو
حايط فوقع فمات أو ذهب عقله المصبي أو
اغفل البالغ فضاخ به فسقط أو بعث الإمام
إلى امرأة يستدعيها إلى مجلس لحكم فاجهرت
حينئذ فرعا أو زال عقلها قال أبو حنيفة
لا ضمان في شيء من ذلك على أحد جملة وقال

الشافعي الدية في ذلك كله على العاقلة الا في حق
 البالغ فانه لا ضمان على العاقلة فيه وقال ابن
 ابي هبيرة من اصحابه بوجوب الضمان فيه وقال
 احمد الدية في ذلك كله على العاقلة وعلى الامام في حق
 المستدعاة وقال مالك الدية في ذلك كله
 على العاقلة ما عدا المرأة فانه لا دية فيها الا احد
مسألة ولو ضرب بطن امرأة فماتت
 لقت جنينا ميتا ثم ماتت قال ابو حنيفة ومالك
 لا ضمان لاجل الجنين وعلى من ضربها دية كاملة
 وقال الشافعي واحمد في ذلك دية كاملة وغرة
 للجنين واختلفوا في قيمة الجنين من الامة
 اذا كان مسلوكا فقال مالك والشافعي واحمد
 فيه عشر قيمة امه يوم الجناية سواء كان ذكرا
 او انثى وتعتبر قيمة الام يوم جنى عليها وجنين
 ام الولد من مولاها فيه غرة يكون قيمتها نصف
 عشر دية الاب وكذا في جنين الذمية اذا كان
 ابوه مسلما وقال ابو حنيفة في الذكر نصف
 عشر قيمته وفي الانثى العشر **مسألة**
 ولو حفر بئر في قناداره قال ابو حنيفة
 والشافعي واحمد بضمن ما هلك فيها وقال
 مالك لا ضمان عليه ولو بسط بارية في المسجد

او حفر بئر المصلحتة او علق فيه قنديلا فغط
 بذلك انسان فقال ابو حنيفة اذا لم ياذن
 الجيران في ذلك ضمن والشافعي في ضمانه وا
 سقاطه قولان وعن احمد روايتان اظهرهما
 انه لا ضمان ولا خلاف انه لو بسط فيه الحصا
 فزلق به انسان انه لا ضمان عليه ولو ترك في
 داره كلبا عفورا فدخل الي داره انسان وقد علم
 ان ثم كلبا عفورا فغقره قال ابو حنيفة
 والشافعي لا ضمان عليه وقال مالك عليه
 الضمان بشرط ان يكون صاحب الدار يعلم انه
 عفور وعن احمد روايتان اظهرهما لا ضمان

كتاب القسامة

اتفق الايمة على ان القسامة مشروعة في
 القتل اذا وجد ولم يعلم قاتله ثم اختلفوا في
 السبب الموجب للقسامة فقال ابو حنيفة
 الموجب للقسامة وجود القاتل في موضع هو في
 حفظ قوم او حايثهم كالحلة والدار ومسجد الحلة
 والقرية فانه يوجب القسامة على اهلها لكن
 القتل الذي يشرع فيه القسامة اسم ثبت به
 اثر من جراحة او ضرب او خنق ولو كان الدم يخرج
 من الفم ودبره فليس بقتيل ولو خرج من اذنه

او عينه فهو قتييل فيه القسامة وقال السيب
اليعنبر في القسامة ان يقول المقتول دمي عند
فلان عمد او يكون المقتول بالفاصل اسوا
كان فاسقا او عدلا ذكرنا وانثى ويقوم لا وليا
المقتول شاهد واحد واختلف اصحابه في
اشتراط عدالة الشاهد وذكرته فشرطها
ابن القاسم واكتفى اشهب بالفاسق والمرأة ومن
الاسباب الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف
عنه ان يوجد المقتول في مكان خال من الناس وعلي
راسه رجل معه سلاح مختضب بالدم وقال
الشافعي السبب الموجب للقسامة الموت وهو
عنده فريضة لصدق المدعي بان يري قتييل في
محلة او قرية صغيرة وبينهم وبينه عداوة ظاهرة
او تفرق جمع عن قتييل وان لم يكن بينهم وبينه عداوة
او شهادة العدل عنده لوث وكذا عبيد
ونساء او صبيان وكذا افسقة او كفار على الراجح
من مذهبه لا امرأة واحدة ومن اقسام الموت
عنده لهج السنة العام والخاص بان فلانا قتل فلانا
ومن اللوث وجود ملطخ بالدم بيده سلاح عند
القتيل ومنه ان يزدحم الناس في موضع او في
باب فيوجد فيهم قتييل وقال احمد لا يحكم بالقسامة

الا ان يكون بين المقتول وبين المدعي عليه لوث
واختلفت الرواية عنه في اللوث فزوي عنه
العداوة الظاهرة والعصية خاصة كما بين
القبائل من المطالبة بالدم ما وكا بين اهل البقي واهل
العدل وبهذا قول عامة اصحابه وامام دعوي
المقتول ان فلانا قتلني فلا يكون لوثا عند مالك
فصل فاذا وجد مقتضى للقسامة
عند كل واحد من الائمة حلف المدعون على قاتله
خمسين يمينا واستحقوا دية ان كان القتل عمدا
عند مالك واحد وعلى القديم من قولي الشافعي
وقال الشافعي في الجديد يستحقون دية
مغلظة **فصل** واختلفوا هل يبدأ
بايمان المدعين في القسامة ام بايمان المدعي
عليهم قال الشافعي واحد بايمان المدعين
فان نكل المدعون ولا يئنة حلف المدعي عليه
خمسين يمينا وبري وقال مالك يبدأ بايمان
المدعين واختلفت الرواية عند مالك ان نكلوا
ففي رواية يبطل الدم ولا قسامة وفي رواية
يحلف المدعي عليه ان كان رجلا يعينه حلف وبري
وان نكل لزم الدية في حاله ولم يلزم العاقلة منها شي
لان النكول عنده كالاغراف والعاقلة لا تتحمل

الاعتراف وفي رواية تحمل العاقلة قلت او كثر من
 حلف منهم بري ومن لم يحلف فعليه بتسطة من
 الدية وقال ابو حنيفة لا تشرع اليمين في
 القسامة الا على المدعي عليه والمدعون اذا لم
 يعين شخصا بعينه يدعونه عليه فيحلف من
 المدعي عليهم خمسون رجلا خمسين يمينا ممن
 يختارهم المدعون فيحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا
 له قاتلا فان لم يكونوا خمسين كبرت اليمين فاذا
 تكملت الايمان وجبت الدية على عاقلة اهل المحلة
 فان عين المدعون قاتلا فلا قسامة ويكون نفيهم
 للقاتل تبرية لباقي اهل المحلة ويلزم المدعي عليه
 انه يحلف بالله عز وجل انه ما قتل ويترك
فصل واختلفوا فيما اذا كانت
 الاوليا جماعة فقال مالك واحد يتقسم
 الايمان بينهم بالحساب وهذا هو المشهور من
 مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة يكون بدر
 عليهم الايمان بالادارة بعد ان يبدأ احدهم
 بالقرعة واختلفوا هل يثبت القسامة في العبد
 فقال ابو حنيفة واحد تثبت القسامة في
 العبد وقال مالك لا تثبت وللشافعي قولان
 اصحهما تثبت وهل تسمع ايمان النساء في القسامة

قال ابو حنيفة واحد لا تسمع مطلقا لا في عهد ولا في
 خطا وقال الشافعي تسمع مطلقا في العهد ولخطا
 ومن في القسامة كالرجال وقال مالك
 تسمع ايمائهم في الخطا دون العهد
باب كفارة القتل
 اتفق الايمة على وجوب الكفارة في قتل الخطا اذا لم يكن
 المقتول ذميا ولا عبدا واختلفوا فيما اذا كان ذميا
 او عبدا فقال ابو حنيفة والشافعي واحد يجب
 الكفارة على الاطلاق وفي قتل العبد المسلم على
 المشهور وقال مالك لا تجب الكفارة في قتل الذي
 وهل تجب في قتل العبد فقال ابو حنيفة ومالك
 لا تجب وقال الشافعي تجب وعن احمد روايتان
 كالمذموم ولو قتل الكافر مسلما خطا فقال الشافعي
 وفي واحد تجب عليه الكفارة له وقال ابو حنيفة
 ومالك لا كفارة عليه وهل تجب الكفارة على الصبي
 والمجنون اذا قتل قال مالك والشافعي واحد
 تجب وقال ابو حنيفة لا تجب **فصل**
 وانفقوا على ان الكفارة في قتل الخطا عتق رقبة
 مومنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ثم
 اختلفوا في الاطعام فقال ابو حنيفة ومالك
 واحد في احدي روايتيه لا يجزى الاطعام في ذلك

والرواية الاخرى ~~عن ابي بصير~~ عن احمد انه يحزى به
والشافعي في ذلك قولان ~~احدهما~~ انه لا اطاق
وهل تجب الكفارة على القاتل بسبب تعدد
كفر البير وضرب السكين ووضع الحجر في الطريق
فقال مالك والشافعي واحدا تجب وقال
ابو حنيفة لا تجب مطلقا وان كانوا قد اجمعوا
على وجوب الدية في ذلك **كتاب**
حكم السحر والساحر السحر عزائم ورفق
وعقد يوثق في الابد ان والقلوب فيمرض
ويقتل ويفرق بين الزوجين وله حقيقة عند
مالك والشافعي واحدا وقال ابو حنيفة
لا حقيقة له ولا تأثير في الجسم وبه قال ابو
جعفر الاثر ابادي من الشافعية وتعلمه حرام
بالاجماع واختلفوا فيمن يتعلم السحر ويعلمه
فقال ابو حنيفة ومالك يكفر بذلك ومن
اصحاب ابي حنيفة من قال ان تعلمه ليخيه او
ليتنفيه لم يكفر وان تعلمه معتقدا جواز اوره
معتقدا انه ينفعه كفر وان اعتقدا ان الشيطان
يبلغ الساحر ما يشاء فهو كافر وقال الشافعي
من تعلم السحر قلنا له صنف لنا سحر كفات
وصنف ما يوجب الكفر مثل ما اعتقده اهل بابل

189
من التقرب الى الكواكب السبعة وانما تفعل
ما يلتمس منها فهو كافر وان وصف ما لا يوجب
الكفر فان اعتقدا باحة السحر فهو كافر
فصل وهل يقتل الساحر بمجرد تعليمه
واستعماله قال مالك واحدا يقتل بمجرد ذلك
فان قتل بسحر قتل عند مالك والشافعي واحدا
الا باحنية قال لا يقتل حتى يتكرر منه ذلك
وروي عنه انه قال لا يقتل حتى يترأه قتل
انسانا بعينه وهل يقتل قصاصا او حدا قال
ابو حنيفة ومالك واحدا يقتل حد او قال
الشافعي يقتل قصاصا **فصل** وهل
تقبل توبة الساحر ام لا قال ابو حنيفة في
المشهور عنه ومالك لا تقبل توبته ولا تسمع بل
يسل كالزفديق وقال الشافعي تقبل توبته
وعن احمد روايتان اظهرها لا تقبل واختلفوا
في ساحر اهل الكتاب فقال مالك والشافعي
واحدا لا تقبل وقال ابو حنيفة تقبل كما تقبل
توبة الساحر المسلم وهل حكم الساحرة المسلمة
حكم الرجل الساحر المسلم قال مالك والشافعي
نفي واحد حكمها حكم الرجل وقال ابو حنيفة
تخمس ولا تقتل **فصل** قال امام الحرمين

لا يظهر السحر الا فاسق كما لا تظهر الكرامة على فاسق
وذلك مستفاد من اجماع الائمة وقال مالك
السحر زندقة واذا قاتل الرجل احسنه قتل ولم
تقبل ثوبته **فصل** قال النووي في
الروضة انيان الكاهن وتعلم الكهانة والتنجيم
والضرب بالومل والشعر والشعيرة ونحوها
حرام بالنص الصحيح وقال ابن قدامة لم يثبت
في الكافي الكاهن الذي رى من الجن والعراف
نقل عن احمد ان حكمهما القتل او الحبس حتى يموتا
قال واما المعزم الذي يعزم على المصروع ويقرأ
انه يجمع الجن وانما تطيعه فذكرها اصحابه في
السحره وروى عن احمد انه توقف فيها قال
وسيل ابن السيب عن الرجل يوحذ عن امراته
يلتمس من يد ابيه قال انما هي الله عز وجل عما
يضر ولم يمتعه عما ينفع ان استطعت ان تنفع
اخاك فافعل فهذا يدل على ان مثل هذا لا يكره
صاحبه ولا يقتل **كتاب**
الحكم والمرتبة على الجنايات السبعة
وهي الردة والبغي والزنا والقذف والسرقة وقطع
الطريق **باب**
هي قطع الاسلام بتول او فعل او نية اتفق الائمة

190
على ان من ارتد عن الاسلام وجب عليه القتل ثم
اختلفوا هل يتجتم قتل في الحال ام يتوقف على
استتابته وهل استتابته واجبة ام مستحبة
واذا استتاب فلم يبق هل يمهل ام لا فقال
ابو حنيفة لا تجب استتابته ويقتل في الحال
الا ان يطلب الامهال فيمهل ثلاثا ومن اصحابه
من قال يمهل وان لم يطلب استجابا وقال
مالك تجب استتابته فان تاب في الحال قبلت
ثوبته وان لم يتب امهل ثلاثا لعله يتوب فان
تاب والا قتل وللشافعي في وجوب الاستتابة قولان
اظهرهما الوجوب وعنه في الامهال قولان اظهرهما
انه لا يمهل وان طلب بل يقتل في الحال اذا
اصر على رده وعن احمد روايتان احدهما
كذهب مالك والثانية لا تجب الاستتابة واما
الامهال فلم يختلف مذهبه في وجوبه ثلاثا
فصل عن الحسن البصري ان المرتد
لا يستتاب ويجب قتله في الحال وقال عطاء
ان كان مولودا على الاسلام ثم ارتد فانه لا يستتاب
وان كان كافرا فاسلم ثم ارتد فانه يستتاب
فصل عن الثوري انه يستتاب
ابدا وهل المرتدة كالمرتد ام لا قال مالك والشافعي

واحد الرجل والمرأة في حكم الردة سواء قال
 أبو حنيفة تخمس المرأة ولا تقتل ولا تصح ردة
 الصبي المميز أم لا فقال أبو حنيفة نعم وذلك هو
 الظاهر من مذهب مالك ونحو المشهور عن أحمد
 وقال الشافعي لا تصح ردة الصبي ويروي مثل
 ذلك عن أحمد والتفقوا على أن الزنديق وهو الذي
 يسر الكفر ويظهر الإسلام يقتل ثم اختلفوا في
 قبول ثوبته إذا تاب فقال أبو حنيفة في أظهر
 روايته وهو الأصح من خمسة أوجه لأصحاب الشافعي
 في ثبوت ثوبته وقال مالك وأحمد يقتل ولا حرج
 يستتاب وعن أبي حنيفة مثل ذلك **فصل**
 لو ارتد أهل بلد وجري فيه حكمهم هل يغير تلك
 البلدة دار حرب أم لا قال أبو حنيفة لا تصير دار
 الإسلام دار حرب حتى يجتمع فيها ثلاث شروط
 ظهور أحكام الكفر وإن لا يبقى فيها مسلم ولا ذي
 بال أمان الأصلي وإن تكون مباحة لدار الحرب
 والظاهر من مذهب مالك أن ظهور أحكام الكفر
 في بلدة تصير دار حرب وهذا مذهب الشافعي
 وأحمد والتفقوا على أنه تغنم أموالهم فأما دارهم
 فقال أبو حنيفة ومالك الذي حدث عنهم بعد
 الردة لا يسترقون بل يجرون على الإسلام إذا بلغوا

فإن لم يسلموا قال أبو حنيفة ومالك يجبسون
 وينفذون بالضرب جذبا إلى الإسلام وأما
 دراري دارهم فيسترقون وقال أحمد يسترقون
 دراريهم ودراري دارهم وللشافعي في استرقائهم
 قولان أصحهما يسترقون **فصل** اتفق
 الأئمة على الإمامة فرض وأنه لا بد للمسلمين من
 إمام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين من
 الظالمين وأنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت
 واحد في جميع الدنيا إمامان لا متفقان ولا متفرقا
 وعلى أن الإمامة من قریش وأنها جائزة في جميع
 اتحاد قریش وأن للإمام أن يستخلف وأنه لا خلا
 في جواز ذلك إلى بكر رضى الله عنه وإن الإمامة
 لا تجوز لامرأة ولا كافرا ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون
 وإن الإمام الكامل يجب طاعته في كل ما أمر به مالم
 يكن معصية وإن القتال دونه فرض وأحكام من
 ولاه نافذة وأنه لو خرج على إمام المسلمين أو عن
 طاعته طائفة ذات شوكة وكان لهم تأويل مشبهة
 ومطاع فيهم فإنه يباح قتالهم حتى ينبوا إلى أمر
 الله تعالى فأدافوا وأكف عنهم واختلفوا هل
 يتبع مدبرهم في القتال أو يدفع على حركتهم
 فقال أبو حنيفة إذا كان لهم فيه رجوت

اليها جاز ذلك وقال مالك والشافعي واحد
لا يجوز ذلك والتفتوا على ان احوال البغاة لهم
وتحل يستعان بسلاتهم وكرامهم على حرمهم فقال
مالك والشافعي واحد لا يجوز ذلك وقال
ابو حنيفة يجوز ذلك مع قيام الحرب فاذا انقضت
الحرب رد اليهم والتفتوا على ان ما اخذه البغاة
من خراج ارض او جزية ذمي يلزم اهل العدل
ان يحتسبوا به وانما يتلفه اهل العدل على
اهل البغي لا ضمان فيه واختلفوا فيما يتلفه
اهل البغي على اهل العدل في حال القتال من نفس
او مال فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي في
الراجح واحد في احدى روايتيه لا يضمن وقال
الشافعي واحد في احدى روايتيه بضمن
فصل اتفق الايمة على ان
الزنا فاحشة عظيمة بوجوب وابه يختلف باختلاف
الزنا لان الزاني تارة يكون بكر او تارة يكون ثيبا وهو
المحصن والتفتوا على من شرابط الاحصان
الحرية والبلوغ والعقل وان يكون قد تزوج
تزوجا صحيحا شرعيا ودخل بالزوجة فمذهبه
الشرائط الخمسة مجمع عليها واختلفوا في
الاسلام هل هو من شرابط الاحصان ام لا فقال

ابو حنيفة ومالك نعم وقال الشافعي واحد
لا يحد الذمي عندها ومن كملت فيه شرائط
الاحصان فزني بامرأة قد كملت فيها شرائط
الاحصان بان كانت حرة بالغه عاقلة مدحولا
بها في نكاح صحيح وهي مسلمة فيهما رايا ان محصنا
بالاجماع عليهم نكاح الرجم حتى يموتوا وهل يجمع عليهما
الجلد قبل الرجم ام لا قال ابو حنيفة ومالك
والشافعي لا يجمع وانما الواجب الرجم خاصة وعن
احمد روايتان اظهرهما يجمع ولو كان الزاني ملوكا
وقد تزوج ودخل في نكاح صحيح فهل يرجم الاربع
انه لا يرجم **فصل** قال في الافصاح
والتفتوا على ان البكرين الحريين اذا زنيا فانهما
يجلدان كل واحد منهما مائة جلدة وهل يضمن اليهما
مع الجلد التغريب ام لا قال ابو حنيفة لا يضمن بل
هو تغريب غير واجب ان رآه الامام مصلحة عنهما
على قدر ما يري وقال مالك يجب تغريب الزاني
دون الزانية والتغريب ان ينفي سنة الى غير
بلده وقال الشافعي واحد الزانيان الحران
البكران يجمع في حقهما بين الجلد والتغريب عاما
وقال القزطلي في تفسيره اختلفوا في نفي البكر
مع الجلد فالذي عليه الجمهور انه ينفي مع الجلد قال

اختلف الراشد بين الاربعة وبه قال عطاء وطاوس
ومالك والشافعي واحد وقال ابو حنيفة بتركه
فصل والتفقوا على ان العبد والامة
لا يكلل حدها اذ ازنيا وان كل حد كل واحد منهما
خسوف جلدة وانه لا فرق بين الذكر والانثى منهم
وانما لا يبرجل بل يجلد ان سوا احصنا او لم يحصنا
هذا قول الامة الاربعة وقال بعض اهل الظاهر
برجلان اذا احصنا وذهب ابن عباس ومجاهد
وسعيد وجيل الى انهما ان لم يحصنا فلا يجلد ان
اصلا واذا احصنا فحدهما خسون جلده وذهب
بعض الناس كما قال القاضي عبد الوهاب
المالكي في العيون الى انهما كالاحرار سوا احصنا
فحدهما الرجم وان لم يحصنا فحدهما جلدة خسون
جلدة وذهب داود الى ان جلدة العبد مائة والامة
خسون وذهب ابو ثور الى ان حد الرقيق حد
الحر يجلد مائة واختلفوا في وجوب التعريب
في حقهما فقال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يعزبان
وهو قول للشافعي والاصح من مذهبه انه يعرب
نصف عام **فصل** واختلفوا فيما اذا
وجدت شرائط الاحصان في احد الزوجين دون
الآخر وصورته ان يبط المسام زوجته الكتابيه

٩٣
اويط العاقل زوجته المحنونة او يبط البالغ زوجته
الصغيره المطيعة للوطي او يبط الحرامة زوجته فتعد
الى حنيفة واحد لا يثبت الاحصان لواحد منهما
وعند مالك والشافعي يثبت لمن وجدت شرائطه
فيه فان زنيا كان يجلد في حق من لم يثبت له
الاحصان والرجم على من ثبت له **فصل**
واختلفوا في الذي يمل يتام عليه حد الزنا فقال
ابو حنيفة والشافعي واحد يقام عليه وقال
مالك لا يقام عليه واختلفوا في اليهودي اذا زنى
وهو محصن فقال ابو حنيفة ومالك لا يبرجم
لان عندهما لا يتصور الاحصان في حقه لان من
شرائط الاحصان عندهما الاسلام ولكن يجلد عند
ابى حنيفة ومالك يعاقبه الامام اجتهادا وقال
الشافعي واحد هو محصن فيرجم لان الاسلام عندهما
ليس بشرط في الاحصان **فصل** والمرأة
العاقلة اذا امكنت نفسها مجنونا فوطيها او زنى
عاقل مجنونة قال مالك والشافعي واحد يجب
الحد على العاقل منهما وقال ابو حنيفة يجب
الحد على العاقل منهما دون العاقلة ولوراي على فراسه
امرأة فطنها زوجته فوطيها او نادى اعمى زوجته
فاجابته امرأة اجنبية فوطيها وهو يطنها زوجته

ثم بات الموطوءة اجنبية فقال مالك والشافعي
واحد لا حد على الظان والاعشى وقال ابو حنيفة عليهما
الحد **فصل** اتفق الاربعة على ان البينة التي
يثبت بها الزنا ان يشهدوا اربع رجال عدول يصفون
حقيقة الزنا واختلفوا هل يشترط العدد في الاقرار
به فقال ابو حنيفة واحد لا يثبت الزنا بالاقرار
الا ان يقر البالغ العاقل على نفسه بذلك اربع مرات
وقال مالك والشافعي يثبت باقراره مرة واحدة
ولو شهد الشهود الاربعة في مجلس متفرقة قال
ابو حنيفة ومالك واحمد مني لم يشهدوا في مجلس
واحد فانهم قدوة وعليهم الحد وقال الشافعي
لا بأس بتفريقهم وتقبل اقوالهم **فصل**
واختلفوا في سنة المجلس فقال ابو حنيفة
ومالك المجلس الواحد شرط في محي الشهود
مجمعين فان جاوا متفرقين واجتمعوا في مجلس
واحد فانهم قدوة بحدون وقال الشافعي المجلس
ليس بشرط في اجتماعهم ولا يجزئهم بل من شهدوا
بالزنا متفرقين ولو واحد ابعد واحد وجب الحد
وقال احمد المجلس الواحد شرط في اجتماع
الشهود واذا الشهادة فاذا اجتمع مجلس واحد
وشهدوا به سمعت شهادتهم وان جاوا متفرقين

فصل ولو اقر بالزنا ثم رجع عنه قبل
رجوعه وسقط الحد الا عند ابي حنيفة والشافعي
واحمد واختلف قول مالك في ذلك فقال يقبل
رجوعه وكذا في السرقة والشرب ولا يقبل رجوعه
الا اذا رجع بشبهة يعذر بها **فصل**
واتفقوا على تحريم اللواط وانه من الفواحش
العظام وهل يوجب الحد فقال مالك والشافعي
واحمد يوجب الحد وقال ابو حنيفة يعذر في اول
مرة وان تكرر منه قتل واختلف موجبو الحد في
صنعه فقال مالك والشافعي في احد قولي واحد
في اظهر روايته حده الوجم بكل حال ثيبا كان او بكرا
وقال الشافعي في قوله الاخر وهو الرابع حده حد
الزنا فيفرق بين البكر والثيب فعلى المحصن الوجم
والبكر الحد وعن احمد مثله واتفقوا على ان البينة
على اللواط لا تثبت الا باربعة كالزنا عند مالك
والشافعي واحمد الا ابا حنيفة فاثبتها بشاهدين
فصل ومن اتى بهيمة قال ابو حنيفة
ومالك يعذرون عن مالك انه يحد وللشافعي ثلاثة
اقوال احدها يجب عليه الحد ويختلف في البكارة
والثبوبة والثاني انه يتل بكر كان او ثيبا والثالث
يعزر وهو المرح المفق به وعن احمد روايتان التي

اختارها جماعة من اصحابه انه يعزرواختلفوا في
 البهيمة الموطوءة فقال مالك لا تدع بحال وقال
 ابو حنيفة ان كانت للواطى ذبحت والافلا ولاصحاب
 الشافعي اوجه احدها وهو الاصح ان كانت ما يؤكل
 ذبحت والافلا والثاني تدع مطلقا والثالث
 لا تدع مطلقا وقال احمد تدع سوا كانت له
 او لغيره وسوا كانت ما يؤكل لحمها او لا يؤكل لحمها
 وعلى الواطى قيمتها لصاحبها وهل يجوز للواطى
 الاكل منها او لغيره ام لا قال ابو حنيفة لا ياكل
 منها وياكل غيره وقال مالك ياكل منها هو وغيره
 وقال احمد لا ياكل منها هو ولا غيره ولاصحاب
 الشافعي وجهان احدهما ياكل مطلقا لئلا يقتضي
 التحريم **فصل** والتفقوا على انه اذا عقد على
 محرم من النسب او الرضاع فان العقد باطل
 واختلفوا فيما لو وطى في هذا العقد مع العلم بالتحريم
 وكذا لو عقد على معتدة من غيره ووطىها علما بالحرم
 فقال مالك والشافعي واهم يجب عليه الحد وقال
 ابو حنيفة يعزروا ولو استأجر امرأة ليرزى بها ففعل
 وجب عليه الحد بالاتفاق الا ما حكى عن ابي
 حنيفة انه قال لا حد عليه ولو وطى اجته الزوجة
 فهل يحد قال ابو حنيفة ومالك والشافعي

لا يحد وعن احمد روايتان **فصل** اتفق
 الأئمة على شهود الزنا اذ لم يتكلم اربعة قاضهم قدفة
 يحدون الا في قول للشافعي **فصل**
 والتفقوا على انه لو شهد اثنان انه زنا بهما مطاوعة
 واخران انه زنا بهما مكرهة فلا حد على واحد منهما
 ولو شهد اثنان انه زنا بهما في هذه الزاوية واثنان
 انه زنا بهما في زاوية اخرى فقال ابو حنيفة واهم
 تقبل هذه الشهادة وقال مالك والشافعي لا تقبل
 ولا يجب الحد والشهادة في القذف والزنا وشرب
 الخمر تشع في الحال بالاتفاق ولو مضى على الواقعة
 مدة زمان قال ابو حنيفة لا سمع بعد نظاويل
 المدة اذ لم يكن تاخرهم بعدهم عن الاسلام وقال
 مالك والشافعي واهم تشع ولو اقر على نفسه
 بذلك بعد مدة سمع اقراره بذلك الا في شرب
 الخمر خاصة وقال الغلاة سمع اقراره في الكل
فصل الحاكم اذا حكم بشهادة ثم بان ان
 الشهود فسقة او عبيد او كفار قال ابو حنيفة
 لا ضمان عليه وقال مالك ان قامت البينة على
 فسقهم لم تضمن الحاكم وان قامت البينة على الشرب
 والكفر ضمن لتفريطه وقال الشافعي عليه ضمان
 ما حصل من اثر التفريط **فصل** وما يستوفيه

الإمام من الحدود والنصاص ويخطى فيه قال
ابو حنيفة ارش خطا الامام في بيت المال وعن
الشافعي واحد كذلك وعنه انه على عاقلة
وقال مالك هو هدر **فصل** اتفق
الايمه على انه لا يجوز للرجل ان جارية زوجته وان
اذنت له وهل يجب الحد بذلك مع العلم بالتحريم قال
ابو حنيفة ان قال طنت انها تحل لي فلا حد
عليه وان قال علت بالتحريم حد وقال مالك والشافعي
ففي حد وان كان ثيبا رجم وقال احمد يجلد مائة جلده
فصل هل للسيد ان يقيم الحد على عبده
او امته ام لا قال مالك في المشهور عنه والشافعي
واحمد له ذلك اذا قامت البيينة عنده او اقربين يده
في الزنا والقذف والخمر وغير ذلك واما السرقة
فقال مالك واحد ليس للسيد القطع ولاصحاب
الشافعي في ذلك وجهان اصحهما في الكروية
ان له ذلك لا اطلاق الخبر ومنهم من قطع به وقال
ابو حنيفة ليس له ذلك في الكل بل يردده الى الامام
فان كانت الامة مزوجة فقال ابو حنيفة
واحد ليس للسيد حد بها حال بل هو الى الامام
او ناييه وقال مالك والشافعي للسيد ذلك بكل
حال **فصل** المرأة الحرة اذا ظهر بها جل ولم

197
يكن لها زوج وكذلك الامة التي لا يعرف لها زوج ونقول
اكرهه او وطئت بشبهة فقال ابو حنيفة والشافعي
ففي واحد في اظهر روايته لا يجب عليها حد وقال
مالك اذا كانت مقبلة ليست بفريسة فارها حد ولا
تقبل في الشبهة والعصب الا ان يظهر اثر ذلك كجها
مستقبلة وشبهة ذلك مما يظهر معه صدقها

باب القذف

اتفق الايمه على ان الحر البالغ العاقل المسلم اذا قذف
حرا عاقلا بالغاً مسلماً عفيفاً لم يحد في الزنا او حره
بالغة عاقلة مسلمة عفيفة غير مملوكة لم يحد في
زنا بصرح الزنا وكان في غير دار الحرب وطلب المقذوف
وف بنفسه انه يلزمه ثمانون جلدة وانه لا مزيد
على الثمانين وحد العبد في القذف نصف حد الحر
عند كافة الفقهاء وقال الاوزاعي حد العبد مثل
حد الحر ولا يحد الحر في قذف عبده عند كافة الفقهاء
وحكى عن داود ان قاذف العبد والامة يحد والفقهاء
على ان القاذف اذا اتى بيينة على ما ذكره ان الحد يستط
عنه وان القاذف اذا لم يثبت لم يقبل شهادته
فصل واختلفوا فيما لو قذف فقال
ابو حنيفة ومالك في المشهور عنه يحد لهما عتقهم حد
واحد سوا قد فهم بكلمة واحدة او بكلمات والشافعي

قولان اظهرها يجب لكل واحد حد وعن احمد روايات
المتصورة عند اصحابه وهو قول قديم للشافعي انه
ان قد فهم بكلمة واحدة اقيم عليه حد واحد او بكلمات
فلكل واحد حد والثانية لكل واحد حد والثالثة
ان طلبوه متفرقين حد لكل واحد منهم حد **فصل**
والغريص لا يوجب الحد عند ابي حنيفة وان نوي به
القذف وقال مالك يوجب الحد على الاطلاق وقال
الشافعي ان نوي به القذف وفسره به وجب به الحد
وعن احمد روايتان اظهرها وجوب الحد على الاطلاق
والاخرى كذهب الشافعي فلو قال لعزى يا بطني او
يا رومي او يا بربري او لفارسي يا رومي او لرومي
يا فارسي ولم يكن في ابايه من هذه صفة فعليه الحد
عند مالك وقال ابو حنيفة والشافعي واحمد لا حد
عليه **فصل** وحد القذف عند ابي حنيفة
حق الله عز وجل فليس للمقذوف ان يسقطه ولا
ان يبري منه وان مات لم يورث عنه وقال الشافعي
هو حق المقذوف فلا يستوي الا بمطالبة له وله اسقاطه
وان يبري منه ويورث عنه وهذا قول مالك في الشهور
عنه الا انه قال متى رفع الى السلطان لم يملك المقذوف
الاسقاط وعن احمد روايتان اظهرها انه لاحق
للملادي **فصل** ولو قال القاذف للمقذوف

انت عبد فقال المقذوف بل انا حر فان كان المقذوف ظاهر
الحرية فلا كلام ان القاذف يحتاج الى بيينة على قوله وان
كان المقذوف معروفا بالرق ثم ذكر عنه انه عتق فانه
يحتاج الى البيينة وان كان اسره مجهولا فعلى القاذف
البيينة عند مالك والشافعي قولان اصحهما انه عليه
البيينة **فصل** وحد المقذوف وبورث
عند مالك والشافعي غير ان مذهب الشافعي فيمن
يرثه ثلاثة اوجه احدها جميع الورثة من الرجال والنساء
والثاني ذور والانساب فتخرج منه الزوجان والثالث
العصبات دون النساء وقال ابو حنيفة لا يورث
بل يسقط بموت المقذوف **كتاب**
السرقاة اختلف الائمة في نصاب السرقة
فقال ابو حنيفة دينار او عشرة دراهم او قيمة احدها
وقال مالك واحد في اظهر روايته عنه ربع دينار او
ثلاثة دراهم او ما قيمته ثلاثة دراهم وقال الشافعي
هو ربع دينار من الدراهم وغيرها واجمعوا على ان
اكثر معتبر في وجود القطع ثم اختلفوا في صفته
فقال ابو حنيفة كلما كان حرز الشئ من الاموال كان
حرز الجميعها وقال الشافعي واحمد هو مختلف
باختلاف الاموال والعرف معتبر في ذلك واختلفوا
في القطع بسرقة ما يسرع النسيان اليه فقال

مالك يجب القطع فيه اذا بلغ الحد الذي يقطع في حمله
بالقيمة وقال ابو حنيفة لا يقطع فيه وان بلغت
قيمتها ما يسرق منه نصابا ومن سرق ثمرا معلقا بالبحر
ولم يكن محززا بحرزا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي
يجب عليه قيمته وقال احمد يجب قيمته دفعتين
وانفقوا على انه يسقط القطع عن سارقته وهل
يقطع سارق الخطب قال ابو حنيفة لا يقطع وان بلغت
قيمة السرقة نصابا وقال مالك والشافعي واحدا
يقطع اذا بلغ قيمة السرقة نصابا وهل يقطع جاحدا
العارية قال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يقطع
وقال احمد يقطع **فصل** النفاق
الايسة على انه اذا اشترك جماعة في سرقة فحصل لكل
واحد منهم نصاب ان على كل واحد منهم القطع فان
اشتركوا في سرقة نصاب فقال ابو حنيفة والشافعي
في لا يقطع عليهم وقال مالك ان كان مما يحتاج الى
تعاون على قطعها وان كان مما يمكن الواحد الانفراد
بحمله فتولان لا صحابه وان انفرد كل واحد بشئ اخذه
لم يقطع احد منهم الا ان يكون قيمة ما اخذه نصابا
ولا يضم الى ما اخرج غيره وقال احمد عليهم القطع سواء
كان من الاشياء الثقيلة التي تحتاج الى التعاون عليها
كالساجة ونحوها او كان من الاشياء الخفيفة كالشوب

198
ونحوه وسوا اشتركوا في اخراجه من الحرز دفعة واحدة
او اشتركوا في اخراجه من نصابا
ولو اشترك اشان في ثوب قد دخل احدهما فاخذ المتاع
وناوله الاخر وهو خارج للحرز او رمي به اليه فاخذه
قال مالك والشافعي واحدا يقطع على الداخل دون
الخارج وقال ابو حنيفة لا يقطع على احدهما ولو اشترك
جماعة في ثوب ودخلوا الحرز واخرج بعضهم نصابا ولم
يخرجوا الباقيون شيئا ولا عاونوا في الاخراج قال ابو
حنيفة واحدا يجب القطع على جماعةهم وقال مالك
والشافعي لا يقطع الا من اخرج ولو ثوب رجلان حرزا
ودخل احدهما وقرب الداخل المتاع الى الثوب وتركه
فادخل الخارج يده فاخرجه من الحرز قال ابو حنيفة
لا يقطع عليهما وقال مالك يقطع الذي اخرجه قولوا واحدا
وفي الداخل الذي قربه لا صحابه قولان وللشافعي
قولان الصحيح يقطع المخرج خاصة وقال احمد عليهما
القطع جميعا وان ثوب احدهما ودخل الاخر فاخرج
المال فلشافعي قولان اصحهما لا يقطع **فصل**
ولو سرق حرا صغيرا لا يميز له قال ابو حنيفة
والشافعي لا يقطع وقال مالك يقطع واختار
بعض اصحابه انه لا يقطع وعن احمد روايتان اظهرهما
لا يقطع ولو سرق مصحفا قال ابو حنيفة واحدا

لا يقطع وقال مالك والشافعي يقطع واختار بعض اصحابه
انه لا يقطع والنباشي قال مالك والشافعي واحد يقطع
وقال ابو حنيفة وحده لا يقطع ومن سرق من سارية
الكعبة ما يبلغ ثمنه نصابا قال الشافعي واحد يقطع
وقال ابو حنيفة ومالك لا يقطع **فصل** من
سرق وقطعت يده اليمنى ثم سرق ثانيا قطعت رجله
اليسرى بالاتفاق ولو سرق ثالثا فقال ابو حنيفة
واحد في احدى روابيته لا يقطع اكثر من يد ورجل بل
يجلس ومذهبه مالك والشافعي انه يقطع في الثالثة
يسرى يديه وفي الرابعة يمين رجله وهي الرواية الاخرى
عن احمد **فصل** هل يثبت حد السرقة باقرار
السارق مرة قال ابو حنيفة ومالك والشافعي
يثبت باقراره مرة وقال احمد لا يثبت الا بقول مرتين
وبه قال ابو يوسف **فصل** اتفقوا على
ان العين السرقة اذا كانت باقية فانه يجب ردها
وهل يجمع على السارق وجوب القلع والغرم اذا تلف
السروق قال ابو حنيفة لا يجمعان فان اختار
المسروق منه الغرم لم يقطع وان اختار القلع واستوفي
لم يغرم وقال مالك ان كان السارق موسرا وجب
القطع والغرم وان كان معسرا لم يقطع ببقية بل
يقطع وقال الشافعي واحد يجمعان فيقطع ويغرم

199
القيمة **فصل** هل يقطع احد الزوجين بسرقة
مال الاخر قال ابو حنيفة لا يقطع احد ههنا بسرقة
مال الاخر سوا سرق في بيت خاص لاحدهما او سرق
البيت الذي هما فيه وقال مالك يقطع من سرق منهما
اذا سرق من حيز خاص للمسروق منه وان كان من
بيت يسكنان فيه فلا قطع وللشافعي اقوال
احد ههنا كذهب مالك والشافعي لا يقطع واحد منهما على
الاطلاق والثالث يقطع الزوج خاصة والمزوج من مذهب
انه يقطع احد الزوجين بسرقة مال الاخر اذا كان
محررا عنه وعن احمد روايتان احدهما كذهب مالك
والاخرى لا يقطع واحد منهما مطلقا وانفقوا الائمة
على انه لا يقطع الوالدون وان علوا فيما سرقوه من
مال اولادهم واختلفوا في الولد اذا سرق من مال
ابويه او احدهما فقال ابو حنيفة والشافعي واحد
لا يقطع وقال مالك يقطع الولد بسرقة مال ابويه
لعدم الشهادة وهل يقطع الاقارب بسرقة بعضهم
من بعض قال ابو حنيفة لا يقطع من سرق من ذي رحم
محرر كالاخ والعلم وقال مالك والشافعي واحد
يقطعون **فصل** وانفقوا على انه من كسر
صناما ذهب انه لا ضمان عليه ثم اختلفوا فيما اذا
سرقه فقال ابو حنيفة واحد لا يقطع وقال مالك

والشافعي يقطع واختلفوا في من سرق من الحمام ثيابا
ثيابا عليها حافظ فقال ابو حنيفة ان سرق ثوبا
يلا قطع او ثيابا لم يقطع وقال الشافعي واحدا في
احدى روايتيه يقطع مطلقا وقال مالك من
سرق ساكنا من الحمام مما يحرس فعليه القطع او سالا
يحرس وكان في الحمام موضوعا فلا قطع عليه ومن
سرق عدلا او جولا فاشتم حافظ قال ابو حنيفة
لا يقطع وقال مالك والشافعي واحدا يقطع ومن
سرق العين السرقة من السارق والمقصوبة
من الغاصب قال ابو حنيفة يقطع سارق
العين المقصوبة ولا يقطع سارق العين السرقة
ان كان السارق الاول قد قطع فيها وان كان لم يقطع
قطع الثاني وقال مالك يقطع كل واحد منهما
وقال مالك والشافعي واحدا لا يجب النزع على
السارق من السارق ولا السارق من الغاصب
ولو ادعى السارق ان ما اخذه من طير من ملكه بعد
قيام البينة على انه سرق نصيبا من حرز قال
مالك يقطع بكل حال ولا يقبل دعواه وقال ابو
حنيفة والشافعي لا يقطع وسماه السارق
الظريف وعن احمد روايتان احدهما لا يقطع
والاخرى يقطع والثالثة يقبل قوله اذا لم يكن معروفا

بالسرقة ويسقط عنه القطع وان كان معروفا
بالسرقة قطع **فصل** هل يتوقف القطع
على مطالبة من سرق منه المال قال ابو حنيفة واحدا
في اظهر روايتيه واصحاب الشافعي يقتصر الى المطالبة
وقال مالك لا يقتصر الى المطالبة وفي رواية
عن احمد ولو قتل رجل رجلا في وقال دخل على
ابا حذمالي ولم يندفع الا بالقتل قال ابو
حنيفة لا قود عليه اذا كان الداخل معروفا
بالفساد والا فعليه القود وقال مالك والشافعي
واحد عليه القصاص الا ان ياتي ببينة ولو
سرق من الغنم وهو من اهلها فهل يقطع قال
ابو حنيفة واحدا لا يقطع وقال مالك في
المشهور عنه يقطع وعن الشافعي قولان
كالمذهبين والاضح انه لا يقطع وانفقوا على
انه اذا سرق من الغنم وهو من غير اهلها
يقطع والصبود المملوكة السرقة من حرزها
هل يجب فيها قال مالك والشافعي واحدا
يقطع فيها وفي جميع ما يتولى في العادة ويحوز
اخذ الاعراض غنما سواء كان اصلها باحاثا
لصيد والماء والحجارة او غير مباح وقال ابو حنيفة
كلها اصله مباح فلا قطع فيه وهل يجب القطع

سرقه الخشب اذا بلغت قيمته نصابا قال
مالك والشافعي واخذ يجب القطع وقال
ابو حنيفة لا يجب القطع في الخشب الا الساج
والابنوس والصندل والتنا **فصل**
واجمعوا على ان السارق اذا وجب عليه القطع
وكان ذلك اول سرقة وهو صحيح الاطراف فانه
يبدا بيده اليمنى من مفصل الكف ثم جسم
واخيه اذا عاد فسرق ثانيا فوجب عليه القطع
انه يقطع رجل اليسرى من مفصل الكعب ثم جسم
وانه اذا لم يكن له الا الطرف المستحق قطعه
قطع ما بعده وكذلك ان كان اشل لانفع فيه يقطع
ما بعده الا ايا حنيفة فانه قال يقطع الطرف
المستحق وان كان اشل وقال الشافعي من
سرق ويمينه شلا وقال اهل الخبرة انما اذا
قطعت وحسنت رقا دمها فانها تقطع وان
قالوا لم ترق وتؤدي الى التلف قطع ما بعدها
واختلفوا فيها اذا غلط التقاطع فقطع اليسرى
عن اليمنى قال ابو حنيفة ومالك بن حزم
ذلك وقال الشافعي واخذ على التقاطع الذية
وفي وجوب اعادة القطع للشافعي قولان
اصحهما نعم وروايتان عن احمد **فصل**

واختلفوا

واختلفوا فيما اذا سرق نصابا ثم ملكه بشر او
هبة او ارث او غيره فهل يسقط القطع ام لا قال
ابو حنيفة يسقط وقال مالك والشافعي
واخذ لا يسقط سوا كان قبل النافع او بعد
فصل لو سرق مسلم من مال
مسلم امن نصابا من حرره قال ابو حنيفة
لا يقطع وقال مالك والشافعي واخذ يقطع
والمستامن والمعاهد اذا سرقا وجب القطع
عليهما عند مالك واخذ وقال ابو حنيفة
لا يقطع عليهما وعن الشافعي قولان كالمذنبين
واصحهما يقطع والنقوا على ان المختلس والمنتخب
والغاصب على عظيم جناياتهم واتامهم لا يقطع
عليهم **باب قطاع الطريق**
اختلف الاجمعة في حد قطاع الطريق فقال ابو
حنيفة والشافعي واخذ هو على الترتيب
المذكور في الآية الكريمة وقال مالك ليس هو
على الترتيب بل للامام الاجتهاد من القتل والصلب
وقطع اليد والرجل من خلاف او التني او الحبس
واختلف القائلون بانه على الترتيب في كفيته
فقال ابو حنيفة ان اخذ والمال وقتلوا
فالامام باختيار ان شاقطع ايديهم وارجلهم من

خلاف وقتلهم وصلبهم وان شاق لهم ولم يصلبهم
وصنفة الصلب عنده على المشهور عنه ان
يصلب حيا فيبيع بطنه بريح الا ان يموت ولا
يصلب اكثر من ثلاثة ايام فان قتلوا ولم ياخذوا
المال قتلهم الامام حدا ولا يلبثت الامام الى غزو
الاوليا وان اخذوا ما لا يسلم اودى والمأخوذ لو
قسم على جماعتهم اصاب كل واحد منهم عشرة
دراهم او ما قيمته عشرة دراهم قطع الامام
ايديهم وارجلهم من خلاف فان اخذوا قبل ان
يالا قتلوا نقبا حسم الامام حتى يجد ثرا
ثوبه او يموتوا فمذه صنفة النفي عنده وقال
مالك اذا اخذ الحارثيون فعل الامام فيهم ما يراه
ويجتهد فيه فمن كان فيهم داراي وقوة قتله ومن
كان ذا قوة نفاه فحاصله انه يجوز للامام عنده
قتلهم وصلبهم وقطعهم وان لم يقتلوا ولم ياخذوا
مالا على ما يراه اودع لهم ولا سالهم وصنفة
النفي عنده ان يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه
الى غيره ويحبسوا فيها وصنفة الصلب عنده
صنفة مذهب ابي حنيفة وقال الشافعي
واحد اذا اخذوا قبل ان يقتلوا نفسا وياخذوا
مالا نفروا واختلفوا في صنفة النفي فقال الشافعي

نفيهم ان يطلبوا اذا هربوا اليهم الخدم
اتوا حدا وعن احمد روايتان احدهما هكذا
والاخرى ان يشردوا فلا يتركوا ياءون الى بلد
وان اخذوا المال ولم يقتلوا قال لا يقطع ايديهم
وارجلهم من خلاف ثم يخلون وان قتلوا واخذوا
المال قال لا يجب قتلهم وصلبهم حتما وان قتلوا
والصلب عندها بعد القتل وقال بعض
اصحاب الشافعي يصلب حيا ثم يقتل ومدة
الصلب عند ابي حنيفة ومالك والشافعي
ثلاثة ايام وقال احمد ما يقع عليه الاسم
واختلفوا في اعتبار الضاب في قتل الحارثيين
فاعتبره ابو حنيفة والشافعي واحد ولم يعتبره
مالك ولو اجتمع حارثيون فباشر بعضهم القتل
والاخذ وكان بعضهم عونا وردا قبل يجري عليه
احكام الحارثيين ام لا قال ابو حنيفة ومالك
واحد الرد وحكمهم في جميع الاحوال وقال
الشافعي لا يجب على الرد وغير الحبس والتغريب
وحذ ذلك **فصل** اتفق الايمة على
ان من برز وشهر السلاح بخفي السيل خارج
بحيث لا يدركه القوت فانه محارب فاطع للطريق
جارية عليه احكام الحارثيين ثم اختلفوا فيمن

فعل ذلك في المرفق قال مالك والثياقي
واحد هما سوا وقال ابو حنيفة لا يثبت حكم
قطاع الطريق الا لمن يكون خارج المرح ولو كان مع
القطاع امرأة فوافقتهم فيه فقتلت واخذت
المال قال مالك والثياقي واحد يقتل حدا
وقال ابو حنيفة تقتل قصاصا وتضمن المال
مسألة وانفقوا على ان من قتل
واخذ المال منهم وجب اقامة الحد عليه فان عني
ولي القتل والمأهول منه موجود فانه غير موثر
في استقاط الحد وان مات منهم قبل القدرة
عليه سقطت عنه الحد ودله عز وجل وطوبى
بالظنوق للادبيين من الاتس والاسوال
والجراح الا ان يعنى لهم عنها ولو شرب رجل خمر
وزنا وسرق ورجب قتله في المحاربة او غيرها
قال ابو حنيفة واحد يقتل ولا يقطع ولا يجلد
لاننا حقوق الله عز وجل وهي مسلمة على
المساخنة وقر القتل عليها فغرمها لاننا الغاية
ولو قذف وقطع يد او قتل قطع وجلد وقتل
لاننا حقوق الادبيين وهي مسلمة على
المساخنة وقال الثياقي تستوفي جميعا
من غير تد اخل على الاطلاق ولو شرب الخمر وقذف

الحصنات قال ابو حنيفة والثياقي واحد لا يتد اخل
حداه وقال مالك يتد اخلان **مسألة**
واما غير المحارب من الشربة والزناة والسراق اذا
تابوا فهل تسقط الحد ود عنهم بالتوبة ام لا قال
ابو حنيفة ومالك يؤثمهم لا تسقط الحد ود عنهم
وعن الثياقي قولان احدهما كذهب ابى حنيفة
ومالك والثياقي تسقط حد ود هم يؤثمهم اذا مضى
على ذلك سنة والاصح لاوعى احمد روايتان كذلك
اظهرهما بسقط من غير اشتراط مضى رسات
مسألة من تاب من المحاربين ولم
يظهر عليه صلاح العمل هل تقبل شهادته قال
مالك والثياقي لا تقبل حتى يظهر منه صلاح
العمل وقال ابو حنيفة واحد تقبل شهادته وان
لم يظهر منه صلاح العمل والمحارب اذا كان في
المحاربة من لا يكافيه كالكافر والعبد والولد وعبد
نفسه قال ابو حنيفة واحد في الظاهر من
مذهبه انه لا يقتل وقال مالك يقتل وعن
الثياقي قولان كالمذهبين ايهما انه يقتل
باب حد الخمر
اجمع الامة على تحريم الخمر وجاستها وان شرب
كثيرها وتليها موجب للحد وان استحلها حكم بغيره

والتفقوا على ان عصير العنب اذا اشند وقذف زبد
فهو حرام واختلفوا فيه اذا مضى عليه ثلاثة ايام
ولم يشند ولم يسكر قال احمد اذا مضى على العصير
ثلاثة ايام صار حراما وحرم شربه وان لم يشند ولم
يسكر وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي
لا يصير حراما حتى يشند ويسكر ويقذف زبد
فصل والتفقوا على ان كل
شراب يسكر بقليله فكثيره حرام او يسمى حراما
وفي شربة لحد سواء كان من عنب او تمر او زبيب
او حنطة او شعير او ذرة او ارز او عمل اولين
او خردل ما كان او مطبوخا الا باحنيقة فانه
قال نافع التمر والزبيب اذا اشند كان حراما
قليله وكثيره ويسمى نقيعا لا حراما ان اسكر في
شربه لحد وهو خيس فان طبخا اذني طبخ حل
منهما ما غلب على طن الشارب منه انه لا يسكره
من غير لهور ولا طرب فاذا اشند حرم السكر منهما
ولم يعتبر في طبخهما ان يذهب ثلثاها او اسما
ببذ الحنطة والذرة والشعير والارز والعسل
فانه حلال عنده نقيعا ومطبوخا وايما يحرم
السكر منه ويجد فيه **فصل** والتفقوا
على ان المطبوخ من عصير العنب اذا ذهب اقل

من ثلثه كانه حرام وان اذهب ثلثاه فانه
حلال ما لم يسكر فان اسكر حرم كثيره وقليله
فصل والتفقوا على حلال يجوز شربه
قال ابن قدامة الحنبل في الكافي فان علم من
شيء انه لا يسكر كالنفقاع فلا بأس به وان غلغلان
العلقة في التخمير الاسكار فلا يثبت التحريم به ونها
اما اذا اتى على العصير ثلث فقال صاحبنا حرم
وان لم يغلب الخبز **فصل** اختلفوا
في حد السكر فقال ابو حنيفة السكر ان لا يورث
السرا من الارض ولا المرأة من الرجل وقال مالك
من استوى عنده طين والبيع وقال
الشافعي واحد من خط في كلامه خلاف عاداته
فصل واختلفوا في حد حمر
فقال ابو حنيفة ومالك ثمانون وقال الشافعي
ففي اربعين وعن احمد روايتان كالمذهبين ورجح
الحرفي الثمانين وهذا حراما العبد فعلى
النصف من ذلك بالاتفاق والتفقوا على ان حد
الشرب يتقام بالسوط الاماروي عن الاسام
الشافعي انه يتقام بالابدي والنعال واطراف
الثياب **فصل** لو اقر شرب طهر ولم
يوجد منه ربح قال ابو حنيفة لا يجد وقال

مالك والشافعي واحد يجدان وجد منه ربح ولم يقر
قال ابو حنيفة والشافعي لا يجد وقال مالك لا يجد
ومن غص بلقمة ولم يجد غير خمر جازله ان يشبعها عند ابي
حنيفة والشافعي واحد وقال مالك في المشهور
عنه لا يشبعها باخر على كل حال وهل يجوز شرب
الخمر للضرورة كالعطش والتداوي قال مالك
واحد لا يجوز وقال ابو حنيفة يجوز للعطش
التداوي والشافعي اقوال اصحابها لا يجوز مطلقا
والشافعي يجوز القليل للتداوي والثالث يجوز
العطش ما يقع به الري وتخريم الخمر لعله في الشدة
وقال ابو حنيفة في محرمة لعينها **فصل**
فصل وهو مشروع في كل معصية ولا
كفارة وهل هو فيما يستحق التعزير في شله حق
واجب لله عز وجل ام غير واجب قال الشافعي
لا يجب بل هو مشروع وقال ابو حنيفة ومالك
اذا غلب على ظنه انه لا يصلحه الا الضرب وجب
وان غلب على ظنه صلاحه بغيره لم يجب وقال
احد اذا استحق بفعله التعزير وجب
فصل لو عزر الامام رجلا فمات منه
قال ابو حنيفة ومالك واحد لا ضمان عليه
وقال الشافعي عليه الضمان والاب اذا

ضرب ولده والمعلم اذا ضرب الصبي ضرب تاديب
فما قال مالك واحد لا ضمان وقال ابو
حنيفة والشافعي يجب الضمان **فصل**
وهل يبلغ بالتعزير اعلا الحد وقال ابو حنيفة
والشافعي واحد لا يبلغ به وقال مالك ذلك
الي رأي الامام ان رأي ان يزيد عليه فعل وهل
يختلف التعزير باختلاف اسبابه قال ابو
حنيفة والشافعي لا يبلغ بالتعزير ادنى الحد ود
في الجملة وادناها عند ابي حنيفة اربعون في الخمر
وعند الشافعي واحد عشر ون فيكون اكثر التعزير
عند ابي حنيفة تسعة وثلاثون وقال
الشافعي واحد تسعة عشر وقال مالك
للامام ان يضرب في التعزير اي عدد ادى اليه اجتهاده
وقال احد هو مختلف باختلاف اسبابه
فان كان بالوطى بشبهة في الفرج كوطى الشريك
او بالوطى فيما دون الفرج فانه يزداد عنده على
ادنى الحد ولا يبلغ فيه اعلاها فيضرب مائة
الاسوطا وان كان بغير الفرج كقبلة اجنبية او شتم
او سرقة دون نصاب فانه لا يبلغ ادنى الحد
فصل ولو وجب حد على مريض قبل
يؤخر قال ابو حنيفة ان كان رجلا لم يؤخر الا على

حامل وان كان جلد احران رحي بروه وقال احمد لا يور
مطلقا وقال مالك والشافعي ان كان الحد قتل لم
يؤخر الا حاسلا حتى تضع وان كان جلد احران رحي البر
لغيره الا قلا واختلفوا في صفة اقامة الحد على المريض
فقال ابو حنيفة والشافعي واحد يضرب على حسب
حاله فان كان الجلد مائة وحشي عليه التلث فانه
يضربه بضعثا مائة عرجون او باطراف الثياب
وان لم يحش التلث اقيم عليه الحد متفرقا بسوط
يوم من يومه ثلث النفس وكذا الضعيف الخلق
وقال مالك لا ضرب في حد الالبسوط ويفرق
الضرب والعدد مستحق لا يجوز تركه فان كان
المحدود مريضا اخر الى بربه **فصل**
وهل يضرب الرجل قايما او قاعدا فقال
ابو حنيفة والشافعي يضرب قايما وعن احمد
روايان وهل يجرد قال ابو حنيفة والشافعي
لا يجرد في حد القذف ويجرد فيما عداه وقال
مالك يجرد في الحد وكلها وقال احمد لا يجرد في
الحد وكلها بل يضرب فيما لا يجمع الم الضرب كالقيص
والقيصين واختلفوا فيما يضرب من اعضا فقال
ابو حنيفة واحد يضرب جميع البدن الا الوجه
والفرج والراس وقال الشافعي يبقى الفرج

26
والوجه ولطاصره وسائر المواضع المخوفة وقال
مالك يضرب الظهر وما يقاربه **فصل**
والرجل المرحوم لا يجزله واسا المرأة فقال مالك واحد
يجز لها ان تلت عليها الزنا بالبينة وان ثبت بالقرار
لم يجز وقال ابو حنيفة الاسام باختيار في ذلك
وهل يتفاوت الضرب في الحدود ام هو على السواء
قال ابو حنيفة اشد الضرب التعزير ثم الحر
ثم القذف وقال مالك الضرب في ذلك وقال
احمد الضرب في حد الزنا اشد منه في حد القذف
وفي القذف اشد منه في الحر **باب**
الصبيان وضمان الولاة والبهائم
يجوز دفع كل صايل عن ادمى او بهيمة على نفس او
طرف او بضع او مال فان لم يندفع الا بالقتل يقتله
فلا ضمان عليه عند مالك والشافعي واحد وقال
ابو حنيفة عليه الضمان ولو وجد قتيل في داره
فادعي انه دخل عليه بسيف شهور فقتله دفعنا
عن نفسه واقام بينة تصدقه في دونه ونكرت
البينة انه اراده بذلك فلا قود عليه وان لم تقبل
البينة بذلك فقد ذكر الشيخ ابو حامد انه يقبل منه
ويسقط عنه القود وقال الماوردي في الحاوي
عندي انه يسقط القود دون الدية ولو عض عاقن

بيد انسان فائزهما من فيه فقطت اسنانه قال
 ابو حنيفة والشافعي واحمد لاضمان عليه وقال
 مالك في الشهور عنه يلزمه الضمان **فصل**
 ولو طلع انسان في بيت انسان فرماه ففقا عينه
 قال ابو حنيفة يلزمه الضمان وقال الشافعي
 واحمد لاضمان عليه وعن مالك روايتان كالذهبي
فصل لو ضرب في حد فمات او افضى
 الى الهلاك قال مالك واحمد لاضمان على الامام
 ولحق قتله ومذهب الشافعي فيه تفصيل حاصله
 انه ان مات في حد الشرب وكان جلده باطراف
 الثياب والنعال لم يضمن الامام قولا واحدا وان
 ضرب به السوط فوجها ان اصحهما انه لاضمان وحلي
 ابن المنذر عن الشافعي انه ضرب بالنعال
 واطراف الثياب ضربا لا يحا ومن الاربعين فمات
 ولحق قتله لا عقول فيه ولا قود ولا كبيرة على الامام
 وان ضربه اربعين سوطا فمات قد بته على
 عاقلة الامام دون بيت المال **فصل**
 قال مالك والشافعي واحمد لاضمان على ارباب
 البيائم في ما اتلفه نهارا اذا لم يكن معهما صاحبها
 وما اتلفته ليلا فضمانه عليه وقال ابو حنيفة
 لا يضمن الا ان يكون معهما او قايده او سابقا او

يكون

يكون قد ارسلها سوا كان ليلا او نهارا ولو اتلفت الدابة
 شيئا وصاحبها عليها قال ابو حنيفة يضمن صاحبها
 ما اتلفته بيدها او يفيها فاما ما اتلفته برجلها
 فان كان يوطئها ضمن الراكب وان رحت برجلها فان
 كان بموضع ما دون فيه شرعا كالشي في الطريق
 والوقوف في ملك الراكب او في الفلاة او سوق الدو
 اب لم يضمن وان كان بموضع ليس بما دون فيه
 كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في دار
 انسان بغير اذنه ضمن وقال مالك بيدها
 وفيها ورجلها سوا فلا ضمان في شي من ذلك اذا
 لم يكن من جهة راكبيها وقايدها او سابقها بسبب
 من لهن او ضرب وقال الشافعي يضمن ما جئت
 يفيها ويدها ورجلها وذنبا سوا كان من راكبيها
 او سابقها بسبب او لم يكن وقال احمد ما اتلفته
 برجلها وصاحبها عليها فلا ضمان عليه وفيما جئت
 يفيها او يدها ففيه الضمان **فصل**
 ومن له هرة معروفة باكل الطيور وارسلها فاكلت
 طيرا ضمنه ليلا او نهارا وان لم تكن معروفة بذلك
 فلا ضمان لان العادة ارسال الهرة ومن كان معه
 كلب غرور فارسله فالتف شيئا وجب عليه الضمان
كتاب السير

اتفق الائمة على ان الجهاد فرض كفاية اذا قام به من
المسلمين من فيه كفاية سقط الخروج عن الباقيات
وعن سعيد بن المسيب فرض عين وانفقوا على
انه يجب على اهل كل ثغر ان يقتلوا من يليهم من
الكفار فان عجزوا ساعدتهم من يليهم الا قرب
قالا قرب وانفقوا على ان من نفي عليه الجهاد لا يخرج
الا باذن ابويه ان كانا مسلمين وان من عليه دين
لا يخرج الا باذن عريمه وانه اذا التفتي الرخفات
وجب على المسلمين الحاضرين الثبات وحرم عليهم
الفرار الا ان يكونوا متحرفين لقتال او متحيزين
الى فئة او يكون الواحد مع الثلاثة والمائة مع
الثلاثمائة فيباح الفرار ولهم الثبات مع ذلك
لا سبب مع غلبة ظنهم بالظهور وانه يجب
الرجعة من دار الكفر على من قدر عليها **فصل**
واختلفوا هل من شرط الجهاد الزاد والراحلة فقال
ابو حنيفة والشافعي واحدا نعم وقال مالك لا
وموضع الخلاف اذا نفي الجهاد على اهل بلد وكان
بينهم وبين موضع الجهاد مسافة القصر فلا يجب
عند ابي حنيفة والشافعي واحدا الا من سلك
زادا وراحلة يبلغانه موضع الجهاد وعند مالك
يجب مطلقا **فصل** واختلفوا في جواز

20
20
اتلاف مواشي اهل الحرب اذا اخذهم المسلمون ولم يمكن
اخراجها الى دار الاسلام وخافوا اخذها منهم فقال
ابو حنيفة ومالك بالجواز فيذبح الحيوان ويحرق
المتاع ويكسر السلاح وقال الشافعي واحدا يجوز
ذلك الا مال الك **فصل** نسا الكفار
اذا لم يقاوتن فلا يقتلن بالاتفاق الا ان يكون ذوات
راي والاعمى والمفعد والشيخ العاني واهل
الصوامع اذا كان لهم راي وتدير قتلوا بالاتفاق وان
لم يكن لهم راي ولا تدير قال ابو حنيفة ومالك
واحدا يجوز وللشافعي قولان اظهرهما جواز قتلهم
ومن لم يبلغه الدعوة هل على عاقلة دية قال
ابو حنيفة ومالك واحدا وقال الشافعي على
عاقلة دية فان كان ذيبا قتلته الدية او مجوسا
فثمانيا تدرهم **فصل** واختلفوا في
الدعوة فقال مالك من قرب دورهم يتايدعوا
لعلمهم بالدعوة بل يقتلون ويلتفون عرفهم ومن
بعد دورهم عتاقا لدعوة انقطع الشك وقال
ابو حنيفة ان بلغتهم الدعوة فحسن ان يدعوا
الامام الى الاسلام او اذا الجزية قبل القتال وان
لم تبلغهم فلا ينبغي للامام ان يتدبرهم وقال
الشافعي لا اعلم احدا من الشر كين لم يبلغه الدعوة

اليوم الا ان يكون قوم من المشركين خاف الترك
والخو لم يبلغهم الدعوة فلا يأتوا حتى يدعوا
الى الايمان وان قتل احد منهم قبل ذلك فعلى عاقلة
قاتله الدية وقال ابو حنيفة لا تنى عليه والظاهر
من مذهبه ان الحكم كذلك **مسألة**
الامان للكفار لا يصح الا من مسلم بالغ عاقل مختار
عند ابي حنيفة والشافعي قال صبي والمجنون
لا يصح امانهما وقال مالك واحد يفتح امان
الصبي المراهق ويصح امان العبد المسلم اذا امن
شخصا او مدينته عند مالك والشافعي واحد
ويمضي امانه الا ان يكون ما دونه في القتال
مسألة والفقهاء على انه اذا نفرس
المشركون بالمسلمين جاز لبقية المسلمين الرمي
ويقصدون المشركين واختلفوا فيما اذا اصاب
احدهم مسلما في هذا الحال فقال ابو حنيفة ومالك
لا يلزمه دية ولا كفارة والشافعي قولان احدهما يلزمه
الكفارة بلا دية والشافعي يلزمه الدية والكفارة
وعن احمد روايتان كالتولين اظهرها عنده لزوم
الكفارة خاصة **مسألة** اذا بد المسلم
فطلب البارزة لم يكن له ذلك وقال ابن ابي هريرة
من الشافعية يكره والسحب ان لا يبارز الا باذن

الامير لكن لو بارز بغير اذنه جاز وقال ابو حنيفة يحرم
الا ان تكون البارزة في سعة **مسألة**
واختلفوا في استرقاق من لا كتاب له ولا شهرة كتاب
كعبدة الاوثان فقال ابو حنيفة يجوز استرقاق
العمم منهم دون العرب وقال مالك والشافعي
واحمد في احدى روايتيه انه يجوز ذلك مطلقا
وانفقوا على انه لو قتل الاسير قاتل وهو في
الاسر لم يجب على القاتل شي بل يعزر وقال
الاوزاعي يجب عليه الدية واذا اسلم الاسير حتى
دمه وقيل يرتق للاسلام للشافعي قولان
مسألة لو اسلم كافر قبيل اسره عصف
نفسه وان كان في دار الحرب عند مالك والشافعي
واحمد وقال ابو حنيفة ما كان له من العفار في
دار الحرب يغم واماعيره فان كان في بلده او يد
مسلم او ذبي لم يغم وان كان في يد عربي غنم ولو
دخل حر في دار الاسلام لم يجز سبيهم

باب قسم الغنيم والفي
اتفق الائمة على ان ما حصل في ايدي المسلمين من مال
الكفار بايجاف الخيل والركاب فهو غنيمه غنيمة وعمر
وضه فان كان فيه سلب استحققه القاتل من اهل
الغنيمه سوا شرط ذلك الامام او لم يشرط عند

الشافعي واحد وانما يستحقه القتال اذا غرر بنفسه
في قتل مشرك وانزال انتاعه وقال ابو حنيفة
ومالك لا يستحق الا ان يشترطه الامام له ثم بعد
السلب يفر الخمس من الغنيمة واختلفوا في قسم
الخمس فقال ابو حنيفة ومالك يقسم على
ثلاثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم
لابن السبيل فبدخل فقرا ذوى القربى فيهم دون
اغنيائهم فاساسهم النبي صلى الله عليه وسلم
فهو خمس الله وخمس رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو خمس واحد وقد سقط بموت النبي صلى الله
عليه وسلم كما سقط الصفي وسهم ذى القربى كانوا
يستحقونه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالنظر وبعد فلا سهم لهم وانما يستحقونه
بالفقر خاصة ويستوي فيهم ذكورهم واناثهم
وقال مالك هذا الخمس لا يستحق بالتعيين
لشخص دون شخص ولكن النظر فيه الى الامام
يصرفه فيما يرى وعلى ما يرى من المسلمين
ويعطى الامام القرابة من الخمس والفقير والخراج
والجزية وقال الشافعي واحد يقسم الخمس
على خمسة اسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بموته وسهم

بني هاشم وبني المطلب دون بني عبد شمس وبني
نوفل وانما هو مختص ببني هاشم وبني المطلب
لانهم ذوى القربى وقد منعوا من اخذ الصدقات
فجعل هذا لهم غنيهم وفقيرهم سواء الا ان يذكر
مثل حظ الانثيين ولم يستحقه اولاد البنات
منهم وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم
لابن السبيل وهؤلاء الثلاثة يستحقون بالفقر
والحاجة لا بالاسهم ثم اختلفوا في سهم الرسول
صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي يصرف
في الصالح من اعداد السلاح والكرام وعقد القناطر
وبنا المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم الفتي
وعن احمد روايتان احدهما كهذا المذهب واخرا
وهما الخري يصرف في اهل الديون وهم
الذين نصبوا انفسهم للقتال وانفردوا بالقتال
لسيدها يقسم فيهم على قدر كفايتهم **فصل**
انفقوا على ان اربعة اجناس الغنمة الباقية تقسم
على من شرد الوقعة بنية القتال وهو من اهل
القتال وان المراحل سبعا واحدا واختلفوا في
الفارس فقال مالك والشافعي واحد ان له
ثلث سهم وقال القاسمي عبد الوهاب القول
بان للفارس سهمين قال ابن عمر ابن الخطاب

وعلى ابن أبي طالب ولا يخالف له من العبادة ومن
 التابعين عمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين ومن
 أئمتها أهل المدينة والأوزاعي وأهل الشام والليث
 ابن سعد وأهل مصر وسفيان والثوري والشافعي
 ومن أهل العراق أحمد بن حنبل وأبو ثور وأبو بكر
 ومحمد بن الحسن وقيل أنه لم يخالف في هذه المسألة
 إلا أبو حنيفة وحده ولم يقل بقوله أحد وحكي عنه
 أنه قال أكره أن أفضل بميمية علي مسلم ولو كان
 مع الفارس فرسان قال أبو حنيفة ومالك
 والشافعي لا يسهم إلا للفارس واحد وقال أحمد يسهم
 لفارسين ولا يزداد على ذلك ووافقه أبو يوسف وفي
 رواية عن مالك والفارس سوا كان عربيا أو غيره يسهم
 له وقال أحمد للفحل سهران والمبرزون سهم واحد
 وقال الأوزاعي وسكحول لا يسهم إلا للعربي فقط وهل
 يسهم للبعير قال أبو حنيفة ومالك والشافعي
 لا يسهم وقال أحمد له سهم واحد ولو دخل دار الحرب
 بفارس ثم مات الفارس قبل القتال قال مالك لا يسهم
 لفارسه بخلاف ما إذا مات في القتال أو بعده فإنه يسهم
 له وبه قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
 إذا دخل دار الحرب فارسان ثم مات فارسه قبل القتال
 أسهم للفارس **فصل** خلف الأئمة هل يملك الكفار

ما يصبرونه من أسواق المسلمين فقال مالك والشافعي
 وأحمد في أصح الروايتين لا يملكونه قال ابن هبيرة والأحاديث
 الصحيحة تدل على ذلك لأن ابن عمر ذهب له فرس
 فأخذها العدو ففطره عليهم المسلمون فرد عليهم في زمن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبق له عبد ففحق بالروم
 ففطره عليهم المسلمون فرد عليه وقال أبو حنيفة
 يملكونه وفي رواية عن أحمد **فصل**
 وأنتفوا على أنهم إذا أقسموا الغنيمة وحازوها ثم انقل
 بهم مدد لم يكن للمد في ذلك حصنة فإن انقل المد بعد
 انتفض الحرب وقبل حيازة الغنيمة في دار الإسلام وبعد
 أن أخذوها وقبل قسمتها قال أبو حنيفة يسهم
 لهم ما لم يخرج إلى دار الإسلام أو يقسموها وقال
 مالك وأحمد لا يسهم لهم على كل حال وعن الشافعي
 قولان أحدهما يسهم والثاني لا يسهم وهو
 الأصح وانتفقوا على أن من حصل الغنيمة من مملوك
 أو امرأة أو قبي أو ذمي فلهم الرضخ وهو سهم
 يجتهد الإمام في قدره ولا يكل لهم سهم وقال
 مالك إن راقى الصبي أو طال القتال وأجاره الإمام
 كل له سهم وإن لم يبلغ **فصل** وقسم القاييم
 في دار الحرب هل يجوز أم لا قال مالك والشافعي وأحمد
 يجوز وقال أبو حنيفة لا يجوز وقال أيضا أن لا يجد

١ الاسام جمولة قسمها حرفا عليها لكن الاسام لو قسمها في دار
 الحرب تعدت التهمة بالاتفاق والطعام والعلف والحيوان
 الذي يكون في دار الحرب هل يجوز استعماله من غير اذن
 الاسام قال ابو حنيفة واحد في احدى روايتيه لا باس
 بذلك ولو يغير اذن الاسام فان فضل عنه واخرج منه شيئا
 الى دار الاسلام كان غنيمة قل او اكثر وعن احمد رواية
 اخري يرد ما فضل ان كان كثيرا فان كان يسيرا فلا وقال
 الشافعي ان كان كثيرا له قيمة رد وان كان نزر فقولات
 اصحهما انه يرد وحكى عن مالك ان شاخراخ الى دار
 الاسلام فهو غنيمة **فصل** لو قال الاسام
 من اخذ شيئا فقولته قال ابو حنيفة يجوز للاجماع ان
 يشترطه الا ان الاول ان لا يفعل وقال مالك بكره له
 ذلك لئلا يشرب قصد المجاهدين في جهادهم ارادة
 الدنيا ويكون من الخمس لاسن اهل الغنيمة وكذلك
 الثقل كله عنده من الخمس وقال الشافعي ليس بشرط
 لازم في اظهار القولين عنه وقال احمد هو شرط صحيح
 وللاسام ان يفضل بعض الغائبين على بعض قبل الاخذ
 والخيارة بالاتفاق **فصل** وانفقوا على
 ان الاسام يحرق في الاسارى بين القتل والاسترقاق واقتلوا
 هل هو خير في اسم بين الن والنداء وعقد الذمة قال
 مالك والشافعي واحمد هو خير بين العدا بالمال

١ و بالاسارى وبين المسلمين عليهم وقال ابو حنيفة
 لا يمن عليهم ولا يصادى واسا عقد الذمة لهم فقال
 ابو حنيفة وسالك هو خير في ذلك ويكونوا احرارا وقال
 الشافعي ليس له ذلك لانهم قد ملكوا **فصل**
 لو اسرا سيرا حلفه المشركون الا يخرج من دارهم ولا يهرس
 على ان يخلوه يذهب ويحيى قال مالك يلزمه ان ينفى ولا
 يهرس منهم وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يسعه
 ان ينفى وعليه ان يخرج ويمينه بمين سكره وبه قال
 ابو حنيفة رحمه الله تعالى **فصل** الاراضي
 المقنونة بمنوة بالعراق وسمرقند تقسم بين غانمها
 ام لا قال ابو حنيفة الاسام بالخيار بين ان يتقسمها
 وبين ان يقرأ أهلها عليها ويضرب عليهم فراجا وبين
 ان يصرفهم عنها ويأخذ بقوم اخرين ويضرب عليهم
 اخراج وليس للاسام ان يقربا على المسلمين اجمعين
 وعلى غانمها وعن مالك روايتان احدهما ليس
 للاسام ان يقسمها بل تصير بنفس الظهور عليها
 وقفا على المسلمين والثانية ان الاسام يحرق بين
 ان يتقسمها ووقفها لصالح المسلمين وقال الشافعي
 يجب على الاسام قسمها بين جماعة الغائبين كساير
 الاحوال الا ان تطيب القسمة بوقفها على المسلمين
 ويسقطوا حقوتهم فيها فيقفها وعن احمد ثلاث روايات

أظهرها ان الامام يفعل فيما يراه الاصلح من نفسها
 ووقفها والثانية كذهب الشافعي والثالثة
 نفيها وثنا بنفس الظهور **فصل** واختلف
 الائمة في الخراج المصروب على ما يفتح عنوة فقال
 ابو حنيفة في جريب الحنطة فقير ودرهمان وفي جريب
 الشعير فقير ودرهم وقال الشافعي في جريب الحنطة
 اربع دراهم وفي جريب الشعير درهمان وقال احمد في
 اظهر الروايات الحنطة والشعير سواء في جريب كل واحد
 منها فقير ودرهم والفقير المذكور ثمانية ارطال
 بالحجازي وبعسنة عشر رطلا بالعراقي واما جريب
 التخل فقال ابو حنيفة فيه عشرة دراهم واختلف
 اصحاب الشافعي فمنهم من قال عشرة ومنهم من قال
 ثمانية واما جريب العنب فقال ابو حنيفة واحد عشرة
 وقال الشافعي في العنب كنولهم في التخل واما
 جريب الزيتون فقال الشافعي واحد في اثنين
 عشر درهما وابو حنيفة لم يوجد له نص في ذلك وقال
 مالك ليس في ذلك جميعه تقدير بل المرجح فيه ان
 ما احتمله الارض من ذلك لا يختلفا فيجوز للامام
 في تقدير ذلك مستعينا عليه باهل الخبرة **فصل**
 قال ابن هبيرة في الانصاح واختلفا فهم انما هو راجع
 الى اختلاف الروايات عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه

وانهم كلهم موافق في ذلك على ما وضعه واختلف الروايات عن
 امير المؤمنين عمر رضي الله عنه في ذلك كله صحيح وانما
 اختلف لاختلاف النواحي **فصل** واختلف
 الائمة هل يجوز للامام ان يبيع في الخراج على ما وضعه
 امير المؤمنين عمر ابن الخطاب او ينقص منه وكذلك
 في الخريبة فاما ابو حنيفة فليس عنه نص في ذلك
 لكن حكى القدوري بعد ذكر الاشياء المعينة عليها
 اخراج لا يوضع عمر رضي الله عنه قال وما سري
 ذلك من اصناف الاشياء يوضع عليها بحسب
 الطاقة فان لم تنطق الارض ما يوضع عليها فنقصها
 الامام واختلف صاحباه فقال ابو يوسف
 لا يجوز للامام النقصان ولا الزيادة مع الاحتمال
 وقال محمد يجوز ذلك مع الاحتمال وعن
 الشافعي انه يجوز للامام الزيادة ولا يجوز له
 النقصان وعن احمد ثلاث روايات احدثها
 يجوز له الزيادة اذا احتملت والنقصان اذا لم
 تخمّل والثانية يجوز له الزيادة مع الاحتمال
 لا النقصان والثالثة لا يجوز الزيادة ولا
 النقصان واما مالك فهو على اصله في اجتهاد
 الائمة على ذلك ما احتمله الارض مستعينا باهل
 الخبرة **فصل** قال ابن هبيرة لا يجوز ان

يضرب على الارض ما يكون فيه قصصه لحقوق بيت
المال رعاية لاجاد الناس ولا ما يكون فيه اضطراب
بالرب الارض من تحيل لها في ذلك ما لا ينطق فسد
الباب على تحيل الارض من ذلك ما ينطق وراي انما
قاله ابو يوسف في كتاب خراج الذي صنعه للرشد
هو الجيد قال اري ان يكون بيت المال من الحب
الخمسان ومن التمار الثلث **فصل** هل
تحت مكة صلحا او عنوة قال ابو حنيفة ومالك
واحمد في اظهرر وابتنيه عنوة وقال الشافعي
واحمد في الرواية الاخرى صلحا الوصلح فرما من
الكفار على ان ارضهم لهم وجعل عليهما غيا فهو
كالجزية ان اسلموا سقط عنهم وكذا ان اشتراه
منهم مسلم وبهذا قال الشافعي وقال ابو
حنيفة لا يسقط ارضه باسلامه ولا بشري
المسلم **فصل** هل يستعان بالمشركين
على قتال اهل الحرب او بيعا ويؤن على عدوهم قال
مالك واحد لا يستعان بهم ولا بيعا ويؤن على
الاطلاق قال مالك الا ان يكون خد اما للمسلمين
ينجزرو وقال ابو حنيفة يستعان بهم وبيعا ويؤن
على الاطلاق متى كان حكم الاسلام هو الجاري
العالم عليهم فان كان حكم الشرك هو الغالب

كوه وقال الشافعي يجوز ذلك بشرطين احدهما ان يكون
بالمسلمين قلة ويكون بالمشركين كثرة والثاني ان يعلم
المشركون حسن راي في الاسلام وسبل اليه ومتى استعان
بهم رضى لهم ولم يسهم **فصل** هل ينقام
الحدود في دار الحرب على من يجب عليه في دار الاسلام قال
مالك نعم فكل فعل يرتكبه المسلم في دار الاسلام اذا فعله في
دار الحرب لزمه الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل او من
حقوق الادبيين فان زنا او سرق او شرب الخمر او قذف
حد به قال الشافعي واحد وقال ابو حنيفة لا يثاب
حد من زنا او سرقة او شرب او قذف الا ان يكون بدار
امام فيقيم عليه بنفسه قال مالك والشافعي
لكن لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع الى دار الاسلام
وقال ابو حنيفة ان كان في دار الحرب امام مع جيش
المسلمين اقام عليه الحد ودفع العسكر قبل القفول
وان كان امير مرية لم يقيم الحد ودفع في دار الحرب فان دخل
دار الاسلام من فعل ما يوجب الحد سقطت الحدود
عنه كلها الا القتل فانه يضمن الدية في ماله عند اكان
او خطا **فصل** هل يسهم لبحار العسكر
واجرايهم اذا شهدوا الواقعة وان لم يقاتلوا قال
ابو حنيفة ومالك لا يسهم لهم حتى يقاتلوا وقال
الشافعي واحد يسهم لهم وان لم يقاتلوا وللشافعي

قول امرائه لا يسهم لهم وان قاتلوا **فصل**
 هل تصح الاستنابة في الجهاد ام قال ابو حنيفة
 والشافعي واحمد لا سواء كان يجعل او اجرة او تبرع وسرا
 نفعي على المستناب ام لا يتعين وقال مالك يصح
 ان كان يجعل ولم يكن للجهاد متعبنا على الناب كالعبد
 والامة **فصل** قال مالك ولا باس
 با جعابيل في الثغور مضي الناس على ذلك وقد
 ادى العاقبة الى الخراج مائة دينار في بعث ايام عمر
فصل والفقهاء على انه لا يجوز لاحد
 من الغائبين ان يطا جارية من السبي قبل التسمية
 واختلفوا فيما يجب عليه اذا وطئها فقال ابو
 حنيفة لاحد عليه بل عتوبة ولا يثبت نسب الولد
 بل هو مملوك يرد في الغنيمة وعليه العقر عن
 الاصابة وقال مالك فهو ران بعد وقال الشافعي
 واحمد لاحد عليه ويثبت نسب الولد وحرية
 وقيمتها والمهر يرد في الغنيمة وهل تصير ام ولد
 قال احمد نعم والشافعي قولان اصحها لا تصير
فصل لو كان جماعة في سفينة
 فوقع فيها نار فهل يجوز لهم القاء القوس في الماء
 ام التيات قال ابو حنيفة والشافعي
 ومالك في احدي الروايتين اذا لم يرحوا النجاة الا

في الالتقاء في الاقامة في السفينة فهم بالخيار
 بين الصبر والالتقاء قال احمد ان رجوها في الالتقاء
 القوا وفي السفينة يبتئوا وان استوي الامر ان
 فعلوا ما شاؤوا وان ايقنوا بالهلاك فيهما او غلب على
 ظنهم به فروا يتارنا ظهرهما منع الالتقاء لانهم لم يرحوا
 نجاة وهذا قول محمد بن الحسن الحنفى وهو رواية
 عن مالك **فصل** لو تدبير من دار الحرب
 الى دار الاسلام او دخل حرب بغير امان قال
 ابو حنيفة ومالك والشافعي يكون ذلك فسا
 للمسلمين الا ان الشافعي قال الا ان يسلم للربي
 قبل ان يؤخذ فلا سبيل عليه وقال احمد هو
 لمن اخذه خاصة **فصل** هل اباير
 الجيوش هل يختصمون بها او يكون كهيبة مال
 الفى قال مالك يكون غنيمة فيها خمس وهكذا
 ان اهدى الى الامير من امر المسلمين لان ذلك على
 وجه الخوف فان اهدى العدو الى رجل من المسلمين
 ليس با مير فلا باس باخذها ويكون له دون اهل
 العسكر ورواه محمد بن الحسن عن ابي حنيفة وقال
 ابو يوسف ما اهدى ملك الروم الى امير الجيش في دار
 الحرب فهو له خاصة وكذلك ما يعطى الرسول ولم
 يدكروا عن ابي حنيفة خلافا وقال الشافعي اذا

أهدي أحد إلى الوالي هدية فإن كانت لشي قال منه
هنا أو باطلا فحرام على الوالي أخذها لأنه يحرم على الوالي
أخذها أن يأخذ على الحق جعلاً وقد الرمه الله تعالى ذلك
وحرام عليه أن يأخذ باطلا ويجعل على الباطل حرام
فإن الهدى إليه من غير هذين المعنيين أحد من
ولايته تفضلاً وشكراً ولا يقبلها وإن قبلها كانت منه
في الصدقات لا يسعه عنده غيره إلا كما فيه
عليه بقدر ما يسعه وإن كانت من رجل لا سلطان
له عليه وليس بالبلد الذي به سلطانة شكراً
على إحسان كان منه فاحب أن يقبلها ويحصل
لأهل الولاية أو يدعها ولا يأخذ في الخبر
مكافآت فإن أخذها وتولها لم يجز عليه
وعن أحمد روايتان أحدهما لا يختص بها
من أهدت إليه بل هي عينة فيها الخمس والآخرى
يختص بها الإمام **فصل** انطلقوا
على أن الحال من العينة قبل حيازتها أن كان
له فيها حق أنه لا يقطع واختلفوا فيمن
ليس له فيها حق هل تحرق رحله ويحرم سهمه
أم لا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي
لا تحرق رحله ولا يحرم سهمه وقال أحمد
تحرق رحله الذي معه إلا المصحف وما فيه روح من

لحيوان وما هو حجة للقتال كالسلاح رواية واحدة وهل
يجوز سهمه عنه من وايتان **فصل** مال
الغني وهو ما أخذ من مشرك لأجل كفره بغير قتال
كالجزية الساخنة على الروس وأجرة الأرض المأجورة
باسم الخراج وما تركوه فرعاً وهربوا وما لم يرتد إذا
قتل في رده وما كان فرساناً بلا وارث وما يؤخذ
منهم من العشر إذا اختلفوا إلى بلاد المسلمين أو صر
خوا عليه بل الخمس أم لا قال أبو حنيفة وأحمد
في الفصوص عنه هو للمسلمين كافة فلا يخمس بل
جميعه لمصالح المسلمين وقال مالك كل ذلك في
غير منقسم يقتسمه الإمام في مصالح المسلمين بعد
أخذ حاجته منه وقال الشافعي يخمس وقد
كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما الذي
يضع به بعده فقولان أحدهما لمصالح المسلمين
والثاني للمقاتلة وأما الذي يخمس منه فقولات
لجديد أنه يخمس جميعه وهي رواية عن أحمد
والثاني لا يخمس إلا ما تركوه فرعاً وهربوا

باب الجزية

اتفق الأئمة على أن الجزية تضرب على أهل الكتاب
ولهم اليهود والنصارى وعلى المجوس فلا يؤخذ
من عبدة الأوثان مطلقاً واختلفوا في المجوس

اهل هم اهل كتاب اولهم شبهة كتاب فقال
ابو حنيفة ومالك واحمد ليسوا اهل كتاب
واحد اللهم شبهة كتاب وعن الشافعي
قولات واختلفوا فيما لا كتاب ولا شبهة
كتاب كعبدة الاوثان من العرب والعجم
هل يوحذ منهم الجزية ام لا فقال ابو حنيفة
يؤخذ من العجم منهم دون العرب وقال مالك
يؤخذ من كل كافر عربيا كان او عجميا الا قريش
خاصة وقال الشافعي واخذ في اظهار روا
يته لا تقبل الجزية من عبدة الاوثان مطلقا
فصل واختلفوا في الجزية هل
هي مقدرة ام لا فقال ابو حنيفة واحمد
في احدي روايتيه هي مقدرة الاقل والاکثر
فعلى الفقير المقل اثني عشر درهما وعلى
المتوسط اربعة وعشرون درهما وعن احمد
رواية انها موكولة الى راي الامام وليست
مقدرة وعنه رواية ثالثة انه يشقذ الاقل
من ادون الاكثر وعنه رواية رابعة انها في
المن خاصة مقدرة بدینار دون غيرهم اشاعها
حديث ورد فيهم وقال مالك في المشهور
عنه تقدر على الغني والفقير جميعا اربعة

دنانير واربعون درهما لا فرق بينهما وقال
الشافعي الواجب دينار واحد يستوي فيه
الغني والفقير والمتوسط **فصل**
واختلفوا في الفقير من اهل الجزية اذا لم يكن
معتقلا ولا شي له فقال ابو حنيفة ومالك واحمد
لا يؤخذ منه وقال الشافعي في عقد الجزية
على من لا كسب له ولا يتمكن من الاداء قولان احدهما
يخرج من بلاد الاسلام والثاني يفر ولا يخرج واذا
اقرضا حكمه فيه اقوال احدها لا يؤخذ منه
شي والثاني تجب الجزية ويحق دمه بضمانها
ويطالب بها عند نسيانها والثالث اذا حال
عليها ولم يبذل لها الحق بدار الحرب **فصل**
واختلفوا في الذمي اذا مات وعليه جزية فقال
ابو حنيفة واحمد تسقط بموته وقال مالك
والشافعي لا تسقط وهل تجب باخر الحول
ام باوله قال ابو حنيفة تجب باوله وله المطالبة
بها بعد عقد الذمة وقال مالك في المشهور
عنه وقال الشافعي واحمد تجب باخره ولا يملك
المطالبة بها بعد عقد الذمة حتى تمضي السنة فان
مات في اثنا السنة قال ابو حنيفة واحمد
تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله

جزية ما مضى من السنة **فصل** ومن
وجب عليه الجزية فلم يوردها حتى اسلم فقال
ابو حنيفة ومالك واحمد لا تقط عنه الجزية باسلامه
وكذلك لو كانت عليه جزية سنين لم يوردها ثم اسلم
فقبل اربابها فانما لا تقط عنه وقال
الشافعي الاسلام بعد طول لا يقطع الجزية
لان اجرة الدار ولو دخلت سنة في سنة ولم
يودي الا وله هل تقط جزية السنة الماضية
بالتداخل ام يجب جزية السنتين فقال ابو
حنيفة تقط بالتداخل وقال الشافعي
واحد لا تقط بل يجب جزية السنتين
فصل وانفقوا على ان الجزية
لا تضرب على نساء اهل الكتاب ولا على صبيانهم
حتى يبلغوا ولا على عبيدهم ولا مخنون ومزيرين
وشيوخ وان ولا اهل الصواع هكذا قال ابن
هشيرة ولكن قال الرازي في عقد الجزية
عليهم طريقا واحدهما وهو الذي اورده جماعة
انه يبني على خلاف في جوارق قتلهم ان قتلنا بالهوان
ضربت الجزية عليهم والا فلا لها قالهم بالنساء
والصبيان والشافعي القطع بالضرب لانها
مباشرة كرا الدار فيستوي فيها ارباب العذر

288
وغيرهم والظاهر كيف ما قدر الضرب وهو النصوص
قال الثوري والمذهب وجوبها على زمر
وشيوخ وهرم واعمي ومراهب واجير وقطاهر كذا
في الروضة ترجيح طريقة القطع وتضعيف
طريقة النسا واختلفوا في نساء ثعلب ومبيا
منهم خاصة هل يؤخذ منهم ما يؤخذ من رجالهم
فقال ابو حنيفة يؤخذ من نسايتهم دون
صبيانهم وقال مالك والشافعي لا يؤخذ
من نسايتهم ولا من صبيانهم بل ينزل
كغيرهم في ذلك وقال احمد يؤخذ من نسايتهم
وصبيانهم جميعا كما يؤخذ من رجالهم **فصل**
وانفقوا على انه اذا عولفوا والشركون عهدا
وفي لهم به الا اباحية فانه شرط في ذلك
بقا المصلحة حتى اقتضت المصلحة الفسخ بعد
اليهم عهدهم وانفقوا على ان المرأة من
المشركين اذا هاجرت الى بلاد المسلمين وقد
كان الامام شرط ان من جاءهم مرددناه مسلما
انما لا نرد ثم اختلفوا في مهرها فقال
ابو حنيفة ومالك واحمد لا يرد مهرها ايضا
والشافعي قولان اصحهما انه يرد **فصل**
اذا سرح في مجال التجارة على بلاد الاسلام هل

يؤخذ منه شيء قال أبو حنيفة لا يؤخذ إلا أن
يكونوا يأخذون منا وقال مالك وأحمد يؤخذ
العشر وقال مالك هذا إذا كان دخوله بامان ولم
يشترط عليه أكثر من العشر فإن شرط عليه أكثر
من العشر عند دخوله أخذ منه وقال
الشافعي أن شرط عليه العشر جاز أخذ والا
فلا ومن أصحابه من قال يؤخذ منه العشر وإن
لم يشترط منه **فصل** ولو أخرج الذي
من بلد إلى بلد قال مالك يؤخذ منه العشر كلما
أخرج وإن أخرج في السنة مرة وقال الشافعي
لا يؤخذ منه إلا أن يشترط وقال أبو حنيفة
واحد يؤخذ من الذي نصف العشر واعتبر
أبو حنيفة واحد النصاب في ذلك فقال أبو
حنيفة نصابه في ذلك كضاب مال المسلم ولا
وقال أحمد النصاب في ذلك للحربي خمسة
دنانير والذي عشرة **فصل**
واقتلوا فيما ينقض به عقد الذي فقال
مالك والشافعي واحد ينقض عهده بمنع
الجزية وبإتباعه من أجزأ أحكام الإسلام عليه
إذا حكم حاكمنا عليه بها وقال أبو حنيفة
لا ينقض عهدهم إلا أن يكون لهم نعمة وجاريون

بها أو لم يقاتلوا بدار الحرب **فصل** إذا فعل
أحد من أهل الذمة ما يجب عليه تركه والكف عنه
مما فيه ضرر على المسلمين أو أحد فهم في نفس
أو مال وذلك مما يشاء اجتماع على قتال
المسلمين أو يترتب بمسألة أو يصيبها ناسم تكاح
أو يفتن سائما عن دينه أو يقطع عليه الطريق
أو يكون للمشركين جاسوسا أو يعين على
المسلمين بدلالة فيكاتب المشركين بإخبار
المسلمين أو يقتل مسلما أو مسلمة عمد فهل
ينقض عهد الذي بهذه الأشياء الثمانية أم لا
قال أبو حنيفة لا ينقض بهذه الأشياء الثما
نية وبالأمرين المذكورين إلا أن يكون بهم نعمة
فيقبلون على موضع وجاريون أو لم يقاتلوا بدار
الحرب وقال الشافعي متى قاتل الذي
المسلمين انتقض عهده سواء شرط عليه
تركه في عقد الذمة أو لم يشترط فإن فعل ما سوا
ذلك من السبعة السابقة فإن لم يشترط عليه
الكف عن ذلك في العقد لم ينقض وإن شرط
ففي ذلك لأصحابه قولان أحدهما ينقض
ولهو الراجح والثاني لا ينقض وقال
مالك لا ينقض عهده بالزنا بالمسلمة ولا

بالإصابة بالنكاح وينتقض بما سوى ذلك لا قطع
الطريق وقال ابن القاسم من أصحابه ينتقض
عنده به وعرضا أحمد مروايتان أظهرهما أن عهده
ينتقض بالاشياء الثمانية المذكورة سوا شرط
عليهم أولم يشرط والشافعي لا ينتقض إلا بالامتناع
من بدل الجزية وإجرا احكامنا عليه أو به أحدهما
فصل وإن فعل أحدهم ما فيه عضاة
أو ينتقضه على الاسلام وذلك أربعة اشياء ذكر الله
عز وجل بما لا يليق بجنابه سبحانه وتعالى أو ذكر كتابه
المجيد أو ذكر دينه القويم أو ذكر رسوله الكريم صلى الله
عليه وسلم بما لا يليق فهو ينتقض العهد بذلك
أم لا قال أحمد ينتقض سوا شرط ترك ذلك
أولم يشرط وقال مالك إذا سوا الله أو رسوله
أو دينه أو كتابه بغير ما كفر به فإنه ينتقض
سوا شرط تركه أولم يشرط وقال
أكثر أصحاب الشافعي حكمه حكم ما فيه ضرر على
المسلمين وهي الاشياء السبعة وذلك أنه
إن لم يشرط في العقد لم ينتقض به العهد
وإن شرط فعلى الوجهين وقال أبو اسحاق
المروزي حكمه حكم الثلاثة الأولى وهي الاستماع
من التزام الجزية والزام احكام المسلمين والاجتماع

على قتالهم وقال أبو حنيفة لا ينتقض العهد
بشي من ذلك وإنما ينتقض بالامر من السابقين
أن يكون لهم سعة يقدرون معها على المحاربة
أو يلجفوا بدار الحرب **فصل**
واختلفوا فيما ينتقض عهده من أهل الذمة
ماذا يصنع به قال أبو حنيفة متى انتقض
عهده أبيع قتله متى قدر عليه وقال مالك
في المشرك عنه يقتل ويبس كذا فعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم ببني الحقيق وقال
الشافعي وأحمد لا يرد من انتقض عهده إلى
ما منه بل الامام فيه بالخيار بين الاسترقاق
أو القتل **فصل** هل يمنع الكافر
من دخول الحرم أم لا قال أبو حنيفة يجوز له
دخوله والاقامة فيه مقام السافر لكن لا يستو
طنه وقال مالك والشافعي وأحمد يمنع
ويجوز عند أبي حنيفة دخول الواحد من
الكنار إلى الكعبة وهل يمنع الكافر لحزبي الذي
من أسبطين الحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة
ومحاليها قال أبو حنيفة لا يمنع وقال
مالك والشافعي وأحمد يمنع إلا أن يكون الداخل
منهم تاجرا أو باذا الامام له ولا يقيم أكثر من

ثلاثة ايام ثم يتقبل واسا ما سوي المسجد الحرام من
المساجد فقال ابو حنيفة يجوز دخولها للمشر
كين في غير اذن وقال الشافعي لا يجوز لهم
دخولها الا باذن المسلمين وقال مالك واحد
لا يجوز لهم دخولها حال **فصل**
وانتروا على انه لا يجوز احداث كيسة ولا
بيعة في المدن والامصار بدار الاسلام واختلفوا
هل يجوز احداث ذلك فيما قارب قال
مالك والشافعي واحد لا يجوز وقال ابو
حنيفة ان كان الموضع قريبا من المدينة وهو
قد رميل او اقل لم يحرق فيه احداث ذلك
وان كان ابعد من ذلك جاز ولو نشئت من
كنايسهم ويعلم في دار الاسلام شي او
انهدم فهل يجد دينا به او يرسم قال
ابو حنيفة ومالك والشافعي يجوز ذلك
وشروط ابو حنيفة في جواز ذلك ان تكون
الكنيسة في ارض فتحت عموة وان فتحت صلحا
لم يحز وقال احمد في اظهر روابيته وهي
التي اختارها اكثر اصحابه وجماعة من اعلام
الشافعية كابن سعيد الاصفهري وابي علي
ابن ابي هريرة لا يجوز لهم ترميم ما تشعبت

ولا تجدد بناء على الاطلاق والشافعية عن احمد
جواز ترميم ما تشعبت دون بناء المستولي
عليه الخراب والثالثة جواز ذلك على الاطلاق
كتاب الانفسية
لا يجوز ان يولي القضاء من ليس من اهل الاجتهاد
كما جاهد بطريق الاحكام لا يجوز ولايته عند
مالك والشافعي واحد وقال ابو حنيفة
يجوز ولايته من ليس بمجتهد واختلف اصحابه
فمنهم من شرط الاجتهاد ومنهم من اجاز
ولايته العاوي وقالوا يتلد ويحكم وقال
ابن هبيرة في الافصاح الصحيح في هذه المسئلة
ان من شرط الاجتهاد انما عني به ما كان لهال
عليه قبل استقرار هذه المذاهب الاربعة
التي اجتمعت الامة على ان كل واحد يجوز العمل
به لانه مستند الى سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم فالقاضي الان وان لم يكن من
اهل الاجتهاد ولا يسعي في طلب الاحاديث
والنقاد طرقتها لكن عرف من لغة المناطق
بالشرعية لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما
لا يجوز له معه لمعرفة ما يحتاج اليه فيه وغير
ذلك من شروط الاجتهاد فان ذلك فيما قد فرغ

له منه وداب له فيه سواه وانتهى الامر في
هولا الائمة المجتهدين الى ما ارادوا به من
بعدهم وانحصر الحق في اقاويلهم وتدونت
العلوم وانتهى الى ما انتفع فيه لطق واعمال على
القاضي في اقصيته بما يأخذ عنهم او عن
الواحد منهم فانه في معنى ما كان اداه اجتهاد
الي قول قال وعلى ذلك فانه اذا اخرج من
خلاهم متوخيا موطن الاتفاق ما يمكن
كان اخذ باجزم عاملا بالاولي وكذلك اذا
قضى في موطن الخلاف توحى ما عليه الاكثر
منهم والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد فانه
اخذ باجزم مع جواز علمه بقول واحد الا ان
اكره له ان يكون من حيث انه قد قرأ مذهبا
واحد منهم او نشأ في بلدة لم يعرف فيها
المذهب امام واحد منهم او كان ابوه او
شيعته على مذهب واحد منهم فتقصر
نفسه على اتباع ذلك المذهب حتى انه
اذا احضر عنده خصمان وكان مما تشاجر
فيه مما يفتي الثلاثة بحكم هو التوكيل بغير
رضي الخصم وكان الحاكم حنفيا وعلم ان مالك
والشافعي واحمد اتفقوا على جواز ذلك

التوكيل

التوكيل وان ابا حنيفة يمنعه فعدل عما
اجتمع عليه هولا الائمة الثلاثة الى ما ذهب
اليه ابو حنيفة بمفرده من غير انه يفتي
عنده بالدليل ما قاله ولا اداه الاجتهاد
فاني اخاف على هذا من الله عز وجل فانه ان
استغنى في ذلك هواه وانه ليس من الذين
يستمعون القول فيقتنعون احسنه وكذلك
ان كان القاضي مالكيا فاختصم اليه اثنان في
سور الكلب فتقضى بطهارته مع علمه بان الفقهاء
كلهم قضوا بنجاسته وكذلك ان كان القاضي
شافعيا فاختصم اليه اثنان في متروك التسمية
فتقضى عليه بمذنبه وهو يعلم ان الائمة
الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضي
حنبليا فاختصم اليه اثنان فقال احدهما
لي عليه مال فقال الاخر كان له على مال
فتقضيتة فتقضى عليه بالبراة وقد علم ان
الائمة على خلافه فهذا وانما له مما توحى
اتباع الاكثرين فيه عندي اقرب الى الاصل
وارجح في العمل وتقتضي هذا ان ولاية الحكم
في وقتنا هذا صحيحة وانهم فسدوا ثغراس
نفس الاسلام سده فرض كفاية ولو اهلكت

هذا القول ولم يذكره ويشيت على الطريق التي
نمشتى عليها القضا يد كركل منس في كتاب ان
صنفه او كلام ان قال انه لا يصح ان يكون قاضيا
الامن اهل الاجتهاد ولم يد كركل من شروط الاجتهاد
اشياء ليست موجودة في الحكم وهذا كالا حالة
والتناقض وكانه تعطيل للحكام وسد لباب حكم
وهذا غير مسلم بل الصحيح في المسئلة ان ولاية
الحكام جائرة وان حكومتهم صحيحة نافذة
فصل المرأة هل يصح ان تلي القضا
قال مالك والشافعي واحد لا يصح وقال
ابو حنيفة يصح ان تكون قاضية في كل شيء
يصح فيه شهادة النساء وعنده ان شهادة
النساء تقبل في كل شيء الا الحدود والجرم وقال
ابن جبر الطبري يصح ان تكون قاضية في
كل شيء وانتقوا على انه لا يجوز ان يكون القاضي
عبدا **فصل** القضا هل هو من
فروض الكفاية ام لا قال ابو حنيفة ومالك
والشافعي نعم ويجب على كما يقتدر عليه
الدخول فيه اذ لم يوجد غيره وقال احمد في
الطبري روايته ليس هو من فروض الكفاية
ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد غيره واخذ

القضا بالرشوة لا يصير قاضيا بالاتفاق
فصل وهل يكره القضا في المسجد ام لا
قال ابو حنيفة لا يكره وقال مالك بل هو
السنة وقال الشافعي الا ان يدخل
المسجد للصلاة فيحدث حكومة فيحكم فيها
فصل لا يتنصى القاضي بغير علمه
بالاجماع وهل يجوز ان يتنصى بعلمه ام لا قال
ابو حنيفة ما شاهد القاضي من الافعال
الموجبة للحكم ودقبل القضا بعده لا يحكم فيها
بعلمه وسأعلمه من حقوق الناس حكم فيه بما علمه
قبل الحكم وبعبده وقال مالك واحد لا يقضى
بعلمه اصلا وسوا في ذلك حقوق الله وحقوق
الادبيين والصحيح من مذهب الشافعي انه
يقضى بعلمه الا في حدود الله عز وجل **فصل**
وهل يكره للقاضي ان يتولى البيع والشراب
ام لا قال ابو حنيفة لا يكره ذلك وقال
مالك والشافعي واحد يكره وطريقه ان يوكل
فصل اذا كان القاضي لا يعرف لسان
الخصم لاختلاف لغتهما فلا بد للقاضي من ترجم
عن الخصم واختلفوا في عدد من يقبل في
ذلك وكذلك في التعريف لمن لا يعرف بادية

رسالة والبرج والتعديل فقال ابو حنيفة واحد
في احدي روايته يقبل شهادة الرجل الواحد
في ذلك كله بل قال ابو حنيفة ويجوز ان يكون
امراة وقال الشافعي واحد في الرواية الاخرى
لا يقبل اقل من رجلين وقال مالك لا بد من
اثنين فان كان الخصم في اقدارهما بل
فيه عنده رجل واسرائيل وان كان يتعطل باحكام
الايد ان لم يقبل الامر جلان **فصل**
اذا عزل القاضي نفسه فهل يعزل ام لا نقل المحققون
من اصحاب الشافعي ان القاضي كيف عزل نفسه
العزل ان لم يتعين عليه وان تعين عليه لم يعزل
في اظهر الوجهين وقال الماوردي ان عزل نفسه
بعد رجاء وغيره لم يجز ولكن لا يجوز ان يعزل نفسه
الا بعد اعلام الامام واستغفاريه لانه موكل
يعمل بحرم عليه اضاعته وعلى الامام ان يعفيه
اذا وجد غيره فيتم عزله باستغفاريه واعثايه
ولا يتم باحدهما ولا يكون قوله عزلت نفسي عزلا
لان العزل يكون من المولي وهو لا يولي نفسه فلا
يعزل لها **فصل** قال الامام ابو
فسيق القاضي ثم تاب وحسنت حاله فهل
يعود قاضيا من غير تجديد ولاية وجهان احدهما

لا يعود بخلاف الخون والاعما اذ الاصح فيها العود
وقال الهروي في الاشراف لو فسق القاضي
وانعزل ثم تاب صار واليا نص عليه يعني الشافعي
ففي لان ذلك يسد باب الاحكام فان الانسان
لا يملك غالباً عن امور بعضيها فينتقل الى
مطالعة الامام فجوز للمحاجه وقال الماوردي
اذا حدث الفسق في القاضي واصر ان يعزل
وان عجل القاضي بتوبة وندم لم يعزل لانتفاء
العصبة عنه ولان هفتوات ذوي الهبات
فقاله قل من يسلم الاسر عصم **فصل**
اختلف الائمة في شهادة من لا يعرف عدالة الباطن
فقال ابو حنيفة يسبيل الحاكم عن باطن
العدالة في الحد ود والنصاص قولاً واحداً وفيما
عدا ذلك لا يسبيل الا ان يطعن الخصم في الشاهد
فمن طعن بسبيل وبقي لم يطعن لم يسأل
وسمع الشهادة ويكتفي بعد التمس في ظاهر
احوالهم وقال مالك والشافعي واحد في
احدي روايته لا يكتفي الحاكم بظاهر العدالة
حتى لا يعرف العدالة الباطنة سوا طعن الخصم
اولم يطعن وسوا كانت الشهادة في حد او غيره
وعن احمد رواية اخرى اختارها بعض اصحابه

ان لماكم يكتفى بظاهر الاسلام ولا يسيل على الاطلاق
وهل يقبل الدعوى خارج المطلق في العدالة
ام لا قال ابو حنيفة يقبل وقال الشافعي
واحد في اظهر روايته لا يقبل حتى يتعين سببه
وقال مالك ان كان الخارج عالما بما يوجب الجرح
مبرز في عدالة قبل جرحه مطلقا وان كان غير
شخص بهذه الصفة لم يقبل الا بتبيين السبب
وهل يقبل جرح النساء وتعد يلهن قال
ابو حنيفة يقبل وقال مالك والشافعي واحد
في اشرار روايته لا بدخل لهن في ذلك واذا
قال المذكي فلان عدل رضى قال ابو حنيفة
واحد يكفي ذلك وقال الشافعي لا يكفي ذلك
يقول هو عدل رضى لي وعلي وقال مالك ان
كان المذكي عالما بسبب العدالة قبل قوله
في تركيته ولم يقتصر الى قوله لي وعلي **فصل**
ولا يقضى على غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه
وكيل او وصى عبد ابي حنيفة وعند مالك
والشافعي واحد يقضى عليه مطلقا واذا
ادعى الانسان بحق على غائب او وصي او محنون
فهو محتاج الى تحليفه للشافعي قولان
اصحهما نعم وقال احمد لا يحتاج الى اجلاله

فصل وانفقوا على ان كتاب القاضي
الى القاضي من مصر الى مصر في الحدود والقضايا
والنكاح والطلاق وطلع غير مقبول الا ما حكم
فانه يقبل عنده ككتاب القاضي الى القاضي في
ذلك كله وانفقوا على ان كتاب القاضي في حقوق
المالية جازي مقبول واختلفوا في منته ناديته
التي يقبل معها فقال ابو حنيفة والشافعي
واحد لا يقبل حتى يشهد اثنان انه كتاب القاضي
فلان قراه علينا او قري علي بحضرتنا وعن
مالك في ذلك روايتان احدهما كقول الجماعة
والاخرى يكفي قولهما هذا كتاب القاضي فلان
المشهور عنه وهو قول ابي يوسف ولو تكاثرت
القاضيان في بلد واحد فقد اختلف اصحاب
ابي حنيفة فقال الطحاوي يقبل ذلك
وقال النسفي ما حكاه الطحاوي مذهب
ابي يوسف ومذهب ابي حنيفة انه لا يقبل وهو
الاظهر عندي وقال الشافعي واحد
لا يقبل ويحتاج الى اعادة البيعة عند الاخر
باحق وانما يقبل ذلك في البلد الثانية
فصل اذا حكم رجلان من اهل
الاختلاف في شيء وقال ارضينا بحكمك فاحكم

بيننا من يتر منهما حكمه قال مالك واحد يلزمهما
حكمه ولا يعتبر رضاها بذلك ولا يجوز لحاكم البلد
نقضه وان خالف رايه ورأي غيره وقال ابو
حنيفة يلزمهما حكمه ان وافق حكمه رأي قاضي
البلد نفذ وبخيه قاضي البلد اذا رفع اليه وان
لم يوافق رأي حاكم البلد فله ان يبطله وان كان
فيه خلاف بين الامة وللشافعي قولان احدهما
يلزمهما حكمه والثاني لا يلزم الا تراضيهما بل
يكون ذلك كالفتوى منه وهذا الخلاف في مسئلة
الحكيم انما يعود الى الحكم في الاموال فاما
النكاح واللعان والقدف والقصاص والحدود
فلا يجوز ذلك فيهما اجماعا **فصل**
لو شئ الحاكم ما حكم به فشهد عنده شاهدان
انه حكم بذلك قال مالك واحد تقبل شهادتهما
وحكم بهما وقال ابو حنيفة والشافعي
لا تقبل شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى
يتذكر او انه حكم به **فصل** لو قال
القاضي في حال ولايته قد قضيت على هذا الرجل
حق او جد قال ابو حنيفة واحد يقبل منه
ويستوفى الحق والحد وقال مالك لا يقبل
قوله حتى يشهد معه عدلان او عدل وقس

الشافعي قولان احدهما كذهب الى حنيفة
وهو الاصح والثاني كقول مالك ولو قال بعد
عزله كنت قضيت بكذا حال ولايتي قال
ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يقبل منه
وقال احمد يقبل منه **فصل** حكم
الحاكم لا يخرج الامر عن ما هو عليه في الباطن وانما
ينفذ حكمه في الظاهر فاذا ادعى مدعي على رجل
حقا واقام شاهدين بذلك في حكم الحاكم بشهادتهما
فان كانا قد شهدا بحق وصدق فقد حل ذلك
الشيء للمشهود له في الظاهر بالحكم واما في الباطن
فبينما بينه وبين الله تعالى فهو على ملك الشرع
عليه كما كان سوا كان ذلك في الفروج والاموال
هذا قول مالك والشافعي واحمد وقال
ابو حنيفة حكم الحاكم اذا كان عقدا او شيئا يحتمل
الامر على ما هو عليه وينفذ الحكم به ظاهرا وباطنا
فصل والتفقوا على ان الحاكم اذا
حكم باحتساده ثم بان له اجتهاد مخالف فانه
لا ينقض الاول وكذا اذا رفع اليه حكم غيره فلم يره
فانه لا ينقضه **فصل** اوصى اليه ولم
يعلم بالوصية فهو وصي خلاف الوكيل بالاتفاق
وتثبت الوكالة بخبر واحد عند ابو حنيفة ولا

ثبت عزل الوكيل الابدل او استورين وعمد
مالك والشافعي واخذ بشرط فيها العدلات
فقال ولو قال عزل لرجل حكمت عليك لعدلات
بالف ثم اخذها منه فقال اخذتها ظلم فالقول
قول الشافعي بالاتفاق وكذلك لو قال قطعت
بدك بحق فقال بل ظلم **كتاب**
القسم وهي جائزة بالاتفاق فيما
قبل القسمة اذا الشركاء قد تضرروا بالشاركة
واختلف الائمة هل هي بيع ام افراز قال اصحاب
ابن حنيفة القسمة تكون بمعنى البيع وهو فيها
يتفاوت كالشباب والعقار فلا يجوز بيعه مراعاة
والذي هي فيه بمعنى الافراز وهو فيها لا يتفاوت
كالكيلاوات والمويزونات والمعدودات التي
لا تتفاوت كالجوز والبيض فهي في هذه افراز
وتميز حق حتى يجوز لكل واحد ان يبيع نصيبه
مراعاة وقال مالك ان تساوت الاعيان
والصفات كانت افرازا وان اختلفت كان بيعا
والشافعي قولان احدهما بيع والثاني افراز
والذي يقرر من هذه افرازا ان القسمة ثلاثة
انواع الاول بالاجزاء الكلى ودار متفقة الاجزاء
وارض شبيهة الاجزاء فتعزل السهام ثم يفرع

الشافعي

الثاني بالتعديل بخلاف قيمة اجزائها بحسب
قوة اثبات وثوب ما والثالث بالورد بان يكون
احدى الطرفين بيضا او شجرا لا يمكن قسمه فيجوز
من يأخذ قسط قيمته والتعديل بيع وقسمته
الاجزاء افرازا وقال احمد في افراز **فصل**
فعلى قول من يراه افرازا يجوز عنده قسمة الثمار
الذي يجري فيها الربا باخرص ومن يقول
انها بيع يمنع من ذلك **فصل** ولو
طلب احد الشريكين القسمة وكان فيها ضرر على
الآخر قال ابو حنيفة ان كان الطالب للقسمة
منها وهو المتضرر بالقسمة لا يقسم وان كان
الطالب لها لم يمنع اجر المتنع منها عليها وقال
مالك يجبر المتنع على القسمة بكل حال ولا يصح
الشافعي اذا كان الطالب هو المتضرر وجهات
اخرى ما يجبر وقال احمد لا يقسم ذلك بل يباع
ويقسم ثمنه **فصل** وهل اجرة
الناسير على قدر رويس القسمين او على قدر
الارض قال ابو حنيفة ومالك في احدي
روايتيه على قدر الرويس وقال مالك في
الرواية الاخرى والشافعي واحمد على قدر
الارض وهو على الطالب خاصة ام عليه

وعلى المطلوب منه قال ابو حنيفة هي على الطالب
خاصة وقال مالك والشافعي واصحاب احمد
هي على جميع **فصل** واختلفوا في قسم
الوفيق بين جماعة اذا طلبها اقدمهم هل تصح ام لا
قال ابو حنيفة لا تصح وقال مالك والشافعي
واحمد يصح بالشبهة كما يعتمد سائر حيوان بالتعديل
والفرقة ان تساوت الاعيان والصفات

كتاب الدعوى والبيّنات

اتفق الايتم على انه اذا حضر رجل وادعى على رجل
اخر وطلب احضاره من بلد اخر فيه حاكم الى البلد
الذي فيه المدعى فانه يجب سؤاله واختلفوا
فيما اذا كان في بلد لا حاكم فيه قال ابو حنيفة
لا يلزم الحضور الا ان يكون بينهما مسافة يجمع
منها من يومه الى بلده وقال الشافعي واحمد
يحضره لحاكم سوا قربت المسافة ام بعدت
فصل وانفقوا على ان الحاكم يسمع
دعوى الحاضر وبيّنته على الغائب ثم اختلفوا
هل يحكم بها على الغائب ام لا قال ابو حنيفة
لا يحكم عليه ولا على من هرب قبل الحكم بعد اقامة
البينة ولكن ياتي من عند القاضي ثلاثة نفر
الى باب يدعونه الى الحاكم فان جاوا لافتح عليه

بابه وحكي عن ابي يوسف انه يحكم عليه وقال
ابو حنيفة لا يحكم على غائب حال الا ان يتعدت
لحاكم باطراف قبل ان يكون للغائب وصي او وكيل
او يكون جماعة شركا في شيء ليدعي على اقدمهم
وهو حاضر فيحكم عليه وعلى الغائب وقال
مالك يحكم على الغائب للحاضر اذا اقام الحاضر
البينة وسأله لحكمه وقال الشافعي
يحكم على الغائب اذا قامت البينة للمدعي
على الاطلاق وعن احمد روايتان احدهما
جواز ذلك على الاطلاق كذهب الشافعي وكذلك
اختلفا فيه فيما اذا كان الذي قامت عليه
البينة حاضرا وامتنع من ان يحضر مجلس الحكم
واختلفوا في الحكم على الغائب او
على صبي او مجنون فهل يجلف المدعى مع
بنيته او يحكم بالبينة من غير استخلافه قال
مالك وهو الاصح من مذهب الشافعي يجلف
وعن احمد روايتان احدهما يجلف والثانية
لا يجلف على انه اذا ثبت الحق على حاضر بعد لين
حكم به ولا يجلف المدعى مع شاهديه **فصل**
لومات رجل وخلف ابنا مسلما وابنا نصرانيا
فادعى كل واحد منهما انه مات على دينه والله

برثه وإقام على ذلك بينة وعرف انه كان نصيرا
 نيا وشهدت احدي البيتين انه مات
 واخر كلاهما الاسلام وشهدت الاخرى انه مات
 واخر كلاهما الكفر فهما يتعارضان فيسقطان
 في احد قولي الشافعي وبصير كان لا بينة
 فيجوز الفراغ ويقضى له وعلى قوله الاخر يستعملان
 فيقرع بينهما وان لم يعرف اهل دينه فقولات
 فان قلنا يسقطان رجع الى مزي في يده المال
 وان قلنا يستعملان وقلنا يقرع بينهما
 افرع وان قلنا ايقف وقف الى ان يتكشف
 وان قلنا يقسم قسمه على المنصوص وفي
 المسائل كلها يغفل ويصل عليه ويدفن في مقابر
 المسلمين وبه قال احمد وقال ابو حنيفة
 في جميع المسائل تقدم بينة الاسلام
 لو تنازع اثنان في حابط بين ملكيهما غير متصل
 بينا احدهما اتصال البنيان جعل بينهما وان
 كان لاحدهما عليه جذوع عند مالك والشافعي
 واحد وقال ابو حنيفة اذا كان لاحدهما
 عليه جذوع تقدم على الآخر **فصل**
 لو كان في يد انسان غلام بالغ عاقل وادعي
 انه عبده فكذب به فالقول قول المكذب مع يمينه

انه حر وان كان الغلام طفلا صغيرا لا يميز له فالقول
 قول صاحب اليد فان ادعي نسب لم يقبل الا
 بينة هذا كله تنفق عليه بين الأئمة ولو كان
 الغلام مراهقا فلا صحاب الشافعي وجهان
 احدهما كالبالغ والشافعي كالصغير واهمها
 كالصغير **فصل** والفقهاء على
 ان البينة على المدعي واليمين على من انكر
 وان قال لا بينة لي او كل بينة لي يزور ثم
 أقام بينة قال ابو حنيفة ومالك والشافعي
 في يقبل وقال احمد لا يقبل واختلفوا في
 بينة الخارج هل هي اولى من بينة صاحب اليد
 ام لا قال ابو حنيفة واحمد في احدي روايتيه
 بينة الخارج اولى وقال مالك والشافعي
 واحمد في الرواية الاخرى بينة صاحب
 اليد اولى وهل بينة الخارج مقدمة على
 بينة صاحب اليد على الاطلاق ام لا مسر
 مخصوص قال ابو حنيفة بينة الخارج مقد
 مة على بينة صاحب اليد في الملك المطلق
 واما اذا كان مضافا الى رجب لا يكرر
 كالنسخ في الثياب التي لا تنسخ الامرة واحدة
 والنسخ التي لا يكرر فبينة صاحب اليد

تقدم حيث بدأ إذا اراد وكان صاحب اليد سبق
تاريخه فإنه مقدم وقال مالك والشافعي بيعة
صاحب اليد مقدمة على الإطلاق وعن أحمد
روايتان أحدهما أن بيعة الخارج مقدمة مطلقا
والأخرى كذهب إلى حنيفة **فصل**
إذا انفردت بيتتان إلا أن أحدهما الشهر
عدالة فهل تزوج أم لا قال أبو حنيفة والشافعي
ففي واحد لا تزوج وقال مالك تزوج ولو ادعى
رجل دارا في يد أنسان وتعارفت البيعتان
قال أبو حنيفة لا يسقطان ويقسم بينهما
وقال مالك يتخالفان ويقسمان فان حلف
أحدهما ونكل الآخر قضى للمخالف دون الناكل
وان نكلا جميعا فعنه روايتان أحدهما يقسم
بينهما والأخرى توقف حتى يتضح الحال وللشافعي
ففي قولان أحدهما يسقطان معا كالقول لم يكن
بيعة والثاني لا يسقطان ثم فيما يفعل
ثلاثة أقوال أحدها القسمة والثاني
الفرع والثالث الوقف وعن أحمد
روايتان أحدهما يسقطان معا والثانية
لا يسقطان ويقسم بينهما **فصل**
أدعى اثنان شيئا في يد ثالث ولا بيعة لواحد

منها

منها فأقر به لواحد منهما لا يعينه قال أبو
حنيفة ان اصطحا على اخذه فهو لهما وان لم
يصطحا ولم يعين أحدهما يحلف لكل واحد
منهما على اليقين انه ليس لهذا فإذا حلف
لهما فلا شيء لهما وان بكل لهما أخذ ذلك أو
قيمته منه وقال مالك والشافعي يوقف
الأمر حتى يتكشف المستحق أو يصطحا وقال
أحمد يقرع بينهما فمن خرجت قرعت حلف به
واستحقه ولو ادعى رجل انه تزوج امرأة تزوجا
صحبا قال أبو حنيفة ومالك نسمع دعواه
من غيره كزور وطاعة وقال الشافعي
وأحمد لا نسمع دعواه حتى يذكر الشرايط التي
تتقر صحة النكاح اليها وهو ان يقول
تزوجتها لولي مرشد وشاهدي عدل
ورضاها ان كانت بكر **فصل**
إذا نكل المدعي عليه عن اليمين فهل يرد اليمين
على المدعي أم لا قال أبو حنيفة لا يرد ويقض
على المدعي عليه بالنكول وقال مالك يرد
ويقضى على المدعي عليه بنكوله فيما يثبت
بشاهد ويمين وشاهد وامرأتان وقال
الشافعي يرد على المدعي ويقضى على المدعي

عليه بأكمله في جميع الاشياء **فصل**
اليمين هل تغلظت بالزمان والمكان ام لا قال
ابو حنيفة لا تغلظ وقال مالك والشافعي
تغلظ وعن احمد روايتان كما لمذهبيين
فصل لو ادعى اثنان عبدا كبيرا
فاقرانه لاحدهما قال ابو حنيفة لا يقبل
اقراره اذا كان مدعيه اثنين فان كانت
مدعيه واحدا قبل اقراره وقال الشافعي
يقبل اقراره في الحالين ومذهب مالك
واحمد انه لا يقبل اقراره لواحد منهما اذا كانا
اثنين فان كان المدعي واحد اقر وايتان ولو
شهد عدلان على رجل على انه اعتق عبده
فانكر العبد قال ابو حنيفة لا تصح الشهادة
مع انكال العبد وقال مالك والشافعي واحد
حكم بعقده **فصل** لو اختلف الزو
جان في مناع البيت الذي يكتانه وبدهما
عليه شائعة ولا بينة قال ابو حنيفة
ما كان في يدهما شاهد فهو لهما وما كان
في يدهما من طريق الحكم فما يصلح للرجال فهو
للرجل والقول قوله فيه وما يصلح للنساء
فهو للمرأة والقول قولها فيه وما يصلح لهما

فهو للرجل في الحياة وبعد الموت فهو للباقي منهما
وقال مالك كلما يصلح لواحد منهما فهو للرجل
وقال الشافعي هو بينهما بعد التخالفت
وقال احمد ان كان المتنازع عليه مما يصلح
للرجال كالطبايسة والعمائم والقول
قول الرجل فيه وان كان من مصالح النساء
كالقناع والوفيات فالقول قول المرأة فيه
وان كان مما يصلح بينهما كان لهما بعد الوفاة
ثم لا فرق بينهما ان يكون يدهما عليه من
طريق الشهادة او من طريق الحكم وكذا الحكم
في اختلاف ورثتهما وورثة احدهما وورثة
الاخر فالقول قول الباقي منهما وقال
ابو يوسف القول قول المرأة فيما جرت
العادة انه قدر جهار مثلها **فصل**
من له دين على انسان يحجده اياه وقد رآه
على مال فهل له ان ياخذ منه مقدار دينه
بعير اذ نه ام لا قال ابو حنيفة له ان ياخذ منه
ذلك من ماله وعن مالك روايتان احدهما
ان لم يكن على ثريه غير دينه فله ان يستوفي
حقه بغير اذنه وان كان عليه غير دينه استوفى
في قدر حصته من المقاصصة ورد ما فضل

والثانية وهو مذهب احمد انه لا يباذ بعينه
اذنه سواء كان باذلا لما عليه ام ما نفع وسوا كان
على حده بيته او لم يكن وسوا كان من جنس حقه
او من غير جنسه وقال الشافعي له ان ياحخذ
ذلك مطلقا بغير اذنه وكذا لو كان عليه بيته
وامكنه اخذ طلق باحكم فالاصح من مذهب
هو ان الواحد ولو كان متقرا به ولكنه يجمع لطق

لسلطانه فله الاخذ **كتاب**
الشهادات اتفق الائمة على ان الشهادة
شرط في النكاح وامساك بالعقود ذات كاليك
فلا يشترط الشهادة فيها والتفقوا على ان
القاضي ليس له ان يلقن الشهود بل يسمع ما
يقولونه واختلفوا هل يثبت النكاح بشهادة
امرأتين قال ابو حنيفة يثبت عند
التداعي وقال مالك والشافعي لا يثبت
وعن احمد مروايتان اظهرهما انه لا يثبت
واختلفوا اهل يثبت بشهادة عديدين
فعند احمد يثبت ويتعقد النكاح بشهادة
اعميين عند ابي حنيفة واحد واختلف
اصحاب الشافعي في ذلك والمختار ان الاشهاد
في البيع مستحب وليس بواجب وحكي

عن داود ان الشهادة تعتبر في البيع **فصل**
والنساء لا يقبلن في الحد ودون الغضا
ويقبلن سفرة ذات فيما لا يطلع عليه الرجال
كالولادة والرضاع وما يجني على الرجال غالبا
واختلفوا هل تقبل شهادتهن في مال الغايب
في مثله ان يطلع عليه الرجال كالنكاح والطلاق
والعتق ويخوذلك فقال ابو حنيفة تقبل
شهادتهن في ذلك سواء اتفردن في ذلك
او كن مع الرجال وقال مالك لا يقبلن في
ذلك بل يقبلن عنده في غير المال وما
يتعلق به من عيوب التي بالنساء والمواضع
التي لا يطلع عليها غيرهن هذا مذهب الشافعي
في واحد واختلفوا في العدد المعتبر منهن
فقال ابو حنيفة واحد في اشرار وائمه
يقبل شهادة امرأة واحدة وقال مالك
واحد في الزوايا الاخرى لا يقبل اقل من امرأتين
وقال الشافعي لا يقبل الا شهادة اربع
نسوة **فصل** واختلفوا في
يثبت به استئصال الطفل فقال ابو حنيفة
بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لانه ثبوت
أرث فاماني حق الصلابة عليه والعقل فيقبل

فيه شهادة امرأة واحدة وقال مالك يقبل
فيه امرأتان وقال الشافعي يقبل فيه
شهادة النساء مفردات الا انه على اصله
في اشراط الاربع وقال احمد يقبل في اشراط
الطفل شهادة امرأة واحدة **فصل**
واختلفوا في الرضاع فقال ابو حنيفة
لا يقبل فيه الا شهادة رجلين او رجل
وامرأتين ولا يقبل بهن عنه مفردات
وقال مالك والشافعي يقبلن فيه مفردات
الا ان مالكا قال في المشهور عنه تشترط
شهادة امرأتين والشافعي يشترط شهادة
اربع نسوة وعن مالك رواية انه يقبل
واحدة اذا فتي ذلك في الجيران وقال
احمد يقبلن فيه مفردات وتخزي منهن
امراة واحدة في المشهور عنه **فصل**
ولا تقبل شهادة الصبيان عند ابي حنيفة
والشافعي واحد وقال مالك تقبل في
الجراح اذا كانوا قد احتموا لاسر مباح فثبت
ان يفرقوا وهي رواية عن احمد وعن احمد
رواية شاذة ان شهادة الصبي تقبل في
كل شيء **فصل** الحدود في القذف

هل تقبل شهادة امر لا قال ابو حنيفة
لا تقبل شهادة وان تاب اذا كانت توبته
بعد لحد قال مالك والشافعي واحدا
تقبل شهادة اذا قاب سوا كانت توبته
قبل لحد او بعده الا ان مالكا اشترط التوبة
ان لا تقبل شهادة في مثل لحد الذي اقيم
عليه وفيل من شرط توبته اصلاح العمل
والكف عن العصية ام لا قال مالك يشترط
ظهور افعال الخير عليه والتقرب للطاعات
من غير حد سنة ولا غيره وقال احمد محرد
التوبة كاف واختلفوا في صفة توبته فقال
الشافعي هي ان يقول القذف باطل محرم ولا
اعود الى ما قلت وقال مالك واحد انه يكذب
نفسه وتقبل شهادة ولد الزنا في الزنا وغيره
عند ابي حنيفة والشافعي واحد وقال
مالك لا تقبل شهادة ولد الزنا في الزنا
فصل واللعب بالشطرنج تكرره
بالاتفاق وهل يجرم امر لا قال ابو حنيفة
هو محرم فان اكثر من ردت شهادته وقال
لا يجرم اذا لم يكن على عوض ولم يشغل به عن
فرض الصلاة ولم يتكلم عليه بسخف والبيد

المختلف فيه فشربه لا ترد به الشهادة ما لم يسكر عند
الشافعي وان كان يسكر جحد وقال ابو حنيفة
الشبيد باح ولا ترد به الشهادة ما لم يسكر وقال
مالك هو محرم بفسق بشربه وترد به الشهادة
وعن احمد روايتان كذا ذهب ابو حنيفة ومالك
فصل شهادة الاعمي تقبل ام لا
قال ابو حنيفة لا تقبل شهادته اصلا وقال
مالك واحد تقبل في ما طريقته السماع كالسب
والملك المطلق والوقف والعقود وسائر العقود
كالنكاح والبيع والصلح والاجارة والافراس
تحملا اعني او يصير اعني وقال الشافعي
تقبل في ثلاثة اشياء ما طريقته الاستفاد منه
والترجم والموت ولا تقبل شهادته الا في الضبط
حتى ينفق بالانسان فيسمع اقراره ثم لا يتركه
من يده حتى يودي الشهادة عليه ولا تقبل فيما عدا
ذلك **فصل** وشهادة الاخرس
لا تقبل عند ابو حنيفة واحد وان فهمت
اشارته وقال مالك تقبل اذا كانت له
اشارة تفهم واختلف اصحاب الشافعي
فهم من قال لا تقبل وهو الاصح ومنهم من
قال تقبل اذا كانت له اشارة تفهم

فصل شهادة العبد غير مقبولة
على الاطلاق عند ابو حنيفة ومالك والشافعي
وفي المشهور من مذهب احمد ان تقبل فيما
عدا الفصاخ والحدود ولو تحمل العبد شهادة
حال رقه واداهها بعد عتقه فهل تقبل ام لا قال
ابو حنيفة والشافعي تقبل وقال مالك
ان شهد به في حال رقه فردت شهادته لم تقبل
شهادته به بعد عتقه وكذلك اختلفهم فيما
تحمله الكافر قبل اسلامه والصبي قبل بلوغه
فان حكم فيه عند كل مناه على ما ذكرناه في مسألة
العبيد **فصل** وتجوز الشهادة
بالاستفاد منه عند ابو حنيفة في خمسة اشياء
في النكاح والدخول والنسب والموت ومولايه
القاضي والصحيح من مذهب الشافعي جواز ذلك
في ثمانية اشياء في النكاح والنسب والموت
ومولايه القاضي والملك والعقود والوقف
والولا وقال احمد بالحوار في شقة وهي
الثمانية المذكورة عند الشافعي والتاسعة
الدخول وهل تجوز الشهادة بالاملاك من
جهة البديان يراه في يده يتصرف فيه مدة
طويلة فذهب الشافعي انه يجوز ان يشهد له

باليد وهل يجوز ان يشهد له بالملك وجهات
 عن ابي سعيد الاصطخري انه يجوز الشهادة
 فيه بالاستفاضة وبيري ذلك عن احمد والثاني
 عن ابي اسحاق المروزي انه لا يجوز وقال
 ابو حنيفة يجوز الشهادة في الملك بالاستفاضة
 ويجوز من جهة ثبوت اليد وبيري ذلك عن
 احمد وقال مالك تجوز الشهادة باليد خاصة
 في المدة البسيطة دون الملك فان كانت المدة
 طويلة كعشر سنين فما فوقها قطع له بالملك
 اذا كان المدعي حاضرا حال تصرفه فيها وجوز له
 الا ان يكون المدعي فرأته او يخاف من سلطان
 ان عارضه **فصل** هل تقبل شهادة
 اهل الفقة بعضهم على بعض ام لا قال
 ابو حنيفة تقبل وقال مالك والثافعي
 لا تقبل وعن احمد روايتان كالذهبيين وهل
 تقبل شهادتهم على المسلمين في الوصية في السر
 خاصة اذا لم يوجد غيره ام لا قال ابو حنيفة
 ومالك والثافعي لا تقبل ويجوز ان يالله مع
 شهادتهما انهما ما خانا ولا بد لا ولا كتمان
 ولا غيرا وانما الوصية الرجل **فصل**
 اتفق الايعة على انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين

فيما

فيما عد الاموال وحقوقها ثم اختلفوا في الاموال
 وحقوقها هل يصح الحكم فيها بالشاهد واليمين
 ام لا قال مالك والثافعي واحد تصح وقال
 ابو حنيفة لا تصح وهل يحكم بالشاهد واليمين
 في العتق ام لا قال ابو حنيفة ومالك
 والثافعي لا يحكم به وعن احمد روايتان احدهما
 كقول الجماعة والاخرى يثبت العتق مع
 شاهده وحكم له بذلك وهل يحكم في الاموال
 وحقوقها بشهادة امرأتين مع اليمين
 ام لا قال مالك يحكم بذلك وقال الثافعي
 واحد لا يحكم واذا حكم الحاكم بالشاهد واليمين
 ثم رجع الشاهد قال الثافعي يغرم الشا
 هد نصف المال وقال مالك واحد يغرم الشا
 هد المال كله **فصل** هل تقبل شهاد
 العدو على عدوه ام لا قال ابو حنيفة تقبل
 اذا لم تكن العداوة بينهم يخرج الى فتق وقال
 مالك والثافعي واحد لا تقبل على الاطلاق
 وهل تقبل شهادة الوالد لولده والولد لوالده
 ام لا قال ابو حنيفة ومالك والثافعي
 لا تقبل شهادة الوالدين من الطرفين للولدين
 ولا شهادة الولدين للوالدين الذكور والاناث

بعدوا أو قربوا وعن أحمد ثلاث روايات أحدها
بكذا بعد الجماعة والثانية تقبل شهادة
الأب لابنه ولا تقبل شهادة الأب لابنته
والثالثة تقبل شهادة كل واحد منهما على
صاحبه ما لم يجر إليه نفع في الغالب وإستأ
شهادة كل واحد منهما على صاحبه فقبولته عند
جميع الأماير وي عني الشافعي أنه قال لا تقبل
شهادة الولد على والده في القصاص والحدود
لأنهما ساء في الميراث **فصل**
وهل تقبل شهادة الأخ لأخيه والصديق
لصديقه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد
تقبل وقال مالك لا تقبل شهادة أحد
الزوجين الآخر وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
لا تقبل وقال الشافعي تقبل **فصل**
أهل الأهوى والبدع تقبل شهادتهم لا قال
أبو حنيفة والشافعي تقبل شهادتهم إذا كانوا
متحسين الكذب الخطابية من الرافضة فإنهم
يصدقون من يخلق عندهم أن له على قلائد كذا
فيشهدون له بذلك وقال مالك وأحمد لا تقبل
شهادتهم على الإطلاق **فصل** هل
تقبل شهادة بدوي على يروي إذا كان البدوي

عدلا قال أبو حنيفة والشافعي تقبل في كل شيء
وقال أحمد لا تقبل مطلقا وقال مالك تقبل في
الحرام والقتل خاصة ولا تقبل فيما عد ذلك من حقوق
التي يمكن إثباتها خاصة فيها إلا أن تكون حملها في
البادية **فصل** ومن تعينت له شهادة
لم يجوز له أخذ الأجرة عليها ومن لم تعين عليه جاز
له أخذ الأجرة الأعلى وحده من مذهب الشافعي
فصل في الشهادة على الشهادة
قال مالك في المشهور عنه جائزة في كل شيء من
حقوق الله عز وجل وحقوق الأديين سواء كان في
مال أو حد أو قصاص وقال أبو حنيفة تقبل
في حقوق الأديين سواء القصاص ولا تقبل في
حدود الله عز وجل كالحودود وقال الشافعي تقبل
في حقوق الأديين قولاً واحداً وهل تقبل في
حقوق الله عز وجل كحد الزنا والسرقة والشرب
فيه قولان أظهرهما القبول والفقهاء على أنها
لا يجوز شهادة الزور مع وجود شاهد الأصل إلا
أن يكون مع عذر يمنع شهادة يهود الأصل من
مرض أو سفر أو غيبته لقصر في مثل سافتهما القل
الأساكن في رواية عن أحمد أنه لا تقبل شهادة
يهود الفرع إلا بعد شهود الأصل وهل يجوز أن

يكون في شهود الفرع نساً ام لا قال ابو حنيفة يجوز
وقال الشافعي واحد لا يجوز واختلفوا في عدد
شهود الفرع فقال ابو حنيفة ومالك واحمد
بحري شهادة اثنين كل واحد منهم على شاهد من
شاهدي الاصل والشافعي قولان احدهما كقول
الجمهور وهو الاصح والثاني يحتاج ان يكون اربعة
فيكون على كل شاهد من شهود الاصل شاهدان
وشهود الفرع اذ اركبوا شهود الاصل وعدلاهما
واثني عليهما ولم يذكر الاسماء ولا نسبها للقاضي
لم تقبل شهادتهما وبه قال الائمة الاربعة
وكافة الفقهاء وحكي عن ابن جبر الطبري انه
اجاز ذلك مثل ان يقول لا يشهد ان رجلاً عدلاً
اشهد فاعلى شهادته ان فلان ابن فلان اقر
لفلان ابن فلان بالف درهم **فصل**
اذا شهد شاهدان بما لم يتم رجعا بعد الحكم به قال
ابو حنيفة ومالك والشافعي في القديم واحمد
عليهما العزم وقال الشافعي في الجديد لا شيء
عليهما وانفقوا على انه لا ينقض الحاكم للحكم الذي
حكم بهما دونهما وانما اذا رجعا قبل الحكم لم
يحكم بهما دونهما فاذا حكم حاكم بشهادة فاسقين
ثم علم بعد حكم دالهما قال ابو حنيفة لا ينقض

حكمه وقال مالك واحد ينقض حكمه والشافعي
قولان احدهما ينقض والثاني لا ينقض **فصل**
واختلفوا في عتوبة شاهد الزور فقال ابو حنيفة
لا تعزير عليه بل يوقف في قومه ويقال لهم انه شاهد
زور وقال مالك والشافعي واحمد يعزرو ويوقف
في قومه ويعترفون انه شاهد زور وزاد مالك
فقال ويشهد في الجاهع والاسواق والجماع
كتاب العتق
اتفق الائمة على ان العتق من اعظم القربات
المندوب ولو اعتق شخصه في ملك مشترك
وكان موسراً قال مالك والشافعي واحمد
يعتق عليه جميعه ويضمن حصه شريكه وان كان
معتق عتق نصيبه فقط وقال ابو حنيفة
يعتق حصته فقط وشريكه لخير بين ان يعتق
نصيبه او يسكن في العبد او يضمن شريكه العتق
ان كان موسراً فان كان موسراً فله خيار بين العتق
والسعاية وليس له التضمين ولو كان عبداً بين
ثلاثة لو اחד نصفه والاخر ثلثه والاخر سدسه
فاعتق ما جاب النصف والسدس ملكهما معا في
رمان واحد ووكلوا كيلاً فاعتق ملكيهما قال
مالك في المشهور عنه يعتق كله وعليهما قيمة الشقص

الباقى بينهما على قدر حصتهما من العبد ويكون لكل واحد
منهما من ولاية مثل ذلك وقال ابو حنيفة والثا
في واحد عليهما قيمة حصته سريكتها بينهما بالسوية
على كل واحد نصف قيمة حصته شريكه وعن مالك
رواية مثل ذلك **فصل** او اعنت عبده
في مرضه ولا مال له غيره ولم تحر للورثة جمع العتق
قال ابو حنيفة يعتق من كل واحد ثلثه ويسلم
في الباقي وقال مالك والثافعي واحد يعتق الثلث
بالقرعة ولو اعنت عبدا من عبده لا بعينه قال
ابو حنيفة والثافعي يخرج ابهما اذا قال
مالك واحد يخرج احد لعم بالقرعة ولو اعنت عبدا
في مرض موته ولا مال له غيره وعليه دين ينفقه
قال ابو حنيفة يستسعى العبد في قيمته
فاذا اداها صار حرا وقال مالك والثافعي واحد
لا ينفذ العتق **فصل** ولو قال
العبد الذي هو الكرم ساهذا ابني قال ابو
حنيفة يعتق ولا يثبت نسبه وقال مالك
والثافعي واحد لا يعتق بذلك ولو قال ذلك لمن
هو اصغر ساهذا لا يعتق ايضا الا في قول للثافعي
صححه بعض اصحابه والمختار انه ان قصد الكرامة لم
يعتق ولو قال انه لله ونوى العتق قال ابو حنيفة

لا يعتق وقال مالك والثافعي واحد يعتق **فصل**
ومن ملك ابويه او اولاده او اجداده لو جادته فربوا
او بعدوا بنفس الملك يعتقون عليه عند مالك ولذا
عنده اذا ملك اخوته واخواته من قبل الام والاب
وقال ابو حنيفة يعتق هو لا عليه وكل ذي
رحم محرم عليه من جهة النسب لو كان امراة لم يحزن
له تزوجها من نفسه وقال الثافعي من ملك
اصله من جهة الاب والام او فرعه وان سفل ذكر
كان او انثى عتق عليه سوا كان اتفق الولد الوالد
او اخلفا وسوا ملكه فمهر ابلا رث او اخيارا
كالشر والهبة وقال داود لا عتق بقرابة ولا
بغيره اعتاق من ذكر **باب**

التدبير اذا قال السيد لعبده انت حر بعد
موتي صار العبد مديرا يعتق بموت سيده واختلفوا
هل يجوز بيع المديرا ام لا قال ابو حنيفة لا يجوز
بيعه اذا كان التدبير مطلقا وان كان مقيدا بشرط
من سفر بعينه او مرض بعينه فبيعه جائز
وقال مالك لا يجوز بيعه في حالة الحياة ويجوز
بيعه بعد الموت ان كان على السيد دين وان لم
يكن عليه دين ولم يخرج من الثلث عتق جميعه وان
لم يحتمله الثلث عتق مما يحتمله ولا فرق عنده بين

المطلق والمقيد وقال الشافعي يجوز بيعه علي
الاطلاق وعن احمد روايتان احدهما كذب
الشافعي والاخرى يجوز بيعه بشرط ان يكون على
السيد دين وولد المدبرة عند ابي حنيفة حكمه
حكم امه الا انه يفرق بين المقيد والمطلق كما تقدم
وقال مالك واحمد كذلك الا انهما افرق عندهما
بين مطلق التدبير ومقيدده وللشافعي قولان
احدهما كذهب مالك واحمد والثاني لا يبيع
امه ولا يكون مدبرا **باب**
الكتابة اتفقوا ان كتابة العبد الذي له كسب
مستحبة مندوب اليها بل قال احمد في رواية
عنه بوجوبها اذا ادعى العبد سيده اليها على قدر
قيمتها او اكثر وصفتها ان ي كاتب السيد عنده على
مال معين يسعى فيه العبد ويؤديه الى سيده واذا
العبد الذي لا كسب له فقال ابو حنيفة ومالك
والشافعي لا تكتبه كتابته وعن احمد روايتان
احدهما تكتبه والثانية لا تكتبه وكتابة الامه
التي هي غير مكتسبه تروقه اجماعا **فصل**
وقيل الكتابة ان تكون موجلة ولو كانت حاله فهل
تصح ام لا قال ابو حنيفة ومالك تصح حاله
وموجلة وقال الشافعي واحمد لا تصح حاله ولا

39
يجوز الا منحة واقله تخان فلو اتسع المكاتب من
الوفاء وبيده مال يفي بما عليه قال ابو حنيفة
ان كان له مال جبر على الاداء وان لم يكن له مال
لم يجبر على الاكتساب وقال مالك ليس له تعجير
نفسه مع القدرة على الاكتساب فيجبر على
الاكتساب حينئذ وقال الشافعي واحمد لا يجبر
بل يكون للسيد الفسخ **فصل** واذا كانت
السيد عبده على مال اتاه منه شيئا قال الله
تعالى واتوهم من مال الله الذي اتاكم وهل ذلك
مستحب ام واجب قال ابو حنيفة ومالك هو
مستحب وقال الشافعي هو واجب فلا يسه
واختلفوا في اوجه هل له قدر معين ام لا قال
الشافعي لا تقدير فيه وقال بعض اصحابه
ما اختاره السيد وقال بعضهم يقدره لظلمه با
جته ماله كالمثقة وقال احمد هو مقدر وهو
ان يحط السيد عن المكاتب ربع الكتابة او يعطيه
مما قبضه ربعه **فصل** ولا يجوز بيع
رقبة المكاتب عند ابي حنيفة ومالك الا ان
مالها اجاز بيع مال المكاتب وهو الدين الموجه
بمن حال ان كان عينا فعرض او عرضين فبعتين
وعن الشافعي قولان لجديد منهما انه لا يجوز وقال

احمد بن جويري بيع رقية المكاتب ولا يكون البيع فسخا
 للكتابة فيقوم المشتري فيه مقام السيد الاول
 واذا قال كالتك على الف درهم فانه متى
 اداها عتق عنداني حيفة ومالك واحد ولم يفتقر
 الى ان يقول فاذا اديت الي ذات حرا وينوي
 العتق وقال الشافعي لا بد من ذلك ولو كانت
 امته وشرط وطها في عقد الكتابة قال
 ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يجوز ذلك وقال
 احمد بن جويري **باب امهات الاولاد**
 اتفق الايمة الاربعة على ان امهات الاولاد لا تباع
 وهذا مذهب السلف والخلف من فقهاء الاصهار الا
 ما حكى عن بعض الصحابة وقال داود بن جويري
 امهات الاولاد فلو تزوج امه غيره واولدها ثم
 ملكها قال ابو حنيفة نصير ام ولد وقال
 مالك والشافعي واحدا لا نصير ام ولد ويجوز له
 بيعها ولا تفتق بموته ولو ابتاع امه وهي حامله
 منه قال ابو حنيفة نصير ام ولد وقال
 الشافعي واحدا لا نصير ام ولد وقال مالك
 في احدي روايتيه نصير ام ولد وقال في
 الاخرى لا نصير ولو استولد جارية ابنه قال
 ابو حنيفة ومالك واحدا نصير ام ولد وللشافعي

قولان

قولان احدهما لا نصير والثاني نصير **فصل**
 ثم ما الذي يلزم الوالد من ذلك لابنه قال ابو
 حنيفة ومالك يضمن قيمتها خاصة وقال الشافعي
 ففي يضمن قيمتها ومهرها وفي ضمان قيمة الولد
 قولان اصحهما لا يضمن وقال احمد لا يلزمه
 قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها وهل للسيد
 اجارة ام الولد ام لا قال ابو حنيفة والشافعي
 ففي واحد له ذلك وقال مالك لا يجوز له ذلك
 والله اعلم بالصواب واليه المرجع
 والمآب ثم الكتاب
 ورن الحمد لله
 المكارم والعطا
 ولجود ثم الله
 على النبي
 محمد
 ما هب ربح واورق عود وعلى اله وسلم تسليم كثيرا
 فائدة
 كل حيوان له اذن
 فانته ريد وكل حيوان
 لا اذنه فانه يبيعه